

المؤسسة العربية لضمان  
الاستثمار والتأمين الصادرات  
The Arab Investment & Export  
Credit Guarantee Corporation



مناخ الإستثمار في  
الدول العربية

2008

# مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008

الناشر

المؤسسة العربية لضمان  
الإستثمار وائتمان الصادرات  
The Arab Investment & Export  
Credit Guarantee Corporation



ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت  
هاتف: 24959555 (965) - فاكس: 24835489 (965)  
البريد الإلكتروني [info@dhaman.org](mailto:info@dhaman.org)  
الموقع الشبكي [www.dhaman.org](http://www.dhaman.org)

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة  
ويسمح بالافتباس شريطة ذكر المصدر



## قائمة المحتويات

11	تقديم
	<b>الجزء الأول</b> <b>مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية</b>
17	مقدمة
18	المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية
	<b>أولاً - التطورات السياسية</b>
21	1.1 الأوضاع الداخلية
22	2.1 العمل العربي المشترك
23	3.1 العلاقات العربية البينية
25	4.1 العلاقات العربية مع دول الجوار
26	5.1 العلاقات العربية - الدولية
27	6.1 الصراع العربي - الإسرائيلي
	<b>ثانياً - التطورات الاقتصادية الكلية</b>
29	1.2 النمو الاقتصادي
30	2.2 التوازن الداخلي
32	3.2 التوازن الخارجي
33	4.2 مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)
35	5.2 أسعار الصرف
35	6.2 أسواق المال العربية
	<b>ثالثاً - تدفقات الاستثمار والتجارة</b>
52	1.3 الاستثمار
52	1.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بيانات 2007)
68	2.1.3 التقديرات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً (بيانات 2008)
70	3.1.3 التقديرات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بيانات 2008)

77	4.1.3 تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية (تقديرات 2008)
80	5.1.3 دعايات الأزمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2009
86	6.1.3 مفاهيم دولية: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق تجميعه
94	2.3 التجارة
94	1.2.3 التجارة العربية الخارجية السلعية (تقديرات 2008)
97	2.2.3 التجارة العربية البينية السلعية (تقديرات 2008)
97	3.2.3 التجارة العربية البينية السلعية (بيانات 2007)
100	4.2.3 التجارة العربية الخارجية في الخدمات
101	5.2.3 تطور التجارة العربية في الخدمات (2003-2007)
102	6.2.3 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميا 2008
	<b>رابعا - التطورات التشريعية والاقتصاد الجديد</b>
105	1.4 التشريعات المرتبطة بتحسين البيئة التشريعية
105	1.1.4 التشريعات المرتبطة بالاستثمار
107	2.4 تطورات الاقتصاد الجديد
107	1.2.4 الجهود القطرية
	<b>خامسا - الجهود الترويجية للاستثمار</b>
113	1.5 الجهود القطرية
113	1.1.5 فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية
113	2.1.5 فعاليات الترويج التي شاركت بها الدول العربية
114	3.1.5 الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية
115	4.1.5 الفرص المعروضة للاستثمار
115	5.1.5 القوانين والإجراءات الجديدة الجاذبة للاستثمار
116	6.1.5 الترتيبات الشائبة أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى
118	7.1.5 المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة
119	8.1.5 جهود الترويج الأخرى المنفذة

<b>سادسا - وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية</b>	
120	1.6 التقييم الائتماني السيادي
123	2.6 مؤشرات تقييم المخاطر القطرية
123	1.2.6 المؤشر المركب للمخاطر القطرية
124	2.2.6 مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية
125	3.2.6 مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري
126	4.2.6 مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية
127	5.2.6 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية
128	3.6 مؤشرات دولية مختارة
128	1.3.6 مؤشر التنافسية العالمية 2008
132	2.3.6 مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2008
133	3.3.6 مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2008
135	4.3.6 مؤشر سهولة أداء الأعمال
140	5.3.6 مؤشر تنافسية السفر والسياحة
<b>الجزء الثاني</b>	
<b>محور التقرير والتطورات الدولية وموجز أنشطة المؤسسة</b>	
<b>سابعا- محور التقرير: التعليم العالي في الدول العربية؛ المعطيات والواقع الراهن، التحديات والفرص</b>	
149	1.7 المعطيات في ضوء مؤشرات مدخلات التعليم العالي
165	2.7 الواقع الراهن من خلال مؤشرات مخرجات التعليم العالي
177	3.7 معاملة قطاع خدمات التعليم في منظمة التجارة العالمية مع التركيز على التعليم العالي
182	4.7 الخلاصة والتوصيات
<b>ثامنا - التطورات الدولية</b>	
187	1.8 الأداء الاقتصادي العالمي
192	2.8 تطور صناعة الضمان
198	3.8 موجز أنشطة المؤسسة

الملحق	
أولاً- الجداول الإحصائية	
205	جدول (1): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للدول العربية 2008
206	جدول (2): معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية
207	جدول (3): مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
208	جدول (4): مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز أو فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
209	جدول (5): مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)
210	جدول (6): أسعار الصرف في الدول العربية لعامي 2007 و2008
211	جدول (7): بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2007 و2008
212	جدول (8): الاستثمارات العربية البينية المنفذة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عامي 2007 و 2008
213	جدول (9): التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية المنفذة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عام 2008
214	جدول (10): توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2008
215	جدول (11): الاستثمارات العربية البينية المنفذة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (1995 - 2008)
217	جدول (12): التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البينية المنفذة والمرخص لها خلال الفترة (1985 - 2008)
218	جدول (13): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وفق القطر المضيف خلال الفترة (2007 - 2008)
219	جدول (14): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1998 - 2007)
220	جدول (15): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (1998 - 2007)

221	جدول (16): حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً وعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1998 - 2007)
222	جدول (17): نصيب الدول العربية (كمشتر) من الإجمالي العالمي لصفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1998 - 2007)
223	جدول (18): نصيب الدول العربية (كبائع) من الإجمالي العالمي لصفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1998 - 2007)
224	جدول (19): عدد صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية في الدول العربية (كمشتر) خلال الفترة (1998 - 2007)
225	جدول (20): عدد صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية في الدول العربية (كبائع) خلال الفترة (1998 - 2007)
226	جدول (21): عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية المبرمة مع الدول العربية (1980-2007 / تراكمي)
227	جدول (22): عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في الدول العربية (1980-2007 / تراكمي)
228	جدول (23): التجارة العربية الخارجية والبيئية لعامي 2007 و 2008
229	جدول (24): التجارة العربية البيئية خلال الفترة (2002 - 2007)
230	جدول (25): التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية لعامي 2007 و 2008
231	جدول (26): تطور التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية خلال الفترة (2003-2007)
232	جدول (27/أ): قائمة أكبر (30) دولة مصدرة للسلع عالمياً عام 2008
233	جدول (27/ب): قائمة أكبر (30) دولة مستوردة للسلع عالمياً عام 2008
234	جدول (27/ج): قائمة أكبر (30) دولة مصدرة للخدمات عالمياً عام 2008
235	جدول (27/د): قائمة أكبر (30) دولة مستوردة للخدمات عالمياً عام 2008
236	جدول (28): الجدول التجميعي للجهود الترويجية في الدول العربية للعام 2008
237	جدول (29): التقويم السيادي الموحد للدول العربية حتى 2008/12/31
238	جدول (30): وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية لعامي 2007 و 2008
239	جدول (31): ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة 2008



240	جدول (1/32) - جدول (19/32): جداول تجميعية لقاعدة بيانات مؤشر سهولة أداء الأعمال 2008
	<b>ثانيا - الملاحق</b>
261	ملحق 1: مبادرات الاقتصاد الجديد 2008
265	الملاحق 1/2 - 15/2: الجهود الترويجية القطرية
280	ملحق 3: مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية 2008
283	لمحة إحصائية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة

المؤسسة العربية لضمان  
الإستثمار وائتمان الصادرات  
The Arab Investment & Export  
Credit Guarantee Corporation



## تقديم



## تقديم

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات أن تقدم لدولها الأعضاء المسح السنوي الرابع والعشرين لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2008، والذي يتناول واقع مناخ الاستثمار ومكوناته، وأداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية البينية خلال العام وآفاقها المستقبلية آخذاً في الاعتبار التداعيات المؤلمة للأزمة المالية العالمية، والتي تتطلب الالتزام الجماعي من جانب الحكومات العربية لمواجهة هذه التحديات على نحو فعال بمزيد من التعاون الاقتصادي العربي وخاصة في مجال المشاريع العربية الاستثمارية المشتركة بغرض تجاوز الآثار السلبية للأزمة الراهنة.

واستمراراً للنهج الذي أرسته تقارير سابقة، يستعرض تقرير هذا العام المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الدول العربية متضمناً أهم التطورات السياسية، المؤشرات الاقتصادية للقطاع المحلي والخارجي، تطورات أسواق المال العربية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية البينية والتطورات التشريعية، مكونات الاقتصاد الجديد، والجهود الترويجية القطرية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى استعراض التطورات العالمية المرتبطة بالأداء الاقتصادي والاتجاهات الاستثمارية وحركة التبادل التجاري الدولي.

كما يستعرض التقرير المخاطر القطرية للدول العربية وفقاً لوكالات التصنيف الدولية ووضع الدول العربية في مؤشرات دولية مختارة، وذلك بهدف الوقوف على أهم التطورات والتغيرات التي طرأت على تصنيف الدول العربية فيها كنتيجة طبيعية لكافة المؤثرات المحيطة بهذا التصنيف.

وقد تم هذا العام اختيار محور «التعليم العالي في الدول العربية؛ المعطيات والواقع الراهن، التحديات والفرص» في التقرير، انسجاماً مع توصيات القمة العربية الاقتصادية الأولى التي عقدت بدولة الكويت يومي 19-20 يناير (كانون الثاني) 2009، وأكدت على ضرورة النهوض بالمنظومة التعليمية في الوطن العربي، وتزامناً مع انعقاد الدورة الثانية والأربعين للمؤتمر العام لاتحاد الجامعات العربية، الذي استضافته دولة الكويت خلال الفترة من 8-10 مارس (آذار) 2009، برعاية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وبمشاركة أكثر من 190 جامعة عربية ومؤسسة تعليمية عضو في الاتحاد بغرض بناء علاقات من شأنها أن تسهم في تعزيز التعاون بين الجامعات المشاركة وكافة مؤسساتها لتحقيق الأهداف المشتركة. والذي عقد على هامشه المعرض الدولي للتعليم العالي لعام 2009 بمشاركة حشد من الجامعات والجهات ذات الصلة من المنطقة والعالم.

وعلى صعيد البيانات والمعلومات، فعادة ما يعتمد التقرير على المصادر الوطنية الموثوقة، من خلال جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية والمعتمدة لدى المؤسسة ولأن التقرير يغطي نطاق إقليم كامل، فقد واجه القائمون على إعداده بعض الصعوبات، حيث اضطر فريق العمل إلى الاستعانة

بالمعلومات المتاحة عن الأقطار العربية من المصادر الدولية الموثوقة بعد تعذر الحصول عليها كاملة من بعض الدول العربية، لالتزام المؤسسة بانجاز مادة التقرير في الوقت المحدد، علماً بأنه لا يتم اللجوء للمصادر الدولية إلا في حالة عدم توافر هذه البيانات من جهات الاتصال العربية الرسمية. وقد لا تتوافر كل المعلومات عن جميع الأقطار العربية، ومع ذلك سيلاحظ القارئ أنه قد تم بقدر الإمكان تقديم صورة كلية لأوضاع مناخ الاستثمار في الوطن العربي على اعتبار أن أي تفاوت داخله ينظر إليه على أنه تباين بين أجزاء مختلفة داخل القطر الواحد، وفي المقابل تم أيضاً إبراز هذا التفاوت بين الأقطار العربية أينما استدعى الأمر ذلك.

ومن جهة أخرى، قد لا تتبع بعض الأقطار العربية المنهجية والمعايير المتفق عليها دولياً لإعداد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد، استحدث التقرير لهذا العام جزءاً فنياً خاصاً بتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته ومنهجية إعداده ومدى توافر تفاصيل هذه البيانات وفقاً للمعايير الدولية المتفق عليها، وذلك تحت عنوان «مفاهيم دولية وطرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر» إسهاماً من المؤسسة في زيادة الوعي الإحصائي وإيماناً منها بأن النشاط الذي لا يمكن قياسه بدقة لا يمكن تحسينه، وتنتهز المؤسسة هذه الفرصة لتوجه الدعوة إلى الأجهزة الإحصائية في بعض الدول العربية بضرورة الاستثمار في بناء قواعد البيانات وفق المعايير المتعارف عليها دولياً.

كما رصد التقرير بالاستناد إلى بيانات 17 دولة عربية أن مجموعة الدول العربية لم تتأثر بعد بتداعيات الأزمة المالية التي بدأت في عام 2007 واشتدت وطأتها في أغسطس 2008 فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية، حيث ارتفعت خلال عام 2008 لتبلغ 89.2 مليار دولار مقابل 70.3 مليار دولار لنفس مجموعة الدول للعام 2007 أي بزيادة بنحو 18.9 مليار دولار أو بمعدل نمو بلغ 27% خلال العام. ويعزى هذا الارتفاع إلى عدة أسباب يأتي على رأسها ارتفاع تدفقات الاستثمارات العربية البيئية المنفذة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال العام إلى نحو 34 مليار دولار (بناء على بيانات 12 دولة عربية مضيئة للاستثمار)، مقابل 18 مليار دولار لنفس مجموعة الدول الـ 12 (بعد التعديل) عام 2007، بما يعكس نمواً بلغ معدله نحو 88.9% مقارنة بالعام 2007.

ولما كان دور المؤسسة في الظروف العادية، كهيئة متخصصة، ينصب بالدرجة الأولى على تشجيع وتيسير الانسياب البيئي لرؤوس الأموال العربية الاستثمارية، ودعم وتشجيع الصادرات العربية، عربياً ودولياً، فإن دورها أثناء الأزمات حينما تتراجع درجات الثقة واليقين، يصبح أكثر أهمية حيث تقدم الآليات والأدوات الكفيلة بضمان انسياب التجارة العربية البيئية والحفاظ على التدفق السلس لرؤوس الأموال العربية البيئية من خلال توفير الحماية والسيولة التي تبحث عنها الكيانات التصديرية والاستثمارية والمصرفية العربية في خضم الأزمة المالية. وفي ذات السياق، واصلت

المؤسسة خلال العام جهودها لترسيخ وتطوير نظام الضمان العربي ونشر التوعية بمزاياه. وفي هذا الإطار، تم إنشاء «الاتحاد العربي لهيئات الضمان» والإعلان عنه إثر المصادقة على نظامه الأساسي من قبل عدد من هيئات الضمان العربية. كما واصلت المؤسسة تنفيذ برنامجها بشأن؛ إنشاء وكالات ضمان ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء التي لا توجد لديها مثل هذه الوكالات، تقديم الدعم والعون الفني لإنشاء هيئات ضمان جديدة، تنظيم ملتقيات آليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمار بهدف توثيق التعاون القائم وتوسيع آفاقه بما يحقق الأهداف، وبناء شبكة من الشراكات والعلاقات الجديدة لتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمات الضمان. كما واصلت المؤسسة التركيز على أنشطتها المساندة لجهة إصدار التقرير السنوي «مناخ الاستثمار في الدول العربية»، والنشرة الفصلية «ضمان الاستثمار». وانتهت خلال العام، من قطع خطوات جديدة على طريق استكمال ما بدأت من تطوير لموقعها الشبكي الجديد بتضمينه، ولأول مرة منذ إنشاء المؤسسة، الفرص الاستثمارية المتاحة في الدول العربية، وسلاسل زمنية لإحصاءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقوانين الاستثمار في الدول العربية.

ومع مطلع العام الجديد 2009، أعلنت المؤسسة عن حصولها للسنة الثانية على التوالي من وكالة التصنيف العالمية «Standard & Poor's»، إحدى أبرز وكالات التصنيف العالمية، على تصنيف مرتفع لجدارتها الائتمانية طويلة الأجل سجل "AA-" مع توقعات بوضع مالي مستقر، لكل من الجدارة الائتمانية للمؤسسة، وقوتها المالية كمؤسسة تأمينية تقدم خدمات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات. ويدعم هذا التصنيف كافة أنشطة المؤسسة ويزيد من مصداقيتها ليس فقط على المستوى الإقليمي بل على المستوى الدولي أيضا.

من ناحية أخرى، يستمر التقرير الحالي وللعام الثالث على التوالي، في تقديم جزء إحصائي مستقل بذاته لكل دولة عربية يتضمن لمحة عن أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لأحدث البيانات، حيث تم إدراجها في الجزء الإحصائي لجداول تقرير مناخ الاستثمار، كما تم تحميلها باللغة العربية على الموقع الشبكي للمؤسسة. ويتضمن الجزء الإحصائي أقساما مختلفة من أهمها: قسم لبعض البيانات الاقتصادية والتعريفية الأساسية عن القطر المعني، تدفقات الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة الواردة إليه، رسومات بيانية توضح أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الآونة الأخيرة، جدول يوضح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المعلن عنها، بما في ذلك بعض الفرص الاستثمارية (إن وجدت)، جدول يوضح اتفاقيات الاستثمار الثنائية واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي العربية الثنائية المبرمة حتى نهاية 2008، بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى ذات الصلة. ويلاحظ في هذا القسم تباين جهات الاتصال في استجابتها لتزويد المؤسسة ببيانات هذا القسم الإحصائي، آمليين أن تستجيب جميع جهات الاتصال بصورة كاملة في المستقبل، حيث تهدف المؤسسة أن يصبح هذا القسم بمنزلة دليل مصغر للمستثمر العربي والأجنبي يكون محل التطوير والتحديث في التقارير المقبلة.

وإيماننا من المؤسسة بأهمية تجديد التواصل مع قراء هذا التقرير وكافة المهتمين به، تم تحميل استمارة استبيان التقرير على الموقع الشبكي للمؤسسة باللغتين العربية والانجليزية للسنة الثالثة على التوالي وذلك بغرض إعداد مسح آراء القراء وهيئات الاستثمار في الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية، بهدف تحسينه وتطويره.

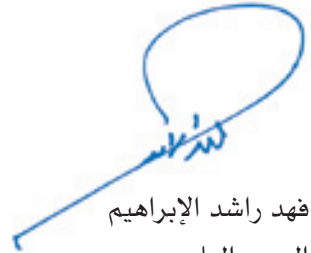
ويسعدني أن أتقدم بالشكر لمختلف جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والمؤسسات المعاونة لها داخل الدول العربية على تعاونها الطيب لتزويد المؤسسة بالبيانات المحدثة والدقيقة التي يعتمد إصدار التقرير بصفة رئيسية عليها والتي كان لها الفضل الكبير في تقديم صورة أكثر واقعية عن مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في الدول العربية. وإذ تأمل المؤسسة أن يستمر هذا التعاون البناء والايجابي مستقبلاً، لتخص بالشكر جهات الاتصال التي تميزت بدرجة استجابة قوية ونسبة تغطية عالية، ليس فقط للبيانات المطلوبة، ولكن أيضا في تقديم المزيد من البيانات والمعلومات المتوافرة لديها.

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى فريق العمل القائم على إعداد المادة العلمية للتقرير وكذلك الخدمات المعاونة المقدمة من أعضاء فريق العمل بقسم الشؤون الإدارية وقسم تقنية المعلومات بالمؤسسة وكل من ساهم بدرجة أو بأخرى في تقديم الدعم الإداري والفني لانجاز التقرير في صورته الحالية.

وتأمل المؤسسة أن يسهم هذا التقرير، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة وبقية أنشطة المؤسسة في الترويج للدول العربية سعيا لاستقطاب المزيد من الاستثمارات العربية البينية والأجنبية المباشرة.

والله نسأل أن يؤدي هذا التقرير رسالته وأن يبلغ بالعمل غايته.

والله ولي التوفيق،،،



فهد راشد الإبراهيم  
المدير العام

يونيو (حزيران) 2009

المؤسسة العربية لضمان  
الإستثمار وائتمان الصادرات  
The Arab Investment & Export  
Credit Guarantee Corporation



## الجزء الأول

### مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية





## مقدمة

واصلت الدول العربية خلال عام 2008 جهودها نحو تطوير بيئة أداء الأعمال من محاور متعددة منها، متابعة العمل ببرامج الإصلاح الإداري والهيكلية والعمل على تطويرها لمواكبة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الجهود المبذولة في مجال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار فيها عبر برامج الإصلاح المؤسسي والتشريعي بإصدار تشريعات وقوانين جديدة وتفتيح القائم منها وتبويب حوافز و ضمانات الاستثمار والتخفيضات والإعفاءات الضريبية، وكذلك بناء شراكات وتكتلات من خلال إبرام العديد من الترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية، إلى جانب إنشاء مناطق حرة ومدن صناعية وموانئ ومطارات جديدة مع الاستمرار في تطوير القائمة منها، فضلا عن تشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة. وعملت الدول العربية على تعزيز الاقتصاد الجديد باستخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية، وسعت إلى تحسين دقة الإحصاءات الاقتصادية من خلال إنشاء وتطوير قواعد البيانات والمعلومات وفقا للمعايير الإحصائية المتفق عليها دوليا، وتعزيز جودتها من حيث الشفافية والدورية والانتظام والشمولية في إصدارها، حيث اشتركت معظم الدول العربية في المعيار العام لنشر البيانات GDSS بينما اشتركت كل من تونس ومصر والمغرب في المعيار الخاص لنشر البيانات SDSS ضمن قاعدة صندوق النقد الدولي. وواصلت أيضا دول المنطقة برامجها لمكافحة الفقر والبطالة وتعزيز دور المرأة ومنظمات المجتمع المدني في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تصب في الصالح العام.

وقد شهد العام عدداً من التطورات الاقتصادية على مستوى العمل العربي المشترك، لعل من أبرزها: إعلان قادة دول مجلس التعاون الخليجي، في ختام أعمال الدورة التاسعة والعشرين في 30 ديسمبر 2008، عن اعتماد النظام الأساسي للمجلس النقدي، مؤكداً على سرعة المصادقة على الاتفاقية ليتم إنشاء هذا المجلس الذي سيتولى استكمال المتطلبات الفنية للاتحاد النقدي والتهيئة لتأسيس البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة. أعقبها خلال الشهور الأولى من عام 2009، انعقاد القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في دولة الكويت خلال يناير 2009، التي أكدت على أهمية البعدين الاقتصادي والتنموي، واتخذت العديد من القرارات المصيرية التي تصب في مجال تعزيز العلاقات العربية - العربية. ثم تم إعلان تأسيس "الاتحاد العام العربي للتنمية العقارية"، كمنظمة عربية دولية متخصصة بانضمام 19 دولة عربية في 23 فبراير 2009، لتحقيق أهداف تتمثل في: إنشاء سوق عربية للعقارات وبورصة عقارية مشتركة وتطوير الثروة العقارية العربية، معالجة مشكلة الإسكان في العالم العربي وتشجيع المزيد من الاستثمارات العربية البينية في القطاع العقاري.

التقرير الحالي يهتم باستعراض أهم مكونات مناخ الاستثمار من خلال تسليط الضوء على أهم

التطورات التي شهدتها العام، بالتعاون مع جهات الاتصال الرسمية في كافة الدول العربية الأعضاء في المؤسسة لتزويدها ببيانات ومعلومات قطرية تتعلق بالمكونات الاقتصادية والتدفقات الاستثمارية والتبادل التجاري الدولي والتطورات في البيئة التشريعية والجهود الترويجية، علاوة على بعض المعلومات المستمدة من مصادر معلومات دولية وإقليمية في رصد التطورات السياسية وأخرى في رصد ومتابعة وضع الدول العربية في مؤشرات التقييم السيادي والمخاطر القطرية ومؤشرات دولية مختارة.

### المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

يتكون المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشمل على مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم، ومؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري بميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويستخدم معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لأغراض المقارنة.

وتشير البيانات المتوافرة إلى تحسن بدرجة محدودة في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لعام 2008، حيث سجل 1.05 نقطة مقارنة مع 0.93 نقطة عام 2007، ويعزى ذلك إلى تحسن مؤشري

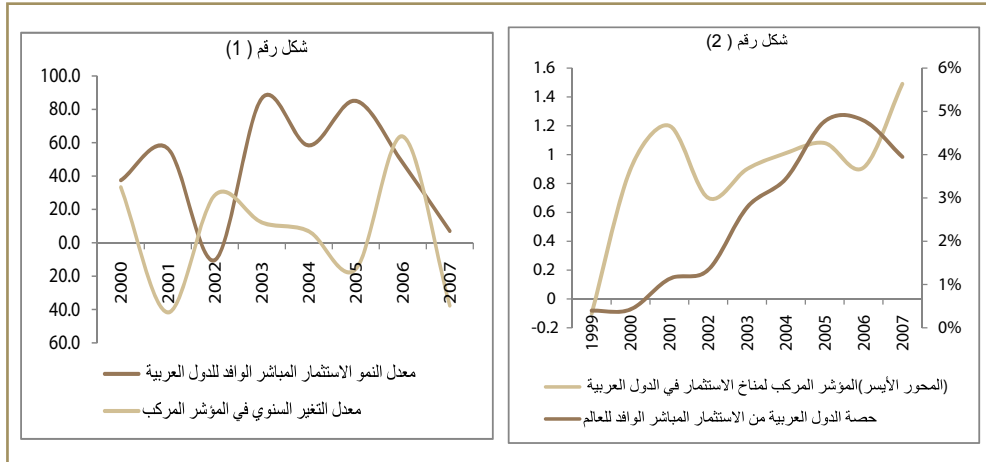
السنة البيان	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
معدل النمو الحقيقي	% 6.4	% 6.2	% 5.8	% 5.3	% 5.5	% 5.3	% 2.8	% 3.6	% 4.2
ميزان المالية العامة للناتج المحلي الإجمالي	تحسن في 13 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 11 دولة	تحسن في 14 دولة تراجع في 5 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 9 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 7 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 3 دول
ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	تحسن في 12 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 7 دول تراجع في 12 دولة	تحسن في 14 دولة تراجع في 5 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 15 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 17 دولة تراجع في دولتين
معدل التضخم	انخفض في دولتين ارتفع في 17 دولة	انخفض في 7 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 4 دول ارتفع في 15 دولة	انخفض في 9 دول ارتفع في 9 دول	انخفض في دولتين ارتفع في 16 دولة	انخفض في 5 دول ارتفع في 13 دولة	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 10 دول ارتفع في 4 دول	انخفض في 5 دول ارتفع في 11 دولة
المؤشر المركب	1.05	0.93	1.49	0.91	1.08	1.01	0.9	0.7	1.2

(انظر الملحق: جدول رقم 1 للنظر في كيفية احتساب المؤشر المركب).

التوازن الداخلي والخارجي المكونه للمؤشر المركب، إذ سجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الخارجي 1.53 نقطة عام 2008 مقابل 1.21 نقطة عام 2007، وسجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الداخلي 1.42 نقطة مقابل 1.26 نقطة عام 2007، في حين تراجع بدرجة محدودة المؤشر الفرعي للسياسة النقدية ليسجل 0.21 نقطة عام 2008 مقابل 0.32 نقطة عام 2007. ويبين الجدول السابق اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية وفق مكونات المؤشر المركب خلال الفترة من 2000 - 2008.

ويوضح الشكل رقم (1) مدى صحة العلاقة بين المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية مجتمعة من جهة، وسلوك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها من جهة أخرى، حيث يشير الشكل إلى ارتباط موجب فيما بين معدل التغير السنوي في المؤشر المركب (مدى التحسن أو التراجع في المؤشر مؤخرًا بفترة إبطاء سنة) ومعدل التغير السنوي لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2007-2000، وإن كان هناك بعض نقاط عدم الاتفاق في الاتجاه وخاصة في بداية السلسلة المعروضة.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أيضا وجود نفس العلاقة، ولكن بدرجة أقل، في الشكل رقم (2) بين المؤشر المركب مؤخرًا بفترة إبطاء سنة وحصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية الواردة عالميا خلال الفترة 1999-2007. ومن المفهوم أنه قد تم إدراج المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية بفترة إبطاء سنة، حيث تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن قرار المستثمر الأجنبي بتوجيه استثماراته إلى المنطقة دائما يأتي كرد فعل للتطورات التي تعكس تحسن أو تراجع المناخ الاستثماري في الوطن العربي ومن ثم يستغرق وقتا ما بين تحسن المناخ الاستثماري أو تراجعها وبين اتخاذ القرار الاستثماري.



## نحو مؤشر جديد لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

شرع قسم البحوث والدراسات بالمؤسسة في تطوير مؤشر مناخ الاستثمار في الدول العربية، خلال العام 2009، ليتخذ حلة جديدة ليحل بها محل المؤشر المركب الحالي والذي دأبت المؤسسة على نشره منذ العام 1995، ضمن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، حيث تم التوسع في عناصر قياس المؤشر، وقد تم تطوير منهجية قياسه لتصبح ذات هيكل مفاهيمي أكثر قوة من خلال الاعتماد على نتائج أحدث الدراسات الأكاديمية، وروعي في تصميمه إمكانية تطبيق نتائج الأبحاث الجديدة. ويقترح أن يعتمد المؤشر الجديد إضافة إلى البيانات الحكومية والدولية، على نتائج استبيان سنوي لآراء رجال الأعمال والمستثمرين العرب حول مواضيع تتعلق بالجوانب المؤسسية والتشريعية والإجرائية والإدارية. ومن الجدير بالذكر، أن منهجية قياس المؤشر الجديد، سوف تخضع للاختبار خلال العام الحالي من قبل مجموعة من الخبراء الاقتصاديين، من خارج المؤسسة، لتقديم توصيات لتقويته وتحسينه، على أن يبدأ نشره خلال العام المقبل.

## أولاً - التطورات السياسية

يستعرض التقرير التطورات السياسية التي تأثرت بها الدول العربية خلال العام.

### 1.1 الأوضاع الداخلية:

فقدت الأمة العربية والإسلامية خلال العام أمير دولة الكويت السابق المغفور له الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح.

شهد العام إجراء عدة تعديلات وزارية وتشكيل حكومات جديدة في كل من تونس والجزائر وسورية وقطر ولبنان والكويت.

وعلى صعيد الانتخابات الرئاسية، أعلن الرئيس التونسي ترشيحه لفترة ولاية خامسة على التوالي في الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها عام 2009. وجاء إعلان الرئيس التونسي في خطاب ألقاه في افتتاح المؤتمر الخامس للجمعية الدستوري الديمقراطي. وفي موريتانيا، فقد توجت الأزمة السياسية التي تعانيتها بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس الموريتاني.

أما على صعيد التوترات الداخلية، فقد استمرت أزمة درافور في السودان، كما استمر تأزم الوضع الأمني في العراق وإن قلت أعمال العنف عن ذي قبل، إضافة إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في كل من فلسطين والصومال.

وعلى صعيد الإصلاحات التشريعية السياسية، شهد العام تعديلاً دستورياً في الجزائر ألغيت بموجبه مادة دستورية تحد من تولي رئيس واحد أكثر من ولايتين رئاسيتين مما مهد الطريق للرئيس الجزائري الحالي لترشيح نفسه لولاية رئاسية ثالثة. وأقر البرلمان اللبناني قانوناً جديداً للمجلس الدستوري. في حين أصدر أمير الكويت قراراً بحل مجلس الأمة (البرلمان) ودعا إلى انتخابات نيابية مبكرة في أيار (مايو) في ضوء تعذر التعاون بين الحكومة التي قدمت استقالتها ومجلس الأمة.

وعلى صعيد الوفاق الوطني، أعلنت بيروت تشكيل حكومة وحدة وطنية مكونة من 30 وزيراً بموجب "اتفاق الدوحة"، وعقدت الجلسة الأولى من الحوار الوطني في القصر الجمهوري برعاية الرئيس اللبناني بهدف التوصل إلى اتفاق بين مختلف القيادات اللبنانية على إستراتيجية الدفاع المشترك. كما أطلق الرئيس السوداني مبادرة سلام لحل مشكلة دارفور دعا فيها إلى تنمية شاملة في الإقليم في إطار نظام إداري لا مركزي.

## 2.1 العمل العربي المشترك:

شهد العام أوجها عديدة من تفعيل وتطوير العمل العربي المشترك على جميع الأصعدة تمثلت في تحركات نشطة على كافة المستويات لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الوطن العربي، ونورد فيما يلي أهم تلك التحركات:

- شدد وزراء المالية العرب في ختام أعمال الدورة الـ 82 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التي عقدت في مقر الجامعة العربية على استكمال الإجراءات المتعلقة بإقامة "منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى"، الالتزام بتطبيق قرارات القمة العربية المتعلقة بإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية وتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر عام 2006 بشأن تقديم الدعم إلى لبنان.
- قرر وزراء الخارجية العرب في ختام الاجتماع الدوري الـ 130 بالقاهرة، دعم جهود إنهاء الانقسام الفلسطيني وعقد مؤتمر لدعم القدس وفك الحصار عن الشعب الفلسطيني ووقف الاستيطان، مؤكداً رفض المخططات الخارجية ضد السودان، ودعم الحوار مع المعارضة داخل الصومال وخارجه لإنهاء العنف في البلاد، وكذلك دعم العملية السياسية لتحقيق الاستقرار في العراق وفقاً للحل الذي يوافق عليه الشعب العراقي.
- أقر وزراء الداخلية العرب في ختام اجتماع تونس تعديل المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بهدف تشديد الإجراءات ضد الإرهاب بما في ذلك تجريم التحريض على الجرائم الإرهابية أو الإشادة بها أو نشر أي مطبوعات تشجع على الإرهاب.
- اعتمد وزراء الإعلام العرب في ختام اجتماع استثنائي بالقاهرة وثيقة "مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي والإذاعي والتلفزيوني" في المنطقة العربية. وبناء عليه، تم تكليف اللجنة الدائمة للإعلام العربي باقتراح آلية تطبيق هذه المبادئ تمهيداً لرفعها إلى اجتماع وزراء الإعلام المقبل. ودعت الوثيقة إلى ضرورة التزام هيئات البث ومقدمي هيئات البث وإعادة البث الفضائي بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع العربي والامتناع عن بث كل ما يتعارض مع السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية وإلى عدم تناول القادة أو الرموز الوطنية والعربية بالتجريح. وقد تحفظت قطر على الوثيقة وقررت عرضها على السلطات التشريعية لأسباب قانونية.

### 3.1 العلاقات العربية البينية:

شهدت العلاقات العربية البينية تطورات إيجابية، من أهمها:

- اختتمت اللجنة العليا السورية - الجزائرية أعمالها في دمشق بالتوقيع على عدة اتفاقيات للتعاون في مجالات الزراعة والتجارة والصحة والتعليم العالي والبحث العلمي والنقل والصادرات.
- تعتزم كل من الأردن وقطر إنشاء صندوق استثماري مشترك بقيمة مليار دولار يهدف لتمويل مشاريع زراعية وسياحية في الأردن.
- اختتمت اللجنة العليا اللبنانية - المصرية اجتماعاتها بالتوقيع على أربعة اتفاقات للتعاون الثنائي بين البلدين في مجالات التربية والتعليم والسياحة والتنمية الإدارية والتعاون الثقافي وتبادل القوى العاملة. وقد أبدى الجانب المصري استعداده لتعزيز قدرات الجيش اللبناني وتزويد لبنان بالكهرباء والغاز.
- أعلن في دمشق عن قيام العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين سورية ولبنان بعد توقيع بيان مشترك بين وزارتي الخارجية في البلدين، وقد بحث الجانبان تشكيل لجنة متابعة وتنسيق لتفعيل التعاون ووضع آلية مشتركة لمكافحة الإرهاب وضبط الحدود.
- أعلن وزير الخارجية المصري عزم بلاده إعادة فتح سفارتها في العراق، في حين تسلم السفير السوري مهامه في العراق بعد غياب للعلاقات الدبلوماسية استمرت نحو 30 عاما، كما تسلم السفير الكويتي مهام منصبه رسميا معلنا طي صفحة الماضي وبناء علاقات جيدة بين البلدين. كما قررت الإمارات إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق وشطب ديونه المقدرة بنحو 7 مليارات دولار.
- بدأت مصر تزويد سورية بالغاز الطبيعي عبر الأردن كجزء من مشروع عملاق لتصدير الغاز المصري إلى أجزاء من الشرق الأوسط وصولا إلى أوروبا.
- اتفق العاهل السعودي في محادثات بالإسكندرية مع الرئيس المصري على تعزيز العلاقات الثنائية بما في ذلك زيادة الاستثمارات في البلدين ورعاية العمالة المصرية في السعودية.
- وقعت ليبيا وقطر خمس اتفاقيات استثمار مشتركة في مشاريع عقارية وسياحية بقيمة ثمانية مليارات دولار. وقرر البلدان إنشاء صندوق استثمار مشترك يبلغ رأس ماله مليار دولار، إضافة إلى مؤسسة مشتركة هي "الاتحاد الليبي القطري للاستثمار والتنمية".



● وقعت اللجنة العليا للتعاون المشترك بين قطر والبحرين في اجتماع عقد في المنامة على اتفاقية التصميم والبناء لمشروع جسر الربط بين البلدين، بما يسمح بمباشرة أعمال التنفيذ.

● اختتم قادة دول الخليج العربية أعمال الدورة التاسعة والعشرين لقمّة مجلس التعاون الخليجي التي دارت على مدى يومي 29 و 30 كانون الأول (ديسمبر) 2008، في العاصمة العمانية مسقط، بحضور الرئيس الإيراني، للسنة الثانية على التوالي. وقد طُغت على أجواء هذه القمّة أحداث الاعتداء الإسرائيلي الهمجي، على الشعب الفلسطيني الأعزل، الذي تزامن مع انعقاد هذه الدورة. وعبر قادة مجلس التعاون عن بالغ القلق والاستهجان لهذا العدوان غير المبرر، وحملوا إسرائيل مسؤولية الدفع بالأمر إلى مستوى خطير نتيجة لسياسة التعنت التي تنتهجها والتي تتنافى مع أبسط القواعد الإنسانية. وجدد القادة الخليجيون استعداد العرب لإقامة سلام دائم وعادل وفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام ووفقاً لشروط المبادرة العربية للسلام. وأكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون على مواقفه الثابتة والمعروفة من دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات. وفي ما يخص الملف النووي الإيراني، أكد المجلس مجدداً التزام دوله بمبادئ الشرعية الدولية، وجدد دعوته إلى حل هذه الأزمة بالطرق الدبلوماسية. وجدد مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كل أسلحة الدمار الشامل، مع الإقرار بحق دول المنطقة امتلاك التقنية النووية للاستخدامات السلمية وضمن الاتفاقيات الدولية. وفي الشأن العراقي، أكد المجلس الأعلى على احترام وحدة العراق وسيادته واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والحفاظ على هويته العربية والإسلامية. كما حث المجلس الأمم المتحدة والجهات ذات العلاقة على الاستمرار في جهودها لإنهاء موضوعي إعادة الأرشيف الوطني للكويت والتعرف على مصير من تبقى من الأسرى والمفقودين من مواطني الكويت والدول الأخرى. وعبر المجلس عن تهانیه للبنان الشقيق لانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية ولما تم إحرازه من وئام وتقدم في إطار اتفاق الدوحة وعودة العلاقات الدبلوماسية بين سورية ولبنان. وفي الشأن السوداني، عبر المجلس عن أسفه لاستمرار المعاناة في إقليم دارفور، وأشاد بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لمعالجة الأزمة ولتعاونها الجاد لحل المشكلة. كما عبر المجلس عن أسفه لاستمرار تدهور الأوضاع في الصومال وجدد دعوته لكل الأطراف الصومالية لوقف العنف والسعي نحو جهود المصالحة الوطنية.

- وقعت الحكومة الصومالية مع جناح من معارضي التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، اتفاقاً في جيبوتي، ينص على وقف إطلاق النار بدءاً من 5 نوفمبر (تشرين الثاني) 2008 وانسحاب القوات الإثيوبية من الصومال بدءاً من اليوم الحادي عشر من نفس الشهر.
- أغلقت قطر والسعودية ملف الحدود بين البلدين ووقعتا على كافة الخرائط الحدودية البرية والبحرية.
- أجرى الرئيس اللبناني محادثات في عمان مع العاهل الأردني حول تطوير العلاقات الثنائية في كل المجالات وتفعيل عمل اللجنة العليا المشتركة بين البلدين.
- بحث العاهل الأردني خلال زيارته إلى بغداد تنفيذ الاتفاق النفطي الموقع بين البلدين عام 2006، الذي ينص على تزويد الأردن بنحو 30% من احتياجاتها النفطية المقدرة بنحو 100 ألف برميل يومياً، وبأسعار تفضيلية، إضافة إلى معالجة الجانب الإنساني لأكثر من نصف مليون عراقي في الأردن.
- رحبت الحكومة الجزائرية بقرار مجلس الأمن رقم 1813 حول الصحراء الغربية الذي يدعو الأطراف إلى إجراء مفاوضات واقعية من أجل التوصل إلى تسوية مع احترام مبدأ تقرير المصير، معتبرة أن القرار يشير إلى احترام مبدأ تقرير المصير، فيما اعتبرته الحكومة المغربية أنه يتبنى الاقتراح المغربي الداعي إلى حكم ذاتي موسع لإقليم الصحراء.

#### 4.1 العلاقات العربية مع دول الجوار:

اتسمت علاقات الدول العربية مع دول الجوار بالتحسن والانفراج بوجه عام، حيث شهد العام موضوع التقرير التطورات الايجابية التالية:

- وقع وزير الخارجية الإماراتي مع نظيره الإيراني في طهران مذكرة تفاهم لتشكيل لجنة ثنائية لدعم العلاقات الثنائية بين البلدين. كما بحث الرئيس اللبناني مع نظيره الإيراني خلال زيارته إلى طهران تطوير العلاقات الثنائية ودعم لبنان لمواجهة خطر النظام الإسرائيلي.
- جدّد وزراء خارجية دول الجوار العراقي (إيران، تركيا، سورية، السعودية، الأردن، الكويت، مصر والبحرين بالإضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي)، في اجتماعهم الخامس منذ غزو العراق في عمان، دعمهم لبغداد ومساندتهم لها من أجل تحقيق الأمن والاستقرار.

- وقع وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون الخليجي وتركيا مذكرة تفاهم في اجتماع عقد في جدة لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والدفاعية.

## 5.1 العلاقات العربية الدولية:

شهدت علاقات الدول العربية بالمجتمع الدولي تحسناً خلال العام، ومن أبرز ما شهده العام في هذا الإطار ما يلي:

- أقر مجلس الوزراء العراقي بعد مفاوضات دامت أكثر من 11 شهراً مسودة الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية التي نصت على انسحاب الجيش الأمريكي من المدن والقرى في موعد لا يتعدى يونيو (حزيران) 2009، بينما تتسحب جميع القوات في تاريخ لا يتعدى ديسمبر (كانون الأول) 2011. وتوقع الجانب البريطاني إبرام اتفاق أمني ثنائي مماثل بين الحكومة العراقية والبريطانية في الأجل القريب. وقد أعلنت كل من بولندا وكوريا الجنوبية ورومانيا وبلغاريا انسحاب قواتها من العراق بنهاية العام، كما تسلمت القوات العراقية مسؤولية الأمن في محافظة واسط المتاخمة للحدود الإيرانية.
- وقعت حكومتا الولايات المتحدة وليبيا في طرابلس، اتفاقاً ينص على تعويض أقارب الضحايا الأمريكيين والليبيين جراء حوادث ثمانينيات القرن الماضي بين البلدين، مما فتح الباب أمام إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين. ومن ناحية أخرى، وقع رئيس الوزراء الإيطالي والزعيم الليبي في بنغازي على اتفاقية صداقة تشمل تعويضات إيطالية عن فترة الاستعمار وتنتهي خلافات طويلة بين البلدين.
- تحدث وزير الخارجية الفرنسي بعد محادثات أجراها مع الرئيس السوري، عن فتح عهد جديد من العلاقات بين سورية وفرنسا.
- دعا الرئيس الروسي لدى استقباله نظيره الجزائري في موسكو إلى زيادة التعاون في مجال إنتاج النفط والغاز بين روسيا والجزائر، وفي نفس السياق، أعلنت روسيا وإيران وقطر في طهران تجمعاً لتعزيز التعاون فيما بينها في إطار منتدى الدول المصدرة للغاز (منظمة غير رسمية قائمة منذ عام 2001 تضم أيضاً كلاً من فنزويلا ونيجيريا والجزائر ومصر واندونيسيا وليبيا).
- أسفرت زيارة الرئيس الروسي إلى ليبيا عن موافقة موسكو على شطب ديونها المستحقة على ليبيا منذ حقبة الاتحاد السوفياتي السابق، والتي تبلغ 4,6 مليار دولار، مقابل توقيع صفقات بين شركات روسية وليبية بمليارات الدولارات.

- أبدت المستشارية الألمانية لدى استقبالتها الرئيس اللبناني في ألمانيا استعداد بلادها لتقديم المساعدة للبنان من خلال مشاركتها في قوات اليونيفيل لتحسين أمن الحدود اللبنانية في إطار تنفيذ القرار 1701.
- قام الرئيس الفرنسي بجولة شملت السعودية وقطر والإمارات، أسفرت عن إبرام اتفاقيات مع الجانب السعودي في مجالات الطاقة، التقدم العلمي والتبادل التقني. ومع الجانب القطري، تم توقيع عدد من الاتفاقيات لتطوير الطاقة الكهربائية والنووية السلمية. أما محادثاته في أبوظبي، فقد أسفرت عن الاتفاق على إقامة أول قاعدة عسكرية دائمة لفرنسا في الإمارات، وبناء مفاعلين للطاقة النووية السلمية في الإمارات.
- تصاعدت عمليات القرصنة الصومالية البحرية في البحر الأحمر قرب الشواطئ الصومالية (بما يشكل ثلث أعمال القرصنة في العالم وفقاً للمكتب البحري الدولي)، مما حدا بكل من فرنسا وإسبانيا بتشكيل قوة جوية أوروبية في المستقبل لمكافحة القرصنة وذلك في عملية انطلقت من القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي.

## 6.1 الصراع العربي - الإسرائيلي؛

- اعتقلت السلطات الأمنية اليمنية خلية متطرفة ترتبط بالاستخبارات الإسرائيلية، بينما أعلن الجيش اللبناني اعتقاله شبكة تجسس تعمل منذ الثمانينيات لصالح الاستخبارات الإسرائيلية.
- اعتمد مجلس الأمن بالإجماع، قراراً يمدد مهمة قوة اليونيفيل في جنوب لبنان دون تعديل لمدة عام آخر ينتهي في أغسطس (آب) 2009.
- في محاولة للضغط على سورية وتبرير العدوان الإسرائيلي، سعت أميركا إلى إثبات زعمها بأن موقع "الكبر" كان يضم مفاعلاً نووياً قيد الإنشاء، فيما شددت سورية على أن الموقع مجرد مبنى عسكري مبدية استعدادها للتعاون مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤكدة عدم مساومتها على أمنها القومي.
- بعد استقبال آلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية، باحتفالات شعبية ورسمية 198 أسيراً أطلقت إسرائيل سراحهم، تعهد الرئيس الفلسطيني بالعمل من أجل إطلاق سراح 11 ألف أسير فلسطيني ما زالوا في السجون الإسرائيلية. ولكن قبل نهاية العام 2008، أعلنت إسرائيل الحرب على قطاع غزة وشنت طائراتها سلسلة غارات مفاجئة على القطاع أودت بحياة أكثر من 3 آلاف فلسطيني وأسفرت عن نحو أكثر من 5 آلاف

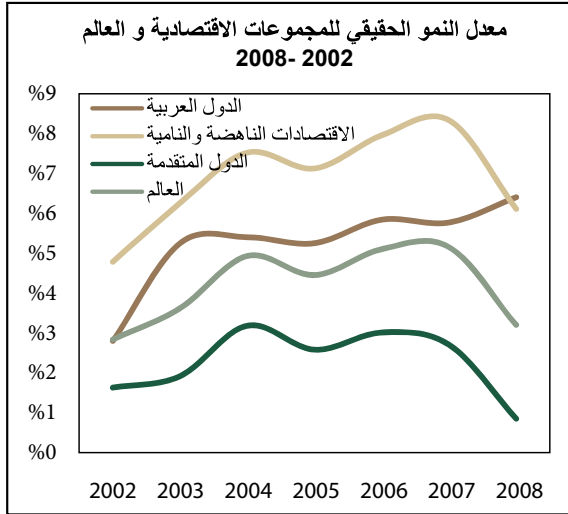
جريح، وذلك في محاولة لتوجيه ضربة مؤلمة لحركة حماس ووقف إطلاق الصواريخ من القطاع. كما أصدر مجلس الأمن الدولي قرارا يحمل الرقم 1850 اقترحتة الولايات المتحدة يشدد على أنه لا رجعة عن مسيرة المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني التي بدأت في أنابوليس العام الماضي من أجل تنفيذ خارطة الطريق وقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

## ثانياً - التطورات الاقتصادية الكلية

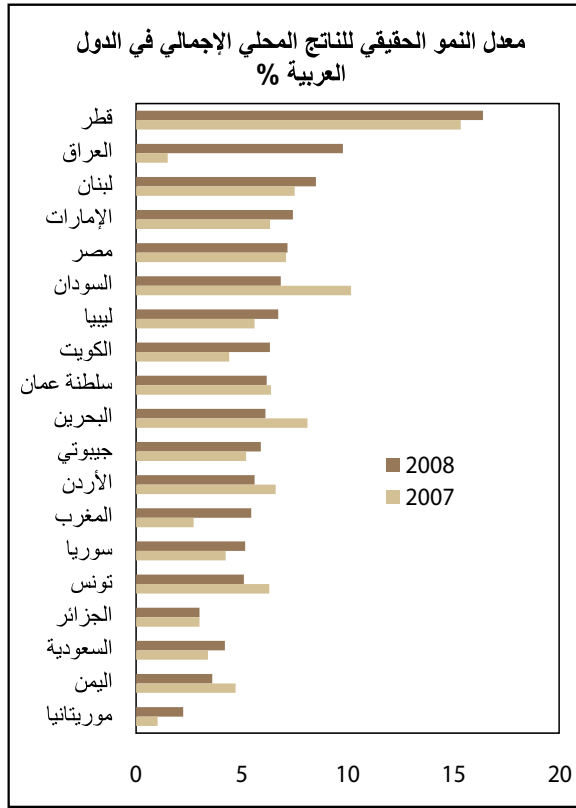
## 2.1 النمو الاقتصادي:

حافظ النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية على أدائه القوي خلال العام 2008 رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي العربي (بالأسعار الثابتة) خلال العام 2008 بمعدل نمو بلغ 6.40% مقارنة بنحو 5.77% عام 2007، متجاوزاً معدل النمو العالمي البالغ 3.20%، معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة الذي تراجع إلى 0.85%، ومجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية البالغ 6.11%. ويوضح الشكل أدناه أن المنطقة العربية شهدت أفضل معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الست الماضية.

وعلى صعيد معدلات النمو الاقتصادي لكل دولة عربية على حدة المحققة خلال العام 2008، فقد سجلت جميع الدول العربية خلال العام معدلات نمو إيجابية تجاوزت معدل النمو العالمي البالغ 3.20% باستثناء موريتانيا التي حققت معدل نمو بلغ 2.23%. وقد تصدرت قطر كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 16.40%، تليها العراق بمعدل 9.78%، لبنان بمعدل 8.50%، الإمارات بمعدل 7.41%، مصر بمعدل 7.16%، السودان بمعدل 6.84%، ليبيا بمعدل 6.72%، الكويت بمعدل 6.38%، عمان بمعدل 6.18%، والبحرين بمعدل 6.12%. وتراوحت معدلات النمو لباقي الدول العربية فيما بين 5.90% المسجل في جيبوتي ونحو 2.23% المسجل في موريتانيا.



وبالمقارنة مع عام 2007، شهد العام 2008 ارتفاع معدل النمو الحقيقي في 12 دولة عربية شملت؛ (قطر، العراق، لبنان، الإمارات، مصر، ليبيا، الكويت، جيبوتي، المغرب، سورية، السعودية وموريتانيا)، وفي المقابل، تراجع معدل النمو الحقيقي في ست دول عربية هي (السودان، سلطنة عمان، البحرين،



الأردن، تونس واليمن)<sup>1</sup>. ولم تحقق أية دولة عربية معدل نمو سالب خلال العام.

وعلى صعيد توقعات النمو للعام 2009، تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (عدد أبريل 2009) إلى أنه على الرغم من السياسات الاقتصادية المالية والنقدية التوسعية التي وضعت موضع التنفيذ في العديد من دول المنطقة بغرض التخفيف من حدة الآثار السلبية اللازمة، إلا أنه من المتوقع أن تؤثر الصدمات المعاكسة المتمثلة في تراجع أسعار النفط وتدهور التمويل الخارجي وتراجع الطلب الخارجي على صادرات الدول

العربية غير النفطية بدرجة كبيرة على حجم النشاط الاقتصادي لمعظم الدول العربية. ومن ثم فمن المتوقع أن ينخفض معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية من نحو 6.00% للعام 2008 إلى 2.50% للعام 2009، ويتشابه التباطؤ المتوقع للنمو في المنطقة العربية فيما بين مجموعتي الدول المنتجة وغير المنتجة للنفط وذلك على الرغم من اختلاف الأسباب وراء هذا التباطؤ.

## 2.2 التوازن الداخلي:

سجل مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) تدهوراً في خمس دول عربية من أصل تسع عشرة دولة عربية، توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، فقد ارتفعت، بدرجة كبيرة، نسبة عجز الميزانية

1 أنظر الملحق: جدول رقم 2

من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا بحوالي 5.70% من 1.80% في عام 2007 إلى 7.50% خلال العام 2008، وفي اليمن، بدرجة محدودة، حيث سجلت 0.45% (من 6.89% إلى 7.35%)، وفي مصر، بدرجة أقل، بلغت 0.30 نقطة مئوية (من 7.50% إلى 7.80%)، وسوريا بدرجة محدودة للغاية بلغت 0.20 نقطة مئوية (من 3.00% إلى 3.20%)، وتونس التي سجلت أقل معدلات تدهور عجز الموازنة العامة للدولة حيث بلغت 0.10 نقطة مئوية (من 2.90% إلى 3.00%).

وعلى الجانب الآخر من المؤشر حققت أربع دول عربية تحسناً في نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي شملت؛ جيبوتي بحوالي 1.30% (من 2.57% إلى 1.27%)، السودان 1.12% (من 2.69% إلى 1.57%)، لبنان 1.00% (من 10.90% إلى 9.90%)، وفي الأردن، بدرجة محدودة، بلغت حوالي 0.36% (من 5.25% إلى 4.88%). وخلافاً لذلك فقد تحول الوضع في الجزائر من عجز بنسبة 13.27% عام 2007 إلى فائض بلغ نسبته 11.40% عام 2008. ومن جهة أخرى، حافظت الدول العربية التسع المتبقية على تحقيق زيادة في فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء الإمارات التي تراجع الفائض فيها بمعدل 3.30% من فائض بلغ 25.20% عام 2007 إلى فائض بلغت نسبته 21.90% عام 2008، وقطر بمعدل 1.30% (من 12.80% إلى 11.50%).

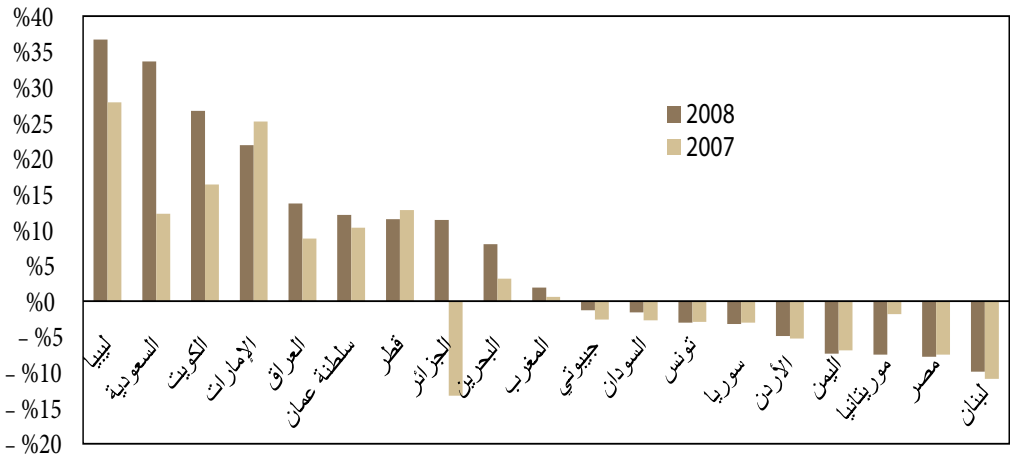
وقد تصدرت السعودية الدول العربية التي حققت تحسناً في فوائض الموازنة العامة، حيث ارتفع فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 12.28% في عام 2007 إلى 33.65% خلال العام 2008، تليها الكويت (من 16.39% إلى 26.70%)، ليبيا (من 27.90% إلى 36.70%)، العراق (من 8.80% إلى 13.70%)، البحرين (من 3.15% إلى 8.00%)، سلطنة عمان (من 10.30% إلى 12.10%)، المغرب (من 0.60% إلى 1.90%)<sup>1</sup>.

أما على صعيد الأوضاع المالية خلال العام 2009، فمن المتوقع أن تشهد الدول المنتجة للنفط فوائض في الميزانيات العمومية للدولة، ولكن بدرجات أقل من السنوات السابقة، تؤدي مع عجوزات معظم الدول غير المنتجة للنفط إلى تدهور رصيد الميزانية العمومية للمنطقة العربية. وهو ما يعود إلى تراجع الإيرادات الحكومية ولجوء الحكومات إلى استخدام الأرصدة المتراكمة التي تحققت خلال فترة الرواج السابقة في التخفيف من حدة الأزمة المالية الراهنة من خلال تحفيز الطلب المحلي وتنفيذ المشاريع الاستثمارية المخطط لها.

1 أنظر الملحق: جدول رقم 3



### عجز أو فائض الموازنة للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي



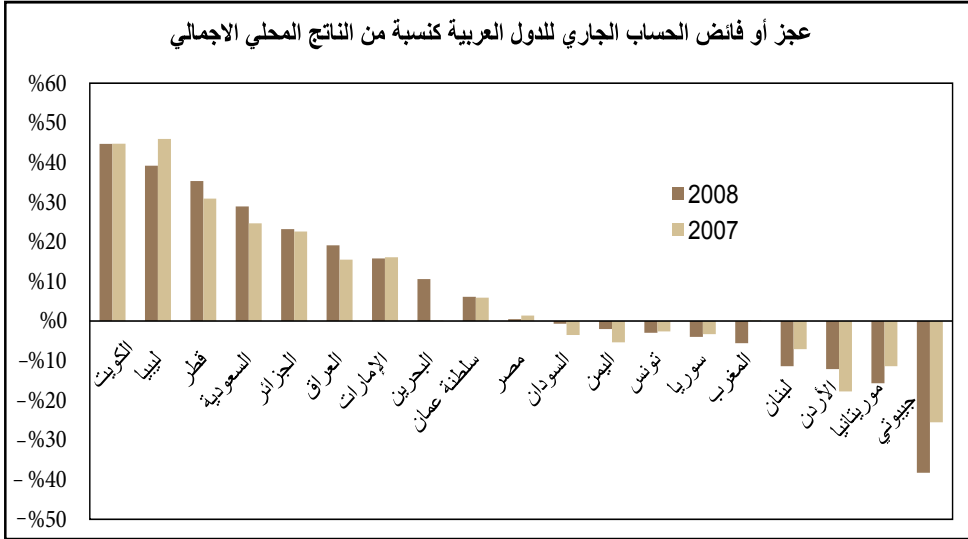
### 3.2 التوازن الخارجي:

تمكنت عشر دول عربية من الاستمرار في تحقيق فائض في الحساب الجاري، من أصل تسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، إلا أن 5 دول عربية فقط هي التي شهدت تحسناً في نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي شملت: قطر بمعدل تحسن بلغ 4.40% من نسبة 30.90% عام 2007 إلى نسبة 35.30% عام 2008، والسعودية بمعدل 4.26% (من 24.64% إلى 28.90%)، الجزائر بمعدل 0.60% (من 22.60% إلى 23.20%)، العراق بمعدل 3.60% (من 15.50% إلى 19.10%)، والبحرين بمعدل 10.44% (من 0.16% إلى 10.60%) وسلطنة عمان بمعدل 0.2% (من 5.90% إلى 6.10%) للفترة ذاتها. ومن جهة أخرى تراجع نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في أربع دول عربية شملت: الكويت بمعدل 0.02% من 44.72% عام 2007 إلى فائض نسبته 44.70% عام 2008، ليبيا بمعدل 6.74% (من 45.94% إلى 39.20%)، الإمارات بمعدل 0.30% (من 16.10% إلى 15.80%)، ومصر بمعدل 0.90% (من 1.40% إلى 0.50%) للفترة ذاتها.

وعلى الجانب الآخر من المؤشر، سجل عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي

الإجمالي تحسناً في ثلاث دول عربية، شملت؛ السودان بحوالي 2.84% من 3.50% في عام 2007 إلى 0.66% خلال العام 2008، اليمن بحوالي 3.37% (من 5.37% إلى 2.00%)، و الأردن 5.62% (من 17.75% إلى 12.13%) للفترة ذاتها.

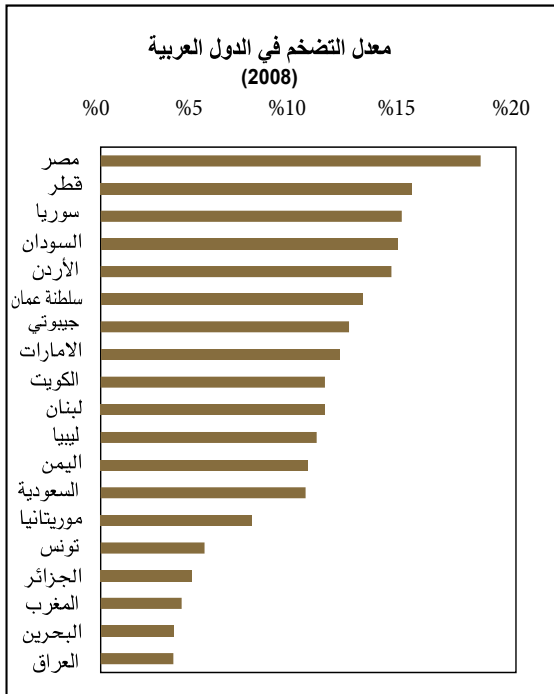
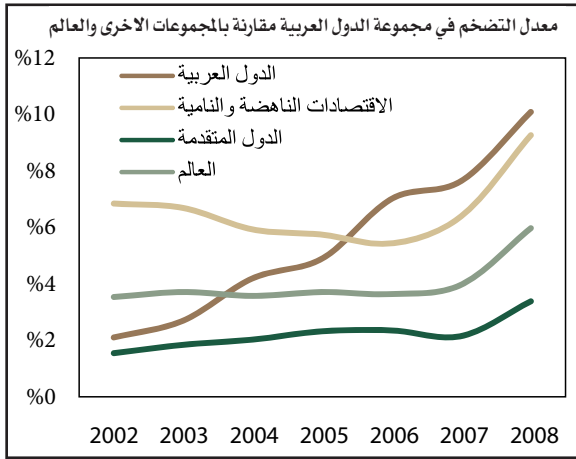
ومن جهة أخرى، شهدت ست دول عربية تدهوراً في مؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، شملت؛ تونس من نسبة 2.61% في عام 2007 إلى نسبة 2.97% في عام 2008، سوريا من 3.30% إلى 4.00%، لبنان من 7.10% إلى 11.40%، موريتانيا من 11.40% إلى 15.70%، وجيبوتي من 25.53% إلى 38.24%، للفترة ذاتها. إضافة إلى تحول فائض المغرب من 0.20% إلى عجز بلغت نسبته 5.60% من الناتج المحلي الإجمالي 1.



#### 4.2 مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم):

سجل معدل التضخم على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (متوسط الفترة) لتسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، ارتفاعاً ليبلغ 10.09% في عام 2008 مقارنة مع 7.65% في عام 2007، متجاوزاً بذلك نظيره في مجموعة الدول المتقدمة (3.38%)، ومجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية (9.26%) خلال عام

1 أنظر الملحق: جدول رقم 4



2008. ويرجع تسارع معدلات التضخم في المنطقة إلى تصاعد الأسعار العالمية للمواد الغذائية والوقود، وازدهار الطلب المحلي مدفوعا بالسياسات الاقتصادية الكلية التوسعية والزيادات الحادة في الاستثمارات الخاصة، متزامنا مع تراجع في جانب العرض نتيجة للقيود على الطاقة الإنتاجية المحلية. وفي نفس الوقت، من المتوقع أن يتراجع معدل التضخم للمنطقة العربية مجتمعة خلال العام 2009 بسبب تراجع أسعار السلع الأساسية والإيجارات والنشاط الاقتصادي.

وبوجه عام ارتفع معدل التضخم خلال العام في سبع عشرة دولة عربية بنسب تراوحت ما بين اقل من نقطة مئوية واحدة إلى أكثر من تسع نقاط مئوية شملت؛ مصر حيث ارتفع المعدل بحوالي 8.80% من 9.50% في عام 2007 إلى 18.30% خلال عام 2008، قطر بحوالي 1.2% إلى 15.00%، سوريا بحوالي 9.80% إلى 14.50%،

السودان بحوالي 6.20% إلى 14.30%، الأردن بحوالي 9.30% إلى 14.00%، سلطنة عمان بحوالي 6.70% إلى 12.60%، جيبوتي بحوالي 6.99% إلى 11.96%، الإمارات بحوالي 0.40% إلى 11.50%، الكويت بحوالي 5.30% إلى 10.80%، لبنان بحوالي

6.70% إلى 10.80%، ليبيا بحوالي 4.20% إلى 10.40%، السعودية بحوالي 5.76% إلى 9.87%، تونس بحوالي 1.90% إلى 5.00%، الجزائر بحوالي 0.89% إلى 4.40%، المغرب بحوالي 1.90% إلى 3.90%، والبحرين بحوالي 0.20% إلى 3.50%.

وفي حين شهدت كل من العراق واليمن تراجعاً في معدل التضخم، حيث انخفض في العراق بدرجة ملحوظة من 30.80% عام 2007 إلى 3.50% في عام 2008، وفي اليمن بحوالي 2.60% إلى 10.00%، استقر في موريتانيا عند نفس مستواه المحقق خلال العام السابق محققاً معدل بلغ 7.30%.

وقد شهدت إثنتا عشرة دولة عربية خلال العام معدلات تضخم تجاوزت 10%، حيث بلغ معدل التضخم في مصر نحو 18.30%، قطر 15.00%، سوريا 14.50%، السودان 14.30%، الأردن 14.00%، سلطنة عمان 12.60%، جيبوتي 11.96%، الإمارات 11.50%، الكويت 10.80%، لبنان 10.80%، ليبيا 10.40%، واليمن 10.00%، نتيجة لتزايد الضغوط التضخمية في هذه الدول<sup>1</sup>.

## 2.5 أسعار الصرف:

شهدت معظم أسعار صرف العملات الوطنية للدول العربية استقراراً مقابل الدولار الأمريكي الأمر الذي يعتبر دافعاً إيجابياً لتعزيز مناخ الاستثمار في الدول العربية، وفي حين استقر سعر صرف الدولار الأمريكي عند نفس مستواه خلال العام، بالمقارنة مع العام السابق، مقابل العملات الوطنية في كل من الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، جيبوتي، قطر ولبنان، شهدت تسع عملات عربية ارتفاعاً مقابل الدولار في كل من تونس بنسبة 5.46%، الجزائر 6.90%، سوريا 6.96%، العراق 6.29%، الكويت 5.54%، ليبيا 2.14%، مصر 3.48%، المغرب بنسبة 9.94%، وموريتانيا بنسبة 4.18%. ويستثنى من ذلك، سعر صرف الريال اليمني الذي تراجع أمام الدولار بما نسبته 0.50% خلال العام<sup>2</sup>.

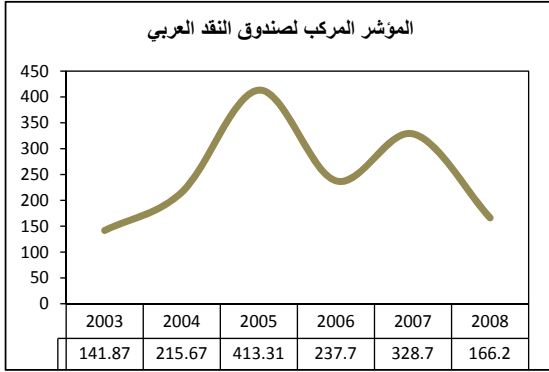
## 2.6 أسواق المال العربية

### 1.6.2 تطورات أسواق الأوراق المالية في الدول العربية

واصلت خلال العام الجهات التنفيذية والرقابية في كافة الأسواق العربية للأوراق المالية العمل على تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية والتشريعية لهذه الأسواق، بهدف تطوير وتحسين أدائها

1 أنظر الملحق: جدول رقم 5

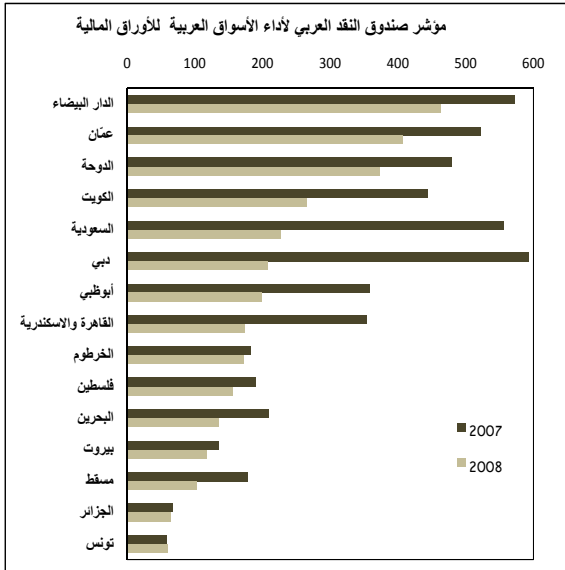
2 أنظر الملحق: جدول رقم 7



وأساليب عملها بما يدعم زيادة مستويات الإفصاح والشفافية وزيادة الوعي الاستثماري وتعزيز حماية وثقة المستثمرين، خاصة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية. وشمل هذا التطوير العديد من الإجراءات والقرارات الإصلاحية مثل؛ إلزام الشركات المدرجة في الأسواق برفع مستوى الإفصاح المالي،

تقديم خدمات التداول الإلكتروني للمتعاملين في الأسواق، تحسين النظم الضريبية بهدف جذب الاستثمار، تعديل نظم إدارة المحافظ الاستثمارية لحماية المستثمرين وتطوير عمل مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة. هذا بالإضافة إلى إبرام بعض الدول اتفاقيات للتعاون المشترك مع هيئات أسواق الأوراق المالية في الدول العربية وغير

العربية أعضاء المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال الإيوسكو (IOSCO)، وذلك فيما يتعلق بتبادل الخبرات الفنية والمعلوماتية والتدريبية لدعم وتطوير دور الجهات الرقابية وأنظمة التداول الإلكتروني عبر الانترنت ومهنة الوساطة في الأوراق المالية. كما لعبت المصارف المركزية ووزارات المالية في معظم الدول العربية دوراً مهماً نحو تحصين القطاع المالي جراء أزمة الائتمان العالمية وذلك باتخاذ إجراءات وتدابير، يأتي على رأسها؛ ضخ سيولة في كل من



القطاع المصرفي والمالي، وضمان ودائع المصارف والقروض، خفض أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي الإلزامي للمصارف.

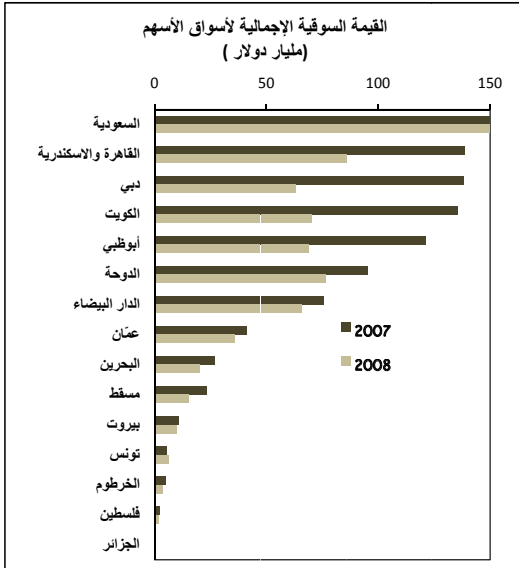
وعلى مستوى الأداء الجماعي لأسواق الأوراق المالية العربية، تراجع ادائها، كغيرها من أسواق المال حول العالم، على اثر تداعيات الأزمة المالية الحالية التي بدأت منذ منتصف عام 2007 واشتدت وطأتها منذ منتصف سبتمبر 2008، حيث انخفض المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء خمسة عشر سوقا مالية عربية بنسبة 49.4% ليصل إلى 166.2 نقطة في نهاية عام 2008، مقارنة بنحو 328.7 نقطة في نهاية عام 2007، أي ما يقارب النصف تقريبا، مستكملا مسلسل تقلباته الذي بدأ عام 2006. ويلاحظ أن هذا التراجع قد فاق نظيره في المؤشرات التي تعكس أداء الأسواق الناشئة، حيث اقتصرت نسبة التراجع التي سجلها كل من مؤشر ستاندرد أند بورز 500 (S&P 500) وفوتسي (FT-SE 100) ونيكاي (Nikkei) على 38.5%، و 31.3% و 42.1% على التوالي. وعلى صعيد الأداء الشهري، استقر المؤشر مسجلا ما يتجاوز 300 نقطة خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2008، بعدها بدأ في التراجع بمعدلات متسارعة ليصل إلى 166 نقطة في ديسمبر 2008. وينعكس انخفاض المؤشر في شكل تراجع ملحوظ لأداء معظم الأسواق العربية للأوراق المالية وفقا لبيانات أحجام التداول والأسعار والقيم السوقية، وخاصة بعد أن اشتدت الأزمة المالية العالمية الراهنة في سبتمبر 2008.

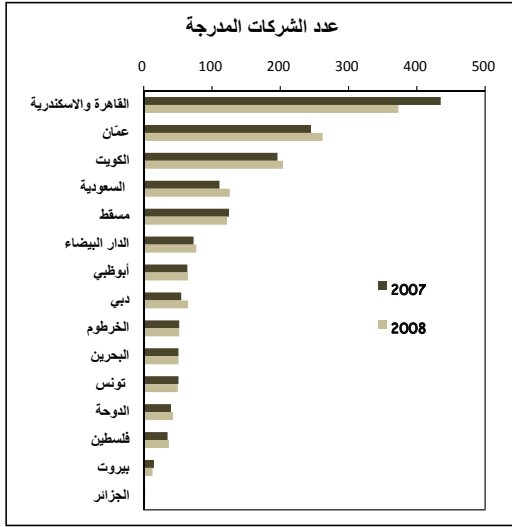
أما على مستوى الأداء الفردي للأسواق، فقد تراجعت مؤشرات أداء الأسواق العربية للأوراق المالية بشكل كبير خلال العام 2008، باستثناء بورصة الأوراق المالية بتونس، التي حافظ مؤشرها على الانتعاش رغم الظروف غير المواتية بما نسبته 2% مقارنة بمستواه المحقق

في عام 2007 تقريبا، في حين تفاوتت نسب التراجع في الأسواق العربية الأخرى ما بين 65% في سوق دبي المالي إلى نحو 3.8% في بورصة الجزائر.

### القيمة السوقية للأوراق المالية في الأسواق العربية:

تشير البيانات إلى انخفاض حاد في القيمة السوقية للأسواق المالية العربية إلى 769.6 مليار دولار بنهاية عام 2008، مقارنة بنحو 1137.8 مليار دولار بنهاية العام 2007، أي بما نسبته 42.5%. وقد شهد الربع الأخير من العام 2008 أكبر





مستويات التدهور في القيمة السوقية لهذه الأسواق، حيث بلغ الانخفاض ما نسبته 32.4% ما بين نهايتي الربع الثالث والرابع من عام 2008. وعلى الرغم من أن نسبة تراجع القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودي بلغت 52.2% لتصل إلى حوالي 246.34 مليار دولار، إلا أنه حافظ على تصدره للمركز الأول بين الأسواق العربية من حيث القيمة السوقية، بحصة بلغت نسبتها 32% من القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية مجتمعة. كما انخفضت القيمة السوقية

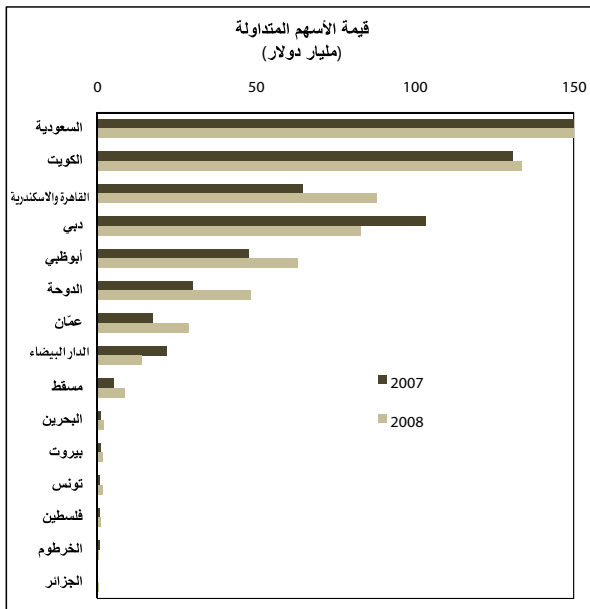
لسوق دبي المالي بنحو 54.3%، سوق الكويت بنحو 48.1%، سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 43.2% وبورصتي القاهرة والإسكندرية بنحو 38.1%. ومن جهة أخرى، شهدت بورصة تونس للأوراق المالية ارتفاع قيمتها السوقية بما نسبته 0.82%. أما بالنسبة لمؤشر الأهمية النسبية لأسواق الأسهم في الاقتصاد (نسبة القيمة السوقية للأسهم المتداولة في الناتج المحلي الإجمالي)، فيعكس مدى تأثير الأزمة المالية الراهنة، حيث تراجعت الأهمية النسبية لمعظم الأسواق مقارنة بنظيرتها للعام 2007 نتيجة لتراجع القيمة السوقية على نحو ما أسلفنا. كما أظهر المؤشر تجاوز القيمة السوقية للأسهم المتداولة قيمة الناتج المحلي الإجمالي في بورصة عمان واقترب من نسبة 100% في السوق السعودي، بينما تجاوز المؤشر نسبة 50% في كل من الكويت والقاهرة والإسكندرية.

### عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية:

فيما يتعلق بعدد الشركات المدرجة بالأسواق المالية العربية الخمسة عشر، فقد انخفض عددها بنهاية العام إلى 1542 شركة مقابل 1550 شركة مدرجة بنهاية عام 2007، أي بانخفاض بلغ ثماني شركات. وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لزيادة عدد الشركات المدرجة في 8 أسواق (بمعدلات تصدرتها بورصة دبي بنحو 18.2% والسعودية بنحو 13.5%) من ناحية، وتراجع عددها في 4 أسواق (بورصتي القاهرة والإسكندرية بمعدل 14.3% ومسقط وبيروت وتونس بمعدلات محدودة)، وثبات عددها دون تغيير في كل من بورصة البحرين

### مؤشرات أداء أسواق الأسهم العربية 2008

متوسط حجم الشركة (مليون دولار)	مضاعف السعر/ العائد	معدل دوران الأسهم	أهمية القيمة السوقية للأسهم في الاقتصاد	سوق الأوراق المالية
1.955	9.7	212.3	99.02	السعودية
0.230	..	100.6	55.56	القاهرة والإسكندرية
1.015	6.0	131.7	30.78	دبي
1.059	6.0	91.7	23.38	أبوظبي
0.344	..	184.5	83.69	الكويت
1.782	..	62.9	41.25	الدوحة
0.854	19.1	20.4	15.55	الدار البيضاء
0.137	18.8	80.0	150.14	عمّان
0.391	8.2	10.5	10.60	البحرين
0.124	..	57.4	15.43	مسقط
0.739	..	17.8	6.11	بيروت
0.126	13.7	25.4	4.04	تونس
0.073	..	13.6	0.87	الخرطوم
0.046	5.3	0.3	0.18	الجزائر



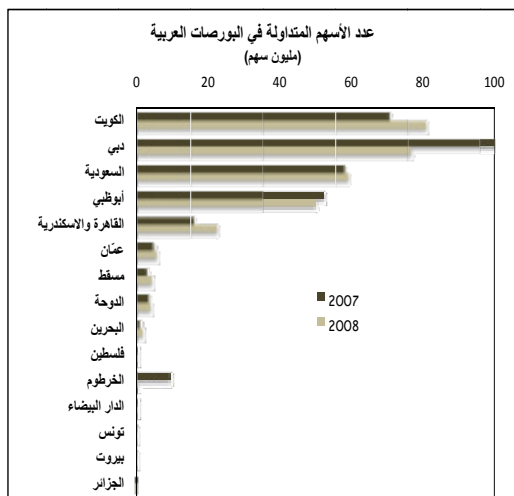
والخرطوم والجزائر. وعلى الرغم من ذلك، حافظت عدد الشركات المصرية المدرجة في بورصتي القاهرة والإسكندرية على تصدرها بحصة 24.2% من إجمالي عدد الشركات، تليها الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي بحصة 17.0%، ثم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بحصة 13.2%، وتراوحت حصص الأسواق الأخرى ما بين 8.2% إلى أقل من 1%. وبالنظر إلى مؤشر متوسط حجم الشركات المدرجة (القيمة السوقية/ عدد الشركات)، يتبين تصدر السوق السعودي قائمة الأسواق العربية، حيث بلغ متوسط رأس مال الشركة الواحدة المتداول في هذا السوق ما قيمته 1.9 مليار دولار، يليه سوق الدوحة فأبوظبي ثم سوق دبي للأوراق المالية.

### التداول في الأسواق المالية العربية:

أما بالنسبة لقيمة التداول الإجمالية، فعلى الرغم من



ارتفاعها في 11 سوقاً وتراجعها في 4 أسواق فقط، أسفر ذلك عن تراجعها خلال عام 2008 إلى 997.9 مليار دولار، بما نسبته 9.9%، مقارنة مع قيمة التداول الإجمالية لعام 2007، بما يرجع بصفة أساسية إلى التراجع الملحوظ لقيمة التداول الذي شهده كل من سوق دبي والدار البيضاء والسوق السعودي. وعلى الرغم من ذلك، شكل سوق الأسهم السعودي نسبة بلغت 52.4% من إجمالي قيم التداول في الأسواق العربية مجتمعة. وقد



شكلت قيمة الأسهم المتداولة في أسواق الكويت والإمارات بالإضافة إلى سوق الأسهم السعودي، ما نسبته 80.5% من إجمالي قيمة التداول في الأسواق المالية العربية.

### عدد الأسهم المتداولة:

أما عدد الأسهم المتداولة، فقد انخفض خلال عام 2008 بنسبة 5.9%، ليبلغ نحو 304 مليارات سهم مقارنة مع 323 مليار سهم خلال عام 2007. وشكل عدد الأسهم المتداولة

في ثلاثة أسواق عربية فقط شملت؛ سوق الأسهم السعودي، سوق الكويت وسوق الإمارات نسبة بلغت 87.5% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية. وقد تصدر سوق الكويت للأوراق المالية كافة الأسواق العربية من حيث عدد الأسهم المتداولة بحصة بلغت نحو 26.6% من الإجمالي، تلاه سوق دبي المالي بحصة بلغت 25.2%، سوق الأسهم السعودي بحصة 19.4%، ثم سوق أبوظبي للأوراق المالية بحصة 16.4% من الإجمالي. وبالنظر إلى مؤشر معدل دوران السهم (نسبة إجمالي قيمة الأسهم المتداولة/ إجمالي القيمة السوقية للأسهم المدرجة)، فقد ارتفع للأسواق العربية مجتمعة من 83% عام 2007 إلى 119% عام 2008، وتصدر السوق السعودي قائمة الأسواق العربية بمعدل دوران للسهم بلغ 212% مقابل 131% عام 2007، يليه سوق الكويت (184.5%) ثم سوق دبي (131.7%) فبورصتا القاهرة والإسكندرية (100.5%).

وبالنسبة لمؤشر مضاعف السعر على العائد (سعر إقبال السهم المتداول/ العائد المتوقع من السهم). يلاحظ تحقيق بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء أعلى معدلات المؤشر للعام

الثالث على التوالي، وذلك على الرغم من تراجعته بدرجة ملحوظة من 34 في عام 2007 إلى نحو 19 في عام 2008، تليها بورصة عمان (18.8) ثم بورصة تونس (13.7).

وفيما يلي نستعرض أهم التطورات التي طرأت على أسواق الأوراق المالية العربية سواء الخمسة عشر المدرجة ضمن قاعدة بيانات صندوق النقد العربي أو تلك غير المدرجة ولا يشملها المؤشر المركب للصندوق:

### بورصة عمان:

فيما يتعلق بالتطورات في سوق عمان المالي، فقد انتهت السلطات خلال عام 2008 من عملية إعداد البنية التحتية والجوانب الفنية لإطلاق التداول عن طريق الانترنت. كما أقر مجلس الإدارة تعليمات التداول الإلكتروني وصدرت موافقة هيئة الأوراق المالية بشأنه. كما بدأت البورصة نشر الرقم القياسي المرجح بالأسهم الحرة من خلال نظام التداول الإلكتروني والشريط المتحرك لأسعار الأسهم على موقع البورصة الإلكتروني، ومن خلال شاشات نشر المعلومات بدلاً من الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية. ويتميز الرقم القياسي الجديد بأنه يعكس بمزيد من الدقة تحركات أسعار الأسهم في السوق وذلك لأنه يخفف من تأثير الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة على تحركاته. وفي مجال الخصخصة، قامت الحكومة ببيع حصتها في مجموعة الاتصالات الأردنية والبالغة 11.6% للوحدة الاستثمارية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. وفي مجال تشجيع الاستثمار وحفز تأسيس الشركات، تم إقرار مشروع قانون معدل لقانون الشركات يقضي باعتماد المرونة في تحديد الحد الأدنى لرأسمال الشركات عند تأسيسها، حيث تم إلغاء الحد الأدنى المعمول به حالياً على أن يتم إصدار نظام بهذا الخصوص لاحقاً. وبهدف دعم الاستقرار في القطاع المالي نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، أعلنت الحكومة أنها ستضمن جميع الودائع لدى المصارف العاملة في الأردن ودون سقف حتى نهاية عام 2009.

### سوق البحرين للأوراق المالية:

أعلن مصرف البحرين المركزي انضمامه رسمياً إلى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، حيث وقع المصرف مذكرة تفاهم متعددة الأطراف من خلال هذه المنظمة بشأن التعاون في مجال الاستشارات وتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء. وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز معايير التعاون بين هذه الجهات ومحاربة أساليب التلاعب الممكنة في أسواق الأوراق المالية على المستوى الدولي. كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم مشترك بين «سوق

دبي المالي» و«سوق البحرين للأوراق المالية» بهدف زيادة التعاون بين السوقين. وتتمثل مجالات التعاون في: تبادل الخبرات والمعلومات، تشجيع تنظيم الدورات التدريبية المشتركة بين السوقين، تشجيع مؤسسات السوقين على تبادل الإدراج وكذلك التعاون بين الوسطاء العاملين فيهما، إضافة إلى زيادة الوعي لدى الجهات ذات العلاقة في كلا السوقين بالأطر التشريعية المطبقة فيهما وكذلك الفرص الاستثمارية المتوفرة في كل منهما.

وفي مجال تطوير سوق الأوراق المالية، تم إطلاق عدد من الخدمات الإلكترونية من خلال قسم التسويات والإيداع المركزي، وذلك في إطار سعي السوق لتطوير أنظمة التسويات والمقاصة والإيداع المركزي. كما بدأ السوق، عبر الموقع الإلكتروني، في نشر المعلومات الخاصة بالمساهمين في الشركات المساهمة العامة البحرينية المدرجة ذوي حصص الملكية التي تصل إلى 5% فأكثر، بالإضافة إلى عرض النسب الخاصة بتعاملات المستثمرين في السوق (بيعاً وشراءً) من الأفراد والمؤسسات البحرينية وغير البحرينية خلال عام 2008 والأعوام السابقة. وقد استكملت السلطات جميع المتطلبات الفنية والتقنية ذات العلاقة بتهيئة السوق لتقديم خدمة التداول عبر الانترنت لشركات الوساطة. وأعلنت بورصة البحرين بالتعاون مع إحدى شركات الوساطة المسجلة عن بدء تقديم خدمة التداول عبر الانترنت بهدف تسهيل عملية التداول، وتمكين المستثمرين من التحكم بحفاظهم المالية وتسهيل متابعة تقارير التداول مع تنفيذ أوامر الشراء والبيع إلكترونياً. وقد قام مصرف البحرين المركزي بتخفيض أسعار الفائدة ثلاث مرات خلال الربع الأخير من عام 2008 ، وعلى أثر ذلك بلغ سعر الفائدة على الودائع لأسبوع واحد 0.75%، والودائع لليلة واحدة 0.25% وإعادة الشراء (الريبو) 2.75 بدلا من 5.25%. وبهدف دعم الاستقرار في القطاع المالي والمصرفي، أعلن مصرف البحرين المركزي أن البحرين تتوي زيادة ضمان الودائع المصرفية إلى 20 ألف دينار (53 ألف دولار) كحد أقصى، مقارنة مع المستوى الحالي البالغ 15 ألف دينار.

### بورصة الأوراق المالية بتونس:

أعلنت الوزارة المكلفة بإدارة برنامج التحول للملكية الخاصة (الخصخصة) في تونس، أنه تم وضع ثمانين منشآت صناعية، وستة خدماتية، على جدول عمليات الخصخصة. ومن أبرز القطاعات التي شملها برنامج الخصخصة؛ قطاع النفط، صناعات الإسمنت والأسمدة الكيماوية، تصنيع دواليب السيارات، إضافة إلى قطاع الخدمات المالية من خلال بيع حصص القطاع العام في بعض المصارف وشركات التأمين وإدراج جزء من أسهمها في

السوق المالية. كما أعلنت السلطات عن عرض لبيع حصة الأغلبية المملوكة للدولة بواقع 51% في رأس مال الشركة التونسية للتقريب عن النفط.

### سوق الأسهم السعودي:

أصدرت هيئة السوق المالي السعودي توجيهاً يهدف إلى تطوير السوق ووضع أسس ومعايير سليمة لأداء العاملين في شركات الوساطة والبنوك الاستثمارية والمؤسسات المالية الأخرى، حيث أخضعت كوادر هذه الشركات، باستثناء المديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارات، لاختبارات تأهيلية تغطي الجوانب الفنية والمعايير المهنية الواجب توافرها في هذه الكوادر. كما شرعت في تطبيق مشروع إعادة هيكلة قطاعات سوق الأسهم، وتطوير مؤشرات الرئيسية والقطاعية، حيث تم تقسيمها إلى 14 قطاعاً، واستبعاد أسهم الحكومة ومؤسساتها من المؤشر، وكذلك أسهم الشريك الأجنبي، والمؤسسين في فترات الحظر ومن يمتلك نسبة 10%. ويهدف هذا المشروع إلى توفير مؤشر يعكس حركة أسعار الأسهم وأداء السوق بشكل أكثر دقة.

وفي مجال تطوير الأسواق المالية، فقد تم السماح للأجانب بشراء أسهم مدرجة في البورصة ولكن عبر وسيط سعودي يمثل المالك القانوني للأسهم، وبذلك يحرم المستثمر الأجنبي، سواء أكان فرداً أو مؤسسة حق التصويت في الجمعية العمومية للشركات مصدرة الأسهم، وبموجب هذا الإجراء، يحق للمستثمر الأجنبي أن يجني العوائد المتولدة عن الأسهم المشتراة ويتحمل جميع المخاطر الناجمة عن هذا التملك. كما أعلنت هيئة السوق المالي السعودي أنه سيتعين على جميع الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي الامتثال لقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بعمليات الإفصاح في تقارير مجالس الإدارة، وذلك ابتداء من عام 2009. وقد خفضت مؤسسة النقد السعودي سعر إعادة الشراء (الريبو)، أكثر من مرة خلال العام، ليبلغ 3%، نسبة الاحتياطي القانوني إلى 7% بدلا من 15%، وذلك بهدف دعم السيولة في السوق وتحريك عجلة سوق الائتمان. كما ضخت المؤسسة ودائع بقيمة 3 مليارات دولار في النظام المصرفي للحد من ضغوط السيولة. وفي خطوة لتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، أكدت الحكومة أيضاً أنها ستواصل ضمان سلامة البنوك السعودية وودائعها.

وبهدف جذب الاستثمارات، قررت الحكومة منح حوافز ضريبية للمستثمر الأجنبي في عدد من المناطق الصناعية، من خلال عدد من الإجراءات، من بينها منح المشاريع في مناطق محددة خصماً ضريبياً يبلغ 50% من تكاليف التدريب السنوي للسعوديين، وآخر مماثلاً من الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين، شرط ألا يقل حجم رأس المال المستثمر في

المشروع عن مليون ريال، وعدد الموظفين السعوديين عن خمسة، على أن تكون وظائفهم فنية أو إدارية أساسية، وألا تقل مدة عقود التوظيف عن سنة، وتطبق هذه الحوافز لمدة عشر سنوات.

### سوق مسقط للأوراق المالية:

أعلنت السلطنة عن فتح بورصتها بالكامل أمام المستثمرين الخليجيين دون تحديد سقف، كما كان متبعاً من قبل، وذلك تزامناً مع انطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من أول يناير 2008. وفي هذا الشأن، وجهت هيئة سوق المال تعميماً للشركات المساهمة العمانية المدرجة في البورصة لمساواة الخليجيين بالمواطنين بشكل تام في تملك أسهم هذه الشركات، بما يحفز تدفق الاستثمارات الخليجية إلى سوق مسقط للأوراق المالية. ومن جهة أخرى، وجهت الهيئة العامة لسوق المال تعميماً للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، ألزمتها فيه بتطبيق عملية الفصل التام بين أموال العملاء وأموال الشركة. كما بدأت مؤسسة داو جونز المتخصصة في طرح المؤشرات عن الأسواق المالية خلال الربع الأول بإطلاق (مؤشر داو جونز سوق مسقط) الذي يقيس أداء جميع الشركات المدرجة في البورصة العمانية ويشتمل حالياً على 66 سهماً الأكثر تداولاً في السوق.

أما في مجال تطوير السوق المالي، وقعت الهيئة العامة لسوق المال مذكرة تفاهم مع معهد الأوراق المالية والاستثمارات البريطاني، وذلك لتطوير المعايير المهنية في الهيئة وتأسيس لجنة لتعريف المحترفين في صناعة الأوراق المالية في السلطنة بأنشطة المعهد وخدماته. وفي هذا السياق، تسعى الهيئة إلى تطبيق نظام الترخيص الإلزامي للعاملين في السوق العماني من خلال توفير المعهد دورات باللغتين العربية والإنجليزية كمؤهل إلزامي يشكل جزءاً من هيكل المؤهلات الجديدة التي ستطلبها الهيئة العامة لسوق المال. وبهدف الإسهام في إعادة الاستقرار لسوق الأوراق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية، أعلنت الحكومة العمانية عن تأسيس صندوق استثماري بقيمة 150 مليون ريال (389.6 مليون دولار) بالاشتراك مع القطاع الخاص بحيث تقدم الحكومة 60% من رأس مال الصندوق، بينما يسهم القطاع الخاص وصناديق تقاعدية بالنسبة الباقية.

### سوق الكويت للأوراق المالية:

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية عن انتهاء المرحلة الأولى من عملية تطوير نظام التداول الآلي فيه بهدف زيادة قدرته الاستيعابية، وكذلك تطوير نظام استرجاع المعلومات واستخدام

أجهزة متطورة مقاومة لأعطال نظام التداول تشتمل على أحدث نسخة لقاعدة البيانات الخاصة بنظام التداول. وفي إطار استهداف إعادة الاستقرار إلى السوق، عدلت لجنة السوق نص المادة 15 من قرارها رقم 5 لسنة 2005 بشأن ضوابط محافظ الغير والرقابة عليها، بحيث نص القرار على أن تلتزم الشركات المديرة لمحافظ الغير بإدارة محافظ عملائها بنفسها وعدم تحويل شركات أخرى بإدارتها. وكذلك، حظرت التعديلات على الشركات المديرة لمحافظ الغير أن تفتح لنفسها محافظ أوراق مالية لدى شركة أخرى ما لم تكن المحفظة مرهونة كضمان لأحد البنوك وكانت هناك موافقة من طرفي عقد المحفظة والبنك على إدارة المحفظة وتداول محتوياتها بمعرفة الشركة الأخرى. ومن جهة أخرى، طالب بنك الكويت المركزي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية من الشركات الاستثمارية الخاضعة لرقابته وتضمنين بياناتها المالية المزيد من الإفصاحات والإيضاحات المتممة حولها بحيث تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي للشركة. كما تم الإعلان عن الانتهاء من صياغة قانون هيئة سوق المال الجديد من قبل اللجنة المكلفة بإعداد وصياغة القانون وتم إحالته إلى مجلس الأمة لمناقشته.

وفي مجال برنامج التحول للملكية الخاصة (الخصخصة) وتعميق سوق الأوراق المالية تم الإعلان عن عرض شركة الخطوط الجوية الكويتية للخصخصة وبيع حصة 35% في مزاد لمستثمرين محليين وأجانب و40% إلى مواطنين كويتيين في طرح أولي عام، على أن يتم الاحتفاظ بحصة 20% للمؤسسات الخاصة الكويتية، وسيتم توزيع نسبة 5% على موظفي الشركة. وبهدف تشجيع الاستثمار، بدأت الحكومة تطبيق قانون يخفض الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية إلى 15% إلا أن القرار استثنى أرباح المستثمرين الأجانب المتأتية عن التعامل في البورصة سواء كان الربح مباشراً أو من خلال محافظ أو صناديق استثمارية. أما فيما يتعلق بدعم استقرار الأسواق المالية، فقد أقرت الحكومة إنشاء محفظة مليارية للاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية بعدما كانت الحكومة طلبت من هيئة الاستثمار الكويتية إنشاء محفظة للاستثمار في البورصة لتعزيز الثقة بسوق المال.

### بورصة بيروت:

من المتوقع أن يسهم الاستقرار السياسي والأمني في تنفيذ الإصلاحات في الأسواق المالية التي تم صياغتها وإعدادها بغية إقرارها من قبل السلطات المختصة. وتتمثل أبرز هذه الإصلاحات في بورصة بيروت اقتراحات تتعلق بإنشاء هيئة رقابية تعنى بتنظيم ورقابة عمل سوق الأوراق المالية. وأدى الاستقرار النسبي إلى تحسن النشاط الاقتصادي والمصرفي

والنقدي إذ ارتفعت ودائع المصارف بنسبة 11.2%، وانخفض معدل دولرة الودائع إلى 70.5%، مع استمرار الطلب على العملة الوطنية، ومواصلة مصرف لبنان المركزي شراء الدولار الأمريكي في السوق للمحافظة على الاستقرار النقدي، ما ساهم في ارتفاع الأصول الخارجية إلى مستويات قياسية بلغت ما يقارب 20 مليار دولار. وفي السياق ذاته، جاءت خطوة تحسين وكالة التصنيف الدولية "موديز" التصنيف السيادي للبنان من سلبى إلى مستقر، لتعزز الثقة بالمناخ الاستثماري، مشيرة إلى قدرة الحكومة على السيطرة على الوضع المالي وتوفير احتياجات الدولة التمويلية من دون أن يترتب على ذلك زيادة في الدين أو في عجز الموازنة العمومية للدولة، معتمدة بذلك على المصارف المحلية في إعادة هيكلة الديون وعلى التزام الدول المانحة تقديم مساهمتها المقررة في مؤتمر باريس الثالث.

### بورصتا القاهرة والإسكندرية:

في مجال تطوير عمل السوق المالي، اعتمدت الهيئة العامة لسوق المال قواعد جديدة تحدد بموجبها مبلغ 20 مليون جنيه (6.3 مليون دولار) كحد أدنى لرأسمال الشركة التي ترغب في القيد بجداول السوق. وأقر البرلمان المصري في يونيو 2008 القانون الخاص بتعديلات قانون سوق رأس المال بهدف إعادة تنظيم السوق بحيث يتم ضم بورصتي القاهرة والإسكندرية في كيان قانوني واحد يسمى البورصة المصرية. وفي إطار إجراءات ضبط السوق، تم الموافقة على تعديل قانون سوق المال لتعزيز الرقابة ومنع حالات التلاعب بالبورصة، حيث تضمنت التعديلات فرض حظر على الأشخاص الذين تتوافر لديهم معلومات عن المراكز المالية للشركات المقيدة بالبورصة أو نتائج أنشطتها من التعامل عليها لحسابهم الشخصي قبل الإعلان أو الإفصاح عنها للجمهور، وتخفيض القيمة الاسمية للأسهم لتشجيع الأفراد على الاستثمار، والسماح للأشخاص الاعتباريين وليس للشركات فقط بإصدار الأوراق المالية. كما انتهت هيئة سوق المال، خلال العام، من إعداد إستراتيجية لتفعيل نشاط صناديق الاستثمار وسوق السندات في البورصة، وذلك في إطار مشروع اللائحة التنفيذية لسوق المال. وتشمل هذه الإستراتيجية تعديلات لتنظيم نشاط صناديق الاستثمار وإزالة المعوقات أمام دخول صناديق استثمارية جديدة. ولأغراض تمويل الزيادة المقررة في رواتب موظفي القطاع العام، أقر البرلمان المصري عدداً من الإجراءات تشمل إلغاء الإعفاء الضريبي على عوائد أذون الخزانة الصادرة بعد الخامس من مايو 2008، سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب، ورفع أسعار الوقود وزيادة الضرائب على السجائر ورسوم ترخيص السيارات، وفرض ضرائب على المؤسسات التعليمية الخاصة وإلغاء الإعفاءات الضريبية لبعض المشروعات بالمناطق الحرة.

وفي نفس السياق، أعلنت هيئة سوق المال عن الآتي:

- تطبيق إستراتيجية متكاملة تتضمن توسيع وتعميق السوق، والتقليل من المخاطر ورفع كفاءة السوق بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، من خلال استحداث أدوات مالية جديدة مثل صكوك التمويل بهدف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- بدء إجراءات تأسيس بورصة للسلع والعقود لتداول جميع أنواع المواد الغذائية إضافة إلى المعادن المتداولة في الأسواق العالمية.
- كما أصدرت الهيئة القواعد الآتية:
- قواعد تنفيذية خاصة بمبادئ الإدارة الرشيدة (الحوكمة) ملزمة لجميع شركات الأبحاث والدراسات.
- قواعد خاصة لتنظيم عمليات الاستحواذ.
- قواعد لرفع كفاءة شركات الأوراق المالية تشمل الكفاءة الفنية وشروطا خاصة بمنح التراخيص للمتعاملين.
- قواعد جديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تحل محل الضوابط السابق إصدارها عام 2003.

### بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء:

في إطار برنامج التحول إلى الملكية الخاصة (الخصخصة) محليا، بدأت السلطات المغربية الإعداد لتحويل ثلاث مؤسسات مصرفية وصناعية عامة إلى شركات مساهمة تسمح بفتح رأس مالها أمام استثمارات محلية، على أن تظل الدولة المالك الأكبر للحصص بنسب لا تقل عن 51%.

وفي الربع الأخير من عام 2008 أعلنت وزارة المالية المغربية عزمها على إدخال إصلاحات جديدة على بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء تتضمن فتح رأسمال الشركة التي تدير البورصة أمام مساهمين جدد، وتعديل نظامها الأساسي بهدف اعتماد هيكل تنظيمي بديل يتكون من إدارة عامة ومجلس إدارة، وتعديل النظام الأساسي لمجلس أخلاقيات القيم المنقولة ومنحه المزيد من الصلاحيات.

وقرر مجلس القيم المنقولة إلغاء الحد الأدنى لسعر إعادة شراء الشركات لأسهمها في



خطوة تهدف إلى تعزيز السوق، على أن تحدد الشركات المغربية مسبقاً النطاق سعري لعمليات إعادة شراء الأسهم المقترحة، وعلى أن يتم العمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ويستمر حتى 31 مارس 2009.

### أسواق الإمارات: (سوق أبوظبي للأوراق المالية، سوق دبي المالي):

تم خلال العام 2008 التوقيع على الآتي:

- مذكرة تفاهم بين "هيئة الأوراق المالية والسلع" و "معهد الأوراق المالية والاستثمار البريطاني"، بهدف تطوير أداء مهنة الوساطة في الأسواق المالية، بشكل يتماشى مع المعايير المعمول بها في مراكز المال العالمية التي لديها برامج التأهيل الإلزامي.
  - اتفاقية تعاون مشترك بين "سوق أبوظبي للأوراق المالية" مع "بورصة نيويورك يورونكست" بغرض تطوير فرص جديدة في نطاق أنظمة التداول والتكنولوجيا التابعة لها.
  - مذكرة تفاهم مشترك بين "سوق دبي المالي" و "سوق البحرين للأوراق المالية" بهدف زيادة التعاون بين السوقين وخصوصاً في مجال تبادل الخبرات والمعلومات.
  - اتفاق بين "سوق دبي المالي" و "بورصة الخرطوم" يهدف إلى تشجيع الإدراج المزدوج للأوراق المالية وتشجيع التعاون بين شركات الوساطة العاملة فيهما، إضافة إلى تبادل المعلومات والبيانات وتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا والتدريب.
- ومن جهة أخرى، أعلن سوق أبوظبي للأوراق المالية عن إطلاق خطة إستراتيجية (2008 – 2012) تلتزم تطبيق مبادئ الشفافية والإدارة الرشيدة (الحوكمة) وإشراك المجتمع والمتعاملين مع السوق، لوضع بنية تحتية تمثل أفضل الممارسات العالمية بهدف التطوير والتطبيق الفاعل للتشريعات والقوانين، وسيتم مراجعة هذه الخطة بشكل سنوي بما يمكن السوق من مواكبة التغيرات المستمرة في بيئة عمل الأسواق المالية. وبدأ المصرف المركزي في شهر سبتمبر 2008 تطبيق قراره بوضع تسهيلات بقيمة 50 مليار درهم لصالح المصارف العاملة في الدولة لاستخدامها من قبل هذه المصارف عند الحاجة. كما أكد المركزي على انتهاجه سياسة إنقاذ المصارف الوطنية من الإفلاس، مطالباً إياها بتصويب أوضاعها ومعالجة اختلال معدل القروض إلى الودائع لديها، بحيث يصل هذا المعدل على الأقل إلى 1:1، ويتحسن في مراحل لاحقة، بما يضمن سلامة القطاع المصرفي. ولتعزيز الاستقرار في تعاملات السوق، قام سوق دبي المالي بتطبيق إجراء مؤقت يقضي بتعديل نطاق تقلب أسعار الأسهم النشطة المتداولة في السوق خلال الجلسة الواحدة إلى 10% هبوطاً كحد

أقصى بدلاً من 15%، مع الإبقاء على إمكانية ارتفاع سعر السهم إلى 15% كحد أقصى خلال الجلسة.

### سوق الدوحة للأوراق المالية:

في خطوة تهدف إلى ربط السوق مع أسواق المال العالمية، تم خلال عام 2008 التوقيع على اتفاقية شراكة، بحيث يشتري سوق (نيويورك يورونكست) حصة 25% في سوق الدوحة للأوراق المالية، بما يمكن سوق الدوحة من التحول إلى سوق تداول متكامل للأوراق المالية ومشتقاتها والاستفادة من الخبرات والقدرات التقنية لأكبر الأسواق المالية في العالم. وفي مجال تطوير عمل السوق المالي، وافقت لجنة سوق الدوحة للأوراق المالية على تجديد جزئي في قائمة الشركات العشرين الداخلة في حساب مؤشر أداء السوق. وتم هذا التعديل ضمن المراجعة الدورية للمؤشر والشركات الداخلة في احتسابه، وذلك استناداً إلى المعايير المعتمدة من قبل لجنة السوق بهدف إظهار الوضع الصحيح لأداء السوق. وتفعيلاً لتوجيهات الحكومة بدعم الاستقرار في القطاع المالي، بدأت هيئة الاستثمار القطرية خلال الربع الأخير من 2008 الاستحواذ على حصص في المصارف المدرجة في السوق.

### سوق الخرطوم للأوراق المالية:

أعلن البنك المركزي السوداني عن اعتماده عملة اليورو للاحتياطات الرسمية بالنقد الأجنبي. وتنفيذا لخطة البنك بالتحول من التعامل بالدولار الأمريكي إلى العملات الأجنبية الأخرى، قرر البنك أن تصبح عملات التعامل بالنقد الأجنبي في المقاصة بعملات اليورو والريال السعودي والدرهم الإماراتي مؤقتاً إلى إشعار آخر. وفي إطار التعاون الثنائي العربي، تم إبرام اتفاقية بين بورصة الخرطوم وسوق دبي المالي بهدف تشجيع الإدراج المزدوج للأوراق المالية وتشجيع التعاون بين شركات الوساطة العاملة فيهما وبتبادل المعلومات والبيانات وتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا والتدريب. وبهدف تشجيع الحركة الاقتصادية، أعلن البنك المركزي أنه سيتم إصدار منشور خلال الفترة المقبلة يتم بموجبه توجيه كافة المصارف بإلغاء كافة الرسوم والضرائب على المشروعات الممولة عبر التمويل الأصغر. ولأغراض المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وسلامة وكفاءة النظام المصرفي، أصدر بنك السودان المركزي بنهاية 2008 بعض التعليمات بشأن السياسة النقدية الجديدة لعام 2009 متضمنة التعديلات التي أجازها اجتماع مجلس إدارة البنك والتي حددت نسبة 9% لهامش المرابحة في العام للعمليات التمويلية بالعملة المحلية والأجنبية، على ألا يتجاوز التمويل الممنوح بصيغة المرابحة نسبة 30% من حجم التمويل الكلي للمصرف.

## بورصة الجزائر:

أعلنت السلطات الحكومية، في إطار برنامج التحول إلى الملكية الخاصة (الخصخصة)، أنها، وبعد الانتهاء من خصخصة 110 شركات عامة، بصدد خصخصة 100 شركة أخرى خلال عام 2008، ومن أبرزها شركة اتصالات الجزائر، علماً بأن أغلبية رأس مال شركة اتصالات الجزائر ستبقى ملكاً للدولة. وفي إطار إصلاح القطاع المالي وتطويره، تم الإعلان عن نية الحكومة تطوير أنظمة الدفع وإعادة هيكلة الخارطة المصرفية المحلية، عبر إخضاعها لأطر قانونية وتنظيمية أكثر فعالية وتطبيق نظام التحويلات المالية الفورية بما يكفل تقليص زمن إتمام التحويلات المالية من 60 يوماً إلى خمسة أيام فقط.

وعلى صعيد تشجيع الاستثمار، تضمن مشروع موازنة العام 2009 إجراءات عدة مثل تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات في البورصة، وتوسيع الإعفاء الضريبي على الدخل للمستفيدين من القروض الاستثمارية الصغيرة. إلا أنه من ناحية أخرى، تضمن مشروع الموازنة فرض ضرائب على تحويلات رؤوس أموال المستثمرين الأجانب إلى الخارج.

## سوق فلسطين للأوراق المالية:

تشير التقديرات إلى تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2008 وإلى تأثر إجمالي الناتج المحلي بشكل سلبي نتيجة الأزمة المالية التي تواجهها الحكومة، إضافة إلى تفاقم الوضع الأمني في الأراضي المحتلة عموماً، وخاصة في قطاع غزة الذي تعرض للهجمات الإسرائيلية الأخيرة بما كلف الاقتصاد الفلسطيني، حسب التقديرات الأولية، 1.4 مليار دولار على الأقل، ودمر البنية الصناعية. وبلغت التقديرات الأولية لخسائر القطاع الزراعي نحو 9 ملايين دولار. وبهدف تشجيع الاستثمارات لحفز النشاط الاقتصادي من خلال توفير الحماية للاستثمارات الأجنبية والمحلية، قامت الحكومة بتوقيع اتفاقية للتأمين ضد المخاطر السياسية مع مؤسسة الاستثمار الخاص وراء البحار، وهي وكالة حكومية أمريكية. ويقضي برنامج التأمين بتغطية خسائر الأعمال، لأكثر من 75 ألف دولار.

ومن جهة أخرى، وقعت سوق فلسطين للأوراق المالية ومركز المعلومات لأسواق المال العربية بدولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية لبحث معلومات وبيانات تداول السوق الفلسطينية، بحيث يقوم مركز المعلومات ببحث المعلومات الخاصة بالتداول في سوق فلسطين للأوراق المالية من

خلال نظام حاسب آلي ضمن بوابته الالكترونية المتخصصة على الانترنت. كما وقع السوق وإحدى الشركات العاملة في السوق اتفاقية لخدمة التداول عبر الانترنت، تقوم بموجبها الشركة بتقديم خدمة التداول الالكتروني لعملائها من خلال برنامج التداول الذي توفره على موقعها الالكتروني. كما قرر مجلس إدارة السوق، ولأغراض إحصائية، تغيير عملة التداول الكلية في النشرات التي تصدرها السوق إلى الدولار الأمريكي، بدلاً من الدينار الأردني.

### أسواق المال العربية غير المدرجة ضمن مؤشر صندوق النقد العربي:

وفيما يتعلق بالأسواق المالية العربية غير المدرجة، يلاحظ عدم تأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة. ففي سوق العراق للأوراق المالية، وعلى الرغم من تراجع حجم التداول بنسبة 29.5% ليبلغ 301 مليار دينار عراقي خلال عام 2008، مقارنة بنحو 427 مليار دينار خلال عام 2007، ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المتداولة بما نسبته 7.2% من 2129 مليار دينار عام 2007 إلى 2283 مليار دينار عام 2008. كما حافظ السوق على عدد الأسهم المتداولة عند نفس مستواها تقريبا، حيث بلغ عددها 151 مليار سهم، مقابل 153 مليار سهم بنهاية عام 2007، علما بأن الشركات المدرجة والتي تنتمي إليها الأسهم المتداولة زاد عددها لتبلغ 94 شركة مدرجة في السوق بنهاية عام 2008 مقابل 85 شركة مدرجة بنهاية عام 2007.

أما سوق الأوراق المالية في ليبيا، فهي سوق وليدة تم تأسيسها في عام 2006، وبنهاية عام 2007 بلغ عدد الشركات المدرجة فيها سبع شركات (معظمها مصارف)، وتشير أحدث البيانات المتاحة عن الربع الأول من عام 2008 إلى تداول نحو 1.7 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت نحو 27.5 مليون دينار ليبي. وفي أغسطس 2007، تملك مصرف بي إن بي باريسا 19% من رأسمال مصرف الصحاري مع تولي السيطرة الإدارية بشكل مباشر مع إمكانية زيادة حصته إلى 51% في غضون ثلاث سنوات. وفي فبراير 2008، استحوذ البنك العربي على جزء من ملكية مصرف الوحدة بشروط مماثلة. وفي أبريل 2008، تم دمج مصرفين من المصارف التجارية العامة الثلاثة المتبقية، أما المصارف الأهلية فقد تم دمج معظمها في مصرف واحد.

أما بالنسبة لسوق دمشق للأوراق المالية، فقد تم افتتاحه بتاريخ 19 مارس (آذار) 2009. وفي اليمن، لا تزال إجراءات تأسيس سوقها المالية تجري على قدم وساق.

### 1.3 الاستثمار

#### 1.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بيانات 2007)

أظهر تقرير الاستثمار الدولي 2008 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) أن الاستثمار الأجنبي المباشر ربما بلغ ذروته في عام 2007، حيث نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً خلال عام 2007 وللعام الخامس على التوالي بمعدل بلغ 30% لتصل إلى 1833 مليار دولار مقارنة بنحو 1411 مليار دولار في عام 2006 بما يتجاوز المستوى القياسي الذي بلغته في عام 2000 بنحو 400 مليار دولار وذلك على الرغم من الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني من عام 2007. وبحسب البيانات الواردة في التقرير شهدت المجموعات الاقتصادية الرئيسية (الدول المتقدمة، النامية والاقتصادات الانتقالية) نمواً مستمراً في التدفقات الواردة إليها، حيث بلغت حصة الدول المتقدمة حوالي 1248 مليار دولار (ما نسبته 68.1% من الإجمالي) وحصة الدول النامية حوالي 499.7 مليار دولار (ما نسبته 27.3%) ودول الاقتصادات المتحولة حوالي 85.9 مليار دولار (ما نسبته 4.7%) في حين بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات حوالي 72.1 مليار دولار لتحقيق بذلك نسبة بلغت 3.9% من الإجمالي.

وبينما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتقدمة 1248 مليار دولار، حافظت الولايات المتحدة على مركزها كأكبر الدول المضيفة، تليها المملكة المتحدة وفرنسا وكندا وهولندا. وكان الاتحاد الأوروبي أكبر المناطق المضيفة، حيث اجتذب قرابة ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتقدمة.

وفي الدول النامية، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أعلى مستوياتها على الإطلاق 500 مليار دولار - أي زيادة بنسبة 21% عن مستواها في عام 2006. واجتذبت أقل الدول نمواً ما قيمته 13 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007، وهو رقم قياسي أيضاً. وفي الوقت نفسه، ظلت الدول النامية تكتسب أهمية كمصادر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الصادرة منها لتصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 253 مليار دولار، الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية إلى التوسع الخارجي للشركات عبر الوطنية الآسيوية.

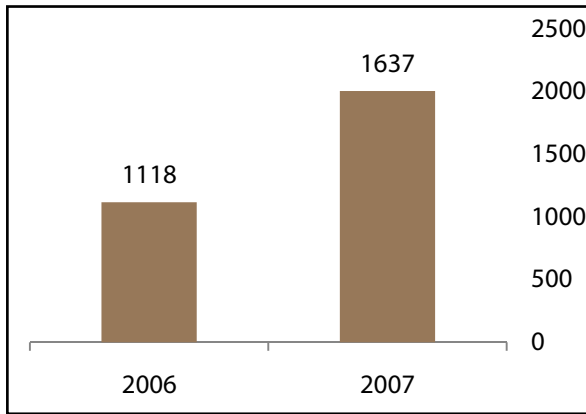
كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتحولة أو الانتقالية (جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة) ارتفاعاً قوياً، إذ زادت بنسبة 50% لتصل إلى 86 مليار دولار في عام 2007.. وبالتالي فإن هذه المنطقة قد شهدت سبع سنوات من النمو المتواصل.

كما سجلت التدفقات الصادرة من الدول المتحولة ارتفاعاً قوياً لتصل إلى 51 مليار دولار، أي أكثر من ضعفي المستوى الذي بلغته في عام 2006. ومن بين الدول النامية والاقتصادات المتحولة، كانت أكبر الدول المضيفة هي الصين وهونغ كونغ وروسيا.

وقد أرجع التقرير أهم دوافع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2007، إلى تواصل ارتفاع أسعار النفط والغاز والمعادن والسلع الأساسية، زيادة قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وخاصة في الدول النامية والاقتصادات الانتقالية، استمرار التوسع الخارجي لأكبر الشركات عبر الوطنية، تحسن بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار حول العالم، ظهور صناديق الثروة السيادية كجهات فاعلة جديدة، وتواصل ارتفاع العائد على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث مثلت الأرباح المعاد استثمارها ما نسبته 30% من الإجمالي العالمي الوارد وخاصة في الشركات الأجنبية التابعة العاملة في الدول النامية. وفيما يلي نستعرض أهم الدوافع:

### (1) عمليات الاندماج والتملك عالمياً:

قيمة عمليات الاندماج والتملك عالمياً



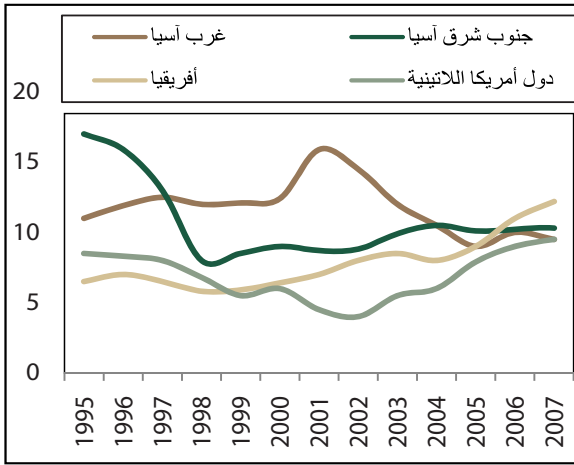
أسهم الدمج المتواصل للشركات عن طريق عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود إسهاماً كبيراً في الارتفاع القوي الذي سجّله الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم. ففي عام 2007، بلغت قيمة هذه الصفقات 1637 مليار دولار، وهو مستوى يزيد بنسبة 21% عن المستوى القياسي السابق المسجل في عام

2000، وبنحو 46.4% عن مستواها للعام 2006.

وبالتالي فإن الأزمة المالية العالمية الراهنة، التي بدأت بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة، لم يكن لها أثر سلبي على عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود عالمياً في عام 2007، بل على النقيض من ذلك، فإن النصف الأخير من عام 2007 شهد إبرام بعض الصفقات الضخمة، بما في ذلك قيام مجموعة مصارف تضم مصرف اسكتلندا الملكي (Royal Bank of Scotland) وفورتيس (Fortis) وسانتاندير (Santander) بشراء شركة BN-AMRO Holding NV في صفقة بلغت قيمتها 98 مليار دولار - وهي أكبر صفقة في تاريخ العمليات المصرفية - وقيام شركة ريو تينتو Rio Tinto (المملكة المتحدة) بشراء شركة ألكان Alcan (كندا).

## (2) تواصل زيادة العائدات المعاد استثمارها:

معدل العائد على الاستثمار المباشر في الدول النامية %



وقد ساهم في هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى حد كبير، النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً وأداء الشركات القوي في العديد من أنحاء العالم خلال عام 2007، حيث شكّلت العائدات المعاد استثمارها قرابة 30% من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وذلك نتيجة لتزايد أرباح الشركات التابعة الأجنبية، ولاسيما العاملة

في الدول النامية، حيث تراوحت معدلات العائد على الاستثمار المباشر في الدول النامية ما بين 9%-13% في عام 2007، وقد حققت الدول الأفريقية أعلى المعدلات (أكثر من 12%) في حين عكست المعدلات السائدة في كل من إقليم غرب آسيا (يضم الدول العربية الآسيوية بالإضافة إلى تركيا وإيران) ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي أقلها على مستوى الدول النامية (أقل من 10%).

سنة التأسيس	الأصول المدارة (مليار دولار)	اسم صندوق (الدولة)
1976	875 - 500	هيئة أبو ظبي للاستثمار (الإمارات)
1990	373	صندوق التمويل التقاعدي الحكومي (النرويج)
1981	330	مؤسسة الاستثمار الحكومية (سنغافورة)
1952	327	مؤسسة النقد العربي السعودي (السعودية)
1922	316	صندوق المعاشات التقاعدية الوطني (هولندا)
1953	250	الهيئة العامة للاستثمار (الكويت)
2006	82	دبي للاستثمار (الإمارات)
2005	60	الهيئة العامة للاستثمار (قطر)
1981	50	الصندوق الاحتياطي (ليبيا)
2000	47	صندوق ضبط الإيرادات (الجزائر)
1980	25	شركة الملكة القابضة (الإمارات)
2004	13	دبي انترناشيونال كابيتال (السعودية)
1984	12	شركة الاستثمارات البترولية الدولية (الإمارات)
1973	15 - 10	صندوق الاستثمارات العامة (السعودية)
2002	10	شركة مبادلة للتنمية (الإمارات)
2003	8	صندوق التنمية العراقي (العراق)
1980	6	صندوق الاحتياطي العام للدولة (عمان)
2003	6	شركة استثمار (الإمارات)
2006	2.6	ممتلكات البحرين القابضة (البحرين)
2005	1.2	هيئة رأس الخيمة للاستثمار (الإمارات)
2002	0.1	حساب استقرار إيرادات النفط (السودان)
2007	..	جهاز الإمارات للاستثمار (الإمارات)
2006	..	مركز دبي المالي العالمي (الإمارات)

## زيادة نشاط صناديق الثروة السيادية كجهات فاعلة جديدة:

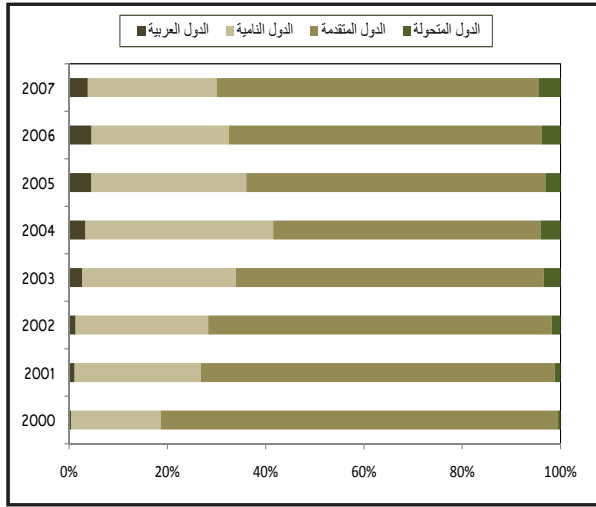
ثمة سمة جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تتمثل في ظهور صناديق الثروة السيادية في هذا المجال، فقد أدى التراكم السريع للاحتياطيات في السنوات الأخيرة إلى زيادة قدرة هذه الصناديق على تحمل مستويات أعلى من المخاطر وتحقيق عوائد أكبر مقارنة بالاحتياطيات الرسمية التقليدية التي تديرها السلطات النقدية. وعلى الرغم من أن تاريخ صناديق الثروة السيادية يعود إلى فترة الخمسينيات من القرن الماضي، فإنها لم تجتذب الاهتمام العالمي إلا في ضحها لرؤوس الأموال في بعض المؤسسات المالية المتعثرة في البلدان المتقدمة. وفي حين أن المبالغ المستثمرة من قبل تلك الصناديق في شكل استثمار أجنبي مباشر ظلت متدنية نسبياً، إلا أنها بدأت تتزايد في السنوات

الأخيرة. ففي عام 2005، اقتضرت أصول هذه الصناديق المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر على ما نسبته 2% فقط من مجموع أصولها. ولكنها، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، استثمرت 31 مليار دولار أو ما يعادل 79% من إجمالي استثماراتها في الخارج على مدى العقدين الماضيين، والتي بلغت 39 مليار دولار. وفي حين استثمرت تلك الصناديق 75% من إجمالي استثمارها الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، وخاصة في قطاع الخدمات، ظلت استثماراتها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية عند مستويات محدودة للغاية.



## تطور محدود في التدفقات الواردة إلى الدول العربية:

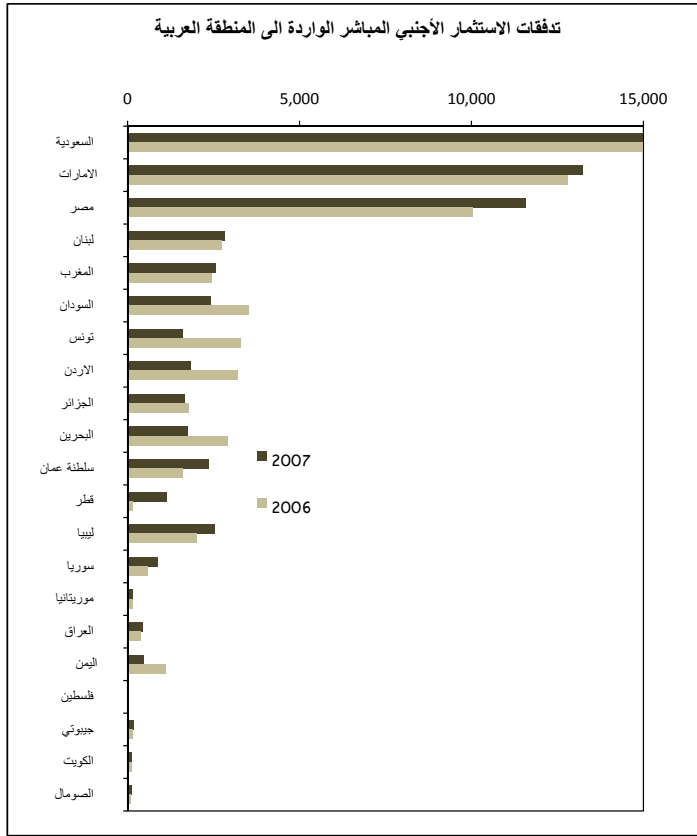
ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية في عام 2007 للعام الثامن على التوالي وفقاً لتقرير الاستثمار الدولي 2008 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد). وحسب البيانات التفصيلية، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية (21 دولة شملها التقرير) خلال عام 2007 نحو 72.1 مليار دولار مقابل 67.9 مليار دولار عام 2006، بزيادة محدودة بلغت نسبتها 6.2%. وعلى الرغم من تلك الزيادة، تراجعت حصة الدول العربية من هذه التدفقات إلى ما نسبته 3.9% من الإجمالي العالمي، بعد أن شهدت السنوات الست السابقة اتجاهاً تصاعدياً لحصة الدول العربية في الإجمالي العالمي من 0.4% عام 2000 إلى نحو 4.8% عام 2005 و 2006.



تعزى الزيادة في إجمالي التدفقات الواردة إلى الزيادة الملحوظة التي شهدتها التدفقات الواردة إلى (13) دولة عربية، حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى عربياً والثامنة عشرة عالمياً في قائمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر متقدمة من المرتبة العشرين للعام 2006، حيث نمت التدفقات الواردة إليها

بمعدل 33% لتصل إلى 24.3 مليار دولار عام 2007. وحلت الإمارات في المرتبة الثانية، حيث ارتفعت التدفقات الواردة إليها بدرجة محدودة بما نسبته 3% لتبلغ ما قيمته 13.3 مليار دولار، تلتها مصر التي ظلت التدفقات إليها عند مستويات مرتفعة، حيث استقبلت زيادة ملحوظة بنسبة 15% لتصل إلى 11.6 مليار دولار، ذهبت معظمها إلى عدة قطاعات اقتصادية، من أهمها؛ قطاع البترول وصناعة المنسوجات والصناعات الكيماوية والطبية.

وبينما تضاغت التدفقات الواردة إلى سلطنة عمان لتبلغ 2.4 مليار، اجتذبت كل من العراق



وفلسطين والصومال وموريتانيا تدفقات استثمارية محدودة لأسباب جيوسياسية. فقد زادت التدفقات إلى الصومال بمعدل 41% لتصل إلى 141 مليون دولار، والعراق بنسبة 17% لتبلغ 448 مليون دولار تركز معظمها في مشاريع النفط والبتروكيماويات، وفلسطين بنسبة 11% لتصل إلى 21 مليون دولار. وبينما تزايدت بدرجة محدودة للغاية التدفقات الواردة إلى

كل من الكويت، لبنان، والمغرب، زادت بدرجة ملحوظة في ليبيا بنسبة 26% (من 2.0 إلى 2.5 مليار دولار)، وتضاعفت في قطر سبعة أمثال مستواها في العام السابق (من 159 مليون دولار إلى 1.1 مليار دولار). أما جيبوتي فقد تزايدت بها (من 164 مليون دولار إلى 195 مليار دولار).

وفي المقابل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعاً في (8) دول عربية إذ انخفضت في اليمن بنسبة 59% لتصل إلى 464 مليون دولار، تليها تونس بنسبة 51% لتصل إلى 1.6 مليار دولار ثم الأردن والبحرين بنسبة 43%، 40%، على التوالي، لتبلغ التدفقات نحو 1.8 مليار دولار في كلا الدولتين. وقد تراجعت التدفقات في كل من السودان وسورية بنفس النسبة تقريباً (31%). كما تراجعت بدرجة محدودة في الجزائر بما نسبته 7% لتبلغ 1.7 مليار دولار، وكذلك في موريتانيا ولكن بدرجة محدودة للغاية.

ويعزو التقرير هذا الاتجاه التصاعدي للتدفقات الواردة للمنطقة العربية في السنوات الأخيرة إلى تضافر عدة عوامل، يأتي على رأسها؛ إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدة دول من المنطقة، وبخاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية والاتصالات. إضافة إلى أن خصخصة تلك الخدمات مثلت عامل جذب لخصص أكبر من الاستثمارات من خلال الشركات عبر الوطنية. فعلى سبيل المثال، تم الانتهاء في الجزائر من خصخصة بنك الائتمان الشعبي الجزائري خلال العام. كما كان لغزو بنك HSBC البريطاني ودويتشه بنك الألماني السوق الجزائري المحلي للخدمات المالية، واستحواد مجموعة Linde الألمانية على حصة في رأس مال شركة إنتاج الغاز الجزائرية المملوكة للحكومة، أثر إيجابي على زيادة التدفقات إلى الجزائر. وقد كان لتنفيذ برامج الخصخصة في القطاعات غير الخدمية في المنطقة العربية دور مهم أيضا في زيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فعلى سبيل المثال شهد قطاع النفط في ليبيا العديد من الاستثمارات الجديدة، بالإضافة إلى نجاح مجموعة Colony Capital الأمريكية في الاستحواد من مجموعة أويل أنفست Oilinvest المملوكة للحكومة الليبية على حصة بلغت 65% في رأس مال شركة Tamoil، وذلك في صفقة بلغت قيمتها 5.4 مليار دولار. وثانيها، تحسن مناخ الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة. وثالثها، تواصل ارتفاع أسعار النفط بما أدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات إلى الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع النفط والغاز عام 2007، كما جذب الازدهار الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط استثمارات جديدة وتم إبرام العديد من الصفقات الضخمة في إطار عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية.

وأشار التقرير إلى أنه نظرا لانتعاش الاستثمار المحلي في معظم الدول العربية بمعدلات نمو تتجاوز نظيرتها في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة - بدرجة ملحوظة - كنسبة من تكوين رأس المال الثابت في معظم الدول العربية، مما يدل على أن عام 2007 قد شهد تراجع اعتماد معظم الدول العربية على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وزيادة الاعتماد على المدخرات المحلية لتمويل الخطط الاستثمارية المحلية، حيث انخفض عدد الدول العربية التي تتجاوز هذه النسبة إلى سبع دول فقط عام 2007 مقابل تسع دول عام 2006. فعلى سبيل المثال، دعمت أسعار النفط العالمية معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط، مما شجع حكومات تلك الدول، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، على الإنفاق من الإيرادات النفطية المتراكمة على المشاريع

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من تكوين رأس المال  
الثابت 2006 - 2007

الدول	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد/إجمالي تكوين رأس المال الثابت %	السنة
الكويت (0.8%) وقطر (1%) وفلسطين (2%) والجزائر (6%) والعراق (6%) وسورية (8%) والمغرب (13%) وعمان (17%) والصومال (20%) وموريتانيا (20%)	اقل من أو = 20%	2006
ليبيا (23%) واليمن (28%) والإمارات (30%) والسعودية (30%) وتونس (46%) ومصر (50%) والسودان (46%)	21% - 50%	
لبنان (67%)	51% - 75%	
الأردن (85%) والبحرين (92%)	76% - 100%	
جيبوتي (108%)	اكبر من 100%	
الكويت (0.8%) وفلسطين (2%) وقطر (5%) والجزائر (5%) والعراق (6%) وسورية (10%) واليمن (10%) والمغرب (12%) وموريتانيا (19%) وتونس (20%)	اقل من أو = 20%	2007
السودان (23%) وليبيا (25%) والصومال (26%) الإمارات (27%) والسعودية (30%) وعمان (40%) ومصر (43%) والأردن (43%) والبحرين (45%)	21% - 50%	
لبنان (64%)	51% - 75%	
لا يوجد	76% - 100%	
جيبوتي (121%)	اكبر من 100%	

الضخمة في قطاع البنى التحتية وبالتحديد في قطاع مياه الشرب والطاقة والخدمات، والتي أخذت غالباً شكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك القطاع الخاص الأجنبي. ومن الجدير بالذكر، أن نسبة التدفقات الاستثمارية الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وحدها بلغت 60% من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة العربية عام 2007. ومن ناحية أخرى،

استفادت صادرات الدول العربية من الطلب المرتفع من قبل الدول الأوروبية خلال عام 2007. وجدير بالذكر أن اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومصر قد دخلت حيز التنفيذ خلال العام 2007. ومن المعروف أن الاتفاقية تضمنت العديد من الأحكام حول العديد من البنود، من أهمها؛ الاستثمارات، الخدمات، الاحتكار، الدعم، حماية حقوق الملكية الفكرية، حركة رؤوس الأموال، المشتريات الحكومية، والتدابير الإجرائية والمؤسسية.

وقد سجل مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (1998 - 2007) ما قيمته 259.5 مليار دولار وبنسبة بلغت 2.6% من الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم، وبنسبة 9.4% على صعيد الدول النامية وبمعدل تدفق سنوي بلغ 25.9 مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

(أنظر الملحق: جدول رقم 14)

## تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة الى المنطقة العربية



## الاتجاهات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر:

أشار التقرير إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر خلال عام 2007 بلغ 1997 مليار دولار مرتفعا عن 1323 مليار دولار في عام 2006 أي بارتفاع نسبته 50.9%، بلغت حصة الدول المتقدمة منها حوالي 1692 مليار دولار (ما نسبته 85% من الإجمالي) وحصة الدول النامية حوالي 253 مليار دولار (ما نسبته 12.7%) ودول الاقتصادات المتحولة حوالي 51 مليار دولار (ما نسبته 2.6%)،

في حين بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات الصادرة حوالي 43.2 مليار دولار أو ما نسبته 2.2% من الإجمالي. وارتفعت التدفقات الصادرة من إحدى عشرة دولة عربية يرصدها التقرير بنسبة 92.9% عن عام 2006 حيث بلغت حينها نحو 22.4 مليار دولار.

## تطورات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية:

شهدت التدفقات الصادرة من (11) دولة عربية ارتفاعات متباينة، واحتلت الكويت المرتبة الأولى عربيا في قائمة الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت التدفقات الصادرة منها ما قيمته 14.2 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبتها 53% مقارنة بالعام 2006، وفي السعودية ارتفعت التدفقات الصادرة منها بدرجة ملحوظة (من 1.3 مليار دولار عام 2006 إلى 13.1 مليار دولار عام 2007)، وكذلك قطر (من 127 مليون دولار إلى 5.3 مليار دولار)، والبحرين (من 980 مليون دولار إلى 1.7 مليار دولار)، وبدرجة أقل من مصر (من 148 مليون دولار إلى 665 مليون دولار) والمغرب (من 445 مليون دولار إلى 652 مليون دولار) وسلطنة عمان (من 328 مليون دولار إلى 570 مليون دولار) والجزائر (من 35 مليون دولار إلى 290 مليون دولار) وارتفعت ارتفاعا طفيفا التدفقات الصادرة من كل من لبنان والأردن والسودان.

وفي المقابل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة تراجعا في (6) دول عربية

توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة  
(إلى/من) الدول العربية 2007

التدفقات الواردة	التدفقات الصادرة	المدى
السعودية والإمارات ومصر	الكويت والسعودية	< 10 مليارات \$
-	الإمارات وقطر	< 5 مليارات \$
لبنان وليبيا والمغرب والسودان وعمان	-	2 - 4.9 مليار \$
قطر والجزائر وتونس والبحرين والأردن	البحرين	1 - 1.9 مليار \$
العراق وسورية واليمن	مصر والمغرب وعمان	0.5 - 0.9 مليار \$
-	الجزائر ولبنان	0.2 - 0.4 مليار \$
موريتانيا وجيبوتي والصومال والعراق والكويت	-	0.1 - 0.2 مليار \$
فلسطين	السودان وتونس وموريتانيا والأردن وفلسطين وسورية واليمن	> 0.1 مليار \$

حيث انخفضت التدفقات الصادرة من الإمارات (من 10.9 مليار دولار في عام 2006 إلى 6.6 مليار دولار في عام 2007) والعراق (من 305 ملايين دولار إلى 147 مليون دولار) وفلسطين واليمن وتونس. في حين ظلت التدفقات الصادرة من كل من سورية وموريتانيا عند نفس مستواها تقريبا. ولم تتوفر معلومات عن التدفقات الصادرة من كل من الصومال وجيبوتي في تقرير العام.

ويوضح الجدول المقابل،

مدى التباين الكبير فيما بين مجموعة الدول العربية من حيث قدرتها على اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من العالم الخارجي خلال عام 2007، ومدى مساهمتها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة منها إلى بقية دول العالم والتي من ضمنها طبيعة الحال تلك التدفقات المتجهة إلى الدول العربية الأخرى:

من جهة أخرى، بلغ مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الصادر من الدول العربية خلال الفترة (1998 - 2007) ما قيمته 88.2 مليار دولار بنسبة 0.9% من الإجمالي الصادر من الدول النامية خلال تلك الفترة وبنسبة 7.8% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على صعيد العالم وبمعدل تدفق سنوي بلغ نحو 8.8 مليار دولار.

(أنظر الملحق: جدول رقم 15)

### عمليات الاندماج والتملك في الدول العربية:

كما أسلفنا أن الدمج المتواصل للشركات عن طريق عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود الدولية قد أسهم إسهاماً كبيراً في الارتفاع القوي الذي سجله الاستثمار الأجنبي المباشر

عالمياً عام 2007، حيث بلغت قيمة هذه الصفقات 1637 مليار دولار، بلغ نصيب الدول العربية منها، كباقي، نحو 17.5 مليار دولار قيمة صفقات بلغ عددها 102 صفقة مقابل 18.2 مليار دولار قيمة 74 صفقة، في حين بلغ نصيبها كمشتري نحو 43.7 مليار دولار قيمة 134 صفقة شراء مقابل 45.9 مليار دولار قيمة 114 صفقة.

بالرغم من ارتفاع الإجمالي العالمي لصفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية في عام 2007 مقارنةً بعام 2006، وارتفاع عدد وقيم الصفقات في بعض الدول العربية، إلا أن إجمالي الدول العربية قد انخفض ما بين العامين، سواء كباقي أو كمشتري. ويلاحظ أن دول الخليج حظيت بأكثر قيم وأكثر عدد للصفقات من بين كل الدول العربية، حيث شكلت الحصة الأكبر من إجمالي الصفقات التي تمثل الدول العربية طرفاً فيها سواء كباقي أو كمشتري، بما يعادل 82% من الإجمالي كباقي عام 2007. ومن جهة أخرى شكلت السعودية والإمارات معاً ما يعادل 71% من إجمالي الدول العربية كمشتري عام 2007.

وقد بلغ إجمالي عمليات الاندماج والتملك عالمياً خلال فترة النصف الأول من العام 2008، نحو 621 مليار دولار، بلغت حصة الدول العربية منها، كباقي، نحو 30.4 مليار دولار أو ما نسبته 4.9% وبعدد صفقات بلغ 66 صفقة بيع (منها 23 للإمارات، 10 لكل من الكويت ومصر، 5 لكل من البحرين والسعودية، 2 لكل من قطر والأردن والمغرب والجزائر)، وكمشتري نحو 26 مليار دولار أو ما نسبته 4.2% وبعدد صفقات بلغ 93 صفقة استحواذ (منها 40 للإمارات، 16 للبحرين، 10 للكويت، 8 لقطر، 7 للسعودية، 5 لسلطنة عمان وأخير 3 لمصر). ويلاحظ أن نصيب الإمارات، كباقي، قد تضاعف ليصل إلى 12.3 مليار دولار خلال النصف الأول فقط من عام 2008 أو بما يعادل ثلاثة أمثال المستوى المحقق في عام 2007 بأكمله.

(أنظر الملحق: الجدول من 16-20)

### الشركات عبر الوطنية في الدول العربية:

وفق قاعدة البيانات التي يرصدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) للتوزيع الجغرافي للشركات عبر الوطنية، بلغ عدد هذه الشركات الأم (الرئيسية) في الدول العربية 537 شركة من أصل 79 ألف شركة على مستوى العالم، إلى جانب 5006 شركات تابعة (زميلة أو منتسبة أو فرع) من أصل 795 ألف شركة تابعة على مستوى العالم، تتركز في تونس، سلطنة

## الشركات عبر الوطنية في الدول العربية 2007

عدد الشركات التابعة (زميلة أو منتسبة أو فرع)	عدد الشركات الرئيسية	تاريخ أحدث بيان	الدولة
794894	78817		العالم
5006	537		الدول العربية
2895	142	2007	تونس
49	92	2004	عمان
916	89	2006	الإمارات
184	67	2006	السعودية
31	45	2007	الكويت
69	29	2007	البحرين
63	28	2007	لبنان
36	12	2007	الأردن
271	10	2004	مصر
48	10	2006	قطر
4	6	2002	اليمن
348	4	2006	المغرب
14	3	2006	سورية
65	..	2007	الجزائر
13	..	2006	السودان

عمان، الإمارات، السعودية، والكويت التي تستضيف 45 شركة رئيسية و31 شركة تابعة.

### موقف الاتفاقيات العربية والدولية القائمة:

تدرك الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أنه لا سبيل لمواجهة التكلفة المرتفعة للمنافسة العالمية المتزايدة إلا من خلال الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية قوية تتيح لها استغلال وفورات الحجم

والتخصص الإنتاجي القائم على المزايا النسبية التي تتمتع بها وتعزز تنافسيتها عالمياً. وهو ما تعكسه خريطة العالم الاقتصادية حالياً والتي تبدو كما لو كان قد أعيد رسم حدودها بحيث أصبحت تتكون من مجموعة من الكيانات الاقتصادية العملاقة. ولم تكن المنطقة العربية بعيدة عما يحدث، فقد شهدت خلال العقود الماضية العديد من المحاولات الرامية إلى إرساء نماذج للتكتل الاقتصادي بين الدول العربية، التي وإن كانت في معظمها لم تصادف النجاح المنشود، إلا أن الأمل لا زال معقوداً على تلك القائمة منها، في تجاوز سلبيات التجارب السابقة والانطلاق إلى آفاق رحبة من التعاون والتكامل.

وجدير بالذكر أن الاتفاقيات العربية القائمة حالياً تشمل اتفاقيتي "تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية" - يونيو 2000 (صدقت عليها 5 دول عربية فقط)، و"تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية" - ديسمبر 2000 (صدقت عليها 4 دول عربية فقط)، اللتين أبرمتا تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية الذي يضم في عضويته 11 دولة عربية ليس من بينها الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي،



نصيب الدول العربية من عدد الاتفاقيات الثنائية للاستثمار  
ومنع الازدواج الضريبي المبرمة عالميا

اتفاقيات منع الازدواج الضريبي الثنائية		اتفاقيات الاستثمار الثنائية		الدولة
2007	2006	2007	2006	
2730	2124	2608	2460	العالم
403	387	642	612	الدول العربية
29	29	36	36	الجزائر
38	38	94	94	مصر
3	3	20	19	ليبيا
34	34	55	55	المغرب
11	11	22	21	السودان
39	39	47	47	تونس
..	..	6	6	جيبوتي
..	..	2	2	الصومال
1	1	16	16	موريتانيا
11	11	22	19	البحرين
..	..	2	2	العراق
18	18	39	35	الأردن
38	34	49	43	الكويت
32	32	49	48	لبنان
22	22	25	25	فلسطين
..	..	7	2	عمان
27	22	39	34	قطر
20	13	16	16	السعودية
28	28	32	28	سوريا
43	43	30	30	الإمارات
9	9	34	34	اليمن

إضافة إلى "الاتفاقية الاقتصادية  
الموحدة" و "السوق المشتركة"  
لمجلس التعاون الخليجي التي تم  
إبرامها في أواخر العام 2007.

### الترتيبات الثنائية للتعاون الدولي 2007:

وعلى صعيد الترتيبات الثنائية  
للتعاون الدولي، تم التوقيع على  
العديد منها بين دول عربية  
وأخرى أجنبية، وخاصة في آسيا  
وأوروبا وأميركا الشمالية، وكذلك  
مع أطراف دولية مثل الاتحاد  
الأوروبي، دول حوض المتوسط،  
ورابطة الدول المطلة على المحيط  
الهندي، استهدفت مجملها تشجيع  
وحماية الاستثمارات، ومنع الازدواج  
الضريبي، وتعزيز العلاقات الثنائية  
التجارية والاقتصادية، والتعاون  
التقني وتبادل الخبرات. كما  
نالت العديد من المدن الصناعية  
والمناطق الحرة في عدة دول  
عربية، نصيبها من التطوير بهدف  
تعظيم فائدتها الاستثمارية. ووفقا  
لقاعدة بيانات الانكثاد، فقد أبرمت

الدول العربية بنهاية عام 2007، نحو 642 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار BITs من إجمالي  
عالمي بلغ 2608 اتفاقية ونحو 403 إتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي DTTs، منها نحو 10%  
بين الدول العربية.

(أنظر الملحق: جدول رقم 21، 22)

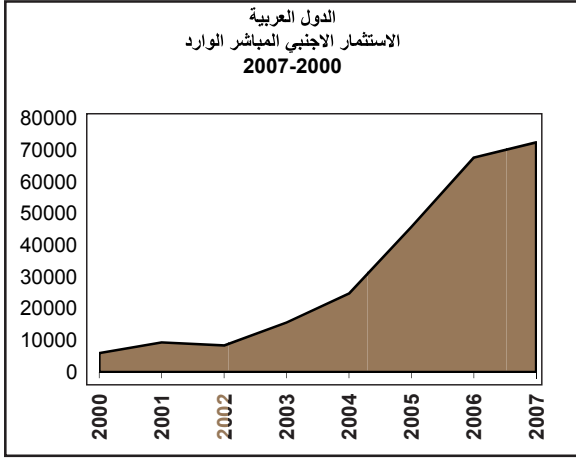
ونظرا للارتفاع الملحوظ للتدفقات الصادرة من العديد من الدول العربية في الآونة الأخيرة، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها الكويت والسعودية والإمارات، فقد تزايد اهتمام تلك الدول بتوفير الحماية لاستثماراتها في الخارج. وعلى الأرجح سيزداد اهتمامها بالتوصل إلى اتفاق إقليمي يلزم الدول الأعضاء بعدم انتهاج الممارسات الضارة مثل تقديم الحوافز الضريبية. وقد أكدت، الدراسات والبراهين العملية عدم وجود علاقة قوية بين تواجد الاتفاقيات الثنائية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر. كما أن مثل هذه الاتفاقيات بمقدورها فقط القيام بدور مكمل لجودة البيئة المؤسسية، وليس لتحل محلها (Hallward-Dreimeier 2003). كما أن لاتفاقيات منع الازدواج الضريبي تأثيراً سلبياً على تدفقات الاستثمار المباشر إذا ما انطوت هذه التدفقات على ثغرات تسمح بالتهرب الضريبي. وفي نفس الوقت قد تقلل اتفاقيات الاستثمار الثنائية من الخيارات المتاحة أمام حكومة الدولة المضيفة وبالتالي تعرضها لأحكام جزائية تؤدي إلى تحملها تعويضات ضخمة.

وبالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية، فقد أبرم العديد من الدول العربية اتفاقيات متعددة الأطراف، لاسيما مع وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (ميجا)، والتي تضم 16 دولة عربية، وكذلك الاتفاقيات الدولية لفض نزاعات الاستثمار، والاتفاقيات الإقليمية وخاصة منها الموقعة مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

### أهم ملامح أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية في الآونة الأخيرة:

لا شك أنه من الصعب تحديد سمات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بشكل دقيق، إلا أننا نستطيع من بعض المعطيات المتوفرة وفي ضوء النتائج الأساسية السابق استعراضها، أن نستنتج بعض هذه السمات. ففي العديد من الدول العربية، شملت الاستثمارات الأجنبية المباشرة جميع القطاعات تقريبا. وقد جاءت معظمها من الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية العربية وغير العربية. وتتراوح هذه الاستثمارات ما بين الاستثمارات الضخمة للشركات عبر الوطنية إلى الاستثمارات الأجنبية الأقل حجما. وفيما يلي أهم ملامح أداء الاستثمارات المباشرة في المنطقة العربية في الآونة الأخيرة:

- ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى/ والصادر من المنطقة العربية وكذلك التدفقات البنينة العربية، مع التفاوت فيما بينها من حيث قدرتها على جذب

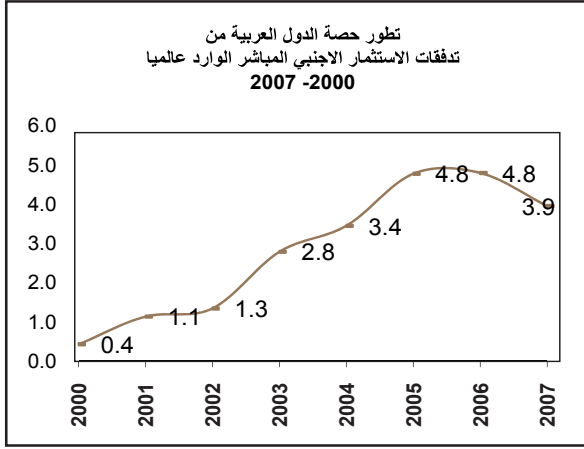


الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو ضخها للخارج، لاسيما الوزن النسبي للاستثمارات الواردة في التكوين الرأسمالي (تكوين رأس المال الثابت) والإنتاج المحلي (الناتج المحلي الإجمالي). ويلاحظ في هذا الخصوص ارتفاع الوزن النسبي لها في كل من جيبوتي ولبنان ثم مصر والأردن والبحرين وفقا لبيانات عام 2007.

- قفزت حصة الدول العربية في الأونة الأخيرة (2006-2000) من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على المستوى العالمي وضمن مجموعة الدول النامية قبل أن تعود لتتراجع بنسب محدودة وفقا لبيانات عام 2007.

- ارتفاع نصيب الاستثمارات العربية البينية من الإجمالي الوارد إلى مجموعة الدول العربية، حيث استفادت الدول العربية غير النفطية، لاسيما دول الاقتصادات الناشئة، من زيادة الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها من دول مجلس التعاون الخليجي جراء الارتفاعات المتلاحقة في الأسعار العالمية للنفط. وقد ارتبطت معظم هذه التدفقات بتنفيذ برامج الخصخصة المعلن عنها في تلك الدول ومشاريع البنى التحتية الجديدة وخاصة في قطاع الاتصالات والسياحة أو المساهمات في رؤوس أموال شركات قائمة. ومن المفهوم أن خيار "سحب الاستثمارات" المطروح أمام المستثمرين العرب من شأنه أن يفرض المزيد من الانضباط على حكومات الدول العربية المضيفة لهذه الاستثمارات بضرورة انتهاج أفضل الممارسات الاقتصادية والتشريعية ورعاية المستثمر خلال فترة ممارسة النشاط.

- تزايد الاتجاه نحو منح حرية أكبر للاندماجات والحيازات والتملك عبر الحدود إلى جانب المشاريع الجديدة، ومن ثم تفعيل أكبر لدور القطاع الخاص كمصدر ومستضيف للاستثمارات المباشرة في المنطقة العربية على حساب القطاع الحكومي، حيث ارتفع الوزن النسبي للاستثمار المباشر في صورة الاندماجات والتملك عبر الحدود الدولية كنتيجة



طبيعية لانتهاج العديد من الدول العربية برامج التحول إلى الملكية الخاصة (الخصخصة) مقارنة بالاستثمارات في المشاريع الجديدة. وفي هذا الشأن، تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نصيب الدول العربية منها كبائع وكمشترٍ مقارنة بالسنوات السابقة.

- ظهور قطاعات جديدة جاذبة للاستثمار المباشر منذ العام 2000، فإلى جانب قطاع الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية، هناك تحول ملحوظ نحو القطاع الخدمي، لا سيما قطاع المعلومات والاتصالات، والقطاع المصرفي والمالي، وقطاع النقل البحري والجوي وخدمات البناء والتشييد والخدمات التعليمية والصحية والثقافية والسياحية واللوجيستية والبنى التحتية المرتبطة بهذه القطاعات، حيث استحوذ قطاع الخدمات على الحصة الأكبر من الاستثمارات المباشرة الواردة خلال الآونة الأخيرة. ويرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي؛ تزايد نصيب الخدمات في الناتج المحلي لدى كافة الدول العربية تقريبا، قابلية معظم الخدمات للتبادل التجاري الدولي، سماح العديد من الدول العربية بنفاذ المستثمر الأجنبي للعديد من القطاعات الخدمية وفقا لجدول الالتزامات المقدمة من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية في إطار الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات (جاتس).

- ظهور دور صناديق الثروة السيادية، وخاصة الخليجية منها، كجهات مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر. واستحوذت الدول المتقدمة على استثمارات هذه الصناديق بنسبة 75%، وخاصة في قطاع الخدمات، بينما ظلت استثماراتها في الدول العربية الأخرى محدودة للغاية.

- بروز أهمية دور الاتفاقيات الإقليمية ومؤسسات العمل العربي المشترك في توليد فرص جديدة للاستثمار في المنطقة العربية وسهولة انسياب تدفق رؤوس الأموال والسلع والخدمات وخاصة المؤسسات المتخصصة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع العربية

المشتركة ذات الأغراض التنموية بالإضافة إلى توفير الضمانات لهذه المشاريع ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وخاصة في ظل بيئة اقتصادية عالمية تتسم بالتقلب وعدم اليقين أخذاً في الاعتبار تأثير الأزمات المالية الدولية والكساد الاقتصادي العالمي على أداء وسلوك مثل هذه النوعية من الاستثمارات.

### 2.1.3 التقديرات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً للعام 2008

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الأولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتممية (انكثاد) والمعلن عنها في مايو 2009، إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بما نسبته 14.5% لتبلغ حوالي 1659 مليار دولار في عام 2008، مع توقع باستمرار تراجعها بأكثر من 30% في عام 2009، مقارنة بنحو 1941 مليار دولار عام 2007 (بعد التعديل).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً حسب الأقاليم الاقتصادية (مليار دولار)

الإقليم الاقتصادي	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	
	2008	2007
العالم	1658.5	1940.9
الدول المتقدمة	1001.8	1341.8
الدول النامية	549.1	512.2
أفريقيا	72.0	53.5
أمريكا الجنوبية والكاريبي	139.3	127.3
آسيا وأوقيانوسيا	337.8	331.4
غرب آسيا	61.4	71.5
جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا	275.2	258.7
الدول المتحوّلة	107.6	86.9

صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود عالمياً حسب الأقاليم الاقتصادية (مليار دولار)

الإقليم الاقتصادي	صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود	
	2008	2007
العالم	1205.3	1699.8
الدول المتقدمة	998.3	1504.1
الدول النامية	182.1	161.6
أفريقيا	27.0	12.5
أمريكا الجنوبية والكاريبي	32.8	31.1
آسيا وأوقيانوسيا	122.3	118.1
غرب آسيا	31.6	33.8
جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا	90.4	84.0
الدول المتحوّلة	24.9	34.1

المصدر: الموقع الشبكي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتممية (الانكثاد - مايو 2009)

ويأتي هذا التراجع بعد تحقيق قفزات متتالية خلال السنوات الخمس الماضية، بما يعزى بصفة رئيسية إلى تداعيات الأزمة المالية الحالية وعلى رأسها؛ تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء والاضطراب المالي العالمي وما صاحبه من أجواء عدم اليقين وأزمات السيولة في أسواق المال

والقروض في كثير من الدول المتقدمة مما حدا بالعديد من الشركات إلى اللجوء إلى الاستغناء عن عدد من العمال وتخفيض طاقاتها الإنتاجية وإنفاقها الاستثماري. وقد انعكس ذلك سلباً على أنشطة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي تباطأت بمعدل سلبي بلغ 29.1% على المستوى العالمي لتبلغ 1.2 تريليون دولار عام 2008 مقابل 1.7 تريليون دولار عام 2007، وتأجيل قرارات الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة كنتيجة طبيعية لانخفاض مستوى الأرباح المحققة.

ووفقاً لهذه التقديرات الأولية، تباينت، على نطاق واسع، الآثار السلبية للآزمة المالية الحالية عبر الأقاليم الاقتصادية والدول حول العالم، بما أثر بالتالي على نمط التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاتها. ونظراً لأن الأزمة المالية الحالية بدأت في الدول المتقدمة وسرعان ما انتقلت إلى الدول النامية والمتحوّلة، فقد تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الدول المتقدمة سلباً بصورة واضحة، حيث تراجعَت بنسبة 25% مقارنة بمستواها المحقق في عام 2007 لتبلغ نحو 1002 مليار دولار أمريكي وبحصة بلغت 60% مقابل 69% من إجمالي التدفقات العالمية، في حين جاءت هذه التأثيرات على الدول النامية في معظمها غير مباشرة. وذلك لأن التداعيات السلبية للآزمة المالية الحالية لم تكن انتقلت بأكملها بنهاية عام 2008 إلى هذه المجموعة، مما مكّنها من الحفاظ على قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 7% خلال العام 2008 لتبلغ 549 مليار دولار مقابل 512 مليار دولار عام 2007 وبحصة بلغت 33% مقابل 26% من إجمالي التدفقات العالمية. فيما بلغت التدفقات المتجهة إلى دول الاقتصادات المتحوّلة (جنوب شرق أوروبا وجمهورية الكومنولث المستقلة) حوالي 108 مليارات دولار أمريكي بحصة 6.5%. وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للآزمة، احتفظت بالمرتبة الأولى عالمياً في تلقي الاستثمارات الأجنبية (321 مليار دولار أمريكي)، تلتها فرنسا (126 مليار دولار أمريكي)، والمملكة المتحدة (97 مليار دولار أمريكي)، ثم الصين (92 مليار دولار أمريكي)، فإسبانيا (66 مليار دولار أمريكي).

وعلى العكس من الاتجاهات الاستثمارية سألفة الذكر، هناك بعض الأحداث التي تشير إلى تعافي الاقتصاد العالمي، ولكن بدرجة محدودة، حيث شهد السوق العالمي مؤخراً عدداً من صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية تمثلت في إبرام 10 صفقات جديدة، بقيمة إجمالية بلغت 27 مليار دولار، وبذلك تصل القيمة الإجمالية للاندماج والتملك خلال الربع الأول من العام 2009، إلى 659.5 مليار دولار مقابل تريليون دولار خلال الفترة المناظرة

من العام 2008. وتأتي ضمن أبرز هذه الصفقات، استحواذ شركة أوراكل على نظيرتها ميكروسيستمز، وشراء بيبيسي كولا حصة بقيمة 6 مليارات دولار في شركة وحدات للتعبئة، وشراء شركة جي أس كيه للصناعات الدوائية لمجموعة ستيفل مقابل 3.6 مليار دولار.

### 3.1.3 التقديرات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للعام 2008

أما بالنسبة للمنطقة العربية، ووفقاً للبيانات المتوفرة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، من جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية وبعض المواقع الشبكية للجهات الحكومية العربية، تشير البيانات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من الجهات الرسمية في كل من تونس ومصر والمغرب تمثل بيانات من واقع موازين المدفوعات لهذه الدول مع العالم الخارجي موزعة حسب دول إقامة المستثمر الأجنبي أو العربي. ومن ناحية أخرى، توفر للمؤسسة أيضاً نوعان من الإحصاءات لبعض الدول العربية شملت سورية والسودان والجزائر واليمن ولبنان وذلك على النحو التالي؛

(1) بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعامين 2007، 2008 من واقع إجراءات تأسيس المشاريع الاستثمارية واستصدار تراخيص مزاولة النشاط التي تتم في هيئات تشجيع الاستثمار أو الجهات التي تقوم بدورها في الدول العربية، وتمثل في معظمها بيانات المشاريع الاستثمارية المرخص لها ولم تبدأ مزاولة النشاط بعد. وهذه البيانات في حد ذاتها لا تمثل بالضرورة بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلية، حيث لا تمثل تدفقات لرؤوس أموال عبرت الحدود الدولية. (أنظر جزء مفاهيم دولية وطرق تجميع البيانات ومصادرها).

(2) بيانات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من واقع موازين مدفوعات تلك الدول مع العالم الخارجي خلال العامين 2007، 2008. وهذه البيانات تمثل بالضرورة تدفقات لرؤوس أموال عبرت الحدود الدولية وبدأت مزاولة نشاطها. (أنظر جزء مفاهيم دولية وطرق تجميع البيانات ومصادرها).

وبناء على هذه البيانات الأولية المتوفرة من المصادر القطرية للدول العربية، يتبين الآتي؛

● أن مجموعة الدول العربية استقطبت نحو 89.2 مليار دولار خلال عام 2008 (وفقاً لبيانات توفرت عن 17 دولة عربية) بالمقارنة مع 74.0 مليار دولار تم استقطابها في عام 2007 (وفقاً لبيانات 21 دولة عربية)، وذلك بناءً على مزيج البيانات المتوفرة من المصدرين المذكورين بعاليه.

● إذا ما استبعدنا الدول التي لم تتوفر عنها بيانات للعام 2008 من إجمالي التدفقات للعام 2007، تقتصر تدفقات عام 2007 على 70.3 مليار دولار فقط بما يعني ارتفاع التدفقات للعام 2008 لنفس مجموعة الدول والبالغة 89.2 مليار دولار بنحو 18.9 مليار دولار أو بزيادة نسبتها بلغت 26.9% خلال العام.

● إذا ما استبدلنا بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر للمشاريع المرخص لها (الواردة من هيئات تشجيع الاستثمار) بتدفقاته الفعلية من واقع موازين المدفوعات للدول التي توفر لها كلا النوعين من البيانات وهي سورية والسودان والجزائر واليمن ولبنان، يتبين أيضا ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الدول العربية خلال العام لتبلغ 76.1 مليار دولار عام 2008، مقارنة مع 68.8 مليار دولار عام 2007، أي بمعدل نمو بلغ 10.6%.

في ضوء ما تقدم، يتضح أن مجموعة الدول العربية لم تتأثر بعد بتداعيات الأزمة المالية التي بدأت في عام 2007 واشتدت وطأتها في أغسطس 2008 فيما يتعلق بقدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعزى هذا الأداء إلى عوامل جاذبة داخلية وعوامل دافعة خارجية شملت؛ إضافة المزيد من المرونة على إطار التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من دول المنطقة وبخاصة في قطاعات الخدمات، التزام العديد من الدول العربية باستكمال برنامج التحول إلى الملكية الخاصة (الخصخصة) مع التركيز على القطاع الخدمي مما أدى إلى جذب حصة أكبر من استثمارات الشركات عبر الوطنية، تحسن مناخ الاستثمار في العديد من الدول العربية نتيجة لتواصل الجهود الإصلاحية من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية واختصار عددها وتكلفتها والوقت اللازم لانجازها مع زيادة عدد مراكز الخدمة الشاملة، توفير المعلومات الضرورية وخاصة الائتمانية من خلال إنشاء مكاتب جديدة لتجميعها في بعض الدول، تخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية، تنفيذ برامج الحكومة الالكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه وتسجيل الملكية العقارية، تبسيط إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات، تحسين جودة ودقة الإحصاءات الاقتصادية. هذا إلى جانب ارتفاع، تدفقات الاستثمار العربي البيئي كجزء من إجمالي التدفقات الوافدة إلى المنطقة العربية على نحو ما سوف يتم توضيحه في الجزء الخاص بالاستثمارات البيئية العربية.

وفقا لهذه التقديرات الأولية، تبين، على نطاق واسع، نمط التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول العربية واتجاهاته، حيث تصدرت السعودية قائمة الدول



المضيفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عام 2008، بقيمة 29.6 مليار دولار، وفقاً للتقديرات الأولية، من واقع احصاءات المسوحات الميدانية التي تجريها الهيئة العامة للاستثمار للمشروعات القائمة والمنفذة بالفعل. ومن المتوقع أن يستمر تدفق الاستثمار الأجنبي إلى المملكة خصوصاً مع إعلانها في قمة مجموعة العشرين التي عقدت في نوفمبر 2008 عن خطة استثمارات محلية ضخمة بقيمة 400 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، إضافة إلى قرب تدشين 6 مدن اقتصادية منها مدينة الملك عبد الله الاقتصادية بفرص استثمارية متنوعة تشمل مختلف القطاعات، وبما يعوض احتمالات تراجع استثمارات القطاع الخاص نتيجة إلغاء أو تأجيل مشروعات من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية.

أما الإمارات فقد حققت التدفقات الواردة إليها خلال العام 2008 زيادة طفيفة لتبلغ 13.7 مليار دولار مقارنة بنحو 13.3 مليار دولار عام 2007، وذلك وفق تقديرات صندوق النقد الدولي ضمن التقرير الصادر عن الاقتصاد الإماراتي في أبريل 2009.

كما حققت التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال العام زيادة سواء في بيانات ميزان المدفوعات أو بيانات المشاريع المرخص لها، حيث حققت المشاريع المرخص لها قفزة غير مسبوقه بما نسبته 516% لتبلغ ما قيمته 12.6 مليار دولار مقارنة بنحو 2.0 مليار دولار عام 2007. ويرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبتها القطاع لهذا العام 20 مرة مقارنة بقيمة تدفقات القطاع ذاته للعام 2007، إلى جانب تضاعف التدفقات التي اجتذبتها القطاع الصناعي بما يزيد عن أربعة أمثال تدفقاته للعام 2007. ومن الجدير بالذكر، أن العام الحالي قد شهد تأسيس عدد من مشاريع الاستثمار المباشر بلغ إجماليها 102 مشروع بما يوفر 10,723 فرصة عمل (منها 38 مشروعاً عربياً يوفر نحو 3856 وظيفة) مقابل 134 مشروعاً توفر 13,020 فرصة عمل للعام 2007 (منها 60 مشروعاً عربياً يوفر نحو 5307 وظائف). أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من واقع ميزان المدفوعات، فقد ارتفعت أيضاً من 1.4 مليار دولار عام 2007 إلى 2.3 مليار دولار عام 2008.

أما في مصر، فقد تراجع إجمالي التدفقات الواردة من 11.6 مليار دولار عام 2007 إلى 9.5 مليار دولار خلال عام 2008، أي بانخفاض بلغت نسبته 21.9%. ويعزى هذا التراجع بصفة أساسية إلى تزايد قيمة التدفقات إلى الخارج التي بلغت 4.9 مليار دولار عام 2008، بالمقارنة مع 2.4 مليار دولار عام 2007 انظر جزء مفاهيم دولية؛ تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صاف. وعلى الرغم من ذلك، ارتفعت الاستثمارات العربية الواردة،

لتبلغ 2.3 مليار دولار خلال عام 2008 مقابل 1.9 مليار دولار عام 2007، وجاءت معظمها من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 88.5% من إجمالي التدفقات العربية الواردة إلى مصر، حيث بلغت قيمتها نحو 2.1 مليار دولار.

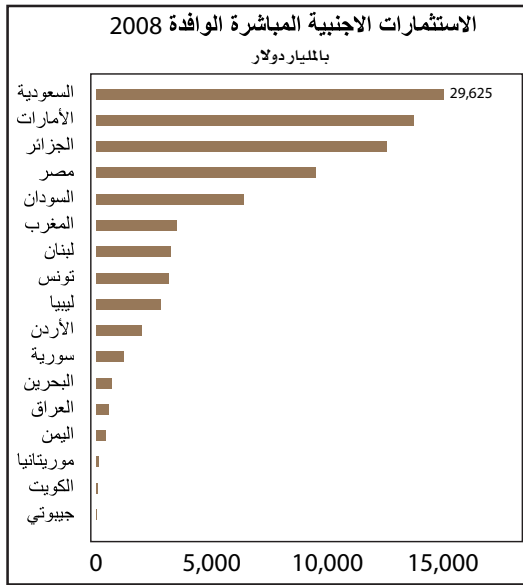
وفي السودان، تشير البيانات الأولية الواردة من الجهات الرسمية للمشاريع المرخص لها إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بمعدل مرتفع بلغ 74.5% لتصل إلى 6.4 مليار دولار خلال عام 2008 مقابل 3.6 مليار دولار خلال عام 2007. وتركزت معظم الاستثمارات العربية الوافدة في قطاع الخدمات. ويلاحظ ارتفاع الاستثمارات العربية في قطاع الزراعة بمعدل نمو بلغ 192% مقارنة بمستواها المحقق عام 2007 لتبلغ نحو 800 مليون دولار عام 2008، جاءت معظمها من الكويت بما قيمته 700 مليون دولار عام 2008. وعلى صعيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة خلال عام 2008، فقد بلغ عددها نحو 161 مشروعاً توفر فرص عمل بعدد 14629 وظيفة. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من واقع ميزان المدفوعات، فقد ظلت عند نفس مستواها تقريباً خلال العامين 2007، 2008 لتبلغ 2.4 مليار دولار (البيانات مقدره وفقاً لبيانات بنك السودان المركزي للشهور التسع الأولى فقط من عام 2008).

وفي المغرب، وبسبب تأجيل بعض المشروعات الاستثمارية جراء الأزمة المالية العالمية، تشير التقديرات الأولية إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة خلال عام 2008 لتبلغ 3.5 مليار دولار، مقارنة بنحو 4.6 مليار دولار خلال العام السابق.

وفي لبنان، التي توفرت عنها نوعين من البيانات، فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها من 3.5 مليار دولار عام 2007 لتبلغ 3.2 مليار دولار عام 2008، وفقاً لبيانات المشاريع المرخص لها. كذلك ارتفعت التدفقات من واقع بيانات ميزان المدفوعات من 2.7 مليار دولار عام 2007، لتبلغ 3.0 مليار دولار عام 2008 (مقدرة من بيانات مصرف لبنان المركزي للشهور التسع الأولى من عام 2008).

أما تونس، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها بنسبة 51% خلال عام 2008، نتيجة تزايد الاستثمارات التي اجتذبتها قطاعاً للسياحة والعقارات، حيث بلغت التدفقات الواردة إليها خلال العام ما قيمته 3.13 مليار دولار مقارنة بنحو 2.07 مليار دولار عام 2007، جاءت معظمها من دول الاتحاد الأوروبي، بقيمة 2.27 مليار دولار وبنسبة بلغت 72.6% من إجمالي الاستثمارات الوافدة عام 2008. في حين اقتصرت الاستثمارات العربية على 321 مليون دولار فقط خلال العام، أي بما نسبته 10% من

إجمالي الاستثمارات الوافدة. وقد تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية الوافدة في قطاع الطاقة حيث بلغت نحو 1.63 مليار دولار بنسبة 52.1% من إجمالي الاستثمارات خلال العام. وعلى صعيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة خلال عام 2008، فقد بلغ عددها 17 مشروعا، بقيمة 53.72 مليون دولار، توفر حوالي 1118 فرصة عمل (بما في ذلك المشاريع المعلن عنها ولم يتم تنفيذها بعد)، ومن الجدير بالذكر أن المشاريع المعلن عنها، شملت مشروعين عربيين، هما مشروع «لو مينرال ناتوريل» الليبي في قطاع المواد الغذائية، ومشروع «ورلد تكستيل كومباني» الجزائري للنسيج والجلد.



وفي ليبيا، تشير البيانات الأولية الواردة من الجهات الرسمية إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بمعدل مرتفع للغاية بلغ 279% لتصل إلى 2.8 مليار دولار خلال عام 2008 مقابل 729 مليون دولار خلال عام 2007. وقد كان لمشاريع الاستثمار المباشر الجديدة في الجماهيرية دور مهم أيضا في زيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فعلى سبيل المثال شهد قطاع تكرير النفط تدفقات من الإمارات بلغت 1.9 مليار دولار متمثلة في تأسيس الشركة الليبية الإماراتية

لتكرير النفط. وفي مجال الإنتاج الزراعي والحيواني، استقبلت ليبيا من اسبانيا تدفقات بلغت 10.5 مليون دولار. كما استقطبت ليبيا استثمارات في القطاع السياحي بلغت 50.4 مليون دولار من قبرص، ونحو 31.2 مليون دولار من هولندا. وفي مجال خدمات النقل والتخزين والتقنية المتطورة، بلغت التدفقات الواردة نحو 38.7 مليون دولار من مالطا.

أما في الأردن، فقد ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند نفس مستواها تقريبا، حيث بلغت 1954 مليون دولار عام 2008 مقارنة بنحو 1951 مليون دولار عام 2007. وقد بلغت عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الأردن حوالي 102 مشروع خلال العام 2008، توفر فرص عمل يقدر عددها الإجمالي بنحو 8086 فرصة عمل. وقد

تراوحت أحجام هذه المشاريع ما بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم وتركزت معظمها في القطاع الصناعي والفندقي ثم الزراعي.

وفي البحرين، تشير بيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الاقتصاد البحريني قد ارتفعت بنسبة محدودة بلغت 2.2% لتصل إلى 1794 مليون دولار خلال عام 2008، مقابل 1756 مليون دولار خلال عام 2007. وجدير بالذكر أن مصرف البحرين المركزي يرصد الأرباح المعاد استثمارها كأحد أهم مكونات بند الاستثمار الأجنبي المباشر والوافد (أنظر جزء مفاهيم دولية وطرق تجميع الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادرها)، حيث شكلت ما نسبته 62% من التدفقات الوافدة خلال عام 2007 مقابل 27.6% خلال عام 2006 بما يشير ضمناً إلى ارتفاع معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين وإقبال المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار الأرباح المحققة في المملكة.

أما سورية، فقد وافتنا الجهات الرسمية بنوعين من البيانات، بيانات ميزان المدفوعات، من مصرف سورية المركزي، و بيانات أخرى من قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية. وتشير البيانات الأولية من واقع ميزان المدفوعات، وفق مصرف سورية المركزي، إلى ارتفاع قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2008 لتبلغ 1282 مليون دولار بالمقارنة مع 1242 مليون دولار عام 2007، أي بمعدل نمو بلغ 3.2%. وتشير هذه البيانات إلى أن 70.6% من الاستثمار الأجنبي المنفذ عام 2008 ذهب إلى قطاعي النفط (32.4% من الإجمالي) والسياحة (38.2% من الإجمالي)، بينما ذهبت النسبة المتبقية والبالغة 29.4% إلى قطاعات قانون تشجيع الاستثمار بواقع (20% من الإجمالي)، التأمين (2% من الإجمالي)، القطاع المصرفي (4% من الإجمالي) وقطاعات أخرى بنسبة 4%.

وفي العراق ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بما نسبته 15.8% لتبلغ نحو 519 مليون دولار في عام 2008، مقارنة بنحو 448 مليون دولار عام 2007.

وفي اليمن، ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بما نسبته 29% لتبلغ نحو 415.5 مليون دولار في عام 2008، شكلت الاستثمارات العربية الوافدة منها ما قيمته 393 مليون دولار وبحصة بلغت 95% من الإجمالي جاءت معظمها من دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تركزت هذه التدفقات في قطاعي الخدمات والصناعة.

وفي موريتانيا، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها، حيث بلغت 103

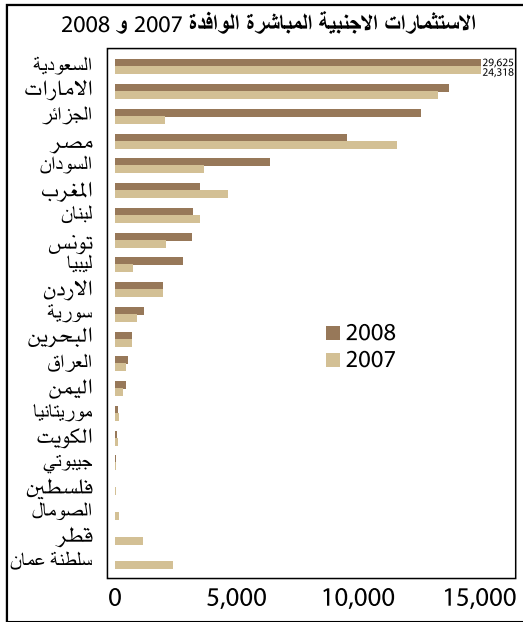
ملايين دولار عام 2008، مقابل 153 مليون دولار عام 2007.

وفي الكويت، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وفقا لتقديرات ميزان المدفوعات خلال العام 2008 ما قيمته 56 مليون دولار مقارنة بنحو 123 مليون دولار، منها 30.5 مليون دولار تمثل استثمارات وافدة من شركة «مارين سيمنت ليميتد» بسويسرا وذلك في قطاع الصناعة. ومن المتوقع أن ترتفع التدفقات الواردة إلى الكويت خلال العام 2009 في ضوء الطلبات (قيد الدراسة والموافقة النهائية) المقدمة من شركات أجنبية بقيمة إجمالية 62.8 مليون دولار خلال الفترة يناير- أبريل من العام 2009. وقد شملت تلك الشركات؛ بنك كريديه سويس من سويسرا لتقديم خدمات استثمارية بتكلفة استثمارية قيمتها 50.6 مليون دولار، وشركة «أدفانسد ريفاييننج تكنولوجي» الأمريكية لإقامة مصنع لإنتاج المواد الحفازة بتكلفة استثمارية بلغت 6.1 مليون دولار، وشركة «لافارج ريدلاند مكس ليميتد» البريطانية لإقامة مصنع للخلط الخرساني الجاهز بقيمة 5.7 مليون دولار.

وفي جيبوتي، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بما نسبته 45.2% لتبلغ 18.2 مليون دولار في عام 2008 (منها 5.1 مليون دولار وافدة من دول عربية أي بما نسبته 28% من الإجمالي) مقابل 33.2 مليون دولار عام 2007 (منها 7.2 مليون دولار وافدة من

دول عربية أي بما نسبته 21.6% من الإجمالي). وقد تركزت هذه التدفقات في قطاع الخدمات وخاصة القطاع السياحي والمالي والنقل.

وبمقارنة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية<sup>1</sup> خلال عامي 2007 و2008، يتضح أن 11 دولة عربية ضمن الدول المتوافر عنها بيانات، سجلت زيادة في التدفقات الاستثمارية الواردة وهي، السعودية من 24.3 مليار دولار خلال عام 2007، إلى 29.6 مليار دولار خلال عام 2008، الإمارات (من 13.3 مليار



1 أنظر الملحق: جدول رقم 13

دولار إلى 13.7 مليار دولار)، الجزائر (من 2 مليار دولار إلى 12.6 مليار دولار)، السودان (من 3.6 مليار دولار إلى 6.4 مليار دولار)، تونس (من 2.1 مليار دولار إلى 3.1 مليار دولار)، ليبيا (من 729 مليون دولار إلى 2765 مليون دولار)، الأردن (من 1951 مليون دولار إلى 1954 مليون دولار)، البحرين (من 1756 مليون دولار إلى 1794 مليون دولار)، سورية (من 898 مليون دولار إلى 1187 مليون دولار) واليمن (من 322 مليون دولار إلى 416 مليون دولار).

في حين تراجع قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة في كل من مصر من 11.6 مليار دولار عام 2007 إلى 9.5 مليار دولار عام 2008، المغرب (من 4.6 مليار دولار إلى 3.5 مليار دولار)، لبنان (من 3.5 مليار دولار إلى 3.2 مليار دولار)، موريتانيا (من 153 مليون دولار إلى 103 مليون دولار)، الكويت (من 123 مليون دولار إلى 56 مليون دولار)، وجيبوتي (من 33 مليون دولار إلى 18 مليون دولار) في الفترة ذاتها.

وفي ضوء النمو المتواصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، وما يصاحب ذلك من منافع مالية واقتصادية على المستوى الكلي، تجب الإشارة إلى أن التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال العام 2008 والذي من المتوقع استمرار تراجع خلال العام 2009 سوف يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظراً لأن نمو الاقتصاد العالمي يعد من أهم العوامل المؤثرة في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر. ومما لا شك فيه أن التخفيف من درجة تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للأزمة المالية الراهنة إنما يعتمد بشكل رئيسي على إمكانية استمرار في تطبيق تشريعات تضمن حرية حركة هذه التدفقات عبر الحدود الدولية. وأيضاً ينبغي على السلطات الاقتصادية تصميم واختيار أنسب السياسات المتبعة لتعظيم الاستفادة من هذه التدفقات وتجنب آثارها السلبية، والتأكيد على أساليب الرقابة الاحترازية والإشراف الفعال كأدوات وشروط ضرورية يجب تطبيقها بغرض التخفيف من حدة المخاطر المصاحبة لهذه التدفقات الرأسمالية.

#### 4.1.3 تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية (تقديرات 2008)

وفقاً لليانات التي توافرت من 12 دول عربية مضيضة للاستثمار (السعودية، لبنان، الأردن، تونس، ليبيا، اليمن، الجزائر، السودان، جيبوتي، المغرب، مصر وسورية)، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة البينية<sup>1</sup> في المشاريع المنفذة والمرخص لها في هذه الدول

1 مصادر قطرية من بيانات هيئات تشجيع الاستثمار أو الجهات القائمة بدورها في الدول المعروضة (بيانات المشاريع الاستثمارية المرخص لها) باستثناء كل من تونس، المغرب، ومصر، فبياناتها وفقاً لموازن المدفوعات المنشورة لهذه الدول.

خلال عام 2008 حوالي 34 مليار دولار مقابل 20.7 مليار دولار لـ 13 دولة عربية توفرت عنها البيانات خلال عام 2007 وبمعدل نمو بلغ 64.3%. وقد جاءت السعودية على رأس قائمة الدول المضيفة لها حيث بلغت 13 مليار دولار بما نسبته 38.1% من الإجمالي، يليها الجزائر بحوالي 5.7 مليار دولار وحصه 16.6%، السودان بحوالي 4.8 مليار دولار وحصه 14.1%، لبنان بحوالي 2.7 مليار دولار وحصه 7.8%، مصر بحوالي 2.3 مليار دولار وحصه 6.8% من الإجمالي، ليبيا بحوالي 2.1 مليار دولار وحصه 6.1%، سورية بحوالي 1.5 مليار دولار وحصه 4.5%، المغرب بحوالي 849 مليون دولار وحصه 2.5%، الأردن بحوالي 434 مليون دولار وحصه 1.3%، اليمن بحوالي 393 مليون دولار وحصه 1.2%، تونس بحوالي 321 مليون دولار وحصه 0.9% وجيبوتي بحوالي 5.1 مليون دولار.

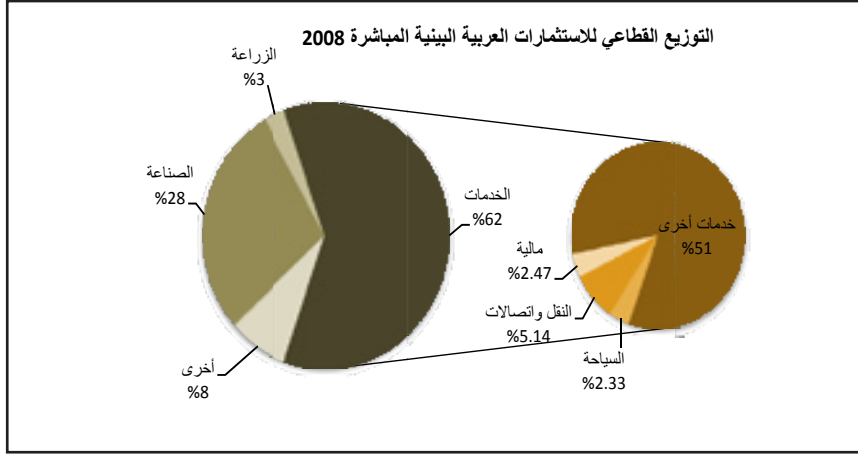
وبالمقارنة بين عامي 2007 و 2008، فقد سجلت الاستثمارات العربية البيئية زيادة في 9 دول عربية (السعودية، الجزائر، السودان، مصر، ليبيا، سورية، المغرب، اليمن وتونس)، فيما شهدت 3 دول (لبنان، جيبوتي والأردن) تراجعاً في الاستثمارات العربية البيئية الوافدة. ويلاحظ الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات العربية البيئية الوافدة إلى كل من ليبيا والجزائر، حيث ارتفعت في ليبيا من 302 مليون دولار عام 2007 إلى حوالي 2.1 مليار دولار عام 2008، ومن 476 مليون إلى 5.7 مليار دولار في الجزائر للفترة ذاتها، وفقاً لبيانات المصادر القطرية من هذه الدول<sup>1</sup>.

وعلى المستوى القطاعي<sup>2</sup> وردت إلى المؤسسة بيانات تتعلق بالتوزيع القطاعي لتدفقات بنحو 29.3 مليار دولار من أصل إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية البيئية خلال عام 2008 والتي بلغت 34 مليار دولار. وحسب البيانات الواردة تركزت معظم الاستثمارات العربية البيئية في قطاع الخدمات، إذ استحوذ على ما نسبته 62% من الإجمالي، (يضم قطاع الخدمات السياحية بنسبة 2.33%، خدمات النقل والاتصالات بنسبة 5.14%، الخدمات المالية بنسبة 2.47% وخدمات أخرى بنسبة 50.84%)، قطاع الصناعة الذي استحوذ على ما نسبته 28% من الإجمالي، ثم قطاع الزراعة بحصة بلغت 3% من الإجمالي. و جدير بالذكر أن قيمة الاستثمارات العربية البيئية في قطاع الزراعة تزايدت من 363 مليون دولار عام 2007، إلى 843 مليون عام 2008، أي بمعدل نمو بلغ 132%. و يأتي هذا كنتيجة طبيعية لارتفاع أسعار المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية في الآونة الأخيرة، حيث اتجهت معظم الدول العربية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار في القطاع

1 أنظر الملحق: جدول رقم 8

2 أنظر الملحق: جدول رقم 9

الزراعي، بهدف ردم فجوة الغذاء التي تعاني منها معظم الدول العربية وفي سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في المنطقة العربية على المدى الطويل. وتشير البيانات إلى أن معظم الاستثمار الزراعي العربي اتجه إلى مصر، السودان، الجزائر والأردن.



و على صعيد بيانات الاستثمارات المباشرة العربية البينية المصدرة، ووفقاً لبيانات 12 دولة عربية موزعة حسب دولة إقامة المستثمر العربي، أمكن رصد الدول العربية الصادر منها هذه التدفقات. وتشير البيانات إلى تصدر الإمارات المجموعة باستثمارات بلغت حوالي 10.7 مليار دولار أو ما نسبته 31.5% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة، حيث توجهت إلى 11 دولة عربية تركزت في السعودية (5873 مليون دولار)، لبنان (1115 مليون دولار) وليبيا (1944 مليون دولار). ثم تلتها الاستثمارات المصدرة من الكويت والبالغة 6559.6 مليون دولار وما نسبته نحو 19.3% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة، وتركزت في السعودية (4461 مليون دولار). وحلت مصر بالمركز الثالث، حيث بلغت الاستثمارات العربية البينية المصدرة منها نحو 3545.8 مليون دولار وما نسبته نحو 10.4% الإجمالي، وتوجهت إلى 9 دول عربية استحوذت الجزائر على الجزء الأكبر منها (3012 ملايين دولار). في حين بلغت قيمة الاستثمارات المصدرة من سلطنة عمان حوالي 2603 مليون دولار وحصه 7.6% إلى 4 دول عربية، تركزت في الجزائر أيضاً (2490 مليون دولار). ثم جاءت لبنان باستثمارات صادرة بلغت حوالي 2297 مليون دولار وحصه 6.8% توجهت إلى 9 دول عربية. وأخيراً السعودية بحوالي 2151.8 مليون دولار وحصه 6.3%. وقد شكلت حصة هذه الدول ما نسبته 82% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة، حسب البيانات المتوفرة.



وبمقارنة التدفقات الاستثمارية العربية البينية وفق القطر المضيف خلال الفترة من 1995 وحتى نهاية عام 2008، يلاحظ ارتفاع هذه الاستثمارات من 1.43 مليار دولار خلال عام 1995 إلى نحو 34 مليار دولار عام 2008، حيث تصدرت السعودية الدول المضيفة للاستثمار، باستثمارات إجمالية للفترة بلغت حوالي 52.8 مليار دولار وحصه 39.1% من الإجمالي، يليها السودان بحوالي 16.4 مليار دولار وحصه 12.1% من الإجمالي، لبنان بحوالي 14.8 مليار دولار وحصه 10.9%، مصر بحوالي 11.1 مليار دولار وحصه 8.2%، ثم الجزائر بحوالي 7.7 مليار دولار وحصه 5.7%، وشكلت هذه الدول الخمس نحو 74% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995 - 2008) البالغة نحو 135.2 مليار دولار<sup>1</sup>.

على صعيد آخر، بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من 1985 إلى نهاية عام 2008 حوالي 140.9 مليار دولار مقارنة مع 103.4 مليار دولار (بعد التعديل) خلال الفترة من 1985 إلى نهاية عام 2007 وبذلك ارتفع معدل التدفق السنوي ليلبغ 6.1 مليار دولار خلال الفترة 1985 - 2008 مقابل تدفق سنوي بلغ 4.7 مليار دولار خلال الفترة 1985 - 2007<sup>2</sup>.

### 5.1.3 تداعيات الأزمة المالية الراهنة على الأداء المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً للعام 2009

كثرت في الآونة الأخيرة المقالات وتعددت المؤتمرات المحلية والدولية المنعقدة لمناقشة الآثار المتوقعة للأزمة المالية الراهنة والركود العالمي على أداء مختلف الاقتصادات حول العالم وأداء الاقتصاد العالمي. ونظراً لأن النمو الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع الاستثماري سواء الناتج عن الاستثمارات المحلية أو الاستثمارات الخارجية المتمثلة في الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يحاول تقرير مناخ الاستثمار رصد الأداء المتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية الراهنة. وفي واقع الأمر، هناك العديد من الدراسات التي حاولت رصد سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمجموعات من العوامل السياسية والاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية المحددة لحجم هذه التدفقات. وفي ضوء خلاصة نتائج هذه الدراسات، يمكن القول إن

1 أنظر الملحق: جدول رقم 11

2 أنظر الملحق: جدول رقم 12

هناك العديد من القوى المؤثرة في سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر تدرج تحت ثلاث مجموعات من العوامل المحددة لحجم وقيمة وشكل ونمط هذه التدفقات وهي؛

(1) الظروف الاقتصادية الدولية والإقليمية والعالمية؛

(2) الأطر التشريعية والمؤسسية؛

(3) دور هيئات الترويج للاستثمار.

### أولاً: الظروف الاقتصادية الدولية والإقليمية والعالمية؛

(1) إن التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال العام 2009 بمعدل نمو سلبي بلغ 1.3%، والذي من المتوقع أن يتعافى بالتدريج خلال العام 2010 ليصل إلى 1.9% سوف يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظراً لأن نمو الاقتصاد العالمي يعد من أهم العوامل المؤثرة في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن ثم فإن تباطؤ هذا النمو نتيجة للأزمة المالية الراهنة من شأنه أن يجعل أسواق الدول المتقدمة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم مما يقلص الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن اقتصادات الدول المتقدمة تهيمن على الحصة الأكبر من إجمالي هذه التدفقات سواء الواردة أو الصادرة عالمياً.

(2) إن التراجع الحاد في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية من شأنه أن يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى قطاعات الموارد الطبيعية وخاصة التدفقات الموجهة إلى الدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية وروسيا والدول الآسيوية.

(3) يقلص الانكماش الحاد في حجم الائتمان المصرفي عالمياً والناجم أيضاً عن الأزمة المالية الحالية من قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية (أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة للشركات عبر الوطنية). وتشير البيانات إلى تراجع قيمة صفقات الاندماج والتملك الحالية مقارنة بقيمة صفقات تمت منذ ستة أشهر، وذلك بسبب الهبوط الحاد في أسعار الأسهم وما صاحبه من تقييم غير واقعي للشركات المعروضة للبيع. وهذا التقييم غير الواقعي بدوره يؤثر سلباً على الإجمالي العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

(4) إن تدهور عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر (أرباح الشركات) وضعف المراكز المالية الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية الحالية، ربما تدفع الشركات الأم في الدول المتقدمة وحول العالم إلى استرداد عوائد استثماراتها المباشرة من فروعها أو الشركات التابعة لها (المنتسبة أو الزميلة) العاملة في الدول الأخرى بدلا من إعادة استثمارها مرة أخرى مما يقلص الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمارات المباشرة، خاصة وأن العوائد المعاد استثمارها استحوذت على ما نسبته 30% من الإجمالي العالمي خلال العامين 2006 و 2007. وقد تلجأ الشركات الأم إلى بيع فروعها أو الشركات التابعة لها بغرض الدعم السريع لمراكزها المالية والاحتفاظ بالمستويات المطلوبة من السيولة، بما يؤدي في النهاية إلى صعوبة تمويل الصفقات المالية وخاصة إذا ما استلزمت الأحداث المتلاحقة ضرورة أن تتحمل هذه الشركات أعباء مالية أخرى (مثل دعم المركز المالي لصناديق التقاعد التي شهدت قيمتها تراجعا مستمرا في الآونة الأخيرة) وكذلك تخفيض نسبة الرافعة المالية في رأس مال تلك الشركات. وتسري هذه التداعيات أيضا على صناديق حقوق الملكية الخاصة والتي تشهد معظمها صعوبات جمة، خاصة وأنها استحوذت على حصة بلغت نسبتها 25% من قيمة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية وفقا لبيانات العام 2007 على المستوى العالمي.

### ثانياً: مدى تحرر الأطر التشريعية،

مما لاشك فيه أن التخفيف من درجة تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على إثر الازمة المالية الراهنة، إنما يعتمد بشكل رئيسي على إمكانية الاستمرار في تطبيق تشريعات تضمن حرية حركة هذه التدفقات عبر الحدود الدولية وخاصة في الدول المتقدمة، حيث اتجهت السلطات في العديد منها إلى فرض وتشديد القيود على أنواع محددة من الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعكس مناخاً استثمارياً غير موات وأقل تحرراً من ذي قبل وخاصة في مجال صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود. وبالتالي فإن التحول لانتهاج تشريعات تقييدية وسياسات حمائية يحمل في طياته مخاطر يتولد عنها وضع أسوأ من الوضع الاقتصادي المتردي الذي خلفته التداعيات الاقتصادية السلبية الناجمة عن الأزمة.

فعلى صعيد البيئة التشريعية والقانونية عالمياً، أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008 الصادر عن منظمة (الانكاد) إلى استمرار الحكومات في تطبيق الإصلاحات. وفي هذا الصدد، تم انتهاج 98 إجراءً إصلاحياً بما يمثل أقل المستويات منذ العام 1992 (منها 24 إجراءً مقيداً للبيئة الاستثمارية معظمها يتعلق بالصناعات الاستخراجية أو لأسباب ترجع

إلى الأمن القومي)، بينما تركزت الإجراءات الإصلاحية المتبقية (74 إجراء) حول تحسين البيئة التشريعية والقانونية عالمياً لتكون أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتراوحت هذه الإصلاحات ما بين تقديم حوافز متنوعة وإقامة مناطق اقتصادية خاصة (SEZs)، صاحب ذلك استمرار تحرير قطاعات إقتصادية عدة شملت خدمات إعادة التأمين كما في البرازيل وخطوط الهاتف الثابت كما في حالة لاتفيا. وقد تركزت هذه الإصلاحات في تخفيف الضرائب على الدخل من الفوائد وأرباح الاستثمار والمكاسب الرأسمالية في الدول المتقدمة والنامية على السواء (كما في حالة أيسلندا التي خفضت معدل الضريبة على الدخل من 50% إلى 18% فقط عام 2007، بالإضافة إلى كولومبيا وبلغاريا ومقدونيا). ومن جهة أخرى، لوحظت بعض التحركات نحو تطبيق مزيد من السياسات الحمائية بفرض قيود على الملكية الأجنبية في بعض الاقتصادات، وخاصة في القطاعات الاستراتيجية والاستخراجية. فعلى سبيل المثال، تقضي التشريعات الجديدة في الجزائر والإكوادور بضرورة امتلاك الحكومة 51% في مشاريع استخراج النفط. وفي بوليفيا، استعادت الشركة الحكومية للنفط ملكيتها لاحتياطي النفط من الشركات الأجنبية وفرض مزيد من الحماية على قطاع التعدين، وذلك في أعقاب اتخاذ حكومة بوليفيا قراراً بتأميم هذا القطاع في مايو 2006. وفي فنزويلا، لا تزال السلطات بصدد إصدار قرار تأميم قطاع النفط والاتصالات. كما أعلنت كازاخستان عزمها مراجعة اتفاقيات في مجال الصناعات الاستخراجية للتأكد إلتزام الشركات الأجنبية بشروط حق الامتياز الممنوح لها.

وعلى ذلك، يتبين أن جهود احتواء الأزمة المالية العالمية من قبل الدول النامية تقلل من فعاليتها بالمشاكل المرتبطة بالإجراءات والسياسات الحمائية التي اتخذتها الدول المتقدمة سواء في مجال التجارة أو الاستثمار الدوليين، وخاصة في ظل ارتفاع عجز الموازنات العامة في الدول المتقدمة وما صاحب ذلك من تراجع تدفقات الاستثمارات الصادرة من تلك الدول بما أدى إلى استبعاد الدول النامية أو تدني احتمالات حصولها على فرص عادلة لتمويل مشاريعها الاقتصادية.

### ثالثاً: دور هيئات الترويج للاستثمار:

يأتي دور هيئات تشجيع الاستثمار ليمثل الضلع الأخير في مثلث القوى المؤثرة في توليد الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم. وفي هذا الصدد، تستطيع هذه الهيئات أن تلعب دوراً مهماً في مجال بذل الجهد لإقناع حكوماتها بضرورة الاستمرار في انتهاج سياسات وتشريعات تحريرية تحافظ على مناخ الاستثمار الجاذب لمثل هذه الاستثمارات،

بالإضافة إلى اضطلاعها بدور أكبر، وخاصة في ظل هذه الظروف، في مجال الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الوقت الحالي. وفي هذا الصدد، يلح على العديد من الدول والمؤسسات المالية والاستثمارية والأفراد حول العالم سؤالاً، يدور حول درجة التراجع المتوقعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً. ومما لاشك فيه أنه يصعب التنبؤ بدقة بما قد تسفر عنه تفاعلات العوامل المذكورة سلفاً وخاصة في ظل ارتفاع درجة عدم اليقين الحالية وردود أفعال اللاعبين الدوليين. وباستدعاء الدروس التاريخية المستخلصة، يتضح أن فترات الكساد عادة ما كان يعقبها فترة سكون لحركة تدفقات الاستثمارات المباشرة تراوحت ما بين عام وعامين. ولكن تداعيات الأزمة الراهنة جعلت الأوضاع الاقتصادية الحالية أكثر صعوبة، حيث ساعدت ندرة الائتمان المصرفي على تسريع وتيرة تباطؤ أنشطة الاستثمارات المباشرة وربما تزيد من عمق هذا التباطؤ والركود. وعلى أية حال، فإن درجة الركود في تحركات الاستثمارات المباشرة تتوقف على العديد من العوامل، من أهمها:

- مدى نجاح الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين في الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مقبولة مما يجذب الشركات عبر الوطنية للاستثمار في أسواق تلك الدول.
- مدى إمكانية نجاح الشركات الآسيوية في التغلب على الآثار السلبية للأزمة الراهنة ومن ثم زيادة قدرتها على الاستثمار في الدول الأخرى. فعلى سبيل المثال، التدفقات الصادرة من الصين خلال العام السابق والتي بلغت 23 مليار دولار، قفزت إلى 26 مليار دولار خلال النصف الأول من العام 2008 مع إمكانية بلوغها نحو 50-60 مليار دولار هذا العام.
- استمرار الاتجاه السعودي لاستثمارات صناديق الثروة السيادية على الرغم من استثماراتها غير المجدية وخاصة في المؤسسات المالية حول العالم.
- مدى إمكانية استمرار حدوث تراجع في قيمة الأصول المالية لدى الدول المتقدمة (كنتيجة لارتفاع قيمة عملات دول إقامة المستثمر وتراجع عملات الدول المضيفة للاستثمار) مما يدفع المستثمر إلى تأجيل قراره الاستثماري في الخارج إلى ما بعد انخفاض أسعار الأسهم إلى ادنى مستوياتها محلياً. وفي حالة حدوث ذلك، فسوف يشجع الاقتصادات الناهضة على زيادة استثماراتها المباشرة الصادرة وذلك وفقاً لمعادلة مراجعة أسعار الفائدة أو العائد بين الأصول المالية في أسواق الدول المختلفة Interest Rate Parity Equation .

أما بالنسبة للدول العربية فمن المتوقع تراجع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر

الوارد الى مجموعة الدول العربية خلال عام 2009، ويعزى هذا التراجع المتوقع إلى الآتي:

(1) تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وتحقيقه معدلات نمو سالبة، كأحد المصادر الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة.

(2) احتمال تواصل اضطراب الأسواق المالية الدولية والعربية بما يسهم في أجواء عدم التيقن التي تحيط بقرارات الاستثمار متوسط وطويل المدى ويؤدي إلى إرجاء المزيد من المشاريع في المنطقة العربية وخاصة في مجال البنية الأساسية والنفط والقطاع العقاري.

(3) تراجع حصة الصادرات في الدول العربية النفطية بما قد يؤثر على التدفقات الاستثمارية العربية البينية كأحد مكونات إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة.

(4) تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى قطاع الموارد الطبيعية في الدول العربية النفطية وخاصة في قطاعات النفط والغاز والتعدين. بما قد يؤدي إلى تراجع المشاريع الاستثمارية وخاصة المشاريع التي كان مخططاً لتنفيذها بغرض زيادة الإنتاج النفطي وتم تأجيلها نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط وتراجع أسعاره العالمية.

والخلاصة، إن شدة انحدار منحنى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر ليعتمد بدرجة كبيرة على مدى عمق وانتشار وفترة بقاء الركود العالمي. وفي حين تؤكد التوقعات المبدئية على تراجع الإجمالي العالمي للاستثمارات المباشرة بما نسبته 30% خلال العام 2009، لكنها تفنقد إلى دقة التنبؤ بنسب هذا التراجع وفترات بقائه. وتضيف هذه التوقعات صعوبة إضافية للصعوبات الاقتصادية الحالية، وذلك نظراً لأهمية هذه النوعية من الاستثمارات لتحقيق نمو متوسط وطويل المدى للاقتصاد العالمي. ومن جهة أخرى، تسلط هذه التوقعات الضوء على أن الركود الحالي يمثل حافزاً على بذل الجهود للاستمرار في انتهاج السياسات التحررية والمحافظة على جاذبية المناخ الاستثماري بهدف الاستحواذ على الحصة الأكبر من الاستثمارات المتاحة، خاصة في ضوء:

(1) تأكيد التجارب الدولية والدراسات الحديثة على أن معظم الدول التي تمتعت بمعدلات نمو اقتصادي متسارعة اعتمدت في نموذج نموها الاقتصادي على الاستثمارات الأجنبية

المباشرة بدرجة كبيرة، مثل تشيلي، الصين، الهند، ماليزيا، سنغافورة وتايوان. ومن جهة أخرى، سجلت الدول التي حاولت تقليد النموذج الياباني، نجاحا محدوداً، في حين نجح عدد قليل من الدول في تحقيق معدلات نمو متسارعة بالاعتماد على الحد الأدنى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل كوريا علما بأنها غيرت سياستها مؤخراً وضاعفت من جهودها الترويجية والإصلاحية للاستحواذ على حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

(2) تباين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بين الدول المضيفة وفقاً للتقديرات المبدئية للعام 2008، ففي حين شهدت بعض الدول تراجعاً حاداً في مستوى هذه التدفقات، حافظ البعض الآخر على المستويات المحققة في السابق وربما حقق مستويات أعلى. الأمر الذي يشير إلى تزايد حدة التنافس الدولي لاجتذاب الحصة الأكبر من الاستثمارات المتاحة في ظل الأزمة الراهنة.

### 6.1.3 مفاهيم دولية: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق تجميع إحصاءاته

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، (ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح «المستثمر المباشر»، وإلى المؤسسة باصطلاح «مؤسسة الاستثمار المباشر»). وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. وجدير بالذكر أن هذا التعريف يتفق مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ومن الجدير بالذكر، أن صندوق النقد الدولي قد اصدر مؤخراً مسودة الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات (مارس 2007) - والتي ورد فيها المفهوم الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مطابقاً للمفهوم المذكور أعلاه - لتحل محل الطبعة الخامسة من الدليل الصادر عام 1993، ومن ثم ستطبق مفاهيم ومنهجية الطبعة الجديدة على كافة دول العالم في المستقبل القريب.

وتشمل معاملات رأس مال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمارات أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها. وعلى ذلك ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة، بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر. وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة إلى وضعية الاستثمار المباشر (10% أو أكثر)، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط، أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات (حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال فترة تدفقها)، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.

ومن الجدير بالذكر، ان هذا المفهوم أو التعريف الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر يستخدم كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنويا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أو ضمن هذا التقرير. إلا أنه ليس بالضرورة أن يتطابق هذا التعريف مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تقرير الاستثمار العالمي أو من الدول العربية في التقرير الذي بين أيديكم، فما زال العديد من الدول يعتمد تعاريف أخرى. فعلى سبيل المثال، ما زال بعض الدول يفصح عن بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بناء على بيانات المشاريع الاستثمارية المرخص لها (رغم أن ذلك لا يعني أن هناك تدفقا فعليا للاستثمارات المباشرة عبرت الحدود الدولية خلال فترة الإفصاح عن البيان). ولكن هذه الحالات يتم الإشارة إليها في التقارير الدولية بهدف تجنب المقارنة الدولية غير الموضوعية.

### مؤسسات الاستثمار المباشر:

تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة) أو ما يعادل ذلك (في حالة المؤسسة غير المساهمة). وتشمل مؤسسات الاستثمار المباشر ثلاثة أنواع هي:



- المؤسسات التابعة أو المنتسبة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر.

- المؤسسات الزميلة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم من 10% إلى 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر.

- الفروع، وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم. وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:

1. فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.
2. شركة غير مساهمة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب.
3. أراض أو مبان أو وحدات سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم.

4. معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد بخلاف اقتصاد إقامة المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (مثل السفن، الطائرات، ومعدات التنقيب عن النفط والغاز).

ويتخذ دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وخبراء أجهزة الإحصاء القطرية نسبة الـ 10% المذكورة، كمعيار دولي للترقية بين الاستثمار المباشر والأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية، وذلك بهدف تسهيل عمليات المقارنة الدولية لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشرها الدول حول العالم.

### المستثمر المباشر:

قد يكون المستثمر المباشر فرداً، أو مؤسسة خاصة أو عامة، مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية، أو مؤسسات لإدارة أموال الشركات، أو مؤسسات استثمار تنموي أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءاً ما من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر. وجزءاً ما من ملكية المؤسسات المرتبطة، سواء كانت تتألف من أفراد أو شركات، تتمتع بنفوذ في مؤسسة الاستثمار المباشر يتناسب مع نسبة ملكيتها التي لا تقل عن 10%، ويعد هذا النفوذ في حكم نفوذ المستثمر المباشر الفردي الذي يتمتع بنفس نسبة الملكية.

وعلى ذلك، تختلف المزايا التي يتطلع إليها المستثمر المباشر بفعل تمتعه بصوت فعال في إدارة المؤسسات عن تلك التي يطمح إليها مستثمر حافظة الأوراق المالية. إذ يرى المستثمر المباشر أن المؤسسات التي يستثمر فيها هي وحدات غالباً ما تدخل في عمليات متعددة الجنسيات، تعتمد ربحيتها الكلية على المزايا المتحققة في استخدام مختلف الموارد المتاحة له في وحدات متواجدة في اقتصادات مختلفة، وبذلك يتمكن المستثمر المباشر من الحصول على مزايا أخرى بالإضافة إلى دخل الاستثمار الذي يمكن أن يتحقق من رأس المال المستثمر، (مثل إتاحة الفرصة للحصول على أتعاب إدارية أو أنواع أخرى من الدخل) والاحتمال الغالب هو أن مثل هذه المزايا الإضافية لا تتحقق إلا من خلال ارتباط المستثمر المباشر بمؤسسات الاستثمار المباشر لفترة طويلة من الزمن. أما رؤية ومطامح مستثمر حافظة الأوراق المالية فتختلف، إذ ينصب اهتمامه أساساً على سلامة رأسماله، وعلى احتمال زيادة قيمة الأوراق المالية التي يحملها (مكاسب رأسمالية) وما يتولد عنها من عوائد مالية. ولذلك يقوم مستثمر الحافظة بتقييم احتمالات فشل أو نجاح كل منشأة مستقلة أو مؤسسة يستثمر فيها من خلال تقدير أدائها المستقبلي، وربما يقوم بتحويل رأسماله نتيجة التغيرات في هذه الاحتمالات، والتي يمكن أن تتأثر بالتطورات قصيرة الأجل في الأسواق المالية.

### رأسمال الاستثمار المباشر:

تقسم عناصر معاملات رأسمال الاستثمار المباشر، بناء على اتجاه حركة رؤوس الأموال (استثمار مباشر في الخارج عن مستثمر مقيم في الاقتصاد المعد للبيان واستثمار مباشر في الاقتصاد المعد للبيان من مستثمر مقيم في الخارج)، وتمثل المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار المباشر في:

- رأس مال حقوق الملكية Equity Capital، ويشتمل على حصص الملكية في الفروع، وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة، وغير ذلك من المساهمات في رأس المال.
- العوائد المعاد استثمارها Reinvested Earnings، وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه. وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.
- رؤوس الأموال المرتبطة بمختلف معاملات الدين فيما بين الشركات Intra-Company Loans، ويشمل هذا البند اقتراض أو إقراض الأموال، بما في ذلك

سندات الدين وائتمان الموردين، بين المستثمر المباشر من جهة، والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى. وتصنف القروض الممنوحة من المستثمر المباشر إلى مؤسسات الاستثمار المباشر، والعكس، ضمن هذا البند الفرعي.

### تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صافٍ:

يعتبر الاستثمار المباشر في أغلب الأحيان أصلاً بالنسبة لاقتصاد المستثمر المباشر والتزاماً بالنسبة للاقتصاد الذي تعمل فيه مؤسسة الاستثمار المباشر. والواقع أن لكل من المستثمر والمؤسسة استحقاقات والتزامات تجاه الطرف الآخر. والأرجح أن يكون المستثمر المباشر هو الطرف الحائز لاستحقاقات أجنبية صافية على المؤسسة بينما تكون المؤسسة هي المتحمل للالتزامات الأجنبية صافية تجاه المستثمر. وعلى هذا الأساس الصافي، يتم تسجيل تدفقات الاستثمار المباشر خلال فترة زمنية عادة ما تكون عاما (التدفقات الدائنة أو الواردة مثل؛ شراء أدوات حقوق ملكية، مطروحا منها التدفقات المدينة مثل سحب المستثمر جزءاً من رأسماله الأصلي الذي سبق ضخه في فترات سابقة). وهو ما يفسر ظهور بيان تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى دولة ما سالبا خلال بعض السنوات، حيث تتجاوز التدفقات التي يعيدها المستثمر الأجنبي إلى دولة إقامته نظيرتها الواردة خلال تلك السنوات. وتطبق نفس المنهجية على بيانات الاستثمار المباشر في الخارج.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات وفقاً للمعايير الدولية التي حددتها منهجية إعداد وتجميع إحصاءات ميزان المدفوعات في الدليل الصادر عن صندوق النقد الدولي تتكون من البنود التالية:

- استثمارات رؤوس الأموال في شكل تدفقات للاستثمار المباشر في إقامة المصانع والمؤسسات والشركات ويشترط أن تكون نسبة التملك لا تقل عن 10% من رأس مال مؤسسات الاستثمار المباشر سواء كانت مساهمات مالية أو عينية.
- استثمارات في أدوات حقوق الملكية Equity Capital عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات التي تطرح في البورصة ويشترط أن تكون النسبة 10% من حقوق الملكية فأكثر.
- معاملات الدين بين الشركات الأم من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى بما فيها إقراض أو اقتراض الأموال (سندات الدين وائتمان الموردين).

- تدفقات ناتجة عن إعادة الاستثمار للأرباح والفوائد الناتجة عن أعمال مؤسسات الاستثمار المباشر والتي لم يتم توزيعها أو تحويلها للخارج وتقاس عائدات الاستثمار بناء على ما يتحقق عن التشغيل في الفترة الجارية أو ما يعرف بأداء التشغيل في الفترة الجارية.
- تدفقات ناتجة عن استثمارات في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الأجنبي.
- تدفقات استثمارية تمثل تكلفة التنقيب عن أو استخراج الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والمعادن... الخ.

وفي ضوء هذه المكونات المذكورة، تتباين الأجهزة الإحصائية العربية من حيث درجة شمولية بيان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء في الداخل أو في الخارج، وكذلك دورية البيان (ربع سنوي أو سنوي) وكذلك مواعيد جاهزية البيان (مثل الإفصاح عن بيان ربع السنة بعد مرور ستة أسابيع من تاريخ نهاية الفترة ربع السنوية). وفيما يلي نورد منهجية إعداد البيان في كل من تونس والمغرب ومصر باعتبارها الدول العربية المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات ضمن قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي يليها مقارنة مع كل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا من حيث القدرة على تغطية مكونات البيان. وفي الأخير، تم استعراض الطرق المستخدمة لتجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمرشد تجميع إحصاءات ميزان المدفوعات.

ففي المغرب، يتم تجميع البيان من واقع تقارير سنوية للشركات المستثمرة في الخارج وذلك بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، في حين يتم الاعتماد على بيانات مكتب الصرف الأجنبي (الجهة المسؤولة عن تجميع إحصاءات ميزان المدفوعات في المغرب)، بالإضافة إلى بيانات هيئة الإشراف على سوق المال فيما يتعلق بمبيعات ومشتريات الأجانب غير المقيمين للأوراق المالية المتداولة في البورصة المغربية. وفي مصر، يتم الاعتماد على بيانات الحركة على إحصاءات النقد الأجنبي في كل من حساب رأس المال وحساب التشغيل اللذين يفتحهما المستثمر الأجنبي في أحد البنوك العاملة في مصر لأغراض تأسيس المشروع ثم مزاولته النشاط، ومشتريات الأجانب للأراضي والمباني العقارية داخل مصر، ومشتريات الأجانب وغير المقيمين للأوراق المالية المتداولة في البورصة المصرية التي تعادل أو تزيد عن نسبة 10% من رأس مال الشركة المصدرة لهذه الأوراق المالية. أما في تونس، فيتم الاعتماد على النظام الدولي للإقرار عن المعاملات الدولية ITRS بالإضافة إلى البيانات المقدمة من الدوائر الحكومية، على أن يتم مقارنة البيانات المتوفرة من المصدرين لأغراض تدقيق البيانات وتجنب الازدواجية والتكرار.

م	البيان		الولايات المتحدة		المملكة المتحدة		فرنسا		تونس		مصر		المغرب	
	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل
1	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	X	✓	✓	X	✓	X	✓
3	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	X	X	X
4	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	X	X	X
5	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
6	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓
7	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	X	X	X

المصدر: الموقع الشبكي لصندوق النقد الدولي - اللوحة الموحدة لمعايير الإفصاح الدولية (المعيار الخاص لنشر البيانات) - يونيو 2009.

ويلاحظ في هذا الشأن أن الأجهزة الإحصائية في الدول الثلاث المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات لا ترصد معاملات الدين المتبادلة بين الشركة الأم وفروعها (الإقراض والاقتراض البيني)، الأرباح المعاد استثمارها والتي تمثل حصة لا بأس بها ضمن تدفقات الإجمالي العالمي.

وفي هذا المقام، ربما يكون من المناسب توجيه الدعوة إلى كافة أجهزة الإحصاء العربية بما في ذلك الدول العربية المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات بضرورة تحسين قواعد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بحيث تتماشى والمعايير الدولية، من خلال توحيد منهجيات إعدادها وتطوير أساليب تجميعها بحيث يمكن اعتمادها في عقد المقارنات الدولية. ذلك أن معظم نظم الإحصاء العربية لا ترصد العوائد المعاد استثمارها والقروض المتبادلة بين الشركة الأم في دولة المقر والشركات التابعة لها أو فروعها في الدول المتلقية للاستثمار، رغم أن كليهما تدخل ضمن مكونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة. وتأكيداً لمدى أهمية هذه البيانات، أشار تقرير الاستثمار العالمي للعامين 2007 و 2008 إلى أن عوائد الاستثمار المعاد استثمارها مثلت نحو 50% من تدفقات الاستثمارات المتجهة إلى الدول النامية، ونحو 30% من الإجمالي العالمي الذي بلغ 1.3 و 1.8 تريليون دولار للعامين 2006 و 2007 على التوالي.

## الطرق المستخدمة لتجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمرشد تجميع إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (1993)

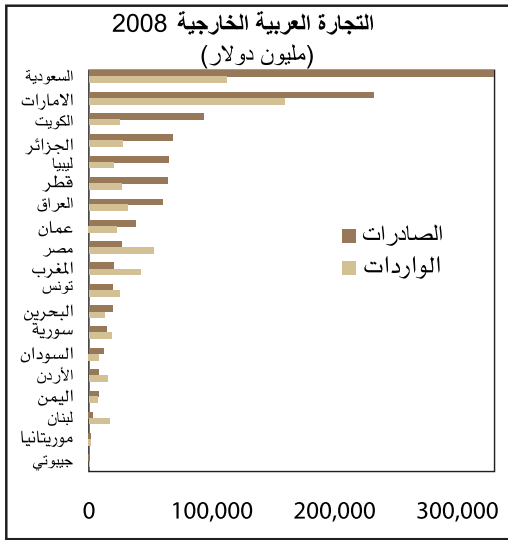
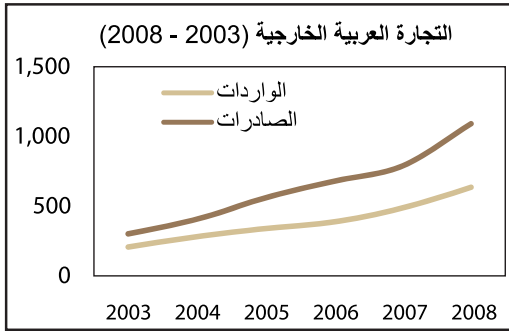
المزايا	العيوب
1 - النظام الدولي للإقرار عن المعاملات الدولية (ITRS) System Reporting Transactions International	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- غالباً ما توفر جزءاً كبيراً من البيانات الهامة والضرورية من خلال الإحصاءات المصرفية.</li> <li>- توفر تكلفة تطوير طرق بديلة لتجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالنسبة للدول التي تتبع هذه الطريقة لإعداد تقديرات ميزان المدفوعات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ترصد، بوجه عام، التدفقات الاستثمارية النقدية فقط، ولا تعكس التدفقات غير النقدية مثل: الأرباح المعاد استثمارها، معاملات الدين البيئية، حصة رأس المال العيني في صورة آلات ومعدات، ولذا تحتاج إلى مصادر بيانات تكميلية.</li> <li>- صعوبة شرح مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر أو كيفية استيفاء النموذج المعد لأغراض تجميع البيانات بواسطة موظفي الصرافة أو المصارف. ولذا غالباً ما تظهر مشاكل تصنيف المعاملات ومحدودية درجة تفاصيل البيانات.</li> <li>- صعوبة رصد المعاملات بالعملة المحلية أو تلك التي تتم من خلال مصارف غير المقيمين.</li> </ul>
2 - المسح الإحصائي الشامل أو بالعينة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (ES) Enterprise Survey	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- توفر بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنوعها الواردة والصادرة وتدفعات وأرصدة لكل مشروع قائم.</li> <li>- توفر البيانات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات الصلة لأغراض التحليل والمراجعة.</li> <li>- تعتبر أفضل الطرق التي يتم من خلالها شرح مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات وذلك لتقديم البيانات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- صعوبة الحصول على معلومات لأغراض إعداد قوائم شاملة تضم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.</li> <li>- ارتفاع تكلفة هذه الطريقة وخاصة للدول التي لم تعدت تطبيقها لتجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.</li> </ul>
3 - بيانات تأسيس المشاريع المرخص لها Information From Approvals	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- توفر المعلومات والبيانات من واقع إجراءات استخراج تراخيص تأسيس المشاريع الاستثمارية ومزاولة النشاط.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نادراً ما يتم ربط إجراءات الموافقة على المشروع مع متطلبات إعداد ميزان المدفوعات، ولذلك فإن البيانات التي تتوفر من هذه الطريقة تكون محدودة للغاية لأغراض إعداد ميزان المدفوعات.</li> <li>- وجود فروق كبيرة فيما بين توقيت إصدار التراخيص وتوقيت التدفق الفعلي للاستثمار، إضافة إلى أن إصدار التراخيص لا يعني تنفيذ المشروع على أرض الواقع فربما يتم العدول عن تنفيذه.</li> <li>- صعوبة رصد البيانات المتعلقة بدخل الاستثمار سواء ما يتم تحويله إلى الخارج أو المعاد استثماره وكذلك في حالة حدوث أيه مسحوبات للخارج من رأس المال المستثمر.</li> <li>- عدم توفر البيانات المتعلقة بالقروض البيئية فيما بين الشركة الأم وفروعها أو شركاتها التابعة.</li> <li>- عدم توفر أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر مقومة بالقيمة السوقية.</li> <li>- ربما تقتصر عملية إصدار التراخيص على مشاريع من قطاعات اقتصادية محددة أو لمشاريع ذات تكلفة استثمارية تتجاوز حداً معيناً.</li> <li>- لا ترصد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج.</li> </ul>
<p>التعليق: يوصي دليل إعداد ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي بتطبيق طريقة المسح الإحصائي لأغراض تجميع بند الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنها أفضل الطرق من الناحية الفنية كما أنها تتميز بالشمولية وتكاد لا تتطوي على عيوب فنية يليها طريقة نظام المعاملات الدولية. وتأتي في الأخير، طريقة استصدار التراخيص التي تتطوي على الكثير من العيوب الفنية التي تعكس بيانات مغايرة للتدفق الفعلي .</p>	

ظلت التجارة الدولية كأحد أهم فروع الأنشطة الاقتصادية عالميا تعكس معدلات نمو مرتفعة على مدى 30 عاما، وغالبا ما فاقت نظيرتها المحققة في الاقتصاد العالمي (معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي العالمي). ونظرا لأن العملية الإنتاجية لعدد ضخم من السلع والخدمات تتم في وتعتمد على مدخلات إنتاج العديد من الدول حول العالم، فإنها معرضة للتأثير المضاعف. الأمر الذي يعني أن التراجع الحاد في مستوى الطلب الكلي العالمي، لا بد أن يؤدي إلى تراجع حجم التجارة الدولية ولكن بدرجة أكبر. ومن جهة أخرى، ساهمت ندرة الموارد المالية المتاحة لتمويل التجارة الدولية، الناجمة عن أزمة الثقة بين القطاع المالي وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، في المزيد من التدهور لتدفق التجارة الدولية من السلع والخدمات حول العالم. وفي ضوء انهيار الطلب الكلي العالمي الناجم عن الأزمة المالية العالمية الراهنة، فمن المتوقع أن ينكمش حجم الصادرات (كمية فقط أو قيمة معبرا عنها بالأسعار الثابتة) للعام 2009 بمعدل نمو سلبي بلغ 9% وهو ما يمثل أكبر تراجع في حجم الصادرات منذ الحرب العالمية الثانية (تقديرات منظمة التجارة العالمية- مارس 2009). ومن المتوقع أن يكون الانكماش قاسيا في الدول المتقدمة ليصل إلى 10% كمعدل نمو سلبي، في حين يقتصر فقط على 2-3% في الدول النامية، وإن كان ذا تأثير أكبر نظرا لأنها دول تعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الدولية لأغراض النمو الاقتصادي.

### 1.2.3 التجارة العربية الخارجية السلعية (تقديرات 2008)

على صعيد إجماليات التبادل التجاري الدولي السلعي لمجموعة الدول العربية مع دول العالم الخارجي، نمت التجارة الخارجية السلعية الإجمالية للدول العربية خلال عام 2008 بنحو 33.6% بالمقارنة مع مستواها المحقق خلال العام السابق وذلك حسب ما أشارت إليه التقديرات الأولية لمنظمة التجارة العالمية وبعض جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية، حيث بلغ إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية (باستثناء الصومال وفلسطين) خلال عام 2008 نحو 1725 مليار دولار، كان نصيب الصادرات منها 63.1% بقيمة بلغت 1089 مليار دولار، في حين شكلت الواردات ما نسبته 36.8% وبقيمة 635 مليار دولار بالمقارنة مع إجمالي تجارة خارجية بلغ 1271 مليار دولار عام 2007 توزعت على 793 مليار دولار صادرات 62.4% و478 مليار دولار واردات 37.6%.

وقد توافرت للمؤسسة بيانات عن تسع عشرة دولة عربية هي (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان،



ليبيا، سوريا، مصر، جيبوتي، موريتانيا واليمن).

وبوجه عام شكلت الصادرات العربية من السلع بالمتوسط خلال السنوات الخمس الماضية ما نسبته 5.3% من إجمالي صادرات السلع العالمية، بينما شكلت الواردات العربية من السلع بالمتوسط نحو 3.2% من إجمالي واردات السلع العالمية. وبتحليل إجمالي الصادرات السلعية لمجموعة الدول العربية (19 دولة) التي توافرت عنها البيانات، تصدرت السعودية كافة الدول العربية بصادرات بلغت قيمتها 329 مليار دولار عام 2008 احتلت بها المركز الخامس عشر عالميا (جدول 23 الملحق الاحصائي) مقابل صادرات بلغت 233 مليار

دولار عام 2007 وشكلت الصادرات السعودية نحو 30% من إجمالي الصادرات العربية، تليها الإمارات بصادرات بلغت 232 مليار دولار احتلت بها المركز التاسع عشر عالميا (جدول 27/أ- الملحق الأحصائي) مقابل 181 مليار دولار العام الماضي ونسبة 21% من الإجمالي العربي، الكويت بصادرات بلغت 93 مليار دولار مقابل 64 مليار دولار في 2007 وبنسبة 9%، الجزائر بصادرات بلغت 78 مليار دولار من 63 مليار دولار عام 2007 وبنسبة 7.2%، قطر بصادرات بلغت 64 مليار دولار مقابل 42 مليار دولار في 2007 وبنسبة 6%. وقد بلغ إجمالي صادرات هذه الدول الخمس من السلع ما نسبته 73% من إجمالي الدول العربية.

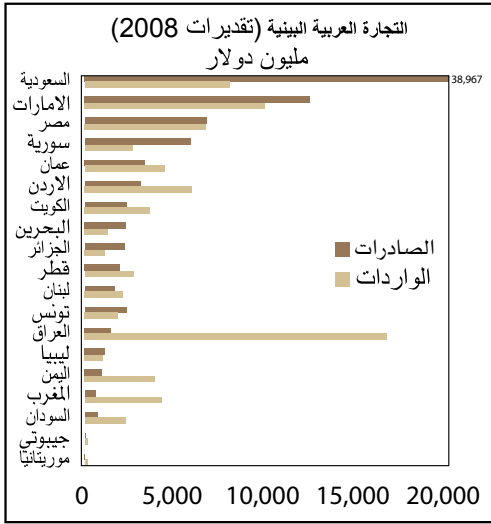


بلغت قيمة الواردات السلعية بحسب البيانات المتوافرة، 635 مليار دولار عام 2008، حيث تصدرت الإمارات كافة الدول العربية بواردات سلعية بلغت قيمتها نحو 159 مليار دولار عام 2008 احتلت بها المركز السابع والعشرين عالمياً (جدول 27/ب - الملحق الإحصائي) مقابل 132 مليار دولار عام 2007 وشكلت ما نسبته 25% من إجمالي الواردات السلعية لمجموعة الدول العربية، تليها السعودية بواردات 112 مليار دولار مقابل 83 مليار دولار في 2007 ونسبة 18%، مصر بواردات 53 مليار دولار مقابل 27 مليار دولار العام الماضي ونسبة 8%، المغرب بواردات 42 مليار دولار من 32 مليار دولار العام الماضي ونسبة 7% والجزائر بواردات بلغت قيمتها 39 مليار دولار مقابل 26 مليار دولار في 2007 ونسبة 6%. وشكلت حصة هذه الدول الخمس ما نسبته 64% من إجمالي الواردات العربية.

وعلى صعيد الميزان التجاري التجميعي للدول العربية لعام 2008 فقد سجلت فائضا بلغ 454 مليار دولار مرتفعاً بمعدل نمو بلغ 44% عن الفائض المسجل لعام 2007 والبالغ قدرة نحو 315 مليار دولار. ويأتي كمحصلة لزيادة الفائض من عشر دول عربية وعلى رأسها السعودية من 150.6 مليار دولار عام 2007 إلى 217.0 مليار دولار عام 2008، والإمارات (من 48.4 مليار دولار إلى 72.7 مليار دولار)، سلطنة عمان (من 10.4 مليار دولار إلى 14.8 مليار دولار)، قطر (من 20 مليار دولار إلى 37 مليار دولار)، الكويت (من 45.2 مليار دولار إلى 68.1 مليار دولار)، العراق (من 18.1 مليار دولار إلى 28.6 مليار دولار)، ليبيا (من 29.3 مليار دولار إلى 44.7 مليار دولار)، والسودان (من 1.2 مليار دولار إلى 3.4 مليار دولار). البحرين (2.7-6.3). الجزائر (37.0-3.90).

ومن جهة أخرى، تدهور خلال العام عجز الميزان التجاري في سبع دول عربية، حيث اتسع في الأردن من عجز بلغ 6.5 مليار دولار عام 2007 إلى عجز بلغ 7.2 مليار دولار عام 2008، تونس من عجز بلغ 3.9 مليار دولار إلى عجز بلغ 5.5 مليار دولار، جيبوتي من عجز بلغ 450 مليون دولار إلى عجز بلغ 596 ملايين دولار، سورية من عجز بلغ 521 مليون دولار إلى عجز بلغ 4 مليار دولار، لبنان من عجز بلغ 8.7 مليار دولار إلى عجز بلغ 13.3 مليار دولار، مصر من 10.9 مليار دولار إلى 26.7 مليار دولار، والمغرب من 16.7 مليار دولار إلى 21.6 مليار دولار. وقد ارتفعت موريتانيا من عجز بلغ 90 مليون دولار عام 2007 لتحقق اتزان في الميزان التجاري. ومن ناحية أخرى شهدت دولة عربية واحدة تحولاً من عجز في الميزان التجاري إلى فائض وهي اليمن، حيث تحول من عجز بلغ نحو 81 مليون دولار في 2007 إلى فائض تجاوز ما قيمته مليار دولار في 2008.

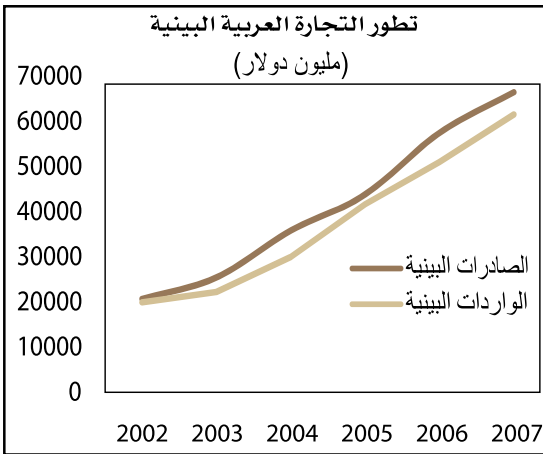
### 2.2.3 التجارة العربية البينية السلعية (تقديرات 2008)



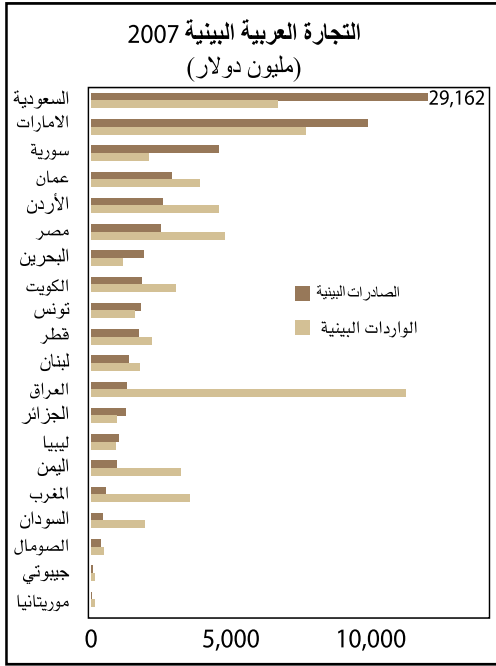
بلغت التجارة العربية البينية السلعية من إجمالي التجارة العربية الخارجية ما نسبته 9.6% في عام 2008 مقارنة بنسبة 10% عام 2007. وقد تم تقدير حجم التجارة العربية البينية في السلع للعام 2008 بناء على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 وبيانات منظمة التجارة العالمية عن التجارة العربية الخارجية، حيث من المتوقع أن تكون قد بلغت نحو 164 مليار دولار عام 2008، تشكل الصادرات

منها نسبة 53% أو ما يقارب 87.7 مليار دولار في حين تشكل الواردات منها نحو 76.4 مليار دولار ونسبة 47%.

### 3.2.3 التجارة العربية البينية السلعية (بيانات 2007)



تشير البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 إلى أن حجم التجارة العربية البينية شهد نمواً للعام الرابع على التوالي، حيث ارتفع بنسبة 18% عام 2007 بالمقارنة مع عام 2006. وقد بلغت قيمة التجارة العربية البينية في عام 2007 حوالي 128 مليار دولار مقابل حوالي



108.5 مليار دولار في عام 2006. وقد ازدادت الصادرات البينية خلال عام 2007 بنسبة 15.7% لتصل إلى حوالي 66.5 مليار دولار، بالمقارنة مع 57.5 مليار دولار عام 2006. وبالمقابل زادت الواردات العربية البينية خلال عام 2007 بنسبة 20.6% من عام 2006، فبلغت حوالي 61.5 مليار دولار عام 2007، بالمقارنة مع 51 مليار دولار عام 2006.

وقد شهدت جميع الدول العربية نمواً بدرجات متفاوتة في صادراتها البينية عام 2007، باستثناء السودان. وقد

شهدت الصادرات البينية لموريتانيا أعلى معدلات النمو حيث بلغ 84.3% خلال عام 2007 لتصل إلى 21.2 مليون دولار بالمقارنة مع 11.5 مليون دولار عام 2006. وشهدت صادرات تونس البينية زيادة نسبتها 58.1% خلال عام 2007 حيث بلغت 1.8 مليار دولار بالمقارنة مع 1.1 مليار دولار عام 2006، كما شهدت صادرات الأردن البينية زيادة نسبتها 45.6% خلال عام 2007 حيث بلغت 2.6 مليار دولار بالمقارنة مع 1.8 مليار دولار عام 2006. وتراوحت الزيادة في باقي الدول العربية في الحدود ما بين 4.5% في ليبيا إلى 32.4% في لبنان. في حين حقق السودان معدل نمو سلبياً بلغ 23%، لينخفض من 550 مليون دولار عام 2006 إلى 423 مليون في 2007.

أما من حيث حجم الصادرات البينية، فقد جاءت السعودية في المرتبة الأولى لعام 2007، حيث بلغت صادراتها البينية حوالي 29.2 مليار دولار بما نسبته 43.9% من إجمالي الصادرات العربية البينية، تليها دولة الإمارات بنحو 9.9 مليار دولار وما نسبته 14.8% من إجمالي الصادرات العربية البينية، ثم سورية بحوالي 4.6 مليار دولار ونسبة 6.9%، فلسطين

عمان 3.7 مليار دولار وبنسبة 5.6%، فالأردن 2.6 مليار دولار وبنسبة 3.9%، وشكلت هذه الدول الخمس ما نسبته 75.1% من إجمالي الصادرات العربية البينية. ويلاحظ تنامي الصادرات العربية بشكل ملحوظ خلال الفترة 2002 - 2007، إذ بلغت قيمتها حوالي 66.5 مليار دولار عام 2007 بالمقارنة مع 20.7 مليار دولار عام 2002، أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 26%. وهو ما يعزى إلى نمو الصادرات البينية في معظم الدول العربية والتي يأتي على رأسها النمو الملحوظ الذي شهدته الصادرات البينية السعودية من 6.8 مليار دولار عام 2002 إلى حوالي 29.2 مليار دولار عام 2007، وصادرات الإمارات البينية من 3.2 مليار دولار عام 2002 إلى حوالي 9.9 مليار دولار عام 2007.

وفيما يتعلق باتجاه الصادرات العربية البينية، فقد صدرت السعودية ما نسبته 25.1% من إجمالي صادراتها البينية إلى الإمارات و22.4% إلى البحرين و12% إلى الأردن. وصدرت الإمارات ما نسبته 25.6% إلى سلطنة عمان و18.5% إلى السعودية و12% إلى سورية. وصدرت مصر 15.9% إلى السعودية و13.5% إلى لبنان و12.0% إلى الأردن. وركزت سلطنة عمان صادراتها إلى الإمارات بنسبته 63.4% و11.4% إلى السعودية و3.5% إلى اليمن والكويت. في حين صدرت الكويت ما نسبته 23.6% من صادراتها البينية إلى اليمن، و17.3% إلى الإمارات و16.1% إلى سورية. أما قطر فقد صدرت ما نسبته 62% إلى الإمارات و8.8% إلى السعودية. وصدرت العراق ما نسبته 87.7% إلى سورية و استوردت منها 71.2% من الواردات البينية. وصدرت جيبوتي ما نسبته 90.2% إلى الصومال، وبلغت واردات الصومال البينية ما نسبته 64.6% من جيبوتي. وصدرت تونس ما نسبته 50.1% إلى ليبيا استوردت 41.6% منها. وهو ما يشير إلى تركيز معظم التبادل التجاري البيني العربي في الدول العربية ذات الحدود الدولية المشتركة.<sup>1</sup>

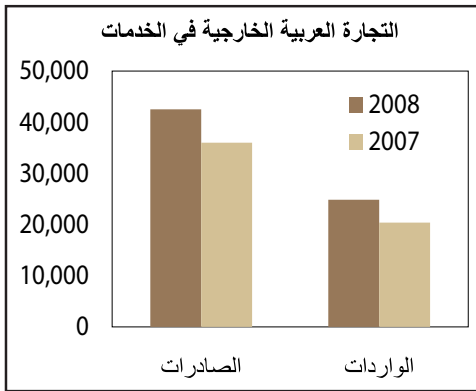
وبخصوص التركيبة السلعية للتجارة العربية البينية عام 2007، فقد احتل قطاع المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى بنسبة بلغت 56.5% من إجمالي التجارة البينية، يليه قطاع المصنوعات بنسبة 14.7%، والأغذية والمشروبات بنسبة 9.6% ثم الآلات ومعدات النقل بنسبة 9.3% والمنتجات الكيماوية بنسبة 8.8% وأخيراً قطاع السلع غير المصنفة بنسبة 1.2% كما هو موضح في الجدول التالي:

1 وفقاً لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

### هيكل الصادرات والواردات البيئية عام 2007

السلعة	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة
المواد الخام والوقود المعدني	%60.5	%52.4	%56.7
المصنوعات	%13.8	%15.6	%14.7
الأغذية والمشروبات	%7.0	%12.2	%9.5
الآلات ومعدات النقل	%9.0	%9.6	%9.3
المنتجات الكيماوية	%8.9	%8.7	%8.8
سلع غير مصنفة	%0.8	%1.5	%1.1

### 4.2.3 التجارة العربية الخارجية في الخدمات



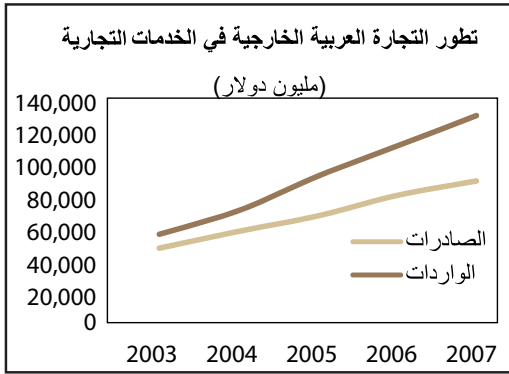
اقتصرت بيانات التجارة الدولية في الخدمات خلال عام 2008 المتاحة على موقع منظمة التجارة العالمية على 4 دول عربية هي مصر والمغرب وتونس وجيبوتي، وقد بلغ حجم التجارة الخارجية في الخدمات لهذه الدول نحو 67.3 مليار دولار، أي زيادة بنسبة 19.3% من عام 2007 حيث بلغ 56.4 مليار دولار. وتوزعت تجارة هذه الدول في الخدمات ما

بين حصة صادرات بلغت 42.5 مليار دولار أو ما نسبته 63% من الإجمالي، في حين تمثل الباقي في مدفوعات عن واردات اقتصرت نسبتها على 37% من الإجمالي، أي بمبلغ 24.8 مليار دولار.

وقد تصدرت مصر مجموعة الدول العربية الأربع، إذ بلغ حجم تجارتها الخارجية الخدمية مع العالم الخارجي ما قيمته 41 مليار دولار ونسبة 60.9% من حصة هذه المجموعة، وتوزعت على 24.7 مليار دولار صادرات و16.3 مليار دولار واردات، تليها المغرب بحصة بلغت 17.5

مليار دولار ونسبة 26% (منها 12.1 مليار دولار صادرات و5.4 مليار دولار واردات)، وتونس بحصة بلغت 8.6 مليار دولار ونسبة 12.7% (منها 5.6 مليار دولار صادرات و3 مليارات دولار واردات)، ثم جيبوتي بحصة بلغت 281 مليون دولار ونسبة 0.4% (منها 129 مليون دولار صادرات و152 مليون دولار واردات) 1.

### 5.2.3 تطور التجارة العربية في الخدمات (2003 - 2007)



شهدت التجارة العربية في الخدمات نموا ملحوظا خلال الفترة 2003-2007، حيث حققت معدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط 21% خلال الفترة لتصل إلى 215.1 مليار دولار عام 2007 بالمقارنة مع 100.4 مليار دولار عام 2003. و بنفس الوتيرة ازدادت الصادرات خلال الفترة ذاتها بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 17.4% لتبلغ 87.3 مليار دولار عام

2007 من 45.9 مليار دولار عام 2003، وارتفعت الواردات من 54.5 مليار دولار عام 2003 إلى 127.7 مليار دولار عام 2007، أي بمعدل نمو بلغ بالمتوسط 23.7% سنويا خلال الفترة.

وخلال الفترة احتلت الإمارات المرتبة الأولى ضمن مجموعة الدول العربية التسع عشرة في تجارة الخدمات بحصة تراكمية بلغت 123.4 مليار دولار ونسبة 15.7% من إجمالي التجارة العربية في الخدمات (منها 22.9 مليار دولار صادرات و100.6 مليار دولار واردات)، تلتها مصر بحصة بلغت 121.2 مليار دولار ونسبة 15.5% (منها 74.8 مليار دولار صادرات و46.4 مليار دولار واردات)، السعودية بحصة 117.1 مليار دولار ونسبة 14.9% (منها 33.4 مليار دولار صادرات و83.7 مليار دولار واردات)، لبنان بحصة 95.3 مليار دولار ونسبة 12.1% (منها 56 مليار دولار صادرات و41.3 مليار دولار واردات)، والكويت بحصة بلغت 61.6 مليار دولار ونسبة 7.8% (منها 23.6 مليار دولار صادرات و38 مليار دولار واردات)، ثم المغرب بحصة بلغت 56.1 مليار دولار ونسبة 7.2% (منها 39.8 مليار دولار

1 أنظر الملحق جدول رقم 25

صادرات و16.3 مليار دولار واردات). بينما تراوحت نسب الدول الأخرى ما بين نسبة 3.8% المسجلة في تونس إلى نسبة 0.1% المسجلة في جيبوتي 1.

### 6.2.3 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميا 2008

شملت قوائم أكبر الدول المصدرة والمستوردة للسلع والخدمات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية للعام 2008، أكبر 30 دولة في العالم على مستوى صادرات وواردات السلع، وشكلت تجارتها الخارجية بالمتوسط 81.6% من إجمالي حركة التجارة العالمية للسلع، التي بلغت نحو 32.5 تريليون دولار. كما أصدرت المنظمة قوائم لأكبر 30 دولة مصدرة ومستوردة للخدمات على مستوى العالم، شكلت تجارتها بالمتوسط نحو 82.9% من إجمالي حركة التجارة العالمية في الخدمات والتي بلغت 7.3 تريليون دولار.

وعلى مستوى الصادرات العالمية، بلغ حجم الصادرات السلعية في عام 2008 ما قيمته 16.1 تريليون دولار أي بمعدل زيادة بلغ 15% مقارنة بقيمتها عام 2007. وقد طرأت تغيرات ملحوظة على ترتيب الدول في قائمة أكبر المصدرين للسلع للعام 2008 مقارنة بالعام 2007، حيث جاءت محدودة تارة بتقدم أو تراجع في حدود مركز واحد، وواسعة تارة أخرى بتقدم أو تراجع تراوح بين 2-6 مراكز. وفي حين حافظت كل من ألمانيا بحصة 9.1% من الإجمالي، بحجم صادرات بلغ نحو 1.47 تريليون دولار، الصين بحصة بلغت 8.9% وحجم صادرات بلغ 1.43 تريليون دولار، الولايات المتحدة الأمريكية بحصة بلغت 8.1%، وحجم صادرات بلغ 1.3 تريليون دولار، اليابان بحصة بلغت 4.9% وحجم صادرات بلغ 782 مليار دولار على المركز الأربعة الأولى، تقدمت هولندا إلى المركز الخامس على حساب فرنسا بحصة بلغت 3.8%، وحجم صادرات بلغ 634 مليار دولار. أما روسيا فقد تقدمت للمركز التاسع من المركز الثاني عشر، وأستراليا إلى المركز الثالث والعشرين من السابع والعشرين.

وعلى صعيد الدول العربية، قفزت السعودية من المرتبة 18 وحصة 1.6% وصادرات بلغت 229 مليار دولار في عام 2007 إلى المرتبة 15 وحصة 1.6% وارتفعت صادراتها إلى نحو 256 مليار دولار في عام 2008، وكذلك قفزت الإمارات من المرتبة 24 وبحصة 1.1% وحجم صادرات بلغت 154 مليار دولار خلال عام 2007 إلى المرتبة 19 وحصة 1.4% وصادرات بلغت قيمتها نحو 232 مليار دولار عام 2008.

1 انظر الملحق جدول رقم 26

أما على مستوى الواردات السلعية والتي بلغت 16.4 تريليون دولار، فقد حافظت الولايات المتحدة على المركز الأول حيث بلغت حصتها من الواردات العالمية نسبة 13.2% بقيمة تريليوني دولار تليها ألمانيا بحصة 7.3% وواردات بنحو 1.2 تريليون دولار، والصين بحصة 6.9% وواردات بنحو 1.1 تريليون دولار، ثم اليابان بحصة 4.7%، وفرنسا بحصة 4.3% من الإجمالي. وفي حين تراجع السويد وماليزيا ومركزين وثلاثة مراكز على التوالي، تقدمت كل من كوريا وبولندا والبرازيل ثلاثة مراكز ودخلت اندونيسيا إلى الترتيب الأخير في القائمة على حساب الدنمارك. وجدير بالذكر أنه منذ عام 2001 وفي أعقاب انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، نما حجم تجارتها الخارجية بمعدل نمو بلغ بالمتوسط 25% سنويا أي ضعف معدل نمو التجارة العالمية. ومنذ عام 2004 تقدمت الصين، في الترتيب العالمي لأكبر الدول المصدرة للسلع، على حساب اليابان، وفي عام 2007 تقدمت على حساب الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من ذلك، ظلت الصين ثاني أكبر مصدر للسلع عالميا بعد ألمانيا أو الاتحاد الأوروبي.

ومن جهة أخرى، تقدمت الإمارات من المرتبة 28 وبحصة 1.0% وواردات بلغت قيمتها نحو 121 مليار دولار خلال عام 2007 إلى المرتبة 27 وبحصة 1.0% وواردات بلغت قيمتها نحو 159 مليار دولار في عام 2008 بما يشير إلى عودة الإمارات إلى ترتيبها عام 2006.

أما على مستوى قوائم التجارة في الخدمات، فقد نوهت منظمة التجارة العالمية إلى ضرورة تفسير ترتيب الدول بحذر الوارد ضمن قوائم أكبر الدول المصدرة والمستوردة للخدمات عالميا، حيث إن هذه البيانات تعتبر مبدئية وخاضعة للمراجعة والتقيق في المستقبل. وفي ضوء هذه البيانات الأولية، نمت الصادرات الخدمية بمعدل 11% في عام 2008 لتبلغ 3.7 تريليون دولار. وقد حافظت الولايات المتحدة على موقعها في المقدمة ضمن الدول المصدرة للخدمات بحصة 14% بقيمة نحو 522 مليار دولار، تليها المملكة المتحدة بحصة 7.6% وصادرات بنحو 283 مليار دولار وألمانيا بحصة 6.3% بصادرات بنحو 235 مليار دولار، فرنسا (4.1%)، 153 مليار دولار) واليابان (3.9%)، 144 مليار دولار). وعلى الرغم من أن بيانات التجارة الخارجية للصين لم تكتمل بعد للعام بأكمله إلا أنها ظلت تحتل المركز السابع على المستوى العالمي. ويأتي ضمن أكبر التغيرات في ترتيب الدول في قائمة أكبر الدول المصدرة للخدمات تراجع كل من السويد وكندا وأستراليا وتايوان وتايلاند ومركزين وكذلك سنغافورة أربعة مراكز، في حين تقدمت الهند للمركز التاسع نتيجة الأداء القوي لصادراتها في مجال خدمات النقل بأنواعه. وتقدمت كل من سويسرا ستة مراكز لتصل إلى الترتيب 14، بولندا وتركيا وروسيا ما بين مركزين إلى ثلاثة مراكز على التوالي.



وعلى صعيد واردات الخدمات، فقد استمرت الولايات المتحدة بالمركز الأول وبحصة 10.5% ب واردات من الخدمات بلغت نحو 364 مليار دولار، تليها ألمانيا بحصة 8.2% و واردات بنحو 285 مليار دولار، والمملكة المتحدة بحصة 5.7% و واردات بنحو 199 مليار دولار. واحتلت الصين المركز الخامس على المستوى العالمي بعد اليابان متقدمة على فرنسا التي جاءت في المركز السادس.

وفي حين لم تدخل أية دولة عربية خلال عام 2008 ضمن قائمة أكبر الدول المصدرة للخدمات، حلت الإمارات العربية المتحدة لثاني مرة على التوالي ضمن قائمة أكبر الدول المستوردة للخدمات عالميا في المرتبة 27 بحصة 1.0% و واردات خدمية بلغت 33 مليار دولار في عام 2008 مقابل المرتبة 29 بحصة 0.9% و واردات خدمية بلغت 28 مليار دولار عام 2007. كما شهدت القائمة لهذا العام دخول المملكة العربية السعودية لأول مرة في المرتبة 28 بحصة 1.0% و واردات خدمية بلغت 34 مليار دولار.

(أنظر الملحق: الجدول من رقم 27 أ إلى رقم 27 د).

## رابعاً- التطورات التشريعية والاقتصاد الجديد

### 1.4 التشريعات المرتبطة بتحسين البيئة التشريعية

#### 1.1.4 التشريعات المرتبطة بالاستثمار

وفقاً للبيانات الواردة من 7 دول عربية، عن أهم التطورات التشريعية الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمارات في الدول العربية صدر خلال العام قوانين وتعديلات خاصة بالاستثمار، الضرائب، الجمارك، تسهيل وتسريع الإجراءات الحكومية، واستحداث مؤسسات تدعم بيئة الأعمال.

وفي هذا الصدد، صدر بالمملكة الأردنية الهاشمية قانون رقم (33) لسنة 2008 المتعلق بتطوير المشاريع الاقتصادية.

وفي المملكة العربية السعودية تم إصدار قوانين جديدة تتعلق؛ بنظام القضاء، نظام ديوان المظالم، قرار من مجلس الوزراء بمنح حوافز ضريبية لمشروعات الاستثمار في المناطق الأقل نمواً في المملكة، وإقرار قواعد جديدة لمكافحة غسل الأموال ونظام التعاملات الإلكترونية. إضافة إلى تعديل نظام الشركات ولوائح هيئة سوق المال. فضلاً عن استحداث الهيئة العامة للسكان، إنشاء المركز الموحد لتأسيس الشركات بوزارة التجارة، وإطلاق برنامج الرخص الفورية للبناء من أمانة منطقة الرياض.

كما فرغت جمهورية السودان من إعداد مسودة مشروع قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2008 بتعاون فيما بين وزارتي العدل والمالية والاقتصاد الوطني، فيما تقوم وزارة الاستثمار بمتابعة الانتهاء من إصدار قانون الشركات لسنة 2008 المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، وفي إطار الجهود المبذولة من حكومة السودان لدعم التطورات المؤسسية والإجرائية فإن تسيقاً يتم بين وزارات الاستثمار، التعاون الدولي، العدل، والخارجية للمشاركة في إعداد تعديلات النظام الأساسي لمحكمة الاستثمار العربية.

وفي جمهورية مصر العربية صدرت عدة قرارات ذات صلة بالاستثمار منها؛ قرار رئيس الجمهورية رقم (103) لسنة 2008 بتعديل التعريف الجمركية، قرار وزير المالية رقم (74) لسنة 2008 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (91) لسنة 2005 بند (5) من المادة (11)، قرار وزير الاستثمار رقم (11)

لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات الاستثمار وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، قرار وزير التجارة والصناعة رقم (48) لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم (107) لسنة 2002 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الرقابة على المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة، قرار وزير التجارة والصناعة رقم (155) لسنة 2008 بشأن التزام المنتجين والمستوردين بتدوين فترات الصلاحية المنصوص عليها في المواصفات القياسية التي يتم الإنتاج طبقاً لها، قرار وزير الاستثمار رقم (126) لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (95) لسنة 1992 بإصدار قانون سوق رأس المال (صناديق أسواق النقد)، قرار وزير التجارة والصناعة رقم (569) لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (161) لسنة 1998 بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية، قرار رئيس الوزراء رقم (2070) لسنة 2008 بترشيح الإنفاق الحكومي، قرار رئيس الوزراء رقم (2360) لسنة 2008 بإعادة تشكيل مجلس أمناء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، كما صدر قرار محافظ البنك المركزي رقم (1906) لسنة 2008 بالموافقة على شطب بنك العمال المصري من سجل البنوك بالبنك المركزي اعتباراً من 2008/10/30، قرار وزير الاستثمار رقم (231) لسنة 2008 بشأن تحديد عمولات السمسرة ورسوم قيد الأوراق المالية ومقابل الخدمات عن عملات البورصة، قرار وزير المالية رقم (160) لسنة 2008 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادرة بقرار وزير المالية رقم (991) لسنة 2005، وقرار وزير المالية رقم (189) لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادر بقرار وزير المالية رقم (10) لسنة 2006.

كما أصدرت جمهورية مصر العربية عدة قوانين وقرارات ذات صلة بالاستثمار تتعلق بمحاربة الفساد وتشجيع المنافسة والحد من الاحتكار وغسل الأموال.

ويهدف الوصول إلى مناخ استثماري ملائم وبيئة استثمارية جاذبة ومثالية تسمح بتدفقات نقدية استثمارية تتناسب والإمكانات المتاحة والحاجة الفعلية للقطاع السياحي في سورية عملت حكومة الجمهورية العربية السورية على تطوير القوانين الموجودة وتحديثها واستصدار قوانين جديدة، كما عمل المجلس الأعلى للسياحة على استصدار مجموعة قرارات تضمنت مزايا، تسهيلات وإعفاءات ساهمت بشكل مباشر في تشجيع الاستثمار السياحي وجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

وفي الجمهورية اللبنانية صدر قانون رقم 18 بتاريخ 2008/9/5 بإنشاء منطقة اقتصادية خاصة في طرابلس، قانون رقم 44 بتاريخ 11 أكتوبر 2008 لأصول الإجراءات الضريبية كما انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب القانون الصادر في 16 أكتوبر 2008. فضلا عن مناقشة 7 مشاريع قوانين في مجالات حماية حقوق الملكية الفكرية.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الدول العربية أصدرت تشريعات جديدة تتعلق بمكافحة غسل الأموال أو عدلت ما هو قائم منها، والذي من شأنه إعطاء الثقة للمستثمر الوافد بالنظام القانوني والمالي في تلك الدول.

#### 2.4 تطورات الاقتصاد الجديد

واصلت الدول العربية خلال العام 2008 جهودها المتنوعة لملاحقة تطورات الاقتصاد الجديد أو الرقمي القائم على ثورة تقنية المعلومات والاتصالات التي يصعب ملاحقة مستجداتها وابتكاراتها واختراعاتها شبه اليومية.

تلك الثورة التي غيرت معالم الاقتصاد العالمي وموازين القوى فيه ويتوقع أن تستمر محفزاتها لفترة غير معلومة بفضل التسابق المستمر بين الشركات العالمية العاملة في هذا المجال على تقديم منتجات وحلول وابتكارات أكثر تطورا .

ورغم تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية إلا أن جهود دول المنطقة على هذا الصعيد تبدو وكأنها إحدى وسائل مواجهة التحديات التي أفرزتها الأزمة ، خصوصا مع الفوائد والايجابيات العديدة التي تنعكس على المجتمعات والاقتصادات والمؤسسات والأفراد من تسخير التطورات التقنية وتحقيق تقدم أسرع بتكلفة أقل.

وبعد تحليل البيانات القطرية الواردة من 8 دول عربية « الأردن ، الجزائر ، السودان ، سورية، فلسطين ، لبنان ، مصر واليمن، يتضح تباين التطورات والجهود في هذا المجال.

#### 1.2.4 الجهود القطرية

الحكومة الإلكترونية: بداية فيما يتعلق بالتطبيقات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، فقد واصلت الأردن ومصر بروزهما كأكثر الدول نشاطا على الصعيد العربي .

الأردن، ومنذ إطلاق بوابة الحكومة الإلكترونية في نهاية عام 2006 لتشكل نقطة اتصال للمواطن ومدخلاً لجميع المؤسسات الحكومية، تم حتى الآن إطلاق (42) خدمة إلكترونية، (15) منها مفعلة مع توقع ربط (27) خدمة أخرى على البوابة، بالإضافة لاستكمال عدد من مشاريع البنية التحتية الهامة. كما تم العمل على تفعيل بوابة الدفع الإلكتروني وإطلاقها خلال العام 2008، فضلاً عن تدريب عدد كبير من موظفي القطاع الحكومي» ما يزيد عن 10 آلاف موظف» على مهارات تكنولوجيا المعلومات، والمهارات الأساسية للحاسوب (ICD1).

أما مصر، فقد واصلت تطوير وتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية مما مكنها من تحسين ترتيبها العالمي في هذا المجال واحتلال المركز الـ 28 «لبرنامج الحكومة الإلكترونية» وفقاً لأحدث تقرير صادر عن الأمم المتحدة والمركز الـ 79 في «مؤشر الاستعداد التكنولوجي للحكومات» لعام 2008 من أصل 192 دولة، وذلك مقابل الترتيب الـ 99 في 2005 والـ 136 في 2004. كما احتلت مصر المركز الـ 49 بين دول العالم فيما يخص «مؤشر المشاركة الإلكترونية» الذي يوضح مدى تفاعل الجمهور مع الخدمات المقدمة من خلال القنوات الجديدة كالانترنت وغيرها. إذ سجلت مصر ترتيباً أفضل من ألمانيا وإيطاليا في هذا المجال.

الحكومة المصرية استكملت أيضاً إنشاء قواعد البيانات القومية وربطها، مما يساعد على توحيد البيانات الأساسية للمواطن والمستثمر وسهولة تبادلها وتوفير معلومات دقيقة ومحدثة تساعد متخذي القرار.

كذلك بدأت مصر المشروع القومي لبناء قاعدة بيانات الأسرة الذي يقوم على استخدام تقنية البطاقات الذكية والربط باستخدام الرقم القومي لتقديم الخدمات مثل صرف المعاشات والحصول على الخدمات الصحية وغير ذلك، وبالتالي توفير بيانات ومعلومات دقيقة يمكن من خلالها تحديد الأسر التي تستحق الدعم وقيمتها، وإمكانية إجراء دراسات وتوفير بيانات دقيقة ومحدثة لدعم متخذ القرار والمساعدة على وضع رؤية مستقبلية واضحة للأسرة المصرية.

كذلك تم توقيع اتفاقية إنشاء منظومة الخدمات الحكومية المتكاملة من خلال توفير بناء معلوماتي متكامل يوفر الربط بين الجهات الحكومية لتيسير تبادل الخدمات والمعلومات مما يؤدي لرفع كفاءة الجهاز الإداري وتبسيط إجراءات أداء الخدمات للمواطنين، وذلك من خلال مفهوم التصميم المرتبط بالخدمة الذي تم تجربته بتنفيذ مشروع استرشادي

(عام 2007). وتتكون هذه المنظومة من؛ وحدة رئيسية لتبادل الخدمات، خطوط ربط واتصال، إدارة تحدد الخدمات وأولويات إصدارها، قواعد منظمة وحاكمة لأداء الخدمات، وسائل تأمين سرية للبيانات، الجهات الحكومية المتعاونة والمشاركة في التطبيق بالإتاحة والاستعلام.

شهد 2008 أيضا استمرار تطبيق مشروع نشر ودعم وسائل السداد الإلكتروني بالرغم من أن العام لم يشهد توسعا كبيرا في إصدار البطاقات الائتمانية (230000 بطاقة تم إصدارها سابقا) بسبب عدم التوسع في ماكينات الصرف الآلي بالبنوك، إلا أن الفترة المقبلة سوف تشهد توسعا متوقعا نتيجة صدور قرار وزير المالية بقبول المدفوعات الإلكترونية بالحكومة وهو ما يسمح بتركيب نقاط بيع بأماكن تقديم الخدمات، (مثل إدارات المرور وغيرها)، إصدار بطاقات لأصحاب المعاشات، الاتفاق مع البنوك المصرية على تركيب المزيد من ماكينات الصرف الآلي.

وفى فلسطين، تتبع الحاجة لتطبيقات الحكومة الإلكترونية في ظل وجود الاحتلال وانتشار الحواجز الإسرائيلية التي تعيق انتقال المواطنين إلى المدن التي تتضمن مراكز ومؤسسات السلطة، ومنذ صادق مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 2006/2/2 على الاستراتيجية الوطنية للحكومة الإلكترونية، وتسعى السلطة لتوفير خدماتها إلكترونيا للجميع مدعومة بإطار شامل ومتكامل من الأنظمة والقوانين والتشريعات. وذلك بعدما تم إنشاء شبكة حكومية محوسبة تقوم بربط وزارات ومؤسسات السلطة.

ثم شرعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالقيام بعدة خطوات مهمة من أجل تحسين البنية التحتية في مؤسسات السلطة في إطار الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستراتيجية الوطنية للحكومة الإلكترونية وغيرها .

وفى لبنان، صدر بتاريخ 6 أكتوبر 2008 قرارا يقضي بحفظ المستندات بطريقة إلكترونية مع تسجيل المعلومات والبيانات وسداد الضريبة إلكترونيا لدى الإدارة الضريبية.

أما السودان، فتقوم وزارة الاستثمار بالمشاركة في نظام النافذة الموحدة بقسم أسماء الأعمال ( وزارة العمل) والداخلية (الجمارك) وعرضها بالشبكة للوزارات الأخرى.

وفى اليمن، تم توحيد قواعد البيانات لجميع مؤسسات الحكومة وتطبيقات الحكومة الإلكترونية .

أما الجزائر، فلا يزال مشروعها في مرحلة الدراسات.

التوقيع الإلكتروني: جاءت التطورات على صعيد اعتماد التوقيع الإلكتروني في دول المنطقة ايجابية وخصوصا في سورية التي أصدرت قانون التوقيع الإلكتروني وحماية الخصوصية، أما مصر، فيجري فيها العمل للبدء في تشغيل مشروع إنشاء سلطة التصديق الإلكتروني وإصدار الشهادات الرقمية في الربع الأول من عام 2009 بغرض إمداد الحكومة بالبنية التحتية المؤمنة في إصدار الشهادات الرقمية لتأمين وتصديق كافة المعاملات الإلكترونية وتفعيل إمكانية استخدام التوقيع الإلكتروني بين التطبيقات الحكومية ومستخدميها. وفي المقابل لا يزال الأردن في مرحلة مراجعة مسودة نظام اعتماد وترخيص جهات توثيق التوقيع الإلكتروني، كما يدرس اليمن إنشاء شركات متخصصة لإعطاء رخصة التوقيع الإلكتروني والأمانة والسرية للمعلومات .

حماية الأمان والخصوصية: وفيما يتعلق بحماية الأمان والخصوصية؛ تم في الأردن تحديد إطار قانوني لضمان حقوق الملكية وردع القرصنة عبر الإنترنت حيث قامت وزارة الاتصالات بمراجعة مسودة قانون جرائم الحاسوب بالتعاون مع وزارة الداخلية، ورفع له ليدوان الرأي والتسريع للمراجعة واستكمال الإجراءات.

وتطبق مصر حزمة من القوانين التي تدعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومن بينها؛ «قانون حماية حقوق الملكية الفكرية» و «قانون الاتصالات»، و«قانون التوقيع الإلكتروني» كما تم الانتهاء من وضع «قانون حماية البيانات وتأمين الفضاء الإلكتروني والجريمة المعلوماتية». و تهدف الحزمة إلى دعم صناعة تقنية المعلومات وتأمين إضافي للبنية الأساسية للاتصالات وتعزيز خطة تصدير الخدمات عن بعد، كما شكلت مصر فرق عمل لمواجهة الطوارئ الإلكترونية والتواصل والتنسيق مع فرق العمل المشابهة على مستوى العالم في حالة حدوث أي نوع من أنواع المشاكل الإلكترونية.

وفي اليمن جار دراسة إنشاء شركات متخصصة لإعطاء رخصة التوقيع الإلكتروني والأمانة والسرية للمعلومات.

التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد: أما التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد فقد شهد تطورات لافتة وخصوصا في مصر والأردن استكمالاً للجهود السابقة.

ففي مصر بدأت وزارة التربية والتعليم بث «حصص الفصول الافتراضية» اعتباراً من فبراير

2009 ، وذلك في إطار خطة للتحويل من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني الذي يتيح للطالب مجالاً أوسع للتعلم الذاتي ويؤهله للاعتماد على التعليم عن بعد في مرحلة التعليم الجامعي، كما تم إنشاء الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني بقرار رئيس الجمهورية رقم (232) لسنة 2008. هذا إلى جانب تهيئة البنية التحتية الضرورية في المؤسسات التعليمية عبر إجراءات متعددة منها؛ تركيب 12 نظاماً للاتصال المرئي بمراكز التدريب التابعة لوزارة التربية والتعليم ليصل العدد الإجمالي إلى 64 مركز تدريب، تدريب عدد حوالي 412 ألف معلم من خلال الشبكة ليصل ما تم تدريبه إلى 3.2 مليون متدرب، توصيل 1600 مدرسة إضافية بشبكة الإنترنت من خلال خاصية الـ DIAL UP ليصبح الإجمالي 22000 مدرسة، توصيل الإنترنت فائق السرعة (ADSL) لعدد 1250 مدرسة إعدادي، توصيل الإنترنت فائق السرعة لـ 1000 من المدارس النائية من خلال الأقمار الاصطناعي (VSAT)، تحميل 15 مناهج دراسية على شبكة الإنترنت للاستفادة منها في التعليم الذاتي ليصبح إجمالي المناهج المحملة 49 مناهجاً، وفتح عدد 7 فصول تخيلية لبث الحصص التخليلية للمدارس ليصبح الإجمالي 26 فصلاً تخيلياً. فضلاً عن تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية بوزارة التربية والتعليم من خلال مشروع كادر المعلمين الذي يوفر قاعدة بيانات مركزية للمدرسين ويسمح بتسجيل الرغبة في دخول الاختبار واختيار مادة التخصص ومعرفة نتيجة الاختبار إلكترونياً عبر الإنترنت.

وفي سورية زادت معدلات استخدام التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد مع التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة في سورية في مختلف المحافظات. حيث تعتمد جامعات التعليم المفتوح وجامعات التعليم الافتراضي على التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد منذ أربع سنوات بشكل رسمي.

وفي اليمن تتواصل المساعدات لمؤسسات الحكومة والقطاع الخاص لإعداد وصناعة المحتوى المحلي الرقمي.

أما الجزائر فلا تزال في المرحلة التجريبية.

المبادرات الأخرى: الدول العربية نفذت خلال العام 2008 العديد من المبادرات الأخرى التي تصب في مصلحة الاقتصاد الرقمي.

وشهدت الأردن العديد من المبادرات منها؛ مشروع لوزارة الاتصالات لرفع نسبة انتشار مستخدمي الإنترنت من 11% إلى 50% بحلول عام 2011 ويتضمن؛ توفير 15000



حاسوب محمول لطلاب 10 جامعات أردنية، مبادرة حاسوب محمول لكل معلم وأخرى لكل صحفي، دعم مبادرة مدرستي لتطوير التعليم الإلكتروني في المدارس، ودعم مشاريع ومبادرات تديرها مؤسسات غير ربحية. هذا إلى جانب المساهمة في زيادة عدد الوظائف في القطاع لتصل إلى 35 ألف وظيفة بحلول عام 2011 عن طريق؛ مبادرة دعم تدريب وتشغيل الخريجين في القطاع الخاص بواقع 500 متدرب جامعي سنويا عبر توفير دعم مالي بقيمة 50% من راتب المتدرب يغطيه المشروع على أن تقوم الشركات المعنية بتعيين المتدرب، وكذلك مشروع تطوير مناهج الجامعات بالتعاون مع عمداء كليات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات وبالتركيز على برامج تدريبية عملية من الشركات الدولية المختصة لزيادة المعرفة العملية لدى الخريجين لتتواءم مع التقدم الحاصل في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات والتوافق مع احتياجات سوق العمل.

وفى سورية قدم عدد من المانحين، وبخاصة الاتحاد الأوروبي المساعدة للمساعي الإصلاحية، وتضمنت تلك المساعدة المبادرات التالية؛ مشروع التحديث المؤسسي والقطاعي (ISMF) الممول من الاتحاد الأوروبي بموازنة 21 مليون يورو، ويهدف إلى دعم إصلاح وتطوير القطاع العام والبيئة العامة عن طريق تقديم التدريب والمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية، وإنشاء مركز الأعمال السوري - الأوروبي (SEBC) الذي يقوم بدور تكميلي نشط في تطوير القطاع الخاص والشركات والمساهمة في تحسين البيئة العامة للأعمال، حيث أجرى المركز مسحا هاما تناول وضع إستراتيجية مؤسسية عامة لمؤسسات دعم الأعمال. كما تم إطلاق أخرى بعنوان Sincerely Syria بهدف بناء انطباع عام عن سورية والترويج لسمعتها التجارية في الخارج.

أما في اليمن فقد تم إجراء مسح شامل للوضع المعلوماتي الراهن وتقييمه لتحويل العمل التقليدي إلى إلكتروني.

## خامسا - الجهود الترويجية للاستثمار

### 1.5 الجهود القطرية

انعكست التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال العام على طريقة تعاظمي دول المنطقة مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث كان على عدد كبير منها أن يواجه مشاكل شح السيولة بالسعي إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من الخارج عبر وسائل مختلفة منها جهود الترويج لما تم استحدثاته من إيجابيات على بيئة الأعمال .

ويتضح من واقع البيانات التي وردت من 15 دولة عربية من أصل 21 دولة تمت مخاطبتها، تواصل الجهود الترويجية للاستثمار من قبل وكالات وهيئات تشجيع الاستثمار والحكومات في دول المنطقة. كما واصلت كافة الأطراف المعنية بجذب الاستثمار تطوير أدائها وتفعيل أدواتها واستحداث أخرى جديدة مستفيدة من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال.

#### 1.1.5 فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية

بلغ عدد الأنشطة والفعاليات الترويجية التي نظمتها 10 دول عربية وردت منها البيانات، نحو (55) فعالية محلية وخارجية، تراوحت ما بين مؤتمرات وندوات وملتقيات ومعارض وورش عمل ودورات تدريبية ومنتديات واحتفاليات واجتماعات، تم عقدها على مدى العام، في دول عربية وأجنبية.

وقد هدفت تلك الفعاليات التي تركزت في اليمن، الأردن والسودان لإظهار جودة بيئة الاستثمار، استعراض الفرص الاستثمارية وترويجها، تبادل المعلومات والخبرات، بحث إمكانية إقامة مشاريع استثمارية مشتركة، محاولة تحسين الترتيب في المؤشرات الدولية. وركزت أنشطة الترويج على معظم القطاعات، وخصوصا السياحة، نقل التكنولوجيا، الخدمات، العقار، مشاريع البنية الأساسية، المياه، الطاقة، صناعات البتروكيماويات، والإنتاج الزراعي والسلكي.

#### 2.1.5 فعاليات الترويج التي شاركت بها الدول العربية

شاركت 9 دول عربية، وردت منها البيانات، بحضور نحو (86) فعالية ترويجية تم عقدها في دول المنطقة والخارج، اشتملت على مؤتمرات وملتقيات اقتصادية واستثمارية ومعارض

وورش عمل وندوات دولية، وخصوصا في بروكسل، باريس، لندن، بوخارست، موسكو، اليابان، الصين، هونغ كونغ، تركيا، اليونان، ودافوس. وقد برزت كل من الجزائر واليمن بصفة خاصة في هذا النشاط لهذا العام من خلال مشاركتهما بحضور أو رعاية نحو 38 فعالية اقتصادية، محليا وخارجيا.

وقد جاءت مشاركات الدول العربية في تلك الفعاليات لأهداف عديدة منها؛ التعريف بالمناخ الاستثماري السائد في الدول العربية، ترويج الاستثمار وعرض الفرص المتاحة في المناطق العربية الحرة، واستقطاب رجال الأعمال المغتربين من أبناء الدول العربية في الخارج، البحث عن مصادر لتمويل المشروعات، تعزيز الشراكات مع حكومات الدول المصدرة لرؤوس الأموال والتكتلات الاقتصادية المختلفة، وتبادل خبرات الترويج للاستثمار.

### 3.1.5 الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية

وفقا للبيانات التي وردت من 7 دول عربية، قام نحو (120) وفداً ترويجياً من تلك الدول، بزيارات إلى دول عديدة في الشرق الأقصى (اليابان، سنغافورة، الهند، الصين، ماليزيا)، ودول أوروبا وأمريكا (النمسا، إيطاليا، اليونان، كندا، إنجلترا، اسبانيا، فرنسا، ألمانيا، والولايات المتحدة). وسعت الوفود الترويجية خلال زياراتها إلى التعريف بالبيئة الاستثمارية، والترويج للفرص الاستثمارية في العديد من القطاعات وخاصة الطاقة، الأدوية، التعدين، العقارات والسياحة، إضافة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وتبادل المعلومات وتعزيز وتبادل الاستثمارات المباشرة.

ومن جهة أخرى، استقبلت 9 دول عربية نحو (172) وفدا تجاريا واستثماريا منها من دول أوروبية وأهمها؛ المملكة المتحدة، إيطاليا، فرنسا، أسبانيا، اليونان، سويسرا، التشيك، تركيا، أوكرانيا، بيلاروسيا، رومانيا، أوكرانيا، مقدونيا وقبرص، وكذلك من دول آسيوية منها؛ اليابان، تايلاند، فيتنام، الصين، إيران، الهند، سنغافورة، باكستان وكوريا الجنوبية، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقدمت تلك الوفود بهدف الاطلاع على بيئة الاستثمار، التعرف عن قرب على الفرص المعروضة، تأطير أوجه التعاون من خلال اتفاقيات وتفاهات في مختلف المجالات، بحث فرص التبادل التجاري، التعرف على المزايا والحوافز التي تقدمها قوانين الاستثمار، والاطلاع على إمكانات المدن الاقتصادية والصناعية والمناطق الحرة وفرص الاستثمار المتاحة فيها.

#### 4.1.5 الفرص المعروضة للاستثمار

واصلت الدول العربية هذا العام عرض المزيد من فرص الاستثمار بوتيرة أكثر اهتماماً اتضحت من نمو فرص الاستثمار المتاحة في 7 دول وردت منها البيانات بنسبة 45% إلى 2438 فرصة ومشروعاً استثمارياً، مقارنة مع نحو (1638) فرصة ومشروعاً استثمارياً في العام 2007، كما قفزت القيمة الإجمالية لتلك الفرص إلى نحو 35.4 مليار دولار.

وحافظت تونس على المركز الأول من بين الدول الـ 6 من حيث عدد الفرص المعروضة (1785 فرصة)، في قطاعات مختلفة وبقيمة إجمالية تصل إلى 1.6 مليار دولار. وقد استهدفت الفرص الاستثمارية بصورة أساسية كلاً من دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية.

إلا أن اليمن تبوأ المركز الأول من حيث قيمة الفرص المعروضة للاستثمار (20 مليار دولار) وبنسبة 56.8% من إجمالي قيمة الفرص المعروضة من قبل الدول الـ 6 المشار إليها. حيث تقدمت كل من الهيئة العامة للاستثمار، اللجنة التحضيرية لمؤتمر استكشاف فرص الاستثمار وجهات ألمانية بـ 152 فرصة استثمار في القطاعات؛ الصناعية، السياحية، الخدمية، الصحية، الزراعية والسمكية والتعدينية.

وحلت الأردن في المرتبة الثانية من حيث قيمة الفرص المعروضة بقيمة 7.1 مليار دولار لنحو (158 فرصة) من قبل مؤسسة تشجع الاستثمار في قطاعات عدة أهمها؛ الطاقة، تقنية المعلومات والاتصالات، التعليم، الزراعة، العقارات، الإنشاءات، المنتجات الدوائية، الصحة، التعدين، الألبسة، السياحة والأغذية. وقدمت كل من فلسطين ولبنان (150 و 93 فرصة استثمارية) على التوالي، في قطاعات كثيرة ومتنوعة بقيمة بلغت 1.5 و 4.7 مليار دولار على التوالي. أما البحرين فقد قدمت 37 فرصة استثمارية قيمتها 266 مليون دولار. فيما قدمت لبنان 63 فرصة قيمتها 260 مليون دولار.

#### 5.1.5 القوانين والإجراءات الجديدة الجاذبة للاستثمار

صدر خلال العام (41) قانوناً وتعديلاً جديداً على قوانين قائمة، في 6 دول عربية وردت منها البيانات:

وقد تعلقت التشريعات الجديدة بقوانين الاستثمار، الضرائب، الجمارك، تسهيل وتسريع الإجراءات الحكومية، واستحداث مؤسسات تدعم بيئة الأعمال.

ووفقاً للبيانات سجلت اليمن العدد الأكبر من القوانين والتعديلات (15 قانوناً) وأهمها؛ إنشاء المؤسسة العامة للتنمية العقارية والاستثمار، المواءمة مع القوانين الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي في مجالات سوق العمل والاستثمار والضرائب والجمارك وتملك الأجانب للعقار والتي جاءت بهدف تقديم التسهيلات للمستثمرين وتطوير العمل وخاصة آليات الترويج.

وفي سورية تم إقرار وتعديل (13 قانوناً) أهمها ما تعلق بإلغاء رسم الاغتراب، الموافقة على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، توحيد سعر الصرف، فتح باب القطاع المصرفي أمام القطاع الخاص وإقامة المصارف الإسلامية في سورية.

أما الأردن فقد شهدت 6 قوانين جديدة منها؛ تعديل قانون الاستثمار الحالي، تسريع إجراءات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية، تعديل وإضافة القطاعات المستفيدة من الحوافز الضريبية، تحسين وتبسيط الحوافز الضريبية، فتح التملك لغير الأردنيين في قطاعات إضافية، وإضافة قطاع النقل المتخصص إلى القطاعات المستفيدة من القانون وحوافزه الضريبية.

وفي فلسطين تم تعديل 3 قوانين استهدفت؛ تقديم حوافز إضافية للمستثمرين، وتوسيع شرائح المستفيدين من قانون الاستثمار، تبسيط إجراءات تسجيل الشركات، فتح المجال أمام الشركات الأجنبية ، و قانون ضريبة الدخل لتخفيض الضريبة على كافة المكلفين. وفي الكويت تم فتح قطاع التخزين والخدمات اللوجستية للاستثمار الأجنبي.

وفي لبنان صدر خلال العام 3 قوانين جديدة اشتملت على؛ قانون أصول الإجراءات الضريبية، قانون إنشاء منطقة اقتصادية خاصة في طرابلس، وتعديل على قانون نظام الشركات المحصور نشاطها في الخارج (أوف شور).

### 6.1.5 الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى (2008)

تم خلال العام تنفيذ (62) ترتيباً ثنائياً بين 9 دول عربية ودول أخرى وجهات دولية وإقليمية في مختلف مناطق العالم. وقد تنوعت تلك الترتيبات ما بين 17 اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة، 19 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، هذا إلى جانب اتفاقات تعاون تجاري واقتصادي وتقني، واجتماعات لجان مشتركة وتقنية استثمارية ووزارية وتجارية.

نصيب الدول العربية من عدد الاتفاقيات الثنائية للاستثمار ومنع  
الازدواج الضريبي المبرمة عالمياً

اتفاقيات منع الازدواج الضريبي الثنائية		اتفاقيات الاستثمار الثنائية		الدولة
2008	2007	2008	2007	
423	403	662	642	الدول العربية
30	29	41	36	الجزائر
41	38	94	94	مصر
3	3	20	20	ليبيا
34	34	55	55	المغرب
11	11	22	22	السودان
39	39	47	47	تونس
0	..	6	6	جيبوتي
0	..	2	2	الصومال
1	1	17	16	موريتانيا
11	11	22	22	البحرين
0	..	2	2	العراق
19	18	41	39	الأردن
44	38	54	49	الكويت
32	32	49	49	لبنان
22	22	25	25	فلسطين
4	..	8	7	عمان
27	27	42	39	قطر
24	20	17	16	السعودية
28	28	32	32	سورية
44	43	30	30	الإمارات
9	9	36	34	اليمن

المصدر: جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية 2009

وخلال عام 2008، أبرمت الجزائر 4 اتفاقيات ثنائية لتشجيع الاستثمار منها اتفاقيتان مع موريتانيا والكويت، وكذلك أبرمت اليمن اتفاقيتين مع دول غير عربية. كما أبرمت مصر 3 اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي تضمنت اتفاقية مع السعودية التي أبرمت بدورها خلال العام 4 اتفاقيات مع دول غير عربية منها 3 لتجنب الازدواج الضريبي وواحدة ثنائية لتشجيع الاستثمار. كذلك أبرمت قطر 3 اتفاقيات لتشجيع الاستثمار مع كلاً من كازخستان ورومانيا وقبرص. أما الكويت، فقد أبرمت خلال العام، 5 اتفاقيات ثنائية لتشجيع الاستثمار مع دول غير عربية، 6 اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي منها 5 مع دول غير عربية (إيران، سيشل، أسبانيا، لاوس والبوسنة والهرسك) واتفاقية مع الجزائر. وفي الأردن، تم إبرام اتفاقيتين لتشجيع الاستثمار مع دول غير عربية واتفاقية واحدة لتجنب

الازدواج الضريبي مع أذربيجان. كما أبرمت الإمارات خلال العام اتفاقية واحدة لتجنب الازدواج الضريبي مع كازاخستان. أما سلطنة عمان، فكانت حصيلتها من الاتفاقيات الثنائية خلال العام 5 اتفاقيات؛ واحدة ثنائية لتشجيع الاستثمار مع لوكسمبرج (خاضعة للتصديق)، وأربع لتجنب الازدواج الضريبي أبرمت جميعها مع دول غير عربية (فيتنام، بلجيكا، بروناي وبنجلادش). ومن الجدير بالذكر، أن دول مجلس التعاون الخليجي قد أبرمت اتفاقية للتجارة الحرة مع سنغافورة في ديسمبر 2008.

## 7.1.5 المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة

طرأت تطورات عديدة على صعيد المدن الصناعية والمناطق الحرة والاقتصادية، الجديدة والقائمة، في 9 دول عربية، حسبما يتضح من البيانات القطرية الواردة، حيث بلغ عددها نحو (44 تطورا جديدا)، توزعت بشكل متقارب بين الدول التي وردت منها بيانات.

ففي فلسطين تم خلال العام طرح عطاءات تنفيذ الإجراءات المبدئية لإنشاء 4 مناطق صناعية، حيث تم تنفيذ منطقة جنين، الانتهاء من دراسات الجدوى الاقتصادي لمنطقتي أريحا وبيت لحم، والبدء في أعمال رفع المساحة في منطقة الخليل. كما تم تطوير البنية الأساسية لـ 4 مناطق قائمة في كل من سلفيت والبيرة ونابلس وجنين الحرفية.

وفي اليمن حدثت تطورات جديدة في 8 مناطق صناعية وأخرى اقتصادية، تضمنت إنجاز الدراسات والبدء في المراحل اللاحقة.

وفي الأردن تم تطوير المدن الصناعية الآتية؛ الحسين، العقبة الدولية، الموقر، الزرقاء وذلك من خلال تنفيذ المباني والانتهاء من الدراسات وإعداد التصاميم الهندسية، كما تم توقيع اتفاقية مع شركة كويتية لإنشاء وتطوير وتسويق مدينة مادبا، وكذلك الانتهاء من أعمال الدراسات وإعداد التصاميم الهندسية الخاصة بمدينة الطفيلة.

وفي البحرين تم تخصيص أراضٍ بمساحة إجمالية 472,5 ألف متر مربع لمشروعات في قطاعات مختلفة في 4 مناطق صناعية قائمة في المملكة هي؛ جنوب ألبا، الحد، حفيرة والبحرين العالمية للاستثمار. حيث تبلغ استثماراتها الإجمالية ما يقدر بـ 266 مليون دولار، كما تم تطوير الخدمات البينية الأساسية والمرافق في منطقتي المعامير وميناء سلمان.

و في سورية تم الانتهاء من تنفيذ المراحل الأولى في المدن الصناعية الثلاث (عدرا، حسياء، الشيخ نجار)، المباشرة بالمرحلة الثانية في (حسياء، عدرا)، بدء المرحلة الثالثة في الشيخ نجار، وإنشاء مدينة دير الزور وإنجاز الدراسات التنظيمية التفصيلية والمخططات وإصدار نظام لاستثمارها. مع ملاحظة أن مجمل الاستثمار في المناطق الحرة السورية عام 2007 بلغ 706 ملايين دولار عبر 1009 منشآت منها؛ 63 أجنبية.

أما السودان فقد شهدت تأسيس 4 مناطق صناعية ومنطقة حرة، في حين خصصت الكويت مساحات أراضٍ لصالح مشاريع الاستثمار الأجنبي في مناطق الوفرة، الشقايا والعبدلي، كما تم في لبنان إنشاء منطقة اقتصادية خاصة في مدينة طرابلس.

## 8.1.5 جهود الترويج الأخرى المنفذة

وفقا للبيانات الواردة من 11 دول عربية، تم تنفيذ نحو (54) جهدا ترويجيا، جاءت الأردن في مقدمتها (9 جهود ترويجية) تلتها تونس، اليمن، لبنان، فلسطين، الجزائر، سورية، الكويت، جيبوتي، السودان، وليبيا. وقد اشتملت الجهود الترويجية الأخرى على عدد كبير جدا من الأنشطة منها: تأسيس مواقع شبكية جديدة، تأسيس قواعد بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأخرى خاصة بالمستثمرين وغيرها خاصة بالمشاريع الاستثمارية، افتتاح عدد من مكاتب التمثيل الخارجية، الدخول في عضوية جهات دولية وإقليمية، إصدار مواد ترويجية وإعلامية متنوعة، إعداد تقارير استثمارية وإتاحتها على المواقع الشبكية، إعداد خرائط استثمارية ودراسات قطاعية حيوية.

(أنظر الملحق: جدول رقم 28 ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2008 والملاحق).



### 1.6 التقييم الائتماني السيادي

تسعى الشركات والمؤسسات المالية التي تعمل في مجال الإقراض والاستثمار الدولي إلى تعظيم المردود المادي للعمليات التي تقوم بها، من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مجال السياسات الاحترازية بهدف تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه العمليات بصرف النظر عن المدى الجغرافي أو نوع النشاط الاقتصادي الذي تغطيه، وتستهدف الدراسات التي تدور حول المخاطر القطرية تحديد العلاقة التي تربط العوائد المتوقعة للاستثمار والإقراض بالمخاطر المحيطة بهذه العمليات.

ومن أجل تحديد هذه العلاقة التي قد تؤثر سلبا أو إيجابا يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل منها ما يتعلق بالمؤشرات المالية والمؤشرات الاقتصادية للقطر. ونظرا لان الكثير من هذه العمليات يتم خارج الحدود الدولية، فقد أصبح من الضروري أن تؤخذ الأمور السياسية الداخلية والخارجية للدولة بعين الاعتبار عند دراسة المخاطر القطرية. ويطلق على هذا النوع من التقييم الذي يعتمد الاعتبارات أعلاه "التقييم السيادي".

يعكس التقييم الائتماني السيادي مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي وقدرة القطر على تحقيق موارد كافية من النقد الأجنبي ومن ثم قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية في تواريخ استحقاقها دون تأخير. ويعتبر مؤشرا للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية للقطر، كما يعتبر التقييم السيادي من عوامل جذب وتعزيز ثقة المستثمرين في مجمل المناخ الاستثماري وبيئة أداء الأعمال، بالإضافة إلى تأهيل القطر للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مصادر دولية بكلفة تنافسية وتمكينه من طرح سندات الدين والإصدارات الحكومية في الأسواق المالية العالمية.

وخلال عام 2008 استمرت اثنتا عشرة دولة عربية في الحصول على تقييم سيادي ضمن التقييم السيادي التجمعي الدولي الذي يصدر فصليا عن مؤسسة الفاييننشال تايمز بالاستناد إلى التصنيف السيادي لوكالات التصنيف الائتماني العالمية والتي تشمل:

- ستاندرد أند بورز (أنشئت بشكلها الحالي في عام 1941 بعد اندماج شركة ستاندرد للإحصاء وشركة بور للنشر وبدأت بتصنيف الأسواق الناشئة عام 1977 ولها 17 مكتبا في 13 دولة، وقد قيمت أكثر من 400 إصدار في 45 دولة من الأسواق الناشئة).

- موديز (أنشئت عام 1900 ولها 16 مكتباً حول العالم وتعمل في 50 سوقاً ناشئة وقيمت 80 دولة تقييماً سيادياً وأكثر من 350 جهة وتتعامل مع أكثر من 30 ألف طلب للمعلومات).
- مجموعة فيتش (تكونت في نهاية عام 2000 من اندماج 3 شركات ومقرها لندن ونيويورك ولها 40 مكتباً عالمياً، وقيمت 1600 مؤسسة مالية و1000 شركة و70 دولة تقييماً سيادياً و1400 مؤسسة شبه حكومية وعامة).
- كابيتال انتيليجانس (أنشئت عام 1985 ومقرها قبرص وتغطي أساساً منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج واتجهت في وقت لاحق لتغطية أسواق ناشئة أخرى في أوروبا الوسطى والشرقية وشرق وجنوب شرق آسيا والشرق الأقصى وجنوب أفريقيا، وقيمت أكثر من 350 مؤسسة مالية في 39 سوقاً ناشئة ولديها مكاتب في كل من هونغ كونغ والهند).
- وكالة ريتنغ أند انفستمنت إنفورميشن اليابانية (أنشئت عام 1998 من اندماج وكالتين يابانيتين) وقد أصدرت 3800 تقييم لإصدارات من قبل 1200 مؤسسة مالية منها 900 في اليابان، وتقدم خدمة تقييم القدرة على الوفاء بمطالبات التأمين إلى جانب تقييم للأوراق المالية المضمونة بمجموعة من الأصول غير السائلة).

ويوضح الجدول التالي تغطية وكالات التصنيف الائتماني العالمية للدول العربية

وكالات التصنيف الائتماني					الدولة
وكالة ريتنغ اليابانية	مجموعة فيتش	ستاندرد أند بورز	موديز	كابيتال انتيليجانس	
	√	√	√	√	الأردن
	√	√	√	√	الإمارات
	√	√	√	√	البحرين
√	√	√	√	√	تونس
	√	√	√	√	السعودية
	√	√	√	√	عمان
	√	√	√	√	قطر
	√	√	√	√	الكويت
√	√	√	√	√	لبنان
	√	√	√	√	مصر
	√	√	√	√	المغرب
				√	اليمن
2	11	11	11	12	المجموع

وبالرجوع إلى بيانات التقييم السيادي التجميحي الدولي يمكن توزيع تصنيف الدول العربية كالتالي:

- أربع دول حصلت على تقييم سيادي بدرجة استثمارية قوية ودرجة مخاطر منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا، شملت الإمارات وقطر والسعودية والكويت.
  - دولتان حصلتا على درجة استثمارية عالية، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد قوية، مع احتمال التأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية، هما سلطنة عمان والبحرين.
  - دولة عربية واحدة (تونس) بدرجة استثمارية متوسطة ومخاطر منخفضة وقدرة سداد معقولة.
  - دولتان (مصر والمغرب) حصلتا على درجة مضاربة، درجة المخاطر متوسطة، عدم استقرار يؤثر على قدرة السداد ببروز عوامل سلبية مع احتمال زيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية على التصنيف الأعلى.
  - دولة عربية واحدة (الأردن) بدرجة المضاربة ومخاطر متوسطة مع وجود بوادر لمخاطر السداد.
  - دولتان (لبنان واليمن) بدرجة مضاربة عالية ومخاطر عالية وتعرض أكثر انكشافا في مخاطر السداد.
- (أنظر الملحق: جدول رقم 29).

أما فيما يتعلق بتقييم المصارف والمؤسسات المالية والشركات في الدول العربية ذات التقييم السيادي، فقد قيمت وكالات التصنيف الائتماني العالمية سابقة الذكر 161 مصرفا ومؤسسة مالية وشركة في الدول العربية توزعت حسب الجدول التالي:

الدولة	مصرف	مؤسسة مالية	شركة	الإجمالي
الإمارات	23	2	1	26
البحرين	17	3	2	22
الكويت	9	7	4	20
الأردن	13		2	15
تونس	12		3	15
السعودية	9	3	1	13
مصر	10		2	12
قطر	7	1	2	10
المغرب	7	3		10
لبنان	7			7
سلطنة عمان	6			6
اليمن	5			5
المجموع	125	19	15	161

## 2.6 مؤشرات تقييم المخاطر القطرية

في ظل سعي المؤسسة لتعريف صانعي القرار ورجال الأعمال والمستثمرين العرب بوضع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة المتعلقة بالمخاطر القطرية الصادرة عن جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها، تواصل المؤسسة النهج الذي بدأته منذ تقرير العام 2001 بإدراج عدد من المؤشرات المرتبطة بوضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية وفقاً لأحدث المؤشرات المتاحة، ونستعرض فيما يلي عدداً منها:

### 1.2.6 المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهرياً عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية.

وتتخفف درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر. ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي:

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطر منخفضة جدا	100 - 80
درجة مخاطر منخفضة	79.5 - 70
درجة مخاطر معتدلة	69.5 - 60
درجة مخاطر مرتفعة	59.5 - 50
درجة مخاطر مرتفعة جدا	49.5 - 0

ويحسب المؤشر فقد جاء تقييم الدول العربية في ديسمبر 2008 كالآتي:

درجة المخاطرة	الدول
منخفضة جدا (6 دول)	الكويت، الإمارات، سلطنة عمان، البحرين، السعودية وليبيا
منخفضة (4 دول)	قطر، الجزائر، المغرب وتونس
معتدلة (5 دول)	اليمن، مصر، سورية، الأردن والعراق
مرتفعة (دولتان)	السودان ولبنان
مرتفعة جدا (دولة واحدة)	الصومال

وبمقارنة المؤشر بين عامي 2007 و 2008، تبين أن دولتين عربيتين تغير موقعهما وفقا لدرجات المخاطر، ففي حين تقدمت العراق من مجموعة المخاطر المرتفعة إلى مجموعة المخاطر المعتدلة، تراجعت الأردن إلى نفس المجموعة لكن من مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة. كما تبين أن ثلاث دول عربية سجلت تقدما ضمن مجموعاتها شملت السودان، سورية، ليبيا. في حين شهدت ثلاث عشرة دولة عربية تراجعا في رصيد المؤشر ضمن مجموعاتها شملت كلاً من لبنان والصومال والبحرين وسلطنة عمان والإمارات وتونس والجزائر والسعودية ومصر والكويت وقطر والمغرب واليمن.

### 2.2.6 مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس (آذار) والثانية في سبتمبر (أيلول). ويقيس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل

رأس المال المستثمر وأرباحه. ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية ترميز تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر. ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية صنفت في مؤشر مارس 2008 كالتالي:-

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، قطر، الكويت، السعودية، سلطنة عمان والبحرين	منخفضة (6 دول)
تونس، المغرب ومصر	معتدلة (3 دول)
الأردن، الجزائر، لبنان، سورية، اليمن، جيبوتي، موريتانيا، السودان و ليبيا	مرتفعة (9 دول)
الصومال والعراق	مرتفعة جدا (دولتان)

وبمقارنة المؤشر بين عامي 2007 و 2008، يتبين أن دولتين عربيتين قد تغير موقعهما ضمن درجات المخاطرة، فتقدمت السعودية وسلطنة عمان من مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة بعد أن سجلا ارتفاعا في رصيدهما بمقدار 1.75 نقطة مئوية و6.26 نقطة مئوية على التوالي. كما سجلت ست عشرة دولة عربية تقدما في رصيدها ضمن مجموعاتها. ومن ناحية أخرى، سجلت أربع دول عربية تراجعا في رصيدها ضمن مجموعاتها شملت قطر، الإمارات، العراق ولبنان.

### 3.2.6 مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري:

ويصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ العام 1998 بمعدل مرتين في العام في مارس (آذار) وسبتمبر (أيلول). ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحليين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى. ويغطي المؤشر 173 دولة من ضمنها 20 دولة عربية. وقد صنفت الدول العربية في مؤشر عام 2008 كالتالي:

درجة المخاطرة	الدول
منخفضة جدا (دولة واحدة)	الإمارات
منخفضة (5 دول)	السعودية، سلطنة عمان، البحرين، قطر والكويت
معتدلة (دولة واحدة)	تونس
مرتفعة (3 دول)	المغرب، مصر، الجزائر
مرتفعة جدا (10 دول)	لبنان، جيبوتي، موريتانيا، السودان، العراق، الصومال، الأردن، ليبيا، اليمن وسورية

وبمقارنة المؤشر ما بين عامي 2007 و 2008، نلاحظ تقدم دولة عربية واحدة من مجموعة المخاطر "المنخفضة" إلى مجموعة المخاطر "منخفضة جدا" حيث ارتفع رصيد الإمارات بمعدل 4.5 نقطة مئوية. كما تقدمت كل من البحرين والسعودية وسلطنة عمان من مجموعة المخاطر المعتدلة إلى مجموعة المخاطر المنخفضة. ويلاحظ أن خمس عشرة دولة عربية سجلت تقدما في رصيد مؤشراتنا ضمن مجموعاتها. في حين سجلت ثلاث دول عربية تراجعاً في رصيدها ضمن مجموعاتها شملت مصر، السودان، سورية، جيبوتي وموريتانيا.

#### 4.2.6 مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية:

يقيس مؤشر وكالة دان أند برادستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييماً لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية. وجاء تصنيف الدول العربية في عام 2008 كالتالي:

درجة المخاطرة	الدول
منخفضة (7 دول)	البحرين، الإمارات، قطر، الكويت، تونس، المغرب والسعودية
طفيفة (3 دول)	سلطنة عمان، مصر والأردن
معتدلة (دولة واحدة)	ليبيا
مرتفعة (3 دول)	لبنان، الجزائر وسورية
مرتفعة جدا (دولتان)	اليمن والسودان
أعلى درجات المخاطرة (دولة واحدة)	العراق

وبالمقارنة مع مؤشر عام 2007 حافظت ثلاث عشرة دولة عربية على التصنيف ذاته شملت (قطر، الكويت، تونس، السودان، المغرب، البحرين، مصر، الجزائر، سورية، العراق، لبنان، ليبيا والأردن). وفي حين سجلت السعودية تحسنا في تصنيفها (من DB3a إلى DB2d)، وبذلك انتقلت من مجموعة الدول ذات المخاطر الطفيفة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة، سجلت الإمارات وسلطنة عمان تراجعاً في تصنيفهما (من DB1d إلى DB2a) و (DB2d إلى DB3a) على التوالي، وبالتالي انتقلت الإمارات من مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة جداً إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة، كما انتقلت سلطنة عمان من مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر الطفيفة. ومن جهة أخرى، سجلت ثلاث دول تراجعاً طفيفاً في التصنيف داخل مجموعاتها هي اليمن (من DB6a إلى DB6b)، السودان (من DB6c إلى DB6d) والكويت (من DB2a إلى DB2c).

#### مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 41 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق. وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين: مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4، ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B، C، D. ويغطي المؤشر 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية. وقد صنفت الدول العربية في مؤشر عام 2008 كالتالي:

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، تونس، الجزائر، السعودية والمغرب	الدرجة الاستثمارية من A2 إلى A4 (9 دول)
الأردن، مصر	درجة المضاربة B (دولتان)
جيبوتي، سورية، لبنان، ليبيا، موريتانيا واليمن	درجة مضاربة C (6 دول)
السودان والعراق	درجة عالية من المضاربة D (دولتان)



وبمقارنة المؤشر لعامي 2007، 2008، يتبين أن جميع الدول العربية التي يغطيها المؤشر قد حافظت على تصنيفها السابق ولم يطرأ عليه أي تغيير.

(انظر ملحق: جدول رقم 30).

### 3.6 مؤشرات دولية مختارة

#### 1.3.6 مؤشر التنافسية العالمية 2008

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنوياً منذ العام 1979 والذي، (World Economic Forum (WEFORUM عن المنتدى الاقتصادي العالمي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية للتنافسية الدول. ففي عام 2000، تم تطوير مؤشري تنافسية النمو اعتماداً على نظرية النمو الاقتصادي) وتنافسية) Growth Competitiveness index اعتماداً على عوامل الاقتصاد الجزئي التي) Business Competitiveness index الأعمال Global تدفع نحو تحقيق الازدهار). وفي عام 2004، تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية الذي اشتمل على العوامل الاقتصادية ذات العلاقة بالتنافسية Global Competitiveness index ومنذ ذلك، Macroeconomics & Microeconomics على المستويين التجميعي والجزئي الحين، كان يتم نشره بجانب مؤشر تنافسية الأعمال.

ويقدم تقرير هذا العام، الذي يعتبر نتاجاً للتعاون مع أكاديميين بارزين ومعاهد بحوث عالمية، صورة شاملة تتكون من عدد كبير من مؤشرات التنافسية تغطي عوامل اقتصادية ومؤسسية وسياسات تلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى الإنتاجية والازدهار في العديد من الدول الصناعية والنامية. وعلى ذلك، يعتبر تقرير التنافسية العالمية بمنزلة أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح وخريطة تسلط الضوء على نقاط القوة والضعف، علاوة على أنه إطار عام للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني يعمل كحافز على انتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم.

يشمل مؤشر التنافسية العالمية هذا العام 134 دولة منها 14 دولة عربية مقابل 131 دولة خلال العام 2008، حيث امتد غطاء المؤشر ليشمل أربع دول جديدة هي؛ بروناي وساحل العاج وغانا ومالاي، بينما تم استبعاد أوزباكستان (التي شملها تقرير العام السابق) لعدم كفاية البيانات المتاحة عنها.

## دليل المؤشر

يتكون مؤشر التنافسية العالمية، من مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية؛ مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني. ووفقاً للمؤشر، فإن الاقتصاد الذي يمر بالمرحلة الأولى من التنمية، يعتمد على عوامل الإنتاج من عمالة غير مؤهلة ورأس المال المتاح بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المتاحة. وخلال هذه المرحلة، تعتمد الشركات على المنافسة السعرية وبيع السلع الأولية وتتسم مستويات إنتاجيتها بالانخفاض، وهو ما يعكسه تراجع مستويات الأجور. وفي سبيل الحفاظ على التنافسية في هذه المرحلة، يتم الاعتماد على مجموعة مؤشرات المتطلبات الأساسية (جودة المؤسسات العامة والخاصة، جودة البنية التحتية، مدى استقرار الاقتصاد الكلي ومستوى الرعاية الصحية والتعليم الأساسي).

وكلما ارتفعت مستويات الأجور مع تحقيق التقدم في مراحل التنمية، انتقلت الاقتصادات إلى مرحلة التنمية الثانية، وخلالها تبدأ الاقتصادات في تطوير عمليات الإنتاج لتصبح أكثر كفاءة وفعالية في الارتقاء بجودة المنتج ليصبح أكثر قدرة على المنافسة الدولية. وفي هذه المرحلة، تعتمد التنافسية الدولية على مجموعة مؤشرات معززات الكفاءة (مدى تطوير التدريب والتعليم العالي، مدى فعالية وكفاءة كل من سوق السلع وسوق العمل، مدى عمق ونضج سوق المال، ومدى القدرة على الاستفادة من التقدم التقني الحالي، بالإضافة إلى مدى اتساع حجم السوق المحلي أو الخارجي).

وفي المرحلة الثالثة والأخيرة من التنمية وفقاً لتصنيف المؤشر، ينتقل الاقتصاد إلى مرحلة القدرة على توليد مستويات مرتفعة من الأجور وما يصاحبها من مستويات معيشية مرتفعة. وفي هذه المرحلة، تصبح الشركات، بفضل التقدم العلمي والتقني والاهتمام بمجال البحوث والتطوير، قادرة على التوصل إلى ابتكارات فريدة يتم تحويلها إلى منتجات جديدة من خلال عمليات إنتاجية معقدة تم تصميمها وفقاً لنتائج معتمدة لبحوث عمليات تعتمد مستويات متقدمة من العلم والتقنية.

## منهجية المؤشر:

وفقاً لمنهجية إعداد المؤشر، يتم تصنيف الدول التي يغطيها المؤشر ضمن خمس مراحل للتنمية الاقتصادية وفقاً لمعيارين هما؛ حصه صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمات (حيث تصنف الدولة في المرحلة الأولى إذا تجاوزت هذه الحصاة ما

نسبته 70%) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، كما هو موضح بالجدول التالي:

م	مرحلة التنمية	متوسط نصيب الفرد من الناتج بالدولار
1	مرحلة المتطلبات الأساسية	< 2000
2	مرحلة انتقالية بين المرحلة الأولى والمرحلة الثالثة	2000-3000
3	مرحلة معززات الكفاءة	3000-9000
4	مرحلة انتقالية بين المرحلة الثالثة والمرحلة الخامسة	9000-17000
5	مرحلة القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني	> 17000

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2009/2008 - www.weforum.org

وبناء على هذين المعيارين، تم إعداد قائمة بالدول التي يغطيها المؤشر، وفيما يلي قائمة الدول العربية وفقا لمراحل التنمية الخمس، علاوة على بعض الدول غير العربية التي تم إدراجها في الجدول التالي كأمثلة عملية بغرض الاسترشاد:

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة	
مصر موريتانيا سورية	الأردن الكويت ليبيا المغرب سلطنة عمان السعودية	الجزائر تونس	البحرين قطر	الإمارات	توزيع الدول العربية حسب مراحل التنمية وفقا لمنهجية المؤشر
43	17	27	15	32	عدد الدول، منها:
3	6	2	2	1	الدول العربية
الهند اندونيسيا باكستان نيجيريا معظم دول أفريقيا	الصين فنزويلا إيران دول الكومنولث	البرازيل الأرجنتين ماليزيا تايلاند الدول أمريكا اللاتينية	روسيا تركيا بولندا تشيلي	ألولايات المتحدة المملكة المتحدة دول الاتحاد الأوروبي	أهم دول المجموعة

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2009/2008 - www.weforum.org

ولأغراض حساب المؤشر، تم الدمج فيما بين مجموعات المؤشرات الفرعية ومفهوم مراحل التنمية المشار إليه، حيث تم إسناد أوزان نسبيه لكل دولة حسب مصفوفة مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها وفقا لمنهجية التصنيف المعروضة سلفا ومجموعات المؤشرات الفرعية المذكورة. ولأغراض التحديد الدقيق للأوزان النسبية التي يجب إسنادها لكل مجموعة من مجموعات المؤشرات الفرعية لكل مرحلة من مراحل التنمية المذكورة، تم اللجوء إلى تقدير دالة الانحدار المعروفة باسم "A Maximum Likelihood Regression"، على متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كمتغير تابع وكل مجموعة مؤشرات فرعية، كمتغيرات مفسرة ومن ثم اعتبار قيم المعاملات Coefficients التي تم تقديرها لكل مرحلة تنمية، أوزاناً نسبية، كالتالي:

مراحل التنمية الاقتصادية			مجموعة المؤشرات الفرعية
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
%	%	%	
60	40	20	المتطلبات الأساسية
50	50	35	معززات الكفاءة
30	10	5	الابتكار والتقدم التقني والعلمي

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2008 / 2009 - www.weforum.org

### ترتيب الدول العربية في المؤشر

قفزت قطر خلال العام 5 مراكز في الترتيب العالمي لتحتل الترتيب (26)، وبذلك تصدرت مؤشر التنافسية العالمية عربياً، وتلتها في المراتب العشر الأولى كل من السعودية التي قفزت 8 مراكز لتحتل الترتيب (27)، ثم الإمارات التي قفزت أيضا 6 مراكز إلى الترتيب (31)، فالكويت (35)، تليها تونس (36)، وكلتاهما تراجعت خمسة وأربعة مراكز على التوالي، ثم البحرين (37)، وسلطنة عمان (38)، وكلتاهما قفزت خمسة مراكز، وفي حين تحسنت الأردن بمقدار مركز واحد لتحتل الترتيب (48)، وتراجعت المغرب نحو 9 مراكز لتحتل الترتيب (73)، إلا أن كلتيهما حافظ على ترتيبه عربياً، ثم سورية التي قفزت مركزين لتحتل الترتيب (78).

## مؤشر التنافسية العالمية

2008 - 2007				الدولة	2009 - 2008			الترتيب عالميا	الدولة	الترتيب عالميا	
المؤشرات الفرعية			الترتيب عالميا		المؤشرات الفرعية						الترتيب عالميا
عوامل الابتكار والتقدم العلمي	معززات الكفاءة	المتطلبات الأساسية			عوامل الابتكار والتقدم العلمي	معززات الكفاءة	المتطلبات الأساسية				
			2008 131 دولة				2009 134 دولة				
49	49	28	30	الكويت	35	31	21	26	قطر	1	
46	44	24	31	قطر	37	45	34	27	السعودية	2	
29	47	34	32	تونس	38	29	17	31	الإمارات	3	
45	52	39	35	السعودية	52	52	39	35	الكويت	4	
42	35	25	37	الإمارات	30	53	35	36	تونس	5	
40	70	38	42	عمان	54	46	28	37	البحرين	6	
74	46	32	43	البحرين	48	61	31	38	عمان	7	
54	64	46	49	الأردن	47	63	47	48	الأردن	8	
70	80	70	64	المغرب	76	85	67	73	المغرب	9	
63	85	79	77	مصر	80	104	71	78	سورية	10	
82	100	71	80	سورية	74	88	83	81	مصر	11	
102	97	49	81	الجزائر	102	114	75	91	ليبيا	12	
105	123	67	88	ليبيا	126	113	61	99	الجزائر	13	
109	128	121	125	موريتانيا	120	130	130	131	موريتانيا	14	

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2009/2008 - www.weforum.org

### 2.3.6 مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2008

يصدر مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية Global Retail Development Index سنويا منذ عام 2001 عن A.T. Kearney إحدى أكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم، وذات حضور عالمي في تقييس الأسواق الرئيسية والناهضة، وتقديم الاستشارات الإستراتيجية، التشغيلية، التقنية والتنظيمية للشركات الرائدة في العالم. يهدف المؤشر بشكل رئيسي إلى مساعدة الدول على ترتيب أولويات استراتيجياتها التنموية العالمية، ويشمل هذا العام 30 دولة ناهضة، منها 6 دول عربية.

#### الدول العربية في المؤشر

غطى المؤشر لهذا العام 6 دول عربية تصدرتها مصر بالترتيب (5) عالميا، تلتها المغرب

(6)، السعودية (7)، الجزائر (12)، تونس (18) والإمارات (20). وبالمقارنة مع عام 2007 سجلت 4 دول عربية تحسنا ملحوظا (الجزائر، مصر، المغرب والسعودية)، فيما تراجعت تونس 7 مراكز والإمارات تراجعا طفيفا بمقدار مركزين فقط.

الترتيب عالميا			الدولة	الترتيب عربيا
التغيير	2008	2007		
9+	5	14	مصر	1
9+	6	15	المغرب	2
3+	7	10	السعودية	3
13+	12	25	الجزائر	4
7-	18	11	تونس	5
2-	20	18	الإمارات	6

المصدر: www.atkearney.com

### 3.3.6 مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2008

منذ صدور التقرير الدولي لتقنية المعلومات The Global Information Technology Report، عام 2001، عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum، برزت أهميته كأداة تقييس قيمة ومميزة، يتم من خلالها تحديد نقاط قوة وضعف الدول في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات وInformation and Communication Technologies. وكذلك تقييم مدى تقدمها في هذا الاتجاه. يسلط التقرير الضوء على الدور الأساسي والهام الذي يلعبه تطبيق هذه التقنيات وتطويرها، كمحفز للنمو والازدهار الاقتصادي. كما يشير إلى الرابط بين مستوى الجاهزية الرقمية ومستوى التنافسية العالمية، ويسعى للكشف عن المعوقات التي تمنع الحكومات، والأفراد، وقطاع الأعمال، من الحصول على الفائدة القصوى من هذه التقنيات، بعد أن بات من الواضح أن تأثيرها لم يعد مقتصرًا على الناحية الاقتصادية، بل تعدها ليشمل النواحي السياسية والاجتماعية للمجتمع. إذ ان انتشار الهواتف النقالة على سبيل المثال قد أحدث اختلافا كبيرا بالنسبة للمجتمعات الريفية النائية، بعد أن توافرت لها وسيلة سهلة ومتدنية التكلفة نسبيا، للنفذ إلى الأسواق.

وبالمثل، ساعد انتشار الانترنت وأجهزة الكمبيوتر، بأسعار معقولة، على تغيير أسلوب التعليم تغييرا جذريا في عدد من الدول، وتوافرت العديد من المصادر العملية والمدعمة، وأصبح من اليسير إرساء علاقات التعاون وتبادل المعلومات، ناهيك عن تأثير هذه التقنيات في تحفيز القدرة على الإبداع والابتكار. ويمكن القول إن صانعي القرار ورجال الاقتصاد أصبحوا مدركين، اليوم أكثر من أي وقت مضى، مدى الحاجة لإيجاد بيئة تدعم تبني هذه التقنيات ونشر منافعها في كافة قطاعات المجتمع.

ويحتوي التقرير الدولي لتقنية المعلومات على مؤشر جاهزية البنية الرقمية **Network Readiness Index (NRI)** الذي يقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة وللاستفادة من التطورات المستمرة في هذا القطاع. وقد امتد الغطاء الجغرافي للمؤشر للعام 2008، بدخول 5 دول جديدة فيه، منها 4 دول عربية (السعودية وسلطنة عمان وليبيا وسورية)، ليشمل 127 دولة منها (14) دولة عربية، مقارنة مع 122 دولة عام 2007 منها (10) دول عربية. ويتكون مؤشر NRI من ثلاثة مؤشرات فرعية:

- 1- بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات التي تهيئها الدولة أو مجتمع ما، (وزارة، شركة...)
- 2- مدى جاهزية الشرائح الرئيسية التي تشمل (الأفراد، رجال الأعمال والحكومات)،
- 3- مدى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل هذه الشرائح.

### وضع الدول العربية في المؤشر

غطى المؤشر لهذا العام 14 دولة عربية، بدخول السعودية وسلطنة عمان وليبيا وسورية المؤشر لأول مرة. وقد حافظت الإمارات على تصدرها المؤشر عربيا بالترتيب (29) عالميا، تلتها قطر (32)، تونس (35)، البحرين (45)، الأردن (47)، السعودية (48)، الكويت (52)، سلطنة عمان (53)، مصر (63)، المغرب (74)، موريتانيا (97)، ليبيا (105) وسورية (110). وبالمقارنة مع عام 2007، سجلت ست دول عربية تحسنا نسبيا متفاوتا في الترتيب العالمي (قطر، البحرين، الأردن، الكويت، مصر والمغرب)، فيما سجلت الجزائر وموريتانيا تراجعا ملحوظا، حافظت كل من الإمارات وتونس على ترتيبها وفقا للمؤشر في العام المنصرم.

## مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2008/2007

التغير	الرصيد		الترتيب عالميا		الدولة	الترتيب عربيا
	2008-2007	2007-2006	2008-2007	2007-2006		
→	4.55	4.42	29	29	الإمارات	1
↑	4.42	4.21	32	36	قطر	2
→	4.33	4.24	35	35	تونس	3
↑	4.13	3.89	45	50	البحرين	4
↑	4.08	3.74	47	57	الأردن	5
-	4.07	-	48	-	السعودية	6
↑	4.01	3.80	52	54	الكويت	7
-	3.97	-	53	-	سلطنة عمان	8
↑	3.74	3.44	63	77	مصر	9
↑	3.67	3.45	74	76	المغرب	10
↓	3.38	3.41	88	80	الجزائر	11
↓	3.21	3.25	97	87	موريتانيا	12
-	3.10	-	105	-	ليبيا	13
-	3.06	-	110	-	سورية	14

المصدر: www.weforum.org

## 4.3.6 مؤشر سهولة أداء الأعمال

يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال، منذ العام 2004، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال. وقد تم رصد 1000 إجراء إصلاحي منذ ذلك الحين. وللسنة الخامسة على التوالي، تصدر دول إقليم أوروبا الشرقية ووسط آسيا جميع الأقاليم الاقتصادية الأخرى على المستوى العالمي في انتهاج الإصلاحات ذات الصلة ببيئة أداء الأعمال فيها. وقد شهد التقرير للعام 2009 الذي يغطي بيانات العام المالي 2008/2007 (نهائيتي يونيو 2007 و 2008) أكبر عدد من الإصلاحات، مقارنة بالفترات السابقة، حيث نفذت 113 دولة خلال تلك الفترة 239 إصلاحا.

وبالمثل، شهد جزء كبير من دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنفيذ إصلاح واحد على الأقل في تلك الدول. أما إقليم جنوب آسيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي



والتنمية الـ(OECD) فلم تحقق أي تقدم في هذا الشأن مقارنة مع بيانات العام المالي 2007/2006.

امتد الغطاء الجغرافي ليشمل 3 دول جديدة هذا العام منها دولتان عربيتان (البحرين وقطر)، حيث غطى المؤشر 181 دولة منها 19 دولة عربية، مقارنة بـ 178 دولة منها 17 دولة عربية عام 2007/2006.

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال المركب من عشرة مؤشرات فرعية: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر انفاذ العقود، ومؤشر إغلاق المشروع.

### تفاصيل الإصلاحات في الدول العربية

نفذت 12 دولة عربية 27 إصلاحا في بيئة أداء الأعمال لهذا العام، كان أهمها وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، الإصلاحات في مجال تأسيس الأعمال/المشروع.

ففي جيبوتي، تم تنفيذ إصلاحات في مجال التجارة عبر الحدود من خلال تحسين إدارة الموانئ وتخفيض المدة الزمنية اللازمة للاستيراد من 18 إلى 16 يوما، وتخفيض عدد مستندات التصدير من 8 إلى 5، ومستندات الاستيراد من 6 إلى 5.

في مصر، التي أدرجت من جديد وللمرة الثالثة، على قائمة أكثر عشر دول تطبيقا للإصلاحات، وإن كانت هذه المرة في المرتبة العاشرة (عالميا) لكنها تصدر دول الإقليم لهذا العام، فقد تم تنفيذ عدة إصلاحات في بيئة الأعمال شملت تخفيض الحد الأدنى لرأس المال بأكثر من 80%، إلغاء الرسوم القضائية، أتمتة تسجيل الضرائب، تخفيض عدد الإجراءات والمدة الزمنية اللازمة لإصدار تراخيص البناء من خلال العمل بنظام النافذة الشاملة للحصول على الموافقات، تسهيل إجراءات تسجيل الملكية، تخفيض المدة الزمنية لنقل الملكية في القاهرة من 193 إلى 72 يوما، تطوير مرافق ميناء الإسكندرية وتسريع إجراءات التخليص الجمركي وتخفيض مدة التصدير والاستيراد. إضافة إلى ذلك، صدرت قوانين جديدة لإدراج الشركات في سوق الأسهم في القاهرة عززت من الحماية لصغار المستثمرين حيث تقوم هيئة مستقلة بتقييم الصفقات بين الأطراف المتعاقدة وإقرارها قبل إتمامها، وبفضل البنك المركزي أصبح من حق المقترضين التحقق من بياناتهم لدى مكاتب الائتمان الخاصة.

في الأردن، تم تخفيض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس مشروع جديد بنسبة 97%.

في لبنان، أدخلت تسهيلات على إجراءات التسجيل، تم تخفيض المدة اللازمة لتأسيس الأعمال من 46 الى 11 يوما وتم إلغاء احد إجراءات التأسيس.

في المغرب، أصبح من حق المقترضين التأكد من صحة بياناتهم حول مدى أهليتهم للحصول على الائتمان، وتم تخفيض ضريبة دخل الشركات من 35% الى 30%، كما تم تبسيط متطلبات مستندات الاستيراد والتصدير وتخفيض مدة الاستيراد.

في سلطنة عمان، بدأ العمل الفعلي بنظام النافذة الشاملة لدى وزارة التجارة والصناعة، وتم إلغاء 3 إجراءات لتأسيس الأعمال واختصار المدة اللازمة له بإلغاء 21 يوما.

وتصدرت السعودية الإقليم بمواصلة الإصلاحات التي شملت هذا العام تسهيل إجراءات التسجيل التجاري وإلغاء 80% من رسومه وتخفيض المدة اللازمة له، تعزيز حماية صغار المستثمرين، تسريع إجراءات تسجيل الملكية باستخدام النظام الآلي. كما انفردت السعودية، إقليميا، بإدخال إصلاحات في مجال تصفية/إغلاق الأعمال من خلال فرض التقيد بمواعيد صارمة لإعلان الإفلاس وبالتالي تسريع بيع أصول المدينين بالمزادات العلنية.

في سورية، تم، بموجب قانون تجاري جديد، استبعاد المحامين والمحكمة من عملية تأسيس الأعمال، وتم تعديل ضريبة التسجيل، وتسريع إصدار خطابات الاعتماد وتقليص المدة الإجمالية للاستيراد والتصدير من خلال السماح بدخول بنوك أجنبية خاصة جديدة الى السوق السورية.

في تونس، إحدى أكثر الدول تنفيذا للإصلاحات، تم تخفيض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس مشروع جديد، وتقديم المزيد من الحماية لصغار المستثمرين بتمكينهم طلب إلغاء الصفقة التي تضر بمصالحهم، وكثف البنك المركزي من حجم المعلومات الائتمانية التفصيلية (إيجابية/سلبية) التي يجمعها من البنوك الأخرى ثم يوزعها، وأصبح بإمكان الأفراد والشركات تدقيق صحة بياناتهم الائتمانية في كافة المكاتب التابعة للبنك المركزي، كما مكنت وزارة المالية الشركات من معرفة قيمة الضرائب المستحقة عليها بدقة قبل تسديدها لدى المكاتب الضريبية. إلا أن فرض متطلب مرافقة موظف من هيئة الجمارك لأية شحنة تصل الميناء، يعتبر تعقيدا للتجارة عبر الحدود.

في الإمارات، بدأ مكتب الإمارات الائتماني بجمع المعلومات الائتمانية الخاصة بالمقترضين من الأفراد والشركات، مما سمح بإمكانية الإشراف بشكل أفضل على حجم مديونيات

البنوك والمقترضين.

في فلسطين، بدأ العمل بنظام إدارة المعلومات في التسجيل التجاري، مما اختصر 43 يوما من المدة اللازمة لتأسيس المشروع الجديد، وأتاح البنك المركزي على الانترنت نظاما يمكن المقترضين من الاطلاع على المعلومات الائتمانية. إلا أن فرض رسوم على تراخيص البناء زاد من التكلفة الكلية بنسبة 20%، مما يشكل تعقيدا.

في اليمن، بدأ العمل بنظام النافذة الشاملة، كأحد الإجراءات الإصلاحية المنفذة لهذا العام والذي وضع اليمن في ترتيب عالمي متقدم بنحو 25 نقطة، وأصبح من السهل الحصول على التراخيص والتسجيل لدى غرفة التجارة ودفع الضريبة، في مكان واحد. إضافة إلى ذلك تم تخفيض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس مشروع جديد وفقا للتشريعات الصادرة في هذا الشأن.

أما باقي الدول العربية ووفقا لتقرير بيئة أداء الأعمال 2009 فلم تقم بأية إصلاحات تذكر لتحسين بيئة أعمالها.

### وضع الدول العربية في المؤشر

حافظت السعودية على تصدرها المؤشر عربيا بترتيب عالمي متقدم للغاية لهذا العام (16)، وتلتها في المراكز العشرة الأولى البحرين (18)، قطر (37)، الإمارات (46)، الكويت (52)، سلطنة عمان (57)، تونس (73)، اليمن (98)، لبنان (99)، والأردن (101).

وبالمقارنة مع العام 2008، سجلت 6 دول عربية تحسنا ملحوظا بينما سجلت دول أخرى تحسنا بدرجات طفيفة (السعودية، الإمارات، تونس، اليمن، مصر، المغرب). في حين سجلت 10 دول عربية تراجعاً بدرجات متفاوتة (الكويت، سلطنة عمان، لبنان، الأردن، فلسطين، الجزائر، السودان، العراق، جيبوتي وموريتانيا)، فيما حافظت سورية على ترتيبها ودخلت كل من البحرين وقطر المؤشر للمرة الأولى وبمراكز متقدمة.

المؤشرات الفرعية للمشتر للمؤشر المركب  
”سهولة أداء الأعمال 2009“

الترتيب عالمياً 181 دولة											الترتيب عربياً
إغلاق المشروع	إبنة العقود	التجارة عبر الحدود	دفع الضرائب	حماية المستثمر	الحصول على الاتصاف	تسجيل الممتلكات	توظيف العمالين	استخراج التراخيص	تأسيس المشروع	الدول	
57	137	16	7	24	59	1	45	50	28	السعودية	1
25	113	21	15	53	84	18	26	14	49	البحرين	2
31	98	36	2	88	131	54	88	27	57	قطر	3
141	145	14	4	113	68	11	47	41	113	الإمارات	4
66	94	104	9	24	84	83	43	82	134	الكويت	5
63	105	119	8	88	123	19	24	133	76	سلطنة عمان	6
32	72	38	106	142	84	55	113	101	37	تونس	7
87	41	126	138	126	172	48	69	33	50	اليمن	8
121	118	83	45	88	84	102	58	121	98	لبنان	9
93	128	74	22	113	123	115	52	74	131	الأردن	10
128	151	24	144	70	84	85	107	165	41	مصر	11
64	112	64	119	164	131	117	168	90	62	العرب	12
181	122	85	25	38	163	80	109	149	166	فلسطين	13
49	126	118	166	70	131	162	118	112	141	الجزائر	14
84	174	111	99	113	178	71	122	132	124	سورية	15
181	143	139	67	150	131	35	144	135	107	السودان	16
181	148	178	43	113	163	43	67	111	175	المراق	17
132	159	35	61	177	172	134	137	99	173	جيبوتي	18
148	84	158	174	142	145	61	123	142	143	موريتانيا	19

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال /2009 /مجموعة البنك الدولي

الموقع الشبكي: [www.doingbusiness.org](http://www.doingbusiness.org)

ملاحظة: يعطي الجدول بيانات الفترة من يونيو 2007 حتى يونيو 2008

### 5.3.6 مؤشر تنافسية السفر والسياحة

أصبحت صناعة السفر والسياحة قطاعاً رئيسياً في الاقتصاد العالمي ومحفزاً هاماً للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل عالمياً. وتعتبر هذه الصناعة إحدى أسرع الصناعات نمواً من حيث كونها مورداً للعملة الأجنبية وتوفير فرص عمل جديدة. ويوفر المناخ الملائم للسفر والسياحة فرصاً هامة للدول لرفع مستوياتها المعيشية وبخاصة في الدول النامية، والحد من وطأة الفقر. وقد صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum، التقرير الثاني لتنافسية السفر والسياحة تحت عنوان "الموازنة بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية". ويستمد التقرير، الذي يغطي بيانات العام 2007، أهميته من كونه أداة قيمة للحكومات ورواد الأعمال للتغلب على الصعوبات التي تواجه التنافسية في عالم السفر والسياحة، وتحقيق الفائدة القصوى من تطوير هذا القطاع.

يقيس مؤشر السفر والسياحة الذي يتضمنه التقرير، مدى تنافسية الدول في هذا المجال، وذلك من خلال قياس أدائها ضمن مكونات هذه الصناعة عالمياً. ويستند المؤشر في بياناته إلى مصادر عامة، مؤسسات دولية للسفر والسياحة، خبراء السفر والسياحة، نتائج استطلاعات الرأي، ونتائج مسوحات سنوية شاملة أجراها منتدى الاقتصاد العالمي بالتعاون مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في البلدان التي غطاها التقرير.

ويتألف مؤشر TCI - Index and Tourism Competitiveness Travel من 14 عنصراً لقياس تنافسية السفر والسياحة. وتدخل العناصر الأربعة عشر ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية على نطاق أوسع تتضمن المتغيرات المتعددة التي تسهل أو تحفز تنافسية السفر والسياحة وهي:

(1) مؤشر الإطار التنظيمي للسفر والسياحة، يرصد العناصر ذات الصلة بالسياسات الحكومية المتبعة وتشمل؛ الصيغ القانونية والإجرائية، الاستدامة البيئية، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، وأولويات السياحة والسفر.

(2) مؤشري بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية، يرصد العناصر المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال والبنية التحتية لكل اقتصاد، ويشمل، إلى جانب تنافسية الأسعار المحلية للاقتصاد المعني، البنية التحتية لكل من قطاع النقل الجوي، والنقل البري، قطاع السياحة وقطاع المعلومات والاتصالات.

3) مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسفر والسياحة، وتشمل العنصرين البشري والثقافي في الموارد التي يتمتع بها كل اقتصاد (موارد بشرية، جاذبية السفر والسياحة، والموارد الطبيعية والثقافية).

### وضع الدول العربية في المؤشر

غطى المؤشر لهذا العام 130 دولة في العالم، منها 14 دولة عربية مقارنة بـ 124 دولة منها 10 دول عربية للعام 2007 حيث دخلت ست دول جديدة منها أربع دول عربية. وقد تصدرت قطر المؤشر بحصولها ضمن المؤشر الكلي على الترتيب (37) عالمياً، تلتها على التوالي كل من: تونس بالترتيب (39)، الإمارات (40)، البحرين (48)، الأردن (53)، مصر (66)، المغرب (67)، سلطنة عمان (76)، السعودية (82) والكويت (85).

وبالمقارنة مع نتائج المؤشر للعام 2007، سجلت عشر دول (قطر، تونس، الإمارات، البحرين، الأردن، مصر، المغرب، الكويت، الجزائر وموريتانيا) تراجعاً بنسب متفاوتة في ترتيبها عالمياً، رغم تحسن ترتيب بعضها عربياً، فيما دخلت كل من (السعودية، سلطنة عمان، سورية وليبيا) ضمن تغطية المؤشر لأول مرة.

## وضع الدول العربية في مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2008

المؤشرات الفرعية		المؤشر الكلي					
الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية		بيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية		الإطار التنظيمي		المؤشر الكلي	
الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الدولة	الترتيب
3.92	65	4.50	35	4.90	43	قطر	1
4.08	57	3.86	49	5.28	25	تونس	2
3.62	89	4.69	27	4.87	44	الإمارات	3
3.88	69	4.64	28	4.36	68	البحرين	4
3.92	64	3.64	60	5.06	36	الأردن	5
3.86	70	3.47	69	4.54	58	مصر	6
3.81	72	3.32	75	4.59	55	الغرب	7
3.54	96	3.70	58	4.07	88	ساحل عمان	8
3.43	107	3.78	55	3.83	106	السعودية	9
3.31	119	3.82	53	3.88	105	الكويت	10
3.55	95	2.93	97	4.26	74	سورية	11
3.52	98	2.97	93	4.01	99	الجزائر	12
3.43	106	2.66	115	4.26	75	ليبيا	13
3.11	125	2.59	120	3.60	117	موريتانيا	14

## وضع الدول العربية في مؤشر تنافسية السفر والسياحة للعامين 2007 و 2008

المؤشر الكلي			المؤشر الكلي			
الرصيد	الترتيب عالميا 2007	الدولة	الرصيد	الترتيب عالميا 2008	الدولة	الترتيب عربيا
5.09	18	الإمارات	4.44	37	قطر	1
4.75	34	تونس	4.41	39	تونس	2
4.71	36	قطر	4.39	40	الإمارات	3
4.52	46	الأردن	4.29	48	البحرين	4
4.45	47	البحرين	4.21	53	الأردن	5
4.27	57	المغرب	3.96	66	مصر	6
4.24	58	مصر	3.91	67	المغرب	7
4.08	67	الكويت	3.77	76	سلطنة عمان	8
3.71	92	موريتانيا	3.68	82	السعودية	9
3.67	93	الجزائر	3.67	85	الكويت	10
			3.58	94	سورية	11
			3.50	102	الجزائر	12
			3.45	104	ليبيا	13
			3.10	122	موريتانيا	14

المصدر: [www.weforum.org](http://www.weforum.org)





المؤسسة العربية لضمان  
الإستثمار وائتمان الصادرات  
The Arab Investment & Export  
Credit Guarantee Corporation



## الجزء الثاني

محور التقرير والتطورات الدولية وموجز أنشطة المؤسسة



## سابعاً- محور التقرير: التعليم العالي في الدول العربية؛ المعطيات والواقع الراهن، التحديات والفرص؛

### مقدمة:

لا شك أن التعليم، وخاصة التعليم العالي، يعد محورياً أساسياً لاستراتيجية التنمية الشاملة وعنصراً لا غنى عنه للانطلاق إلى مسار التقدم وتحقيق التنافسية الدولية والمكانة المتميزة على صعيد الاقتصاد العالمي. ويمثل التعليم أيضاً أهم العوامل اللازمة لمحاربة الفقر وإرساء الديمقراطية وتعزيزها محلياً، وتعزيز التكامل الإقليمي، دولياً وعالمياً. بل يمثل التعليم العالي وارتفاع جودته بجميع تخصصاته وخاصة الفنية والتطبيقية والإدارية منها، أحد أهم محددات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات، حيث الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة القادرة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية بنجاح من جهة، والقادرة من جهة أخرى على نقل التقنية المتقدمة واكتساب الخبرات. وفي الآونة الأخيرة، شهد التعليم العالي تحولات جوهرية وتحديات عديدة، فبلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء وضعت ضمن أهدافها الإستراتيجية تطوير التعليم العالي وتعزيز مؤسساته والارتقاء بجودته بما يضمن للخريجين بدء الحياة العملية بخطى يملؤها الثقة في عالم لا مكان فيه إلا لمن يجيد التخاطب بلغة العصر ويتقن أدوات التعامل العلمي والعملية.

ويأتي استعراض تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لهذا العام لمحور التعليم العالي، انسجاماً مع توصيات القمة العربية الاقتصادية الأولى التي عقدت بدولة الكويت يومي 19-20 يناير 2009، وأكدت على ضرورة النهوض بالمنظومة التعليمية في الوطن العربي، وتزامناً مع انعقاد الدورة الثانية والأربعين للمؤتمر العام لاتحاد الجامعات العربية، الذي استضافته دولة الكويت خلال الفترة من 8-10 مارس (آذار) 2009، برعاية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وبمشاركة أكثر من 190 جامعة عربية ومؤسسة تعليمية عضواً في الاتحاد بغرض بناء علاقات من شأنها أن تسهم في تعزيز التعاون بين الجامعات المشاركة وكافة مؤسساتها لتحقيق الأهداف المشتركة.

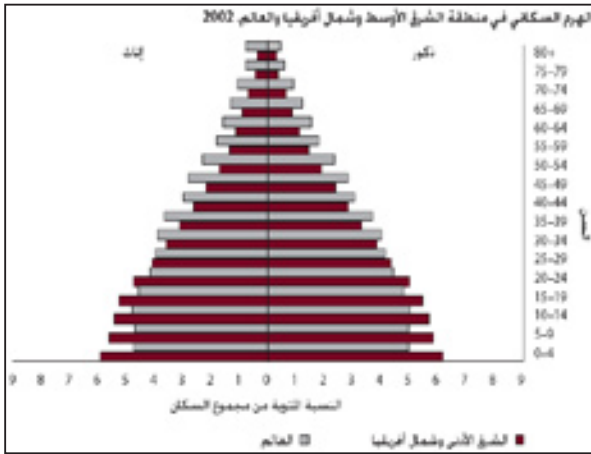
## تقديم:

لقد شهد العقد المنصرم، تزايد مستويات الطلب على التعليم العالي والمتخصص بدرجة ملحوظة في المنطقة العربية. ويعزى هذا بصورة أساسية إلى عدة أسباب أهمها:

- تزايد عدد السكان في الفئة العمرية المعادلة لحاملي شهادة المرحلة الثانوية من الجنسين راغبي الالتحاق بمرحلة التعليم العالي. ويلاحظ تزايد الطلب على تخصصات علمية نادرة لم تكن متوفرة من قبل أو بدرجة كافية في الجامعات العربية المحلية مثل فروع الهندسة التطبيقية وتقنية المعلومات والاتصالات الحديثة.
- انحسار فرص الدراسة بالخارج في جامعات أوروبا وأمريكا كنتيجة طبيعية لوقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي قللت من رغبة الكثير من الطلبة العرب في الالتحاق بالجامعات الغربية وتفضيل الجامعات العربية، إضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية التي كانت تقدم آلاف المنح الدراسية سنويا للدول العربية.
- تزامن حدوث فورة نفطية جلبت إيرادات ضخمة للدول العربية المصدرة للنفط وخاصة خلال السنوات الخمس الماضية مع تهيئة المناخ الاستثماري الوطني والإقليمي لتشجيع الاستثمار بنوعيه العام والخاص في قطاع التعليم العالي، إضافة إلى اعتماد معظم السلطات العربية سياسات تنموية واستراتيجيات تعليمية لتحقيق التناسق فيما بين جانبي العرض (مخرجات التعليم العالي) وجانب الطلب (الاحتياجات الفعلية لسوق العمل) في محاولة لحل مشكلة البطالة المتفشية في العالم العربي.
- إدراج خدمات التعليم ضمن القطاعات الخدمية الإحدى عشر التي شملتها اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (جاتس)، وتقديم العديد من دول العالم جداول التزامات ضمن الاتفاقية المذكورة تتعهد فيها بتحرير قطاع الخدمات التعليمية مما شجع العديد من رجال الأعمال على الاستثمار في قطاع التعليم الجامعي الخاص، كما انه شجع أيضا العديد من الجامعات على افتتاح فروع لها في دول أخرى، سواء في شكل استثمار أجنبي مباشر (الحالة الثالثة لتحرير تجارة الخدمات من خلال التواجد التجاري) أو اتفاقية توأمة أو تأخ بين المؤسسات التعليمية الأجنبية والمؤسسات المحلية أو عقود امتياز تخول استخدام اسم الجامعة. وبالتالي فقد تأثر نظام التعليم العالي مثله مثل مراحل التعليم الأخرى بتبني منهج اقتصاد السوق بل وتعرض بدرجة اشد عن غيره من المراحل التعليمية الأخرى لوقوع تيارات العولمة التي أدت إلى تغيير أنظمة التعليم العالي ليس فقط في المنطقة العربية بل في مناطق أخرى حول العالم.

## 1.7 المعطيات في ضوء مؤشرات مدخلات التعليم العالي:

بصرف النظر عن حقيقة قصور معظم الأجهزة الإحصائية العربية في توفير الإحصاءات المتعلقة بمرحلة التعليم العالي وخاصة إذا ما قورنت بإحصاءات الدول الأخرى أو بالإحصاءات الخاصة بمراحل ما قبل التعليم العالي، يحاول الجزء التالي استعراض عدد من الإحصاءات الأساسية التي تشكل في مجملها صورة شاملة عن أوضاع التعليم العالي في المنطقة العربية. فعلى سبيل المثال، تمثل أعداد الطلبة المقيدين والأكاديميين والجامعات والكليات ومراكز البحث ومخصصات الإنفاق على القطاع، مدخلات العملية التعليمية التي تسلط الضوء على الجهود المبذولة لتوسيع فرص التعليم العالي وإتاحتها لأفراد المجتمع.



ولابد هنا من الإشارة إلى وجود العديد من الإشكاليات المنهجية التي تتعلق بمؤشرات قياس أداء أنظمة التعليم العالي، حيث قد تعاني من أخطاء المفهوم والقياس أو قد تبالغ أحيانا في إظهار مستويات الأداء المحققة مما يضعف من دلالتها. كما أنها قد تعجز عن التعبير عن أوضاع معينة مثل جودة ونوعية التعليم، علاوة على غياب معايير دولية

متفق عليها لهذه المؤشرات يمكن الاستناد إليها. وهو ما يدفع الباحثون إلى اللجوء إلى المقارنة بالمؤشرات المحققة في الدول المتقدمة على اعتبار أنها تعكس الوضع الأمثل لتلك المؤشرات، بالإضافة إلى المقارنة بمؤشرات الأداء في الدول النامية بغرض الوقوف على مدى قدرة الدول العربية في التفوق على أداء الدول النامية أو التخلف عنه. وفي هذا الصدد، يجب الإشارة إلى أن المنطقة العربية تتكون من 22 دولة تمتد عبر مساحة كبيرة من العالم (تفوق 5 ملايين وربع مليون ميل مربع) في قارتي أفريقيا وآسيا، بما يعادل حوالي 10% من مساحة العالم ويسكنها حوالي 320 مليون نسمة يمثلون 4.8% من سكان العالم عام 2008 مقابل 4.6% عام 2004. وتحتوي على جزء كبير غني بالثروات الضرورية لكل البشر ولكنها قابلة للنضوب. وتصنف دول مجلس التعاون الخليجي ضمن قائمة أغنى دول العالم، كما تحتوى قائمة أفقر خمسين دولة في العالم على ست دول عربية. أما باقي الدول

العربية، فتأتي ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط. ويأتي ضمن الحقائق الهامة التي تستحق التنويه في بداية هذه الدراسة أن فئة الشباب تهيمن على التعداد السكاني في المنطقة العربية كما يوضحه الشكل المقابل، ولذا تقع المنطقة ضمن المناطق التي تمتلك أكبر مجموعات الشباب على المستوى العالمي، والتي تقع في الفئتين العمريتين (حتى 14 سنة بحصة 45% من مجموع السكان)، (من 15-24 سنة بحصة 21% من الإجمالي). وهو ما يرجعه الخبراء إلى ارتفاع معدلات الخصوبة خلال حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. ويضيف الخبراء أن هذا التزايد المتسارع في أعداد الشباب سوف يكون له أكبر الأثر على مستوى الطلب على التعليم في المنطقة العربية حال بلوغ سن أعضاء هاتين المجموعتين مراحل التعليم المختلفة. وفي الوقت الحالي، تتركز أعداد هذه المجموعة من الشباب في سن الانتظام في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي. وتشير التوقعات على مدى الثلاثين عاماً المقبلة إلى تزايد عدد أفراد المجموعة السكانية في مرحلة التعليم الثانوي بنسبة الثلث، وأكثر من الضعف في مرحلة التعليم العالي.

ومما لا شك فيه أن أهم ملامح نظام التعليم العالي في الدول العربية، يمكن استخلاصها من خلال مقارنة بعض مؤشرات التنمية البشرية بنظيرتها السائدة في الأقاليم الاقتصادية الأخرى وبعض دول المقارنة الواردة ضمن الجداول الأربعة الآتية:

الإقليم	البيان	1999	2001	2003	2004	2005	2006	المعدل
الدول العربية	عدد الطلبة بالمليون	5.2	5.6	5.9	6.5	6.8	7.0	1.4
	معدل القيد %	19.1	19.5	19.4	21.1	21.8	22.0	1.2
وسط وشرق أوروبا	عدد الطلبة	12.4	14.9	17.5	18.5	19.4	20.1	1.6
	معدل القيد	37.8	44.4	51.4	54.4	57.1	59.6	1.6
آسيا الوسطى	عدد الطلبة	1.2	1.5	1.7	1.9	1.9	2.0	1.6
	معدل القيد	18.4	21.5	23.8	24.6	24.5	24.7	1.3
شرق آسيا والباسيفيك	عدد الطلبة	22.8	27.4	34.4	39.4	41.6	43.8	1.9
	معدل القيد	13.8	16.9	20.7	23.1	23.8	24.6	1.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	عدد الطلبة	10.7	12.2	14.0	14.9	15.6	16.2	1.5
	معدل القيد	21.5	24.1	27.2	28.8	30.1	31.3	1.5
شمال أمريكا وأوروبا الشرقية	عدد الطلبة	28.2	28.4	32.3	33.0	33.4	33.8	1.2
	معدل القيد	61.2	61.5	68.8	69.5	69.7	69.7	1.1
أفريقيا جنوب الصحراء	عدد الطلبة	2.1	2.4	3.2	3.4	3.6	3.7	1.7
	معدل القيد	3.7	4.0	4.8	4.9	5.2	5.2	1.4

المصدر: الموقع الشبكي لمعهد إحصاءات التعليم التابع لليونسكو - مايو 2009 (المعدل = السنة الأخيرة/السنة الأولى في السلسلة المعروضة).

● يتضح من بيانات الجدول السابق أن التوسع في التعليم العالي في الدول العربية خلال الفترة 1999-2006 سار بخطى بطيئة مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، حيث تزايد عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي ومعدل قيدهم بالتعليم العالي، على مدى 6 سنوات، بمعدل (1.4 ضعف)، (1.2 ضعف)، متجاوزة فقط نظيرتها في إقليم شمال أمريكا وأوروبا الشرقية، ومن جهة أخرى، بينما تقل عن نظيرتها السائدة في كافة الأقاليم الأخرى بما في ذلك إقليم أفريقيا جنوب الصحراء.

● ارتفاع نسبة الأمية في المنطقة العربية وما يصاحب ذلك من تأثير سلبي واضح، باعتبار أن وعي الأسر المكونة للمجتمع ومستويات معرفتها يؤثران على مدخلات التعليم العالي ومعدلات أدائه، وتشير البيانات إلى أن نسبة محو الأمية خلال الفترة 1999-2006 تقترب من 72% مقارنة بنحو 81% للمتوسط العالمي، 78.8% للدول النامية.

الدولة أو الإقليم	مؤشر التنمية البشرية (قيمة)	معدل محو الأمية كنسبة من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر	معدل القيد الإجمالي في مراحل التعليم %	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمكافئ القوة الشرائية بالدولار	مؤشر التعليم
الدول العربية	0.713	71.8	65.9	7.760	0.698
الدول النامية	0.688	78.8	63.5	4.572	0.737
شرق آسيا والباسيفيك	0.762	92.3	69.2	5.110	0.846
أمريكا اللاتينية والكاريببي	0.810	90.6	82.0	9.051	0.878
أفريقيا جنوب الصحراء	0.495	62.1	50.3	1.873	0.582
العالم	0.747	81.0	67.0	9.316	0.763

● لا تزال نسبة القيد الإجمالي في مجمل مراحل التعليم من العام إلى العالي، رغم تحسنها من 60% عام 2004 إلى 66% عام 2006، دون المتوسط العالمي الذي سجل 67% ولكنها أفضل من مجموعة الدول النامية التي سجلت نسبتها 64%، وفي نفس الوقت أقل من 69% في إقليم شرق آسيا والباسيفيك، 82% في دول أمريكا اللاتينية والكاريببي ومعدل 90% فأكثر المسجل في الدول المتقدمة.

● لا يزال مؤشر التعليم الذي بلغ 0.698 للعام 2006 يعكس تأخر الدول العربية عن اللحاق



بالمتوسط العالمي الذي سجل 0.763 ومتوسط الدول النامية الذي بلغ 0.737، وكذا بعض مؤشرات الأقاليم الاقتصادية التي تمر بنفس مرحلة التنمية مثل إقليم شرق آسيا (0.846) وأمريكا اللاتينية (0.878).

● تفوق دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى ليبيا في كافة المؤشرات المعروضة والمكونة لمؤشر التنمية البشرية عن دول المقارنة بما أهلها لتدخل ضمن مجموعة الدول ذات الإمكانيات البشرية المرتفعة إلا أن هذا التصنيف لم ينعكس بعد على خطط التنمية وتوزيع القاعدة الإنتاجية والصادرات وقدرات الإبداع والابتكار في تلك الدول مقارنة بدول المقارنة المعروضة.

إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس الجامعي وفقا للأقاليم الاقتصادية

النمو السنوي %	حصة الإقليم %	2006	2003	2000	الإقليم الاقتصادي
2.7	3.1	279.608	229.138	218.736	الدول العربية
2.8	13.7	1.254.851	1.145.978	1.026.408	وسط وشرق أوروبا
2.7	1.5	141.643	122.405	104.465	آسيا الوسطى
3.0	29.6	2.710.165	2.102.080	1.643.841	شرق آسيا والباسيفيك
2.9	13.7	1.249.424	1.087.383	858.290	أمريكا اللاتينية والكاريبي
2.9	28.4	2.599.671	2.374.476	2.113.597	شمال أمريكا وأوروبا الشرقية
2.8	8.3	761.012	631.186	564.249	جنوب وغرب آسيا
2.7	1.7	153.108	138.842	110.785	أفريقيا جنوب الصحراء
3.0	100	9,149,482	7,831,488	6,640,371	العالم

المصدر : الموقع الشبكي لمعهد احصاءات التعليم التابع لليونسكو - مايو 2009.

● خلت مجموعة الدول ذات مؤشر التنمية البشرية المنخفض من أية دولة عربية، حيث جاءت باقي الدول العربية الأخرى ضمن مجموعة الدول ذات الإمكانيات البشرية المتوسطة، ويلاحظ خلو المؤشر من العراق والصومال لعدم توفر البيانات.

● تشير أحدث بيانات معهد إحصاءات التعليم التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) إلى أن مؤشرات العدد الإجمالي، والحصة من الإجمالي العالمي ومعدل النمو السنوي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في المنطقة العربية سجلت أقل المستويات مقارنة بجميع الأقاليم الاقتصادية الأخرى باستثناء إقليم أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الوسطى.

مؤشر التعليم	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمكافئ القوة الشرائية بالدولار	معدل القيد الإجمالي في مراحل التعليم %	معدل الأمية كنسبة من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر	مؤشر التنمية البشرية (قيمة)		الدولة أو الإقليم	الترتيب العالمي	
				2006	2005			
0.864	46.638	72.6	93.3	0.912	0.891	الكويت	29	تتمية بشرية مرتفعة
0.818	49.116	65.8	89.8	0.903	0.868	الإمارات	31	
0.890	34.516	90.4	88.3	0.902	0.866	البحرين	32	
0.857	72.969	77.6	89.8	0.899	0.875	قطر	34	
0.894	13.362	95.8	86.2	0.840	0.818	ليبيا	52	
0.787	20.999	68.7	83.7	0.839	0.814	عمان	53	
0.815	22.053	76.0	84.3	0.835	0.812	السعودية	55	
0.845	9.757	76.8	..	0.796	0.772	لبنان	78	
0.880	4.654	78.7	92.7	0.769	0.773	الأردن	90	تتمية بشرية متوسطة
0.766	6.958	76.2	76.9	0.762	0.766	تونس	95	
0.743	7.426	73.6	74.6	0.748	0.733	الجزائر	100	
0.769	4.225	65.7	82.5	0.736	0.724	سورية	105	
0.884	..	80.6	92.4	0.731	0.708	فلسطين	106	
0.731	4.953	76.4	71.4	0.716	0.646	مصر	116	
0.563	3.915	59.6	54.7	0.646	0.508	المغرب	127	
0.563	2.262	54.4	57.3	0.567	0.550	اليمن	138	
0.537	1.890	50.6	55.2	0.557	0.526	موريتانيا	140	
0.539	1.887	39.9	60.9	0.526	0.516	السودان	146	
0.554	1.965	25.5	..	0.513		جيبوتي	151	
0.927	20.845	88.8	94.6	0.900	0.897	البرتغال	33	دول للمقارنة
0.848	12.536	71.5	91.5	0.823	0.811	ماليزيا	63	
0.824	11.535	71.1	88.1	0.798	0.775	تركيا	76	
0.886	7.613	78.0	93.9	0.786	0.781	تايلاند	81	
0.840	9.087	76.8	87.6	0.670	0.674	ج أفريقيا	125	

المصدر: الموقع الشبكي لمعهد إحصاءات التعليم التابع لليونسكو - مايو 2009.

### 1.1.7 تطور أعداد الجامعات الحكومية والخاصة في الدول العربية:

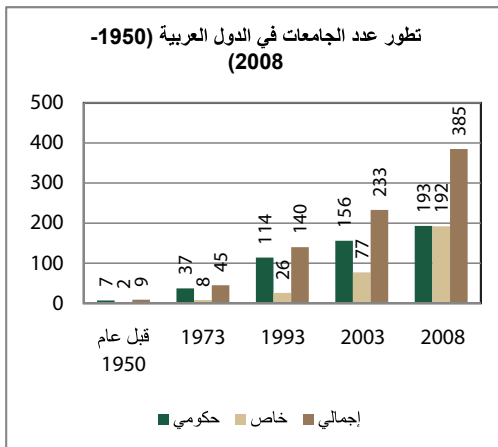
لقد توسعت الدول العربية في الاستثمار في التعليم العالي، حيث تم تأسيس عشرات الجامعات الخاصة والحكومية بالإضافة إلى قيام العديد من الجامعات العالمية بفتح فروع لها في المنطقة العربية. وفي هذا الخصوص، تشير البيانات إلى تزايد عدد الجامعات خلال الفترة 2003 - 2008 في الدول العربية ليصل إلى 385 جامعة مقابل 233 جامعة أي بزيادة قدرها 152 جامعة (أو بنسبة 65%) منها 115 جامعة خاصة أي بما يمثل 4.4 مرة عددها عام 1993. وقد تصدرت تونس الدول العربية من حيث عدد الجامعات، حيث تضاعف فيها عدد الجامعات بمعدل 100% من 22 جامعة إلى 44 جامعة منها 31 جامعة خاصة.

وفي هذا الإطار، ظهر العديد من الجامعات والكليات الخاصة في كل الدول العربية باستثناء العراق والجزائر وجيبوتي وموريتانيا، وهناك توجه جاد في تلك الدول لإنشاء جامعات خاصة، بعدما أصبحت الجامعات الخاصة ضرورة اجتماعية ووطنية تفرضها الظروف وسياسات الخصخصة السائدة، مع التأكيد على وضع ضوابط ومعايير لضمان نوعية جيدة من التعليم الجامعي.

## تطور عدد الجامعات في الدول العربية (1950-2008)

الدولة/ السنة	1950 عام			1973			1993			2003			2008		
	إجمالي	خاص	حكومي	إجمالي	خاص	حكومي	إجمالي	خاص	حكومي	إجمالي	خاص	حكومي	إجمالي	خاص	حكومي
مصر	3	2	5	7	1	8	12	1	12	13	6	19	17	13	30
العراق	..	..	..	5	..	12	..	..	12	14	..	14	14	..	14
الأردن	..	..	..	1	..	5	8	8	13	8	10	18	10	16	26
فلسطين	..	..	..	..	..	1	3	7	8	9	2	11	2	9	11
لبنان	..	..	..	1	4	5	8	1	9	1	18	1	37	38	
سورية	1	..	1	3	..	4	..	4	..	5	..	5	5	4	9
البحرين	..	..	..	..	..	2	..	2	..	2	..	2	2	13	15
الكويت	..	..	..	1	..	1	1	..	1	1	2	3	5	6	
عمان	..	..	..	..	..	1	..	1	..	1	1	2	4	5	
قطر	..	..	..	1	..	1	1	..	1	..	1	1	5	6	
السعودية	..	..	..	4	..	7	4	..	7	8	..	8	21	28	
الإمارات	..	..	..	..	..	1	..	1	..	2	7	2	16	18	
الجزائر	1	..	1	3	..	13	..	13	..	26	..	26	34	34	
ليبيا	..	..	..	2	..	11	..	11	..	14	..	14	14	15	
المغرب	1	..	1	3	..	13	..	13	..	13	1	17	2	19	
تونس	1	..	1	2	..	6	..	6	6	8	14	13	31	44	
السودان	..	..	..	2	..	16	..	16	..	27	1	28	7	35	
اليمن	..	..	..	1	..	4	2	4	6	7	8	15	20	27	
جيبوتي	..	..	..	..	..	1	..	1	1	..	1	1	..	1	
موريتانيا	..	..	..	..	..	1	..	1	1	..	1	1	..	1	
الصومال	..	..	..	1	..	1	..	1	1	..	1	3	2	3	
الإجمالي	7	2	9	37	8	45	114	26	140	156	233	193	192	385	

المصدر: الفترة 1950-1993 من مرجع "التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، محيا زيتون، ديسمبر 2005. بيانات 2003، مرجع التعليم العالي في الوطن العربي، منير بشور، يناير 2004. بيانات 2008، جهات الاتصال الرسمية (مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، عمان، السعودية، الجزائر، ليبيا، تونس، السودان، اليمن وجيبوتي) وبعض المواقع الإلكترونية لوزارات التعليم العالي في الدول العربية.



كما ظهرت جامعات حكومية جديدة في كل من مصر والأردن والسعودية ودول المغرب العربي. وفي حين ظل عدد الجامعات كما هو في كل من العراق وفلسطين وجيبوتي وموريتانيا والصومال، تزايد في الجزائر من 26 جامعة إلى 34 جامعة حكومية. كما تزايد في مصر بواقع (11 جامعة، منها 7 خاصة) ليصل إلى 30 جامعة، الأردن

8) جامعات منها 6 خاصة) لیبیلغ 26 جامعة، سورية (4 جامعات خاصة) لیصل إلى 9 جامعات، والیمن بواقع 12 جامعة خاصة لتصل إلى 27 جامعة، والسودان بواقع 7 جامعات، منها 6 خاصة لیبیلغ 35 جامعة.

وفي لبنان، شهدت فترة التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، حركة توسع ملحوظة في عدد جامعاته وكلياته ومعاهده، وأحجامها، واختصاصاتها، وشهاداتها، وطلابها، وخريجها، وبات في لبنان؛ جامعة رسمية واحدة و 37 جامعة خاصة. وفي ليبيا، تم إضافة جامعة خاصة (هانبيال) لیصل عدد الجامعات إلى 15 جامعة. أما المغرب، فقد ارتفع عدد الجامعات فيها من 14 إلى 19 جامعة منها جامعتان تنتميان إلى القطاع الخاص.

أعداد الكليات في بعض الدول العربية حسب التخصص 2008						الدولة
الطب	العلوم الأساسية والتطبيقية ×	القانون	الأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية	التربية والتعليم	جميع التخصصات	
277	484	90	522	233	1.607	الإجمالي
17	30	6	32	14	100	
11	95	19	112	4	241	الجزائر
1	..	..	..	..	1	جيبوتي
66	119	13	65	50	313	مصر
30	16	..	31	29	106	الأردن
18	7	..	18	18	61	منها خاصة
45	66	13	123	8	255	لبنان
36	49	8	97	5	195	منها خاصة
42	40	15	33	60	190	ليبيا
1	12	1	18	6	38	عُمان
2	8		6	7	23	منها خاصة
63	93	15	99	37	307	السودان
13	21	2	27	2	65	منها خاصة
19	43	14	41	39	156	اليمن
6	13	10	18	7	54	منها خاصة

المصدر: جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية وفقا لبيانات عام 2008 باستثناء اليمن 2007.

\* تشمل كليات الهندسة والتكنولوجيا والزراعة

وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، كان نصيب الكويت من هذه الزيادة 3 جامعات خاصة ليصل عدد الجامعات فيها إلى 6 جامعات. وفي قطر تم تأسيس «المدينة التعليمية» التي توجد فيها 4 فروع للجامعات الأمريكية الرائدة في مجال الطب والإدارة والتصميم. وفي البحرين، زاد عدد الجامعات الخاصة بنحو 13 جامعة ليصل عدد الجامعات لديها إلى 15 جامعة. وتعتبر تجربة الإمارات في إنشاء الكليات الخاصة إحدى التجارب المبكرة على مستوى دول الخليج حيث تم إنشاء العديد من الكليات والمعاهد الخاصة منذ مطلع عقد التسعينيات. وفي هذا الإطار، اتفقت حكومة أبو ظبي وجامعة السوربون الفرنسية على فتح فروع لها في عاصمة الإمارات العربية. وفي دبي هناك أيضا العديد من فروع الجامعات الأسترالية والهندية والبريطانية والروسية وغيرها تتمركز في «قرية المعرفة». أما الجامعة الأمريكية الموجودة منذ عشرات السنين في القاهرة وبيروت ومنذ سنة 2004 في الكويت، فقد فتحت هي الأخرى فروعاً لها في كل من دبي والشارقة. وكان نصيب الإمارات من الزيادة خلال الفترة 2003-2008 نحو 11 جامعة خاصة ليصل عدد الجامعات لديها إلى 18 جامعة (منها 16 جامعة خاصة). وفي سلطنة عمان، تم إنشاء 3 جامعات خاصة خلال الفترة 2003-2008 ليصل عدد الجامعات في السلطنة إلى 5 جامعات. وفي المملكة العربية السعودية، زاد نصيبها من الجامعات الحكومية خلال الفترة بنحو 13 جامعة لتصل إلى 21 جامعة حكومية، في حين تم استحداث 7 جامعات خاصة خلال الفترة ليصل رصيدها الإجمالي إلى 28 جامعة.

ولا ريب أن مؤشر عدد الجامعات بحد ذاته لا يكفي للدلالة على القدرة الاستيعابية لقطاع الجامعات في الدول العربية، لأن الجامعات تتفاوت من حيث قدرتها الاستيعابية للطلبة. فعلى سبيل المثال، تستوعب جامعة واحدة مثل جامعة الأزهر في مصر (عدد الطلبة بلغ 512.7 ألف طالب عام 2005) أو جامعة الإسكندرية (عدد الطلبة بلغ 173.4 ألف طالب) أعداداً من الطلبة قد يوازي أو يفوق جميع الجامعات في دولة عربية أخرى أو مجموعة دول عربية. كما ولا بد الإشارة هنا إلى أن الجامعات لا تتمركز فقط في العواصم والحضر على حساب القرى والريف والمناطق النائية وإنما أيضا تتسع الطاقة الاستيعابية للجامعات في العواصم والحضر مقارنة بالجامعات الموجودة في الريف والقرى والمناطق النائية داخل الدولة الواحدة.

ووفقا لبيان عدد الكليات حسب التخصص في تسع دول عربية توفرت عنها البيانات، تبين أن كليات (الأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية)، (العلوم الأساسية والتطبيقية) تصدرت حصص كافة التخصصات، حيث بلغت 32%، 30% على التوالي، تلتها كليات العلوم الطبية

بما نسبته 17% فكلليات التربية بحصة بلغت 14%، وتذيلت القائمة كليات القانون.

وعلى الرغم من أن عدد الجامعات الخاصة أصبح يتساوى مع عدد الجامعات الحكومية في الدول العربية، إلا أن ذلك لا يعكس قدرتها الاستيعابية النسبية لأن معظم الجامعات الخاصة الجديدة صغيرة الحجم وهي ظاهرة لوحظت في العديد من الدول العربية ودول العالم المختلفة. وإذا أخذنا في الاعتبار مؤسسات التعليم العالي غير الجامعية، نجد أنها نجحت في استقطاب أعداد كبيرة من الطلبة. وبذلك ساهم القطاع الخاص في عملية إحلال التعليم غير الجامعي الذي يكون عادة ذا نوعية أقل من التعليم الجامعي. ورغم غياب الإحصاءات التي تعكس نسبة الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، إلا أنه من المتوقع أن تكون قد قاربت نظيرتها في الجامعات الحكومية، وذلك للاعتبارات الآتية:

- اتجاه معظم الدول العربية لانتهاج سياسة تحد من النمو في عدد الطلبة المقبولين في الجامعات الحكومية.
- سعي الجامعات الخاصة لاستقطاب نسب متزايدة من الطلبة لتساهم في ارتفاع إيراداتها وأرباحها.
- ارتفاع أعداد الخريجين من مراحل التعليم الأدنى.
- اتجاه الدول العربية التي لم تبدأ بعد في خوض التجربة إلى التوسع في إقامة مثل هذه المؤسسات حتى تُحد من نمو الإنفاق العام الموجه للتعليم العالي.
- تمثل الجامعات الخاصة بدائل عن الدراسة بالخارج.

### 2.1.7 معدلات القيد الإجمالية في الدول العربية:

يتضمن الجدول التالي معدلات القيد الإجمالي بمرحلة التعليم العالي في الدول العربية للعام 2007 مقارنة بعام 2003. وفي هذا الصدد، تشير البيانات إلى أن معدل قيد الإناث يتجاوز بدرجة ملحوظة نظيره لقيد الذكور في العديد من الدول العربية وبمعدلات متسارعة خلال الفترة 2003-2007، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي التي بلغ فيها المعدل مستويات مرتفعة لصالح الإناث في مجموعة المقدمة التي جاءت على رأسها قطر بمعدل (2.87)، فالبحرين (2.45)، الكويت (2.33) والإمارات (2.27)، تلتها المجموعة الثانية والتي شملت السعودية بنحو (1.46)، تونس (1.41) والجزائر (1.40)، فلسطين (1.22)، لبنان (1.20)، عمان (1.18) والأردن (1.11). ومن جهة أخرى، لا يزال معدل قيد الذكور يتجاوز نظيره للإناث في كل من المغرب وجيبوتي والعراق واليمن. بينما لم تتوفر بيانات عن مصر في هذا الشأن.

معدل القيد الإجمالي بمرحلة التعليم العالي								الدولة
معدل الإناث/ معدل الذكور		إناث		ذكور		إجمالي		
2007	2003	2007	2003	2007	2003	2007	2003	
1.40	...	28.1	...	20.1	...	24.0	19.0	الجزائر
2.45	1.9	46.8 (2006)	44.6	19.1 (2006)	24.0	32.1 (2006)	33.6	البحرين
0.68	1.9	1.9 (2006)	1.0	2.8 (2006)	1.4	2.4 (2006)	1.2	جيبوتي
...	...	...	...	...	...	34.7 (2005)	29.2	مصر
0.59	...	11.6(2005)	11.6(2004)	19.8 (2005)	...	15.8 (2005)	...	العراق
1.11	1.1	41.2 (2006)	38.2	37 (2006)	35.2	39 (2006)	36.7	الأردن
2.33	2.1	25.6 (2006)	28.3	11 (2006)	13.5	17.6 (2006)	20.4	الكويت
1.20	1.2	56.3	44.1	46.9	38.0	51.6	41.1	لبنان
...	1.1	...	58.3	...	53.3	...	55.8	ليبيا
0.35	0.3	1.8(2006)	1.5	5.1(2006)	5.1	3.5 (2006)	3.3	موريتانيا
0.89	0.8	10.7	9.6	12.0	12.0	11.3	10.7	المغرب
1.18	0.8	27.6	12.4	23.4	15.7	25.5	14.1	عمان
1.22	1.0	50.9	34.6	41.6	33.3	46.2	33.9	فلسطين
2.87	3.7	26.6	23.7	9.2	6.4	15.9	13.5	قطر
1.46	1.6	36.1(2006)	32.0	24.7 (2006)	20.5	30.2 (2006)	25.9	السعودية
1.41	1.3	36.5(2006)	29.4	25.8(2006)	23.0	31 (2006)	26.1	تونس
2.27	2.8	34.4	37.4	15.2	13.3	22.9	23.2	الإمارات
0.37	0.37	5(2006)	5.0	2006))13.5	13.5	9.4(2006)	9.4	اليمن

المصدر: معهد إحصاءات التعليم التابع لليونسكو الموقع الشبكي للمعهد - مايو 2009.

بيانات سورية والسودان غير متوفرة.



أعداد الدارسين في مرحلة التعليم العالي حسب المستوى العلمي 2008						الدولة
دكتوراه	ماجستير	دبلوم دراسات عليا	معاهد فنية	بكالوريوس	الإجمالي	
72.966	127.824	121.247	222.430	3.740.120	4.284.587	الإجمالي
2	3	3	5	87	100	التوزيع النسبي
49	47	45	15	31	31	تخصص العلوم والتقنية
18.740	34.833	23.355	21.861	1.006.383	1.105.172	الجزائر
2	3	2	2	91	100	التوزيع النسبي
61	58	100	40	30	33	تخصص العلوم والتقنية
..	..	213	2.182	9.427	11.822	جيبوتي
..	..	2	18	80	100	التوزيع النسبي
..	..	..	..	..	..	تخصص العلوم والتقنية
45.267	63.373	72.426	2.069	1.141.097	1.324.232	مصر
3	5	5	0	86	100	التوزيع النسبي
47	47	33	100	33	34	تخصص العلوم والتقنية
3.750	12.073	1.955	29.015	225.158	271.951	الأردن
1	4	1	11	83	100	التوزيع النسبي
22	34	80	39	34	35	تخصص العلوم والتقنية
..	..	..	3.749	304.838	308.587	ليبيا
..	..	..	1	99	100	التوزيع النسبي
..	..	..	50	18	18	تخصص العلوم والتقنية
2.143	6.981	10.539	29.517	147.502	196.682	لبنان
1	4	5	15	75	100	التوزيع النسبي
52	34	43	35	32	33	تخصص العلوم والتقنية
3.002	10.072	12.024	93.233	347.276	465.607	السودان
1	2	3	20	75	100	التوزيع النسبي
27	32	6	..	68	52	تخصص العلوم والتقنية
				335.649	335.649	تونس
..	..	..	..	100	100	التوزيع النسبي
..	..	..	..	..	..	تخصص العلوم والتقنية
64	492	948	42.986	232.217	276.707	اليمن
0.02	0.18	0.34	16	84	100	التوزيع النسبي
20	19	24	..	31	26	تخصص العلوم والتقنية

المصدر: جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية، وبيانات اليمن تخص عام 2007 .

يستعرض الجدول السابق أعداد الدارسين في 9 دول عربية توفرت عنها بيانات من جهات الاتصال الرسمية، حسب المستوى العلمي ومعدل القيد في كل مستوى علمي كنسبة من إجمالي عدد الدارسين، ونسبة عدد الدارسين في جامعات أو كليات العلوم الأساسية والتطبيقية لكل مستوى علمي. وفي هذا الصدد، تشير البيانات إلى أن إجمالي عدد الدارسين في عام 2008 بلغ 4.4 مليون طالب، منها 3.7 مليون طالب في مرحلة البكالوريوس وبحصة 87%، بلغت نسبة الدراسات العليا 3% لكل من برامج دبلوم الدراسات العليا وبرنامج الماجستير و2% لبرامج الدكتوراه، بينما استحوذت المعاهد الفنية على نسبة 5% من أعداد الدارسين في هذه الدول. وقد بلغت حصة الكليات العلمية والتقنية نسبة 31% من إجمالي الدول مجتمعة. ويلاحظ أيضا أن حصة الكليات العلمية والتقنية منخفضة نسبيا في كل من البكالوريوس والمعاهد الفنية مقارنة بنسبة الماجستير والدكتوراه والدبلومات العليا (45%، 47%، 49% على التوالي)، وهو ما يشير إلى تركيز طلبة البكالوريوس في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية في المنطقة العربية.

### 3.1.7 مؤشرات الإنفاق على التعليم العالي في الدول العربية:

تشير دراسة حديثة للبنك الدولي تحت عنوان ”الطريق غير المسلوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا“، إلى أنه على الرغم من تأخر المنطقة العربية عن الأقاليم الاقتصادية الأخرى في الاستثمار في رأس المال البشري، فإنها تميزت بارتفاع إنفاقها على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم نجحت بسرعة في رفع متوسط مستوى التعليم بين سكانها. فعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، خصصت بلدان المنطقة في المتوسط نسبة 5% من إجمالي الناتج المحلي ونسبة 20% من النفقات الحكومية للتعليم، وهو أكثر مما خصصته البلدان النامية الأخرى التي لديها مستويات مماثلة لمتوسط دخل الفرد. ونتيجة لذلك، تمكنت المنطقة من تحسين إمكانية الحصول المتساوي على التعليم في كافة مراحلها. وتعد هذه إنجازات رائعة، إذا أخذنا في الاعتبار أن المنطقة بدأت في الستينيات ولديها بعض أكثر المؤشرات التعليمية انخفاضاً في العالم.

أما فيما يتعلق بقطاع التعليم العالي، فهناك دراسات مختلفة تناولت أوضاع التعليم العالي في الدول العربية وأشارت إلى أزمة في التمويل تواجهها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لديها. ففي العديد من الدول العربية، وجد أن ضعف القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي يرتبط بدرجة كبيرة بمحدودية الإنفاق الحكومي. كما وجد أنه في ظل التغير

التقني المستمر في التجهيزات اللازمة لتلك المؤسسات، أصبح توفير الأجهزة والمعدات والمختبرات يشكل عبئاً علي ميزانيات هذه المؤسسات. وتفيد دراسة أجرتها وزارة التعليم العالي في السعودية في نهاية التسعينيات أنه نتيجة للتزايد الضخم في أعباء الإنفاق العام الموجه للتعليم العالي وجهت الحكومة الدعوة إلى التمويل غير الحكومي لتمويل مراكز البحث العلمي وتقديم المنح الدراسية والإسهام في الإنشاءات كما سمحت للجامعات بقبول التبرعات والدعم الخارجي . وبالفعل وضعت الوزارة في المملكة رؤية إستراتيجية للتعليم العالي الخاص كماً ونوعاً تقضي بتوزيع نحو 30% من الدراسين في التعليم العالي على الجامعات والكليات الأهلية. ويقتصر دور الوزارة على مراقبة الخطة التعليمية وتنفيذها والإشراف على المناهج وتحقيق الجودة. أما تحديد الرسوم فيخضع لتقدير كل كلية وجامعة أهلية. وتوفر الوزارة المنح الدراسية بنوعها الكلية والجزئية التي تغطي 100%، 50% من الرسوم الدراسية وبعد أقصى 30 ألف ريال. وتتضمن الإستراتيجية أيضاً تخصيص الأراضي الحكومية بإيجار رمزي وتقديم قروض ميسرة للجامعات الأهلية بحد أقصى 50 مليون ريال للإنشاءات ونحو 15 مليون ريال للتجهيزات.

ويشير الجدول التالي إلى بعض مؤشرات الإنفاق على التعليم العالي في بعض الدول العربية التي توافرت عنها البيانات وبعض دول المقارنة من الدول النامية والأقل نمواً، حيث تصدرت الكويت باقي الدول العربية المعروضة من حيث نسبة الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من إجمالي الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة بما نسبته 32.6% (مقارنة بنحو 39% في أثيوبيا)، تليها الإمارات بنسبة 27.6% ثم تونس بنسبة 24% (مقارنة بنحو 25.4% في رواندا). وفيما يتعلق بمؤشر الإنفاق العام على الطالب الجامعي كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تشير البيانات إلى تصدر الكويت مرة أخرى بنسبة 80% من دخل الفرد في حين بلغت هذه النسبة في أثيوبيا سبعة أمثال دخل الفرد ومرة ونصف المرة تقريباً في مدغشقر. أما بالنسبة لمؤشر إجمالي الإنفاق العام على مؤسسات التعليم العالي والإدارة التعليمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فتأتي تونس في المقدمة بما نسبته 1.7% تليها الكويت بنسبة 1.2% ثم المغرب 1% فقط (مقارنة بنحو 2.1% في أثيوبيا، 1.2% في رواندا و 1.1% في إيران)، بينما تقل هذه النسبة عن 1% في باقي الدول العربية التي تتوفر بياناتها.

2007					الدولة
الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من إجمالي الإنفاق على التعليم	إجمالي الإنفاق العام على مؤسسات التعليم العالي والإدارة التعليمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام على الطالب الجامعي كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	
%					
...	...	22.4 (2006)	8.3 (2006)	...	جيبوتي
...	...	12.6	3.8	...	مصر
32.6 (2006)	1.2 (2006)	12.9 (2006)	3.6 (2006)	79.8 (2006)	الكويت
25.3	0.7	9.6	2.7	14.8	لبنان
4.95 (2005)	0.1 (2005)	10.1 (2006)	2.9 (2006)	39.2 (2005)	موريتانيا
16.9 (2006)	1.0 (2005)	26.1 (2006)	5.5 (2006)	73.9 (2006)	المغرب
...	0.3 (2005)	31.1 (2006)	4.0 (2006)	14.0 (2005)	عمان
13.3 (2005)	0.4 (2005)	19.6 (2005)	3.3 (2005)	42.8 (2005)	قطر
...	...	27.6 (2004)	6.8 (2004)	...	السعودية
24.1 (2005)	1.7 (2005)	20.8 (2005)	7.2 (2005)	55.9 (2005)	تونس
27.6 (2005)	0.4 (2004)	28.3 (2005)	1.4 (2005)	27.2 (2003)	الإمارات
31.0	0.9	23.2	3.5	47.3	هونج كونج
20.4	1.1	19.5	5.5	27.7	إيران
39.0	2.1	23.3	5.5	785.5	أثيوبيا
12.7	0.3	16.4	3.4	145.2	مدغشقر
25.4	1.2	19.0	4.9	...	رواندا
12.9	0.6	17.4	5.4	...	جنوب أفريقيا

المصدر: الموقع الشبكي لمعهد إحصاءات التعليم التابع لليونسكو - مايو 2009، بيانات كل من الجزائر والبحرين والعراق والأردن وليبيا وفلسطين السودان وسورية واليمن غير متوفرة وفقا لنفس المصدر.

#### 4.1.7 مشكلة ارتفاع الرسوم الدراسية:

ستظل الرسوم الدراسية المرتفعة للجامعات الخاصة تعمل بمثابة سقف يحد من قدرة هذه الجامعات على استيعاب أعداد ضخمة من الطلبة والطالبات. وفي هذا الصدد، أشارت عدة

دراسات إلى أن الجامعات الخاصة في المنطقة العربية تسعى لتحقيق الربح بما يعرض طبيعة نشاطها وأهدافها لانتقادات شديدة خاصة حول نوعية وجودة التعليم فيها ومستوى خريجيها. وقد تكون فكرة تحقيق الربح مقبولة إذا ما لجأت هذه الجامعات إلى تنويع مصادر إيراداتها بما يخفف من أعباء الرسوم الدراسية التي يتحملها الطلبة. ولكن كحقيقة واقعة، لا تزال الجامعات الخاصة في المنطقة العربية تعتمد اعتماداً كلياً على الرسوم الدراسية لاستعادة التكاليف التشغيلية الجارية وتحقيق معدل عائد مرتفع على الاستثمار. وتتضخم التكاليف التشغيلية الجارية في حالة تمويل إنشاء هذه الجامعات من القروض المصرفية بما يعنى إضافة فوائد وأعباء هذه القروض على تلك التكاليف ومن ثم ارتفاع الرسوم الدراسية. كما تخضع هذه الرسوم من عام إلى آخر للزيادة وخاصة في ظل تفضيل الوزارات المسؤولة في الدول العربية عدم تحديد سقف لهذه الرسوم بما يوفر الحرية الكاملة لهذه الجامعات في تحديد مستوى هذه الرسوم بل وإضافة ما يحلو لها من تكاليف تتعلق بالكتب المقررة واستخدام معامل الجامعة وغيرها من الأنشطة علاوة على تكلفة الانتقال والإقامة في المدينة الجامعية الملحقة بالجامعة.

ففي سلطنة عُمان، عبّرت الكثير من الأسر عن ارتفاع عبء تكلفة التعليم العالي في المؤسسات الخاصة، بالنسبة لدخلها، وفقاً لدراسات ميدانية أجرتها عدد من الكليات في السلطنة. وكذلك هناك قلق بشأن ارتفاع رسوم الدراسة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الإمارات وخاصة في الكليات التطبيقية مما يشكل صعوبة كبيرة في الالتحاق بهذه الكليات للمواطنين والوافدين على حد سواء ومن ثم يخشى من أن يقتصر الالتحاق بهذه الكليات على الفئات شديدة الثراء. وفي أعقاب رفع الجامعات الخاصة في السعودية خلال عام 2008 رسومها بنسبة 30%، عبر الطلبة عن استيائهم من مثل هذه الإجراءات غير المبررة، خاصة وأن هذه الجامعات، وعلى عكس برامجها الاجتماعية المعلنة، لم تسمح للطلبة غير القادرين على تسديد هذه الرسوم باستكمال الدراسة. وجدير بالذكر أن عدد طلاب الجامعات الخاصة في السعودية يقدر بنحو 11 ألف طالب في 3 جامعات و19 كلية خاصة تدر نحو 500 مليون ريال سعودي سنوياً كرسوم دراسية. ومن المتوقع أن تصل الجامعات الأهلية خلال العامين القادمين إلى 5 جامعات و32 كلية خاصة.

ومن ناحية أخرى تعتبر هذه الرسوم ميزة نسبية للجامعات الخاصة المحلية على فروع الجامعات الأجنبية، حيث يلاحظ ارتفاع مستوى الرسوم الدراسية السنوية بشكل مبالغ فيه لدى العديد من الدول العربية التي دخلتها الجامعات الخاصة المحلية والأجنبية. فعلى سبيل الاستدلال لا الحصر، تتراوح هذه الرسوم في مصر لدى بعض فروع الجامعات الأجنبية ما

بين ضعفي أو سبعة أمثال متوسط دخل الفرد، بينما تصل هذه النسبة في الكويت ما بين 36%-40% من متوسط دخل الفرد. أما في السعودية، فتتراوح الرسوم في بعض هذه الكليات الخاصة المحلية ما بين 40-50 ألف ريال سعودي سنويا بما يعادل 55-69% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

النسبة من دخل الفرد	دخل الفرد بالعملة الوطنية	الرسوم الدراسية	أسم الجامعة
176-226%	11.946	21-27 ألف جنيه مصري	جامعة مصر الدولية
134-167%		16-20 ألف جنيه مصري	جامعة الأهرام الكندية بمصر
670-712%		80-85 ألف جنيه مصري	الجامعة الألمانية في القاهرة
40.5%	12.344	5 آلاف دينار كويتي	جامعة الخليج في الكويت
36.5%		4.5 ألف دينار كويتي	جامعة الشرق الأوسط الأمريكية بالكويت
55-69%	72.448	40-50 ألف ريال سعودي	كلية إدارة الأعمال بجدة في السعودية

تبيين مما سبق أن هناك بعض المشاكل ترتبط بظاهرة الجامعات الخاصة، رغم أنها تعتبر احد الحلول البديلة التي أوصى بها الخبراء لحل مشاكل التعليم العالي في المنطقة العربية. ويأتي على رأس هذه المشاكل قانون إنشاء هذا النوع من الجامعات، حيث اعتبرها شركات استثمارية وخولها حق تعظيم أرباحها. ونظراً لان تحقيق جودة التعليم العالي يتطلب مزيداً من الإنفاق والاستثمار، فإن ذلك يعني مزيداً من الرسوم الدراسية التي يتحملها الطلبة في نهاية المطاف. وجزير بالذكر، أن معظم الدول الأوروبية رفضت دخول القطاع الخاص في مجال التعليم الجامعي رغم أنها اقتصادات رأسمالية تعتمد مبدأ الحرية الاقتصادية وريادة القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، يحتاج الأمر إلى دراسة اقتصادات الجامعات الخاصة في المنطقة العربية مقارنة بدول العالم المختلفة وصولاً إلى تحديد رسوم الدراسة على نحو واقعي وبما يتناسب مع مستويات الدخل مع وضع سياسات بديلة لحماية الطلبة المنتمين إلى فئات الدخل المنخفضة مثل توفير المنح والقروض لأغراض استكمال الدراسة أو توفير فرص عمل لبعض الوقت لمساعدة الطلبة على تسديد رسوم الدراسة.

## 2.7 الواقع الراهن من خلال مؤشرات مخرجات التعليم العالي:

لقد حاولنا من خلال الجزء السابق استعراض مؤشرات عدة تعكس الوضع الراهن في المنطقة العربية سواء على المستوى التجميعي أو الدولي وفي ضوء البيانات المتوفرة. وفي

نسبة خريجي مرحلة التعليم العالي				الدولة
إناث %		ذكور %		
2007	2003	2007	2003	
59	61(2004)	41	39(2004)	الجزائر
68(2006)	70.0	32(2006)	30.0	البحرين
54(2006)	57.0	46(2006)	43.0	الأردن
...	33(2004)	...	67(2004)	الكويت
54	52.0	46	48.0	لبنان
...	53.3	...	46.7	ليبيا
26(2006)	25(2005)	74(2006)	75(2005)	موريتانيا
37	45.0	63	55.0	المغرب
61	49.0	39	51.0	عمان
57	53.0	43	47.0	فلسطين
68	..	32	..	قطر
57(2006)	56.0	43(2006)	44.0	السعودية
59(2006)	..	41(2006)	..	تونس
65	..	35	..	الإمارات

هذا الشأن، أشار ب. سترتين (P. Streeten) إلى ضرورة أن تنصب هذا المؤشرات على مخرجات العملية التعليمية أكثر من مدخلاتها بغرض الحكم الدقيق على تحقيق الأهداف الموضوعية أو الانحراف عنها. فعلى سبيل المثال، تمثل أعداد الطلبة المقيدين والأكاديميين والجامعات والكليات ومراكز البحث ومخصصات الإنفاق على القطاع، مدخلات العملية التعليمية التي تسلط الضوء على الجهود المبذولة لتوسيع فرص التعليم العالي وإتاحتها لأفراد المجتمع. ولكن هذه الجهود بحد ذاتها قد لا تسفر عن قدرات ومهارات كافية للتكيف مع المستجدات المتلاحقة والإبداع

والابتكار، والمشاركة في التنمية بمجالاتها العملية المختلفة. وفي هذا الصدد، يحاول القسم التالي من الدراسة الإشارة قدر الإمكان إلى المؤشرات المعبرة عن مخرجات منظومة التعليم العالي في الدول العربية.

وتشير بيانات الجدول المقابل إلى ارتفاع نسبة خريجي مرحلة التعليم العالي من الإناث مقارنة بالذكور في معظم الدول العربية، تصدرتها كل من البحرين وقطر بنحو 68%، فالإمارات بما نسبته 65%، تليها سلطنة عمان بنسبة 61%، الجزائر وتونس بنسبة 59% ثم السعودية وفلسطين بنسبة 57% ثم الأردن وليبيا بنحو 54%، بينما تنعكس الصورة في كل من المغرب وموريتانيا.

ويشير الجدولان التاليان، وبناء على البيانات التي توفرت عن 12 دولة عربية، إلى تركيز معظم الخريجين العرب من مرحلة التعليم العالي في تخصصات (علوم الاجتماع والقانون

وإدارة الأعمال) و (الأداب والعلوم الإنسانية) بما نسبته 32.6% و 18.8% على التوالي، تليها العلوم العلمية بحصة 13.9%، فالهندسة بفروعها بحصة 12.3%.

وبينما توزعت الحصص المتبقية على باقي التخصصات بحصص أقل من 10%، على رأسها التربية والتعليم بحصة 8.5%، ثم العلوم الطبية بحصة 7.3%، فتخصص علوم الزراعة في آخر التخصصات بحصة 1.4%. وعلى صعيد الدول العربية فرادى، عكست البيانات نفس الصورة الإجمالية، حيث مثلت تخصصات (علوم الاجتماع والقانون وإدارة الأعمال) و (الأداب والعلوم الإنسانية)، أهم الاختيارات المفضلة لطلبة الدراسة الجامعية في الدول العربية، وخاصة المغرب (68%)، الجزائر (65%)، ولبنان (60%)، ودول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها؛ قطر (64%)، السعودية (52%)، البحرين (50%)، ثم الإمارات (48%) . في حين بلغت نسب تخصص التربية 40% في عمان، 29% في فلسطين، 16% في العراق، 14% في الأردن. كما ارتفعت نسب تخصص العلوم العلمية في كل من السعودية (25%)، الإمارات (23%)، الأردن (17%) ثم المغرب (15%). وتميزت لبنان بارتفاع نسب تخصص العلوم الهندسية والطبية مقارنة بباقي الدول العربية وبحصة (13%) و (12%) على التوالي.



الدولة	أعداد خريجي مرحلة التعليم العالي حسب التخصص 2007									
	الإجمالي	التربية والتعليم	الآداب والعلوم الإنسانية	الاجتماع والإعمال وعلم القانون وإدارة الأعمال	العلوم العلمية	الهندسة	الزراعة	الطب	الخدمية	متنوعة
الحصبة	100.0	8.5	18.8	32.6	13.9	12.3	1.4	7.3	2.5	2.7
الإجمالي X	524898	44571	98667	171270	73048	64325	7491	38346	12928	14252
الإجمالي	1,127,273	44,571	98,667	171,270	73,048	87,798	7,491	38,346	12,928	593,154
الجزائر	120.168	1.411	21.877	56.525	14.499	15.190	2.168	6.243	1.223	1.032
البحرين	2.881	155	261	1.193	220	296	..	270	145	341
جيبوتي	2.367	..	..	..	..	..	..	..	..	2.367
مصر	309.704	..	..	..	..	..	..	..	..	309.704
المراق	87.849	14.333	9.114	17.770	3.266	22.565	2.893	8.695	9.213	..
الأردن	47.110	6.683	4.420	11.736	8.170	3.755	899	4.731	82	6.634
لبنان	32.168	1.188	4.051	14.987	3.181	4.263	208	3.822	456	12
ليبيا	16.919	..	..	..	..	..	..	..	..	16.919
موريتانيا	2.707	..	324	467	126	..	..	..	..	1.790
المغرب	88.137	2.551	21.513	36.982	13.422	7.375	537	4.074	1.511	172
عُمان	12.484	5.029	738	2.117	1.473	1.198	129	1.026	..	774
فلسطين	21.851	6.299	2.507	7.226	2.072	1.592	46	1.998	111	..
قطر	1.484	107	222	731	224	131	..	69	..	..
السعودية	94.837	5.237	31.873	16.859	23.304	6.713	593	6.738	23	3.497
السودان	75.449	..	..	..	..	..	..	..	..	75.449
تونس	60.613	..	..	..	..	23.473	..	..	..	37.140
الإمارات	13.222	1.578	1.767	4.677	3.091	1.247	18	680	164	..
اليمن	137.323	..	..	..	..	..	..	..	..	137.323
%										
الجزائر	100	1	18	47	12	13	2	5	1	1
البحرين	100	5	9	41	8	10	..	9	5	12
المراق	100	16	10	20	4	26	3	10	10	..
الأردن	100	14	9	25	17	8	2	10	0	14
لبنان	100	4	13	47	10	13	1	12	1	0
موريتانيا	100	..	12	17	5	..	..	..	..	66
المغرب	100	3	24	42	15	8	1	5	2	0
عُمان	100	40	6	17	12	10	1	8	..	6
فلسطين	100	29	11	33	9	7	0	9	1	..
قطر	100	7	15	49	15	9	..	5	..	..
السعودية	100	6	34	18	25	7	1	7	0	4
الإمارات	100	12	13	35	23	9	0	5	1	..

المصدر: معهد إحصاءات التعليم التابع لليونسكو الموقع الشبكي للمعهد - مايو 2009، والخانات المظلمة غير متوفرة حسب نفس المصدر، وتم توفيرها من جهات الاتصال الرسمية علماً بأن بيانات مصر تقتصر على خريجي الجامعات الحكومية فقط.  
\* إجمالي الدول العربية باستبعاد الدول غير الموزعة.

وفي إشارة بليغة إلى تراجع الجامعات والمراكز البحثية العربية في مجال البحث العلمي وتواضع النشر العلمي في الدوريات المفهرسة عالميا، اختفت جميع الجامعات العربية من قائمة التصنيف العالمي (شنغهاي الصيني) لأفضل 500 جامعة حول العالم الصادر في 30 أغسطس 2008، وذلك بعد خروج جامعة القاهرة من ذيل القائمة. وفي المقابل، تضمنت القائمة 6 جامعات ومراكز علمية من إسرائيل وثلاث من جنوب أفريقيا، 32 للصين، 31 لكوريا الجنوبية، سبع لتايوان وخمس لهونج كونج. وقد احتلت الجامعات الأمريكية 159 مركزا، والجامعات الأوروبية 210 مراكز، 21 لكندا و 83 للدول الآسيوية. وعلى الرغم من أن تلك المعايير لا تعتمد البحوث المنشورة باللغة العربية وبالتالي لا يدخل في التقييم بحوث قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية، إلا أنها تعتبر في حد ذاتها صدمة أكاديمية وكارثة علمية. وفي ضوء ذلك، يتضح مدى أهمية إنشاء قاعدة علمية للتعليم العالي وفق المعايير المعتمدة عالميا وضرورة الإنفاق على البحث العلمي حتى تستعيد هذه الأمة دورها ومكانتها على المستوى العالمي. وفيما يلي نورد إستراتيجية جامعة القاهرة التي تم وضعها في محاولة للدخول مرة أخرى ضمن قائمة الجامعات الـ 500 الأفضل حول العالم، وذلك بغرض الاسترشاد:

- إنشاء مكتب فني من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة للتخطيط ومتابعة جميع أنشطة قطاع الدراسات العليا والبحوث.
- دعم بحوث ورسائل شباب الباحثين وتزويدهم بالخامات والإمكانات اللازمة لبحوثهم وإيادهم سنويا للمؤتمرات العلمية الدولية حال مشاركتهم بإنتاج بحثي في هذه المؤتمرات ومنح أصحاب الرسائل العلمية المتميزة لأعضاء هيئة التدريس حوافز مالية وتسهيل حصولهم على المقالات العلمية بالمجان، مع إنشاء مجلة علمية دولية للجامعة سيتم إصدار عددها الأول في شهر ديسمبر 2009.
- إعداد تبويب شامل وتنقيب معلوماتي لرسائل الماجستير والدكتوراه وعرض النتائج المستخلصة على الهيئات المعنية في المجتمع بغرض تعظيم الاستفادة.
- دعم المشاريع البحثية بالجامعة وإعداد مسابقة سنوية لاختيار أفضل 20 مشروعا بحثيا مع زيادة ميزانية البحث العلمي في الجامعة، إضافة إلى المشاركة في المشروعات البحثية الدولية.

تصنيف شنغهاي الصيني (أغسطس كل عام).

التصنيف الانجليزي (أكتوبر كل عام).

م	المعيار	الوزن	المعيار	الوزن
1	عدد خريجي الجامعة الحاصلين على نوبل	10%	نتائج استبيان يوزع على عدد ضخم من مختلف الجامعات حول العالم ويتم تقييم كل جامعة حسب إجابات أعضاء هيئة التدريس	40%
2	عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على نوبل	20%	نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس ونسبة الطلاب الأجانب	10%
3	عدد أعضاء هيئة التدريس الذين تنشر أبحاث لهم في 21 دورية عالمية مرموقة	20%	نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس	20%
4	عدد أبحاث هيئة التدريس المنشورة في مجلتي الطبيعة والعلوم خلال السنوات الخمس الأخيرة	20%	شغل خريجين الجامعة لوظائف في سوق العمل	10%
5	عدد أبحاث هيئة التدريس المنشورة عالميا	20%	عدد أبحاث هيئة التدريس المنشورة عالميا	20%
6	الأداء الحكومي بالنسبة لحجم الجامعة	10%		

ويقارن الجدول أعلاه فيما بين التصنيف الصيني والانجليزي من حيث المعايير المعتمدة وأوزانها النسبية. ويلاحظ ارتفاع أهمية المؤشرات الآتية كمعايير يعتمد عليها التصنيفان الدوليان:

1- مؤشر عدد الطلاب الدارسين في مرحلة التعليم العالي لكل أستاذ جامعي، وهو ما يمثل أحد المعايير التي يستند إليها التصنيف الانجليزي للجامعات وفقا للجدول أعلاه. وفي هذا الصدد، تشير البيانات المتوفرة، أن هذه النسبة بلغت في السودان 38 طالب/أستاذ في الكليات الحكومية خلال العام الدراسي 2004/2005، بينما تحسنت في الكليات الخاصة لتصل إلى 23 طالب/أستاذ. أما في مصر، فقد بلغت هذه النسبة للعام الدراسي 2007/2008 بالمتوسط للكليات الحكومية للعلوم الأساسية والتطبيقية نحو 10 طلاب/أستاذ (تراوحت ما بين 6 للزراعة، 7 للطب، 9 للعلوم الأساسية و35 للهندسة)، بينما بلغت لكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية ما نسبته 84 طالب/أستاذ (تراوحت ما بين 34 لكليات التربية، 67 للآداب، 163 للإدارة والاقتصاد، 455 للعلوم القانونية). وفي تونس، بلغت هذه النسبة 18 طالب/أستاذ للعامين الدراسيين الأخيرين (2006/2007-2007/2008). أما في الأردن، فقد بلغت هذه النسبة 20 طالب/أستاذ للكليات العلمية ترتفع إلى 30 لكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

2- مؤشر عدد أبحاث هيئة التدريس المنشورة عالمياً، وهو ما يجرنا للحديث عن العديد من مؤشرات الأداء المتشابهة على صعيد التعليم العالي في الدول العربية مجتمعة والتي لها تأثير مباشر على هذا المؤشر، وأهمها:

- نقص عدد الدوريات العلمية العربية، حيث لا تتجاوز 514 دورية، منها 159 دورية في مصر فقط، مقابل 13883 في اليابان (عام 1993 في مجال العلم والتقنية فقط). وتعاني معظم الدول العربية من ضعف شديد سواء في إصدار الدوريات العلمية أو الحصول على الأجنبية منها وخاصة الدوريات العلمية المحكمة. وجدير بالذكر، أن عدد الأبحاث الصادرة من مصر والمنشورة في الدوريات الدولية بلغ 900 بحث خلال عام 2008 مقابل 441 بحثاً خلال عام 2007.

- تواضع الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية، حيث بلغ في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 0.2%، مقارنة بنحو 1.4% كمتوسط الإنفاق عالمياً (بما يمثل 7 أمثال إنفاق الدول العربية على البحوث والتطوير). وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة بلغت 3.8% و 2.6% و 2.8% و 2.6% في كل من السويد وسويسرا واليابان وكوريا الجنوبية وأمريكا على التوالي و 2.4% في كل من ألمانيا وإسرائيل بما يعادل 12 مرة أكثر من متوسط ما تنفقه الدول العربية مجتمعة.

- نقص عدد مراكز الأبحاث في الدول العربية، حيث بلغ إجماليها 550 مركزاً منها 104 مراكز في مصر وحدها، أو بحصة 15% من الإجمالي. ويعد هذا العدد قليلاً مقارنة بما يتوفر في واحدة من الدول المتقدمة مثل أمريكا واليابان، ناهيك عن ضعف الإمكانيات المادية والبشرية في غالبية مراكز الأبحاث العربية مقارنة ببعض الدول النامية.

- قلة عدد المدن التقنية البحثية وقصورها على عدد قليل من الدول العربية كمصر والسعودية وتونس.

- انخفاض حجم القوى البشرية العلمية في الدول العربية مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ حجم القوى البشرية العلمية في مصر نحو 560 باحثاً لكل 100000 نسمة من عدد السكان، ونحو 460 باحث/100000 نسمة في تونس، مقابل 4906 باحث/100000 نسمة في اليابان، 2448 باحث/100000 نسمة في فرنسا، 3676 باحث/100000 نسمة في أمريكا. ويلاحظ أن الأبحاث العربية غالباً ما تتسم بالفردية وغياب الفريق

وضعف ارتباطها بالواقع والخطط التنموية، حيث تنصب في المقام الأول على تحسين الوضع العلمي والمالي لعضو هيئة التدريس. وعادة ما يكبل عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية بمهام التدريس على حساب مساهماته البحثية حيث لا تتجاوز نسبتها 5% من جملة أعبائه مقابل 33% من جملة أعباء هيئة التدريس في بعض جامعات الدول المتقدمة.

- ضعف الإنتاج العلمي في مجال ترجمة الكتب العلمية ونقل إصدارات التقنية إلى اللغة العربية، حيث تشير البيانات إلى إن ما يترجمه بلد مثل تركيا في فترة عام يفوق في مجمله ما يترجمه الدول العربية مجتمعة في ذات الفترة.
- عدم الاهتمام بالإعلام العلمي في معظم الدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أن مصر أعدت قناة تلفزيونية فضائية (قناة البحث العلمي).
- نقص عدد وثائق براءات الاختراع، التي تمثل أحد المصادر المهمة للمعلومات العلمية.
- غياب شبكات المعلومات فيما بين الدول العربية يحول دون تبادل المعلومات العلمية ونتائج الأبحاث مما يؤدي إلى تكرار الأبحاث وهدر الطاقات البحثية العربية.

أما علي صعيد الدول العربية فرادى، فتتسم قدرات البحث العلمي والتقني في المنطقة

نسبة الجامعات/ لكل مليون نسمة 2008			
الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
مصر	0.4	الإمارات	3.8
العراق	0.5	الجزائر	1.0
الأردن	4.4	ليبيا	2.4
لبنان	10.0	المغرب	0.6
سورية	0.5	تونس	4.3
البحرين	19.3	السودان	0.9
الكويت	1.7	اليمن	1.2
عمان	1.8	جيبوتي	1.3
قطر	5.5	موريتانيا	0.3
السعودية	1.1	إجمالي الدول العربية	1.1

العربية بالتباين الشديد من دولة إلى أخرى. فوفقا للجدول المقابل، يتبين تميز بعض الدول العربية بقدرات مرتفعة نسبيا، وانخفاضها أو تدنيها في البعض الآخر، مما يقلل من القدرة على إجراء عمليات البحث العلمي ووضع نتائج موضع التطبيق الميداني. وذلك لان البحث العلمي والتقني في المنطقة العربية يتركز في الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية التابعة للجامعات أو الوزارات المختلفة

في كل دولة عربية. فعلى الرغم من تزايد عدد الجامعات في المنطقة العربية بمعدلات متسارعة للغاية، وخاصة خلال الفترة 2003-2008 حيث بلغ نحو 361 جامعة وهذا يعني

أن هناك (1.1) جامعة لكل مليون نسمة من السكان في المنطقة العربية (عدد السكان العرب بلغ 320 مليون نسمة في 2008) مقابل فقط 0.78 جامعة/ مليون نسمة من السكان في عام 2003، وهو ما يعد تقدماً ملحوظاً. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يتراوح حالياً في بعض الدول المتقدمة ما بين 2-6 جامعة/مليون نسمة (جامعتان/ مليون نسمة من السكان في اليابان، 6 جامعات/مليون نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية).

ويتضح مما ورد أعلاه أن واقع البحث العلمي والتقني في سائر الدول العربية يعاني من نقص في مقوماته سواء في عدد الجامعات ومراكز الأبحاث أو القوى البشرية العلمية المدربة وينقصه الدعم المالي ووسائل نشر الأبحاث وبراءات الاختراع ووسائل الإعلام به، الأمر الذي يستوجب الاهتمام والتركيز على تعزيز العمل العلمي البحثي العربي المشترك من خلال النهوض بهذه المقومات بأسرع وقت ممكن لأن البحث العلمي هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بغية مواجهة التحديات التي يفرضها التقدم العلمي والتقني في العالم، ناهيك عن العلاقة الوطيدة والمباشرة لمنظومة التعليم العالي بمنظومة البحث العلمي والتطوير التقني المتمثلة في التغذية المرتدة بالمادة التعليمية وبمشكلات وتطبيقات واقعية وعملية من قطاع البحث والتطوير إلى نظام التعليم العالي. وتمثل هذه العلاقات التبادلية أهم المواصفات والعوامل التي يجب أن تتضمنها منظومة التعليم العالي الوطني.

وفي ضوء مؤشرات الأداء السابق استعراضها إلى جانب بقاء الدول العربية في تطبيق التقنية الحديثة في القطاع الإنتاجي، تدني مرتبات القادرين على البحث العلمي وفقدان فرص البحث وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في بعض الدول العربية، لعل من غير المستغرب تعرض المنطقة العربية لأخطر ظاهرة أثرت ولا تزال تؤثر سلباً على الاقتصادات العربية ألا وهي هجرة العقول العربية، حيث تتميز العقول المهاجرة بكونها نادرة الاختصاص وذات مهارات متميزة، الأمر الذي لا يؤثر فقط على نوعية التعليم العالي بل يؤثر سلباً أيضاً على تراكم المعرفة وتحقيق التنمية. ووفقاً لدراسة حديثة أعدها مركز القاهرة للدراسات الإستراتيجية الخليجية تبين أن هجرة العلماء مخيبة للأمال وتتسبب في فقدان الاستثمار في البحوث والتطوير، وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج الآتي:

1 - إن هجرة المثقفين من العالم العربي تمثل ثلث عدد المهاجرين من الدول النامية إلى الغرب.

2 - تفقد الدول العربية سنويا نصف عدد الأطباء حديثي التخرج و23% من المهندسين و15% من العلماء مما يتسبب في فقدان حوالي 2 مليار دولار سنويا .

3 - أهم الدول التي تهجر إليها العقول العربية هي المملكة المتحدة ودول أوروبا وكندا .

4 - تفضيل حوالي 45 % من الطلبة العرب بالخارج عدم العودة إلى أوطانهم بعد التخرج . وغالبا ما تلجأ الدول الغربية إلى حيلة دعوة الباحثين العرب للمشاركة في الأبحاث ثم استمالتهم وإغرائهم للهجرة الكاملة إليها، وذلك لاعتبار الغرب المنطقة العربية غنية بأكثر من 450 ألف عربي من الحاصلين على درجات علمية بعد التخرج .

وعلى النقيض من تلك المؤشرات المخيبة للآمال، فهناك آفاق مضيئة تمثلت في تحقيق الدول العربية تحسناً ملحوظاً في الجاهزية الرقمية عن أي منطقة أخرى في العالم، وفقا لسابع تقرير عالمي سنوي للجاهزية الرقمية وتقنية المعلومات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الفرنسي في يونيو 2008. ويعكس التقرير أهمية استخدام الأساليب التقنية الحديثة من خلال عدة مؤشرات فرعية مثل تكلفة المكالمات الهاتفية المحمولة وكثافة استخدام الإنترنت في التعليم العالي. ويبين التقرير أن معظم الدول العربية قد ارتقت إلى حد كبير في الترتيب العالمي ضمن 127 دولة حول العالم يغطيها التقرير، حيث قفزت مصر 17 مركزا عن تقرير العام السابق 2007 وهي أكبر قفزة بين الدول التي غطاها التقرير، بينما قفزت كل من البحرين والأردن وقطر 6 و4 و11 مركزا على التوالي. وعلى الرغم من إدراج التقرير حديثا كلاً من عمان والسعودية، فإن كليهما احتلت مراكز متقدمة تمثلت في المركزين 53 و 48 على التوالي، بل ويقدم التقرير قطر على أنها حاملة لواء التميز التقني في المنطقة العربية، حيث تقدمت إلى المركز 32 في الترتيب العالمي خلال أربع سنوات فقط، وذلك لنجاحها المبهر في تنفيذ خطة قومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن مبادراتها في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والبنية الأساسية.

### 1.2.7 التوجهات الحالية فيما يتعلق بالتعليم العالي في الدول العربية؛

لقد توسعت مؤسسات التعليم عن بعد في العديد من دول العالم بشكل كبير في الآونة الأخيرة عبر الانترنت. وقد دخلت مصر في عام 2000 ممثلة عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجال الشبكة الدولية للتعليم عن بعد بالاشتراك مع 15 دولة أخرى وتحت إشراف البنك الدولي للإنشاء والتعمير كرابطة دولية ذات بعد ثقافي وعملي واجتماعي تهدف إلى تطوير الموارد البشرية التي تتواكب مع متغيرات العصر وتوفير الأساليب الحديثة

للتعليم والدراسة، وتتيح تلك الشبكة للمتعلم الاتصال المباشر والتداول مع المعلم بصفة دورية ومنتظمة، كما تتوافر المعلومات والصور والتسجيلات عبر الشبكة إلى جانب عقد اللقاءات والمحاضرات والمؤتمرات الحية وإتاحتها للتداول المباشر عبر شبكات الاتصالات باستخدام نقل الصورة والصوت في ذات الوقت، بما يتيح التواصل بين المعلم والمتدرب، ويؤكد التفاعل المستمر بينهما أثناء مراحل التعليم والتدريب المختلفة.

وفيما يتعلق بالمبادرات الخاصة بالتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، فقد تضاعفت وتعدت في معظم الدول العربية خلال الأونة الأخيرة، حيث تم في الأردن تحويل مبادرة التعليم إلى مؤسسة غير ربحية وتم تشكيل مجلس إدارة لها، إضافة إلى المشاركة على نطاق واسع بالمعارض والمؤتمرات المحلية والعالمية لترويج المبادرة وانجازات الأردن في مجال التعليم الإلكتروني، إبرام شراكات جديدة مع القطاع الخاص المحلي والعالمي لتنفيذ عدد من المشاريع الجديدة في هذا المجال خلال عام 2008.

وفي الإمارات تقوم وزارة التعليم العالي بخطوات جادة نحو التعليم الذاتي لتقديم جودة عالية في مجال التقنيات، حيث يتم استخدام هذا البرنامج في معظم الجامعات والكليات في الدولة. وفي تونس تم إنشاء جامعة تونس الافتراضية. أما في سورية فقد تم رسمياً اعتماد التعليم الإلكتروني في جامعات التعليم المفتوح وجامعات التعليم الافتراضي منذ أربع سنوات، إلى جانب التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة في مختلف المحافظات. وفي مصر هناك العديد من المشاريع في هذا المجال وتشمل: مشروع إنشاء أول جامعة مصرية للتعليم الإلكتروني على أن تبدأ الدراسة اعتباراً من العام الجامعي 2009/2008 بهدف توصيل خدمة التعليم العالي باستخدام الحواسيب ونظم التعليم عن بعد، وقد صدر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم (232) لسنة 2008. إضافة إلى ذلك تم افتتاح شبكة معلومات الجامعات المصرية بعد تطويرها وإدخال أحدث التقنيات التكنولوجية، وافتتاح مركز التعليم عن بعد بالمعهد القومي للاتصالات، إضافة إلى مبادرة التعليم المصرية التي تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف رفع مستوى التعليم وتسهيل الإصلاح التعليمي وزيادة حجم صناعة تكنولوجيا المعلومات محلياً وتحديث قنوات التعليم المستمر وتأسيس مجتمع تعليمي افتراضي لتعزيز الأداء التعليمي وفعاليتته، تأهيل كافة الطلاب بالجامعات للانضمام إلى قوى العمل، والارتقاء بمستوى التزامات الحكومة على الصعيد الوطني. كما تم إطلاق العديد من المبادرات الخاصة بالتعليم العالي بدعم من عدة أطراف دولية وجهات محلية. كما بدأت وزارة التربية والتعليم في مصر ببيت «حصص الفصول الافتراضية» منذ فبراير 2009، ويهدف التعليم عن بعد إلى تقديم خدمة تعليمية تؤدي إلى التحول من التعليم



التقليدي إلى التعليم الإلكتروني المعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والإنترنت بحيث يتيح للطالب مجالاً أوسع للتعلم الذاتي و يتيح للمعلم التفاعل الحي والمباشر مع الطلاب والتقييم المستمر لهم، بالإضافة إلى انه يمكن ولى الأمر من المتابعة المستمرة والتواصل مع إدارة المدرسة وهو ما يؤهل الطالب للاعتماد على التعليم عن بعد في مرحلة التعليم الجامعي. <http://elearning.moe.gov.eg>. وفي جيبوتي يجري الإعداد لمبادرات في هذا الإطار بالتعاون مع حكومة دبي. وأما في اليمن فقد فتح باب الاستثمار في هذا المجال بعد إقرار مجلس الوزراء لمشروع مركز المعلومات لوزارة التعليم العالي والمتضمن التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد .

وفي المملكة العربية السعودية، نظرا لعجز أعداد الخريجين من حملة شهادة البكالوريوس والدبلومات الجامعية ومرحلة الدراسات العليا عن الوفاء باحتياجات سوق العمل، أوكلت وزارة التعليم العالي عام 2005 مهمة تطوير مشروع خطة مستقبلية شاملة لنظام التعليم العالي طويلة الأجل (لمدة 25 سنة) إلى جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ممثلة في معهد البحوث. ويتمثل الهدف العام من هذا المشروع في الارتقاء بكفاءة نظام التعليم العالي (الكفاءة الداخلية والمواءمة الخارجية) من خلال رؤية مستقبلية طموحة تشمل علي معايير لتقويم الإنجاز وتحدد احتياجات التعليم العالي وأنماطه ونوعية مخرجاته وأساليب تمويله. هذا ويمكن استنتاج توجهات دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بمرحلة التعليم العالي من خلال نتائج وتوصيات مجموعة المنتديات والمؤتمرات الدولية التي تم انعقادها خلال السنوات القليلة الماضية والتي دعت المسؤولين عن أجهزة تطوير التعليم العالي إلى أن يراعوا في برامج تطويرها الآتي:

- أ . أن تتم وفق رؤية شاملة تتجاوز المعالجات الجزئية بدءاً من سياسات القبول التي لم تعد ملبية للأهداف وانتهاء بالمخرجات التي تعجز عن ملاحقة حاجات سوق العمل.
- ب . ضرورة تفعيل وظيفة الأجهزة المختصة بالبحث التربوي وفتح قنوات جادة للتواصل والتنسيق مع التعليم ما قبل الجامعي .
- ج . بناء وتطوير قواعد معلومات متكاملة تفيدي في التخطيط للتعليم العالي وتطويره وتطوير ضوابط ترخيص الجامعات الخاصة.
- د . تطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس وفقاً للمعايير التربوية والتوسع في ترجمة الكتب المرجعية الأساسية في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وإتاحتها للطلبة ووضع آليات مناسبة لاستخدام الطرق التدريسية التي تعمل على تطوير قدرات

الطالب وإعداده لسوق العمل.

هـ . تحديد سياسات وطنية مطورة للبحث العلمي تخدم أهداف الدول والعمل على توفير الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي والحرص على أن تكون أطروحات الماجستير والدكتوراه ذات صلة بأولويات البحث العلمي.

### 3.7 معاملة قطاع خدمات التعليم في منظمة التجارة العالمية مع التركيز على التعليم العالي؛

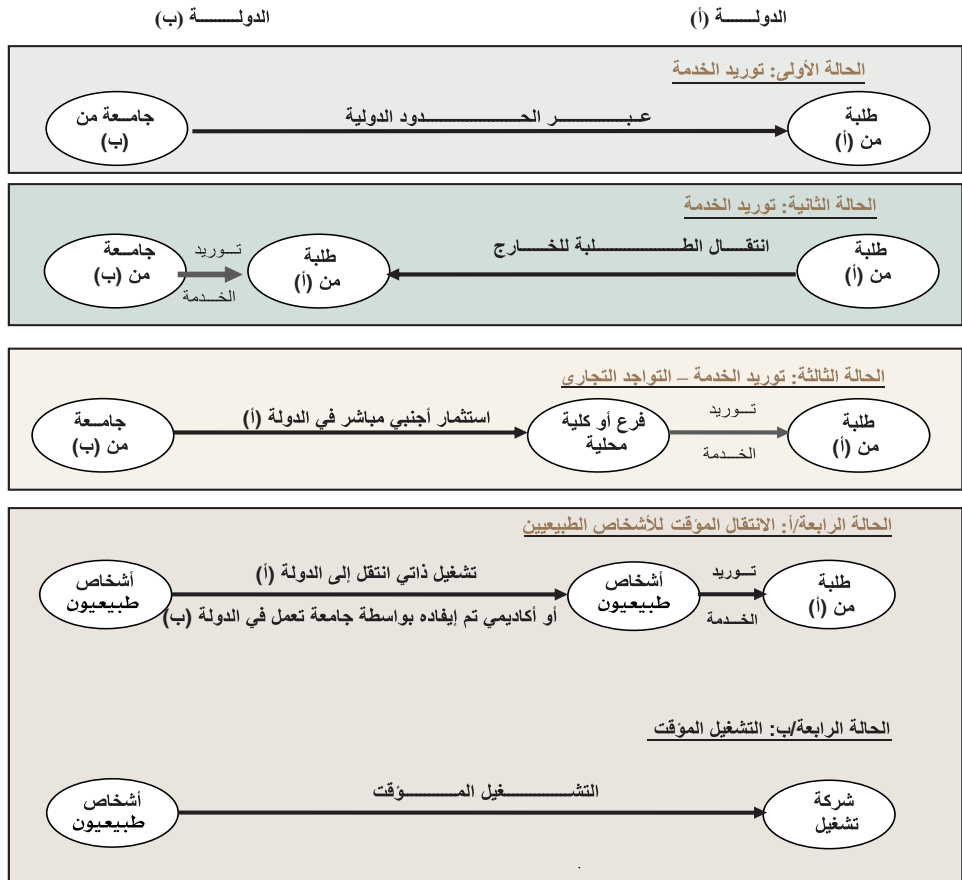
يرتبط التعليم وخاصة التعليم العالي والبحث العلمي بعدد من الاتفاقات في منظمة التجارة العالمية، فالتجارة في المعدات التعليمية هي بمنزلة تجارة سلعية، لذا ترتبط «باتفاقية الجات»، التي تتضمن الحواجز الجمركية وغير الجمركية على معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما أنها ترتبط «بالاتفاق المتعلق بالحواجز الفنية على التجارة»، و«اتفاقية المشتريات الحكومية». ونظرا لأن بعض قضايا التعليم العالي والبحث العلمي ترتبط ارتباطا وثيقا بالملكية الفكرية، فإن قطاع التعليم يرتبط أيضا «باتفاق حقوق الملكية الفكرية». وبما أن جزءا كبيرا من تجارة الخدمات التعليمية يأتي في إطار الخدمات، فإنها بالطبع ترتبط «بالاتفاق العام لتحرير التجارة في الخدمات (جاتس)»، ومن ثم جداول الالتزامات المتعلقة بخدمات الاتصالات التي تم التعهد بها من قبل الدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية، وهو ما يحاول هذا الجزء تسليط الضوء عليه. وربما كان من المناسب، وقبل استعراض موقف الدول العربية، التذكير بالإشكال الأربعة التي حددتها الاتفاقية لتوريد الخدمات مع التمثيل على قطاع التعليم العالي، وهي:

1 - التوريد عبر الحدود (Cross-border Supply)، حيث يتم انتقال الخدمة عبر الحدود الدولية، بينما يظل موردو الخدمة ومستهلكوها كل في دولة إقامته. وينطبق هذا الشكل على خدمات التعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني والجامعات الخائلية أو الافتراضية. ويتسم هذا الشكل بمحدوديته في السوق العالمي، إلا أنه من المتوقع اتساعه مستقبلا من خلال استخدام التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات عبر الشبكة الكونية للمعلومات (الانترنت).

2 - الاستهلاك خارج الحدود (Consumption Abroad)، حيث يستوجب استهلاك الخدمة انتقال مستهلك الخدمة من دولة إقامته إلى الدولة التي تقدم الخدمة على أراضيها، ومن أمثلة هذا الشكل إيفاد طلاب التعليم العالي إلى دول عربية مجاورة أو دول غير عربية وعلى رأسها؛ الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا ومعظم دول

الاتحاد الأوروبي. ويمثل هذا الشكل الحصة الأكبر من السوق العالمي الحالي لخدمات التعليم العالي.

3 - التواجد التجاري (Commercial Presence)، حيث يتم توفير الخدمة داخل حدود دولة إقامة مستهلك الخدمة من خلال الاستثمار في إنشاء فرع محلي أو كلية تابعة أو زميلة أو منتسبة للجامعات الأم (مقرها دولة أخرى بخلاف دولة إقامة الطلاب) أو اتفاقيات تأخ أو توأمة بين جامعات محلية وأجنبية. ويطلق على هذا الشكل "الاستثمار الأجنبي المباشر" الذي أصبح يمثل حصصاً متنامية وضخمة من المعاملات التجارية في مجال الخدمات. وينطبق على هذا الشكل أمثلة متعددة في المنطقة العربية، مثل فروع الجامعة العربية المفتوحة، الجامعة الأمريكية المنتشرة في ربوع الوطن العربي. وفي ظل الاتجاهات الحالية، تتزايد أهمية هذا الشكل وخاصة في منطقتنا العربية إذ يتمتع بأفاق مستقبلية واسعة.



4 - انتقال الأشخاص الطبيعيين (Movement of Natural Persons)، حيث يتم منح أساندة الجامعات والمساعدين والمعيدين وغيرهم من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية وغير العربية حق الدخول والإقامة المؤقتة بغرض تقديم الخدمات في دولة إقامة مستهلك الخدمة، حيث يتطلب عمل هذه الفئة الانتقال والإقامة لفترات زمنية محدودة (ليست دائمة) في دولة إقامة الطلاب طالبي خدمة التعليم العالي بمختلف فروعها. ويتسم هذا الشكل بأفاقه المستقبلية الراحبة وخاصة في ظل الاتجاهات الدولية التي تؤكد على أهمية حراك المهنيين.

### 1.3.7 معاملة قطاع التعليم العالي في تجارة الخدمات:

القطاعات وفقا لجداول الالتزامات المقدمة من الدول العربية في نطاق (جاتس)											
الدول	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
	المالية	السياحية	الاتصالات	التشييد	البنية التحتية	التجارية	التوزيع	الصحية	النقل البحري	الثقافية	التعليم
الأردن	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
عمان	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الكويت	X	X			X	X		X		X	
المغرب	X	X	X	X	X	X					
الإمارات	X	X	X	X	X	X					
قطر	X	X	X	X	X	X					
مصر	X	X	X	X					X		
تونس	X	X	X								
السعودية	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
البحرين	X										
موريتانيا		X									
جيبوتي			X								
الإجمالي	10	10	9	8	7	7	3	4	4	3	3

يعتبر قطاع التعليم وخاصة التعليم العالي والبحث العلمي أحد أهم قطاعات تجارة الخدمات، ويحظى باهتمام بالغ من قبل الحكومات حول العالم، حيث ينتمي إلى القطاعات ذات الطابع الاجتماعي التي تتميز بالرغبة في ضمان شمولية نفاذ جميع فئات المجتمع لخدماته الأساسية مثل قطاع الخدمات الصحية. ووفقا لتصنيف منظمة التجارة العالمية،

يتضمن القطاع 5 أقسام فرعية لخدمات التعليم وهي: (1) الخدمات التعليمية بالمرحلة الابتدائية، (2) الخدمات التعليمية بالمرحلة الثانوية، (3) الخدمات التعليمية بالتعليم العالي، (4) الخدمات التعليمية للبالغين، (5) الخدمات التعليمية الأخرى.

الخدمات التعليمية	الأردن	السعودية	عمان	المجموع
(1) بالمرحلة الابتدائية	X	X	X	3
(2) بالمرحلة الثانوية	X	X	X	3
(3) بالتعليم العالي	X	X	X	3
(4) للبالغين	X	X	X	3
(5) الأخرى	X	X		2

وتسمح اتفاقية جاتس للدول الأعضاء بفرض قيود محددة على تحرير القطاع بشرط إدراجها في جداول الالتزامات، ويجب أن تفرض هذه القيود على؛ عدد موردي الخدمة؛ الحجم الكلي لمعاملات الخدمة أو الأصول؛ العدد الإجمالي لمن يقومون بتشغيل الخدمة أو على الكمية الكلية لنتاج الخدمة؛ العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيين العاملين في مجال الخدمة؛ الشكل القانوني للمشروع أو الشركة وحصة مشاركة رأس المال الأجنبي.

### 2.3.7 التزامات بعض الدول العربية في التعليم العالي في منظمة التجارة العالمية

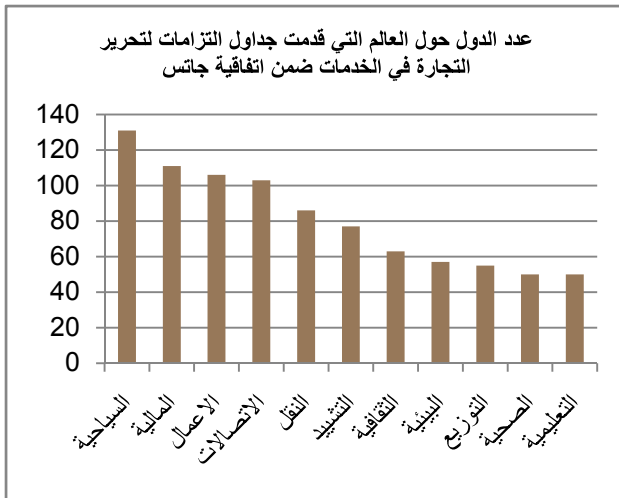
قدمت بعض الدول العربية التزامات في قطاع التعليم بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص، تمثلت في الأردن وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية (3 دول عربية)، وبذلك يكون قطاع التعليم من أقل القطاعات الخدمية الفرعية التي تم تقديم التزامات وتعهدات عربية بتحريرها تحت مظلة منظمة التجارة العالمية مثله مثل قطاع خدمات التوزيع أو الخدمات الثقافية (3 دول عربية فقط). ويلاحظ أن الدول العربية الثلاث التي قدمت إلتزامات بتحرير التجارة في خدمات التعليم العالي هي أكثر الدول العربية تقديمًا لالتزامات تحرير تجارة الخدمات من حيث عدد القطاعات الخدمية (11 قطاعًا لكل من الأردن والسعودية، 10 قطاعات لسلطنة عمان). وهو ما يرجعه بعض المحللين إلى تأخر انضمام هذه الدول للمنظمة مقارنة بالدول العربية الأخرى، بما يفسر تقديمها لالتزامات بتحرير أكبر عدد ممكن من القطاعات في سبيل الموافقة على الانضمام للمنظمة. وفي هذا الصدد، تشير

بيانات المنظمة إلى انضمام كل من الأردن وسلطنة عمان في ابريل ونوفمبر من عام 2000 على التوالي، في حين انضمت السعودية في 11 ديسمبر 2005.

وفيما يتعلق بدرجة التحرير للتعهدات المقدمة، يتبين من واقع جداول إلتزامات الدول العربية الثلاث (الأردن وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية) المقدمة لمنظمة التجارة العالمية أن درجة تحرير قطاع التعليم مرتفعة حيث يلاحظ انتشار عبارة "NONE" في جداول التزامات الدول العربية الثلاث بما يعني عدم فرض قيود على تحرير التجارة باستثناء فرض الأردن لشروط التمتع بالجنسية الأردنية لمن يشغل منصب مدير المراكز التعليمية أو الثقافية لكل من خدمات التعليم لفئة «البالغين» و «أخرى»، إضافة إلى قيد الملكية الأجنبية بواقع 51% من رأس مال المؤسسة التعليمية المراد إنشائها في الأردن، وقد تم إزالة هذا الشرط برفع حصة ملكية الأجانب إلى 100% اعتباراً من يناير 2004.

وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من ارتفاع عدد الدول التي قدمت التزامات بتحرير قطاع التعليم العالي، وفقاً لبيانات المنظمة، خلال الفترة 2003-2009، إلا أن القطاع ظل، مثله مثل قطاع الخدمات الصحية، أقل القطاعات الخدمية تحريراً ليس فقط على المستوى العربي، بل أيضاً على المستوى العالمي، حيث ارتفع عدد الدول التي قدمت إلتزامات في مجال الخدمات التعليمية إلى 50 دولة منها 40 فقط قدمت إلتزامات في مجال التعليم العالي وذلك من أصل 153 دولة أعضاء المنظمة عام 2008 مقابل 44 دولة منها 21 فقط في مجال التعليم العالي من أصل 144 دولة عضواً في عام 2003. وهو ما يراه العديد

من المحللين دليلاً واضحاً على ارتفاع المخاطر المحتملة للتحرير الكامل للتجارة في الخدمات التعليمية. بل إن بعض هؤلاء المحللين قد ذهب إلى تفسير تقديم دول نامية مثل الكونغو، جاميكا وسيراليون لالتزامات كاملة وغير مشروطة في مجال التعليم العالي على أنه



عجز هذه الدول اقتصاديا عن تطوير وتنمية نظامها العالي للتعليم وأن الحل الوحيد لمواجهة هذا العجز يتمثل في فتح الأبواب على مصراعيها لمقدمي الخدمة الأجانب.

#### 4.7 الخلاصة والتوصيات:

لعل أهم ما يجابه الدول العربية من تحديات في القرن الحادي والعشرين يتمثل في خطورة التحولات الحضارية بأنواعها؛ اقتصادية، تقنية، ثقافية ومجتمعية. وفي هذا السياق، أدركت كافة الدول العربية أن اللحاق بركب الحضارات والتقدم وتجنب التهميش في هذا العالم يحتاج إلى تنمية وتطوير قدراتها البشرية، حيث أصبح اكتساب المواطن العربي المعرفة ومهارات الابتكار والقدرة على الإبداع هو أهم محددات التنافسية في الإنتاج والتصدير عالميا وبالتالي السبيل الوحيد لاستدامة النمو الاقتصادي. وهو ما يبدو جليا فيما يعلن عنه من برامج الإصلاح الإداري والتصحيح الهيكلي الاقتصادي في معظم الدول العربية. ومن جهة أخرى، ما رأيناه من حالات الاستنفار والمطالبة بإلحاح بتكثيف العمل العربي المشترك عبر الجامعة العربية ومنظماتها خلال "قمة الكويت الاقتصادية الأولى" المنعقدة في يناير 2009، وعبر غيرها من قنوات الاتصال وتحركات رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات العربية البيئية. وكان ذلك رد فعل طبيعياً أيضاً في وقت تزايدت فيه المخاوف العربية من تدني وضعها التنافسي، بل وتزايدت فيه المخاوف على اللغة العربية والثقافة والأسرة والهوية العربية أمام انفتاح العالم و مستحدثات ثورة الاتصالات.

وفي ضوء ما تقدم من مؤشرات الأداء في المنطقة العربية، يمكن أن نستخلص أسباب عدم فاعلية نظام التعليم العالي العربي:

- تدني نسب الملتحقين بالتعليم العالي وارتفاع نسب الأمية.
- ارتفاع الرسوم الدراسية إلى مستويات باهظة في الجامعات الخاصة وفروع الجامعات الأجنبية المنتشرة حالياً في المنطقة العربية.
- هجرة العقول العربية إلى الخارج.
- ضعف مستوى محتويات المكتبات الجامعية.
- أخطاء في أساليب القبول بالتعليم العالي وفي تقييم الدارسين وأنظمة الاختبارات.
- تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي وقلة عدد مراكز البحث العلمي وعدد الأبحاث المنشورة عالميا وعدد الدوريات العلمية الصادرة وخاصة المحكمة في الدول العربية مع ملاحظة وجود تبعية للعالم الخارجي في الأعمال البحثية.
- تراجع مستوى الأساتذة والمادة التعليمية، وتدني مستوى الحرية الأكاديمية للأساتذة.

- تراجع جودة ما يقدم من برامج للتعليم العالي ومستوى حداثتها وغياب نظام محاسبة المسؤولة عن جودة هذا التعليم، إضافة إلى عدم توافق مخرجاته مع احتياجات سوق العمل واحتياجات المشاركة في خطط التنمية.
- ورغم التصاعد السريع في خدمات الاتصالات وأعداد الحاسبات الآلية وفي أعداد المستخدمين لشبكات الانترنت كما عبرت عنه المؤشرات الدولية في مجال الاقتصاد الجديد والجهازية الرقمية، إلا أنه من السهولة ملاحظة الآتي :
- الاهتمام بالتعليم المفتوح وعن بعد بدأ متأخراً في كافة أرجاء المنطقة العربية.
- مخرجات التعليم العالي لم تقترب من احتياجات السوق وخاصة احتياجات القطاع الخاص واحتياجات الخطط التنموية.
- عدم تحسن مستوى الاتصال بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بعضها البعض إضافة إلى عدم إنشاء قاعدة بيانات المنظمات الأهلية العربية.
- نمو أعداد الجامعات العربية، المعاهد التقنية والفنية، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بمعدلات مرتفعة نسبياً في الآونة الأخيرة لم ينعكس على معدلات التوسع في التنمية الشاملة العربية.
- تأخر الدول العربية في إنشاء مدن للعلوم التقنية ولكليات العلوم البيئية والتخصصات التقليدية الأكاديمية.

#### 1.4.7 ملاحظات ختامية وتوصيات:

##### 1.1.4.7 فيما يتعلق بأولويات تطوير التعليم العالي:

لا بد هنا من التنويه إلى أن ترتيب الأولويات لا يعبر عن الترتيب الحقيقي لها في كل بلد عربي إلا أن ذلك لا يمنع من البدء بمعالجة أكثر من واحد منها بشكل متزامن حسب الإمكانيات.

- يفرض الواقع ضرورة زيادة عدد الجامعات ومضاعفة عدد الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم الجامعي عاماً بعد آخر، مع ضرورة توفير الاستقلالية للجامعات في وضع البرامج والأنشطة، وبدون ولاية من أية جهة، باستثناء ولاية الجودة والبحث العلمي والمساهمة في تطوير المجتمع، ولهذا يجب أن تضم أقساماً متعددة للبحث العلمي. ومن جهة أخرى، يحتاج الأمر إلى دراسة اقتصادات الجامعات الخاصة في المنطقة العربية مقارنة بدول العالم المختلفة وصولاً إلى تحديد رسوم الدراسة على نحو واقعي وبما يتناسب مع مستويات الدخل مع وضع سياسات بديلة لحماية الطلبة المنتمين إلى فئات الدخل



- المنخفضة مثل توفير المنح والقروض لأغراض استكمال الدراسة أو توفير فرص عمل لبعض الوقت لمساعدة الطلبة على تسديد رسوم الدراسة.
- التطوير الكمي لإعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي وزيادة نسبة المسجلين من هذه الأعداد إلى فئة العمر المقابلة.
- زيادة الاهتمام وإفساح المجال بشكل أفضل للنساء وأبناء الريف والفقراء.
- معالجة مشكلة زيادة نسبة الملتحقين في العلوم الإنسانية والأدبية والتربوية على حساب نسبة الملتحقين في العلوم الطبيعية والطب والهندسة والزراعة، بحيث تركز الخطط على معالجة هذا الخلل تدريجياً حتى يقارب ما هو موجود في الدولة المتقدمة.
- التطوير النوعي للتعليم العالي من خلال تطوير المناهج القائمة واستحداث مناهج جديدة تشتمل على مادة تعليمية متقدمة وتطبيقات عملية واقعية مستمدة من العالم الحقيقي.
- التطوير الكمي والنوعي للمهارات التدريسية والبحثية والفنية في الجامعات ومراكز البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي الأخرى مع تقليص عدد الطلبة للمدرس الواحد وزيادة نسبة حملة الدكتوراه من أعضاء الهيئات التدريسية والباحثين.
- التحرر من الأشكال التقليدية للجامعات ويعتبر التعليم عن بعد والتعليم المفتوح والخاص بعض الخيارات الجديدة في التطوير.
- العمل على تهيئة الظروف العلمية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتقليص هجرة العقول إلى خارج العالم العربي.
- العمل على زيادة مراكز البحث العلمي ومراكز البحث والتطوير ونسبة العاملين فيها من ذوي الكفاءات العالمية.
- تشجيع القطاع الخاص على تأسيس المزيد من المؤسسات الداعمة لرفع كفاءة نظم التعليم العالي والتدريب والبحث العلمي على غرار "مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم" بالإمارات، "مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية" بمصر و"مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية"، ومن ثم رفع القدرات التمويلية للإنفاق على العلوم والتقنية. وفي هذا الصدد، تستطيع شركات القطاع الخاص أن تجنب أموالاً للمسئولية الاجتماعية تدعم بها الجامعات ومشروعات البحث العلمي، خصوصاً من لديها الإرادة المخلصة للمشاركة في تطوير العملية التعليمية، علاوة على رصد مخصصات تكفي لتمويل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي. مع ضرورة استخدام الضرائب والحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البحث العلمي واستخدامه في تحسين الإنتاج نوعاً وكماً.

#### 2.1.4.7 فيما يتعلق باتفاقية تحرير التجارة في الخدمات:

- بالنظر إلى أن عدم قدرة معظم الدول العربية على تأسيس اطر وآليات فعالة لتقييم الشهادات العلمية المعتمدة دوليا للتعليم العالي وضمان جودتها، قد يؤدي إلى عدم قدرة الحكومات أيضا على تقييم الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعات الأجنبية عبر الحدود الدولية، فمن الأفضل تأجيل القرار الخاص بإدراج التعليم العالي ضمن جداول التزامات الدول العربية المنضمة للاتفاقية حتى يتم تصميم آليات ونظم تكون قادرة على تقييم جودة التعليم العالي.
- يوصى بعقد اجتماعات دورية ومنتظمة سواء على مستوى صانعي السياسات في حكومات الدول العربية لمناقشة الآثار السلبية والايجابية لتحرير خدمات التعليم العالي أو على مستوى المجتمعات الأكاديمية والمؤسسات غير الحكومية لبلورة توصيات ورفعها لحكوماتها.
- دراسة مدى إمكانية دخول مفاوضات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (جاتس) كتكتل اقتصادي إقليمي، تحت مظلة الجامعة العربية، على غرار دول الاتحاد الأوروبي، وذلك فيما يتعلق بتحرير خدمات التعليم العالي. وفي هذا الصدد، يجب تنقيح التشريعات المعمول بها لزيادة فعاليتها مع حذف كل القواعد غير الضرورية، بما يؤدي بالنهاية إلى التوافق التشريعي في المنطقة العربية، وخاصة فيما يتعلق بوضع أسس لتقييم الشهادات العلمية وجودة التعليم العالي، الاعتراف المتبادل بالمؤهلات العلمية بغرض الالتحاق بالتعليم العالي أو التدريب (تسهيل تحرير شكل التوريد رقم 2 و 4). كما يجب تشجيع مبادرات تحرير الخدمات التعليمية فيما بين الدول العربية على المستوى شبه الإقليمي مثل دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك مع الاسترشاد بتجربة دول الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، حيث وقعت على اتفاقية بولونيا "Bologna accords" التي تهدف إلى توحيد النظم ومسميات الدرجات العلمية في جميع الجامعات الأوروبية لتسهيل إجراء الانتقال والعمل للطلبة والخريجين في دول الاتحاد بحلول عام 2010.
- فيما لو قررت إحدى الدول العربية الانضمام إلى اتفاقية جاتس، يجب عليها انتهاج منهج التحرير التدريجي مع وضع بعض القيود التي من شأنها حماية الأمن القومي والهوية القومية وتعظيم المنافع الناجمة عن الانضمام للاتفاقية. كما يوصى أيضا بمطالبة منظمة التجارة العالمية بتوضيح بعض المواد والأحكام المبهمة والمنصوص عليها بالاتفاقية مثل المادة رقم (1.3) وذلك قبل إرسال جداول الالتزامات الخاصة بالاتفاقية.

## المراجع العربية:

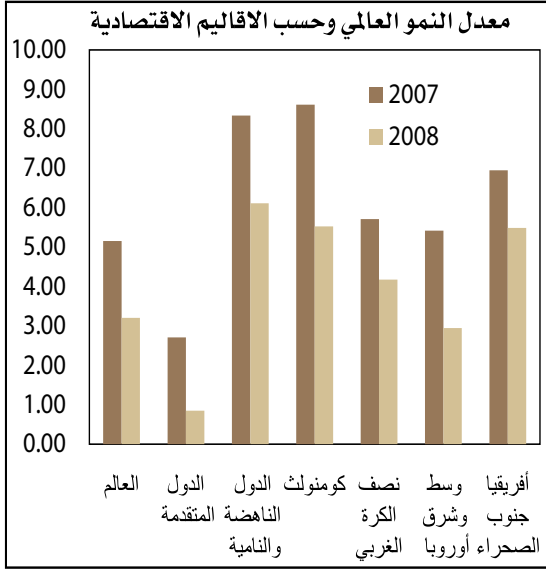
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، تقرير شامل عن مسيرة مجلس التعاون، الموقع الإلكتروني [www.gcc-sg.org](http://www.gcc-sg.org).
- الأمانة العامة للتربية الخاصة بالمملكة العربية السعودية، القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة، الموقع الإلكتروني [www.gsse.org/arabic.htm](http://www.gsse.org/arabic.htm)
- الخطة الإستراتيجية العشرية لوزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية، الموقع الإلكتروني [www.moe.gov.sa/Downloads/MainP.pdf](http://www.moe.gov.sa/Downloads/MainP.pdf) 16-203%
- ”الطريق غير المسلك في إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا“، ملخص تنفيذي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير (2007).
- ”الإستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي“، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس (2005).
- الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي، سلطنة عمان، [www.mohe.gov.om](http://www.mohe.gov.om).
- زيتون محيا، 2005، ”التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق“، مركز دراسات الوحدة العربية مر عربي بيروت.
- وزارة التعليم العالي، 2008، «الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي في الأردن».

## المراجع الأجنبية

- A. R. Buktana, “WTO/GATS: Possible implication for higher education and research in the Arab countries”, presented at the Regional Seminar, “The Impact of Globalization on Higher Education and Research in the Arab States”, 2425- May, 2007, Rabat, Morocco.
- Daniel John, (2004), “Education for All in the Arab World: Past, present and Future”, <http://portal.unesco.org/education>.
- <http://stats.uis.unesco.org/ReportFolders/reportfolders.aspx>, accessed April 2009.
- Munir Bashshur, “Higher Education in the Arab Countries”, UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States”, Jan., 2004, Beirut, Lebanon.
- UNESCO, (2006-b), [http://www.uis.unesco.org/profiles/selectCountry\\_en.aspx](http://www.uis.unesco.org/profiles/selectCountry_en.aspx), accessed in April 2009.
- United Nations Development Program (UNDP), Human Development Report 2004, New York: UNDP 2004.
- U.S. Census Bureau, 2002, Global Population Profile, <http://www.cen.sus.gov/ipc/www/idbnew.html>.
- World Trade Organization, Service Database website, <http://tsdb.wto.org/simplesearch.aspx> accessed in May 2009.

## ثامنا - التطورات الدولية

### 1.8 الأداء الاقتصادي العالمي:



يمر الاقتصاد العالمي بحالة من عدم الاتزان وذلك نتيجة أساسية لانتقال عدوى الأزمة المالية الأمريكية إلى كافة جوانب النظام المالي العالمي واقترب العالم من مرحلة الركود والتباطؤ الحاد في النمو. فعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية، شهد معدل نمو الاقتصاد العالمي لعام 2008 وفق التقديرات الأولية المتوفرة عن مصادر صندوق النقد الدولي في ابريل 2009، تراجعاً حاداً مسجلاً نحو 3.2%، مقارنة بنحو 5.2% عام 2007، وذلك بعد عدة

سنوات شهدت معدلات نمو مرتفعة منذ عام 2002. ويعزى هذا التدهور الحاد إلى تباطؤ معدل النمو في مجموعة الدول المتقدمة الذي بلغ 0.9% مقارنة بما نسبته 2.7% عام 2007، بينما شهدت المجموعة التي تضم بقية الاقتصادات الناهضة والدول النامية معدل نمو أفضل من المعدل العالمي رغم تراجعته من 8.3% عام 2007 إلى نحو 6.1% عام 2008، مدعوماً باستمرار تحقق معدلات نمو إيجابية ومرتفعة نسبياً، في دول مثل الصين 9.0% والهند 7.3%، وروسيا 5.6%. كما شهدت الدول ذات الدخل المنخفض، معدلات نمو مرتفعة نسبياً نتيجة لاستمرار موجة ارتفاع أسعار صادراتها من المواد الخام والسلع الأساسية. وقد لوحظ تراجع معدلات النمو في كل من المملكة المتحدة (من 3.0% إلى 0.7%)، واليابان (من 2.4% إلى -0.6%)، وفي عدد من الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي منها فرنسا (من 2.1% إلى 0.7%) وإيطاليا (من 1.6% إلى 1.0%) وألمانيا (من 2.5% إلى 1.3%)، وكندا (من 2.7% إلى 0.5%). شهدت الولايات المتحدة الأمريكية إنخفاضاً (من 2.0% عام 2007 إلى 1.1% عام 2008). وضمن هذه المجموعة، شهدت الدول الآسيوية الصناعية الجديدة انخفاضاً في معدلات النمو (من 5.68% إلى 1.55%)

للفترة ذاتها. ويقدر أن يكون حجم الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية عام 2008 قد بلغ نحو 60.7 تريليون دولار أمريكي، مقابل 54.8 تريليون دولار أمريكي عن عام 2007.

وشهدت المجموعة التي تضم بقية دول الاقتصادات الناشئة والدول النامية (في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول وسط وشرق أوروبا ودول جمهوريات الكومنولث المستقلة) معدل نمو أعلى من المعدل العالمي بلغ نحو 6.11%، مقابل 8.34% خلال عام 2007، ويأتي هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض معدل النمو في دول مثل الصين ليلبلغ 9.0% مقابل 13.0% عام 2007، والهند ليلبلغ 7.3% مقابل 9.3% في الفترة ذاتها. كما شهدت الدول ذات الدخل المنخفض معدلات نمو منخفضة نسبياً، حيث شهدت دول جمهوريات الكومنولث المستقلة انخفاضاً في معدل النمو، من 8.6% عام 2007 إلى 5.5% عام 2008 متأثراً بانخفاض معدل النمو في روسيا (من 8.1% إلى 5.6% للفترة ذاتها). كما انخفض معدل النمو في الدول النامية في نصف الكرة الغربي من 5.7% عام 2007 إلى 4.2% عام 2008، متأثراً بانخفاض معدل النمو في دول كالبرازيل (من 5.7% إلى 5.1%) والأرجنتين (من 8.7% إلى 7.0%) للفترة ذاتها. كما انخفض معدل النمو في مجموعة دول وسط وشرق أوروبا (من 5.4% إلى 2.9%)، وكذلك مجموعة الدول النامية في أفريقيا جنوب الصحراء (من 6.9% عام 2007 إلى 5.5% عام 2008) للفترة ذاتها.

وفي ضوء تلك المؤشرات الأولية، يلاحظ أن أداء الاقتصاد العالمي لا يزال متأثراً بحالة عدم اليقين الشديدة التي تحيط بأفاقه الناجمة عن الأزمة المالية التي بدأت في أغسطس 2007 مع انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية، وازدادت عنفاً خلال النصف الثاني من العام 2008 بدخولها مرحلة الاضطرابات العنيفة منذ سبتمبر 2008، وبات تأثيرها ملموساً في كافة أجزاء النظام المالي العالمي وكافة الأسواق الناشئة على نحو متزايد. وأدت المخاوف المتنامية بشأن الملاءة المالية إلى تصفية عاجلة لبعض المؤسسات المالية الأمريكية والأوروبية الكبرى واندماج البعض الآخر.

وعلى صعيد موازين المدفوعات حول العالم، شهد العام 2008 استمرار تحقق فوائض مرتفعة في الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الصين، وكندا واليابان والدول الصناعية الجديدة والدول المصدرة للنفط، ولكن بدرجات أقل من الفوائض المحققة خلال العام السابق، على حساب اتساع العجز لدى معظم الدول الأوروبية وخاصة الناهضة منها، إضافة إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار معبراً عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط

الفترة)، فقد ارتفعت الضغوط التضخمية في مجموعة الدول المتقدمة لتعكس على معدله الذي بلغ 3.4% عام 2008، مرتفعاً عن مستواه لعام 2007 والذي بلغ 2.2%، بينما ارتفع ليسجل 9.3% في المجموعة التي تضم بقية الدول الناهضة والدول النامية، مقارنة بنحو 6.4% عام 2007، بما يرجع بصفة أساسية إلى تأثير طفرة أسعار النفط والغاز والسلع الأولية والغذائية.

وعلى صعيد السياسات النقدية، عمدت السلطات الحكومية في معظم دول العالم، إلى ضخ مبالغ هائلة من السيولة والتدخل العاجل لتسوية أوضاع المؤسسات ذات الأداء الضعيف. وأصدرت الولايات المتحدة مؤخراً تشريعاً جديداً يقضي باستخدام الأموال العامة في شراء الأصول المتعثرة من المؤسسات المالية. فالى جانب التأثير المباشر للالزمة المالية، يؤدي انخفاض درجة اليقين إلى كبح النشاط الاقتصادي بشكل متزايد وخاصة في ظل ضعف احتمالات تحقيق الأرباح وتوليد فرص العمل مما يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك والحد من الاستثمار.

وعلى صعيد الأوضاع المالية العامة، تشير التقديرات الأولية إلى تحقق تدهور ملموس خلال العام في الدول المتقدمة ودول الأسواق الناهضة، ويرجع هذا التدهور إلى تباطؤ نمو الإيرادات الحكومية مدفوعة بالتراجع الحاد في أرباح الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة وارتفاع أسعار السلع الأساسية في الدول الناهضة خلال العام.

وعلى صعيد حركة التجارة العالمية، فقد انخفض حجمها من السلع والخدمات بأكثر من النصف، إذ بلغ 3.3% عام 2008، مقارنة بما نسبته 7.2% عام 2007، و 9.2% عام 2006، وبالمقابل فقد ارتفعت قيمة صادرات السلع والخدمات عالمياً من 17.1 تريليون دولار أمريكي عام 2007، إلى 19.7 تريليون دولار أمريكي عام 2008، كمحصلة لزيادة أسعار السلع القابلة للتجارة الدولي من جهة، وللتراجع الملحوظ في معدل نمو حجم صادرات مجموعة الدول المتقدمة (من 6.0% عام 2007 إلى 1.7% عام 2008)، وفي مجموعة دول الاقتصادات الناشئة والنامية (من 9.5% عام 2007 إلى 6.0% عام 2008). كما تراجع معدل نمو حجم الواردات للمجموعتين (من 4.7% إلى 0.4% للمجموعة الأولى، ومن 14.0% إلى 10.9% للمجموعة الثانية) خلال الفترة ذاتها.

أما بالنسبة للاحتياطيات الدولية والأصول الأخرى بالعملة الأجنبية على المستوى العالمي، فتشير بيانات صندوق النقد الدولي (لنحو 62 دولة حول العالم) إلى أنها بلغت 4888 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2008، مسجلة زيادة قدرها 521 مليار دولار عن مستواها

في ديسمبر 2007، أي بمعدل نمو 11.9% خلال العام. وقد جاءت تلك الزيادة كمحصلة لتساعد احتياطات معظم الدول النامية والناهضة. ويعزى جانب كبير من هذه الزيادة في احتياطات الدول النامية إلى زيادة احتياطات الدول الآسيوية بدون اليابان، وبخاصة الصين، والهند، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند، وذلك مع تزايد فوائض الموازين التجارية لتلك الدول. وجدير بالذكر أن اليابان احتلت المركز الأول عالميا من حيث مستوى الاحتياطات برصيد بلغ 1153 مليار دولار، كما ارتفعت الاحتياطات الدولية لكل من دول أوروبا الشرقية والوسطى، والدول الإفريقية، ودول الشرق الأوسط، ودول أمريكا اللاتينية. وهو ما يرجع إلى النمو المستمر في أهمية الاقتصادات الصاعدة والنامية في هيكل التجارة الدولية، حيث تسهم هذه الدول حاليا بنحو ثلث التجارة العالمية وأكثر من نصف مجموع الزيادة في الواردات منذ عام 2000، حيث شهدت هذه الدول زيادة مستمرة في حجم وقيمة التجارة فيما بينها داخل دول آسيا الناهضة. كما حققت الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية قدرا من النجاح في تنويع وجهات صادراتها وفي توسيع قواعد صادراتها، مما عزز أداء صادرات هذه الدول وحسن موازين الحسابات الجارية لديها.

ومن الجدير بالذكر، أن الاقتصادات الناهضة والنامية هيمنت على النمو الاقتصادي العالمي على مدى السنوات الخمس الماضية، إذ أسهمت الصين بحوالي ربع النمو العالمي، وبإضافة الهند وروسيا تقترب نسبة المساهمة من النصف، وأسهمت كل الاقتصادات الناهضة والنامية مجتمعة بحوالي ثلثي النمو العالمي. ومن آثار هذه الاتجاهات أن الزيادة المستمرة في الطلب على أهم السلع الأساسية كالنفط والمعادن والمواد الغذائية يحركها النمو في هذه الاقتصادات، فهي تسهم بأكثر من 90% من الزيادة في استهلاك منتجات النفط والمعادن و80% من الزيادة في استهلاك الحبوب منذ عام 2002. بينما تمثل أنواع الوقود الحيوي معظم النسبة المتبقية. وقد أسهم ذلك في استمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية في العام 2008، وهو ما يمثل أهم العوامل وراء الأداء القوي مؤخرًا لدى الدول المصدرة للسلع الأساسية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط.

وعلى صعيد الديون الخارجية لمجموعة دول الاقتصادات الناشئة والنامية، فقد ارتفعت بما قيمته 4.5 تريليونات دولار أمريكي عام 2008، مقارنة مع 4.1 تريليونات دولار أمريكي عام 2007، وعلى الرغم من ذلك، تحسنت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة لتبلغ 24.1% عام 2008، مقابل 27.0% لعام 2007. وبلغت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات للمجموعة نحو 12.9% عام 2008، مقارنة مع 14.1% عام 2007.

وعلى صعيد أسعار المواد الأولية، تصاعد الرقم القياسي العام لأسعار المواد الأولية (2005=100) بمعدل 27.5% خلال العام 2008. ويأتي هذا التصاعد كمحصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الطاقة بمعدل 40.1%، والمواد الغذائية بما فيها المشروبات ومدخلات الصناعة بمعدل 7.5% من جهة، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار مدخلات الصناعة بمعدل 5.7%، والمعادن بمعدل 8.0% من جهة أخرى. وقد تركز التراجع الحاد لأسعار المعادن في الانخفاض غير المسبوق في أسعار النيكل بمعدل 43.1% والزنك بمعدل 42.0% واليورانيوم بمعدل 35.5% والرصاص بمعدل 18.8%، بينما ارتفعت أسعار الحديد والقصدير بنسبة 66% و 27.4% على التوالي، وكل من النحاس والالومنيوم ولكن بمعدلات أقل. ومن المنتظر أن تتراجع أسعار كافة المعادن دون استثناء خلال العام 2009، بما يرجع إلى الهبوط الملحوظ في الطلب العالمي عليها نظرا لتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.

وفيما يتعلق بأسعار النفط الخام (وفق المتوسط الحسابي للأسعار الفورية لخامات برنت ودبي وغرب تكساس) فقد شهدت ارتفاعاً مواصلاً للارتفاعات المتتالية لفترة السنوات الخمس السابقة، حيث حققت معدل نمو بلغ 36.4% عام 2008 مقابل معدلات نمو إيجابية بلغت 10.7%، 20.5%، 41.3%، للسنوات الثلاث السابقة (2005-2007). وسجل المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال عام 2008 حوالي 97.04 دولار أمريكي للبرميل، مقارنة مع 71.13، 64.27، 53.35 دولار أمريكي للبرميل خلال السنوات الثلاث السابقة. ومن المتوقع أن تشهد أسعار النفط تراجعا حادا خلال العام 2009. ويرجع ذلك بصفة أساسية لانخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة لحالات الركود التي شابت معظم اقتصادات العالم وخاصة مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي أسواق الصرف الأجنبي، تشير تطورات أسعار الصرف خلال العام 2008 إلى استمرار الاتجاه العام الذي كان سائدا خلال العام 2007، حيث واصل سعر صرف الدولار الأمريكي تراجع معظم فترات العام، أمام العملات الرئيسية وخاصة اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني ثم عاد إلى الارتفاع بقوة خلال الشهور الأخيرة من العام.

ومن جهة أخرى، ساهمت المضاربات قصيرة الأجل في انهيار بعض العملات حول العالم مقابل الدولار الأمريكي مع ازدياد الأزمة المالية العالمية ضراوة مما ضاعف من الضرر الاقتصادي الناجم عن الأزمة في دول بعينها. فقد انخفضت الكرونا الأيسلندية بنسبة 51% خلال النصف الثاني من عام 2008، أعقبها موجة واسعة من التخفيضات في عملات أخرى



حول العالم، شملت انخفاض الفورنت الهنغاري بنحو 34%، الرند الجنوب أفريقي بنسبة 38%، الريال البرازيلي بنسبة 34%، الليرة التركية بنسبة 33%، البيزو المكسيكي بنسبة 29% والبيزو التشيلي بنسبة 28%. وهو ما يعكس نزعة المضاربين إلى التخلص من الديون والصدمات التي أصابت القطاع المالي العالمي برمته.

ومن جهة أخرى، ووفقا لمصادر معهد التمويل الدولي، شهدت 28 دولة من دول الاقتصادات الناشئة ( تضم أربع دول عربية هي مصر وتونس والجزائر والمغرب ) هبوطا حادا في صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الواردة إليها بما نسبته 49.8%، حيث بلغت 465.8 مليار دولار أمريكي عام 2008، مقارنة بنحو 928.6 مليار دولار أمريكي عام 2007، وذلك محصلة للآتي:

● تراجع صافي الاقتراض الخارجي المقدم من المصارف التجارية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى (معظمها يمثل اقتراضاً من سوق السندات) بما قيمته 340.7 مليار دولار ليصل إلى 291.7 مليار دولار عام 2008، مقارنة بنحو 632.4 مليار دولار أمريكي عام 2007

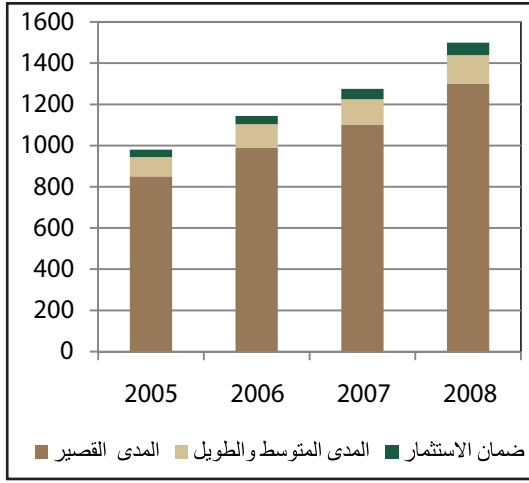
● تراجع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما نسبته 13.4% ليلعب نحو 263.4 مليار دولار أمريكي مقابل 304.1 مليار دولار أمريكي

● تواصل تحقق صافي تدفق للخارج في استثمارات محفظة الأوراق المالية من 8 مليارات دولار أمريكي عام 2007 إلى نحو 89.3 مليار دولار أمريكي عام 2008. ومن جهة أخرى، ارتفع صافي التدفقات الرسمية من نحو 11 مليار دولار أمريكي عام 2007 إلى 41 مليار دولار عام 2008.

## 2.8 تطور صناعة الضمان:

وعلى صعيد صناعة الضمان، ألقت الأزمة المالية العالمية الحالية بظلالها على هذه الصناعة، ودفعت بهيئات تأمين ائتمان الصادرات وضمنان الاستثمار حول العالم للاضطلاع بدور جوهري ورئيسي، نظرا لتزايد الطلب على الحماية التأمينية من قبل الشركات والمصارف والمقرضين بغرض الحفاظ على السيولة وتوافرها. فقد شهد سوق الضمان العالمي خلال عام 2008 اتجاهات توسعية في حجم العمليات مع استمرار تكوين تحالفات وشراكات إستراتيجية بين هيئات الضمان.

1-Institute of International Finance (IIF), Update on Capital Flows to Emerging Market Economies, March, 2009.



وعلى الرغم من الآثار السلبية للازمة المالية العالمية الراهنة، تشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بفرن)، الذي تأسس عام 1934 ويضم 51 هيئة دولية وإقليمية ووطنية من 43 دولة وأطرافاً إقليمية ودولية، بلغ في نهاية عام 2008 حوالي 1.5 تريليون دولار أمريكي مقابل 1.3

تريليون دولار عام 2007 أي بمعدل نمو بلغ 20% (مقابل 472 مليار دولار عام 2001، ونحو 1.1 تريليون دولار أمريكي عام 2006)، توزعت ما بين 1.4 تريليون دولار أمريكي لائتمان الصادرات مقابل 1.2 تريليون دولار أمريكي عام 2007، منها نحو 90% عمليات ائتمان الصادرات للمدى القصير، و60 مليار دولار لضمان الاستثمار (مقابل 50 مليار دولار عام 2007). ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تواصل نمو التجارة الدولية بمعدلات تفوق معدلات نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2008، وتنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية في مجال الصناعات الإستخراجية والطاقة والمواد الخام التي شهدها العام. وفي حين ظلت قيمة التعويضات المستردة عند نفس مستواها خلال العامين 2007-2008، ارتفعت بدرجة محدودة للغاية قيمة التعويضات المدفوعة.

#### حجم عمليات الضمان وقيمة التعويضات المدفوعة والمستردة

(مليار دولار أمريكي)

السنة	ضمان الصادرات			ضمان الاستثمار	القيمة المدفوعة	القيمة المستردة
	المدى القصير	المدى المتوسط والطويل	إجمالي ضمان الصادرات			
2005	850.0	94.0	944.0	36.0	2.9	19.7
2006	990.0	114.0	1104.0	40.0	2.7	33.0
2007	1100.0	125.0	1225.0	50.0	2.3	7.5
2008	1300.0	139.0	1439.0	60.0	2.4	7.5

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بفرن (مايو 2009).

أما نادي براغ، الذي تأسس في مايو 1993، ويضم في عضويته هيئات الضمان من الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة في كل من أوروبا وآسيا وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط والتي تسعى إلى استيفاء العضوية الكاملة في اتحاد بيرن، فقد بلغ عدد أعضائه 32 هيئة ضمان بلغ حجم عملياتها 24.4 مليار دولار عام 2007، مقارنة مع حجم عمليات بلغ 20.1 مليار دولار أمريكي عام 2006. كما ارتفع حجم الأقساط التأمينية لهذه الهيئات ليصل إلى 200 مليون دولار خلال عام 2007 مقابل 150.7 مليون دولار عام 2006. هذا ويضم نادي براغ في عضويته من المنطقة العربية كلاً من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الصندوق السعودي للتنمية، الشركة المصرية لضمان الصادرات، الشركة الأردنية لضمان القروض، وكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وقد جرت العادة على اجتماع أعضاء نادي براغ مرتين سنوياً، كان أولها في البحر الميت بالأردن في مايو 2008، وآخرها الاجتماع الذي انعقد ببراتسلافا في سلوفاكيا خلال شهر نوفمبر من عام 2008، وذلك بهدف زيادة سبل التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين أعضائه خاصة فيما يتعلق بتطوير الجانب الفني في مجال عمليات الاكتتاب وتقديم الحلول في مجال إدارة المحافظ والمخاطر وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الخدمات الجديدة والمشاريع صغيرة الحجم ومقررات لجنة بازل الثانية آخذاً في الاعتبار التطورات المتلاحقة في سوق الضمان العالمي.

وعلى صعيد التحديات التي تواجه هيئات ضمان التجارة والاستثمار حول العالم، فبالإضافة إلى التحديات التقليدية بدءاً من مخاوف التأميم والمصادرة ومروراً بالكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية والبيئية وانتهاءً بمتطلبات لجنة بازل الثانية، برزت العديد من القضايا الجديدة نتيجة أساسية للأزمة المالية العالمية الراهنة. ففي فترات الأزمات وتراجع درجات الثقة واليقين، يصبح دور هذه الهيئات أكثر أهمية حيث تقدم الآليات والأدوات الكفيلة بضمان انسياب التجارة حول العالم والحفاظ على التدفق السلس لرؤوس الأموال الدولية من خلال توفير الحماية والسيولة التي تبحث عنها الكيانات التصديرية والاستثمارية والمصرفية في خضم الأزمة المالية. وقد تم رصد العديد من التطورات والمستجدات التي سادت سوق الضمان خلال العام، ونورد فيما يلي أهم تلك التطورات:

- تنامي أهمية توفر المعلومات الائتمانية وضرورة تبادلها بشكل فوري ومنظم بين هيئات الضمان سواء عبر الروابط متعددة الأطراف، أو الروابط الثنائية المباشرة بما في ذلك الخبرات المتراكمة لمستوى المخاطر وأداء الدول والمصارف والمستوردين، وبما يضمن صحة التعامل مع الأزمة المالية الراهنة.

● لجأت العديد من هيئات الضمان حول العالم إلى المطالبة بالآتي ومن أجل تنفيذ دورها الحيوي للحفاظ على تدفق الاستثمارات وانسياب التبادل التجاري حول العالم، وخاصة في ظل أزمة السيولة والائتمان:

1 - دعم مالي إضافي من حكوماتها بغرض زيادة قدراتها الاكتتابية، ورفع سقف العمليات التأمينية، وكذلك رفع نسب التغطية التأمينية بالنسبة للمشاريع التصديرية بكافة أحجامها والقروض المصرفية المقدمة للمصدرين.

2 - تأسيس صناديق مستقلة لتأمين ائتمان الصادرات بغرض توزيع مخاطر إعادة التأمين.

● انتهى اتحاد بيرن في أكتوبر 2008 من ترجمة المبادئ الإرشادية التي أعلنها في نوفمبر 2006 فيما يتعلق بأفضل الممارسات في مجال المعايير التأمينية والبيئية والاجتماعية، إلى أدلة وإرشادات تشغيلية يمكن تطبيقها من الناحية العملية فيما يتعلق بنشاط وكالات الضمان في مجالات ائتمان الصادرات بأجله المختلفة وضمان الاستثمار.

● شهدت اجتماعات مجموعة الـ 24 التي عقدت على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين (أبريل 2009) تركيزاً على أعمال مبادرة الخدمات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بغرض توسيع دائرة المتعاملين مع القطاع المالي للدول الأعضاء وتيسير سبل الحصول على التمويل في ظل تداعيات الأزمة المالية الحالية من خلال تطوير أدوات مالية جديدة وتبادل الخبرات والمعلومات في هذا المجال. وعلى الرغم من أن بعض هيئات الضمان تتجنب تقديم الضمان لهذه المشاريع وذلك لما يتسم به هذا النوع من المشاريع بانخفاض العائد وارتفاع درجة المخاطر، إلا إن بعض هيئات الضمان الأخرى ترى في هذه المشاريع وسيلة هامة للحفاظ على حجم عملياتها وتقديم الدعم للصادرات الوطنية.

● تزايدت الحاجة إلى المشاركة فيما بين هيئات الضمان من أجل تحمل المخاطر، حيث أدت زيادة الطلب على تغطية هذه المخاطر، ليس فقط من المصدر والمستورد بل أيضاً من المصارف والمؤسسات التمويلية، إلى تزايد الاتجاه نحو التعاون بين تلك الهيئات التي تنتمي للقطاعات العام والخاص، خاصة في ظل وجود فجوة في تمويل التجارة الدولية تقدر بنحو 25 مليار دولار، وفقاً لبيانات منظمة التجارة العالمية. ومن جهة أخرى، تزايد الاتجاه نحو التخفيف من حدة تركيز المخاطر الناجمة عن تقديم الضمان لتغطية المخاطر في قطاعات اقتصادية بعينها (مثل قطاع النقل الجوي أو البحري) أو

إقليم اقتصادي بعينه من خلال توزيع المخاطر فيما بين هيئات الضمان الخاصة والعامّة، إضافة إلى عمليات إعادة تأمين جزء من العمليات الكبيرة.

● تنامي إقبال المصارف على ضمان القروض المقدمة منها سواء لتمويل التجارة الدولية أو المشاريع الاستثمارية العملاقة عبر الحدود الدولية لتحقيق التنوع في محافظ قروضها من جهة. ومن جهة أخرى، تسمح مقررات لجنة بازل الثانية للمصارف باستخدام العمليات التأمينية ضد المخاطر السياسية والائتمانية للتخفيف من درجة المخاطر الائتمانية والتشغيلية. وجدير بالذكر أنه في ظل استمرار الاندماجات بين المصارف على المستوى الدولي، فإن المصارف تبحث ليس فقط عن أدوات تأمينية لتغطية مخاطر رأس المال الذي توظفه، ولكن أيضا عن جهات تمويلية أخرى للمشاركة في التمويل وخاصة خلال العام 2009.

● استمرار وكالات تأمين الصادرات و ضمان الاستثمار في قبول عمليات بالعملة المحلية بالنظر إلى انخفاض المخاطر المصاحبة لها التي من شأنها تخفيف تكلفة التمويل الكلية نظرا لانعدام مخاطر تقلبات أسعار الصرف، حيث تقل درجات احتمال تعثر هذه المشاريع في الوفاء بالتزاماتها المستحقة بنفس عملة إيراداتها المتحققة.

● تزايدت الحاجة، بشكل حتمي، إلى تطوير مهارات فرق عمل هيئات الضمان بحيث يتم المزج فيما بين مهارات تقييم المخاطر القطرية الاقتصادية والسياسية وبين أفضل مهارات تحليل المخاطر الائتمانية على مستوى شركات القطاع الخاص، وعدم الاعتماد بشكل كبير على وكالات التصنيف العالمية التي تحتاج بدورها إلى إعادة تقييم وتطوير نماذجها الداخلية للتصنيف سواء للاقتصادات أو للشركات والمصارف أو للأدوات المالية المتداولة في أسواق المال العالمية.

وعلى صعيد نشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية: تواصل نمو إجمالي عقود التأمين للعام الرابع على التوالي ليصل إلى نحو 3.9 مليار دولار خلال عام 2007 (مقابل 2.9 مليار دولار لعام 2006)، وتشير البيانات الأولية للعام 2008 إلى تنامي حجم عقود التأمين المبرمة من قبل هذه الهيئات ليتجاوز ما قيمته 5.5 مليار دولار. هذا وقد تنامي نشاط هذه الهيئات خلال عام 2008 في مجالات تأمين مخاطر ما قبل الشحن، والتأجير المالي عبر الحدود، وتحصيل الديون، إضافة إلى العقود الجديدة مثل عقود التأمين على القروض المشتركة ما بين المؤسسات. وقد شهد العام 2008 أيضا تنامي أهمية خدمة إعادة التأمين في المنطقة مع استمرار التركيز بنسبة تتجاوز 55% على إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين الأجنبية.

وعلى صعيد عمليات التخصيم، تشير بيانات هيئة التخصيم الدولي Factor Chain International FCI، والتي أنشئت عام 1968 بغرض وضع إطار عام لعمليات التخصيم عبر الحدود الدولية من خلال توحيد المفاهيم لهذه الصناعة وتمييزها في الدول التي تفتقد إلى هذه الخدمة، وتضم الوكالة في عضويتها نحو 200 شركة تعمل في مجال التخصيم في أكثر من 65 دولة حول العالم، إلى تنامي قيمة عمليات التخصيم على المستوى العالمي لتبلغ 1.32 مليار يورو بنهاية عام 2008 مقابل 1.30 مليار دولار بنهاية عام 2007.

ويشير الجدول التالي إلى تنامي نشاط هذه الهيئات خلال السنوات السبع السابقة في مجال التخصيم كإحدى آليات تمويل الصادرات، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة 2002-2008 ما نسبته 38% لتصل عمليات التخصيم في الدول العربية إلى مستويات غير مسبوقة بلغت 3.4 مليون يورو عام 2008 مقابل 1.4 مليون يورو عام 2007 أي بمعدل نمو بلغ 136%، إلا إنها ظلت محدودة للغاية بالنسبة لقيمة عمليات التخصيم عالمياً حيث اقتصرت حصة الدول العربية على ما نسبته 0.3% فقط للعام 2008.

#### إجمالي عمليات التخصيم في العالم والدول العربية (مليون يورو)

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العالم	724,196	760,391	860,215	1,016,546	1,134,238	1,301,590	1,325,111
الدول العربية	494	502	680	1,159	1,623	1,446	3,413
مصر	0	0	1	1	3	20	50
المغرب	190	160	300	430	440	660	850
تونس	153	210	185	226	270	245	253
لبنان	22	35	41	61	95	176	400
عمان	29	10	8	1	5	5	0
السعودية	100	50	0	0	0	0	0
الإمارات	0	37	145	440	810	340	1860
معدل النمو السنوي		1.6	35.5	70.4	40	-10.9	136

المصدر: الموقع الشبكي لهيئة التخصيم الدولي في مايو 2009 [www.factors-chain.com](http://www.factors-chain.com)

### 3.8 موجز أنشطة المؤسسة:

واصلت المؤسسة زيادة حجم نشاط عملياتها، وتقديم منتجات جديدة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال عام 2008 لتصل إلى حوالي 1.019 مليار دولار (281.8 مليون د.ك.)، مقارنة بحوالي 505.2 مليون دولار (138.2 مليون د.ك.) عام 2007، أي بزيادة نسبتها 101.8%، وقد شملت هذه العمليات ستين عقداً بقيمة بلغت حوالي 829.4 مليون دولار (229.1 مليون د.ك.)، منها ستة عقود لضمان الاستثمار (بالإضافة إلى ملحق زيد بموجبه الحد الأقصى لعقد ميرم سابقاً). بقيمة إجمالية بلغت حوالي 379.8 مليون دولار (104.9 مليون د.ك.)، وأربعة وخمسون عقداً لتأمين ائتمان صادرات (بالإضافة إلى مائة وخمسة وعشرين ملحقاً زيدت بموجبه الحدود القصوى لعقود ميرمة سابقاً) بقيمة إجمالية بلغت حوالي 449.6 مليون دولار (124.2 مليون د.ك.)، وعمليات إعادة تأمين بلغت قيمتها حوالي 172.8 مليون دولار (47.8 مليون د.ك.)، وعمليات أبرمت ضمن إطار الحسابات الخاصة بحوالي حوالي 17.5 مليون دولار (4.8 مليون د.ك.). وبلغت الإيرادات الناتجة عن عمليات الضمان في نهاية العام حوالي 3.53 مليون دولار (0.977 مليون د.ك.). وقد أدت المؤسسة خلال العام تعويض عن تحقق مخاطر تجارية قيمته الإجمالية 269.7 ألف دولار، استفاد منه مصدر من دولة عربية. واستردت المؤسسة تعويضات قيمتها 17 ألف دولار كانت قد دفعتها سابقاً عن تحقق مخاطر تجارية في دولتين عربيتين. وبهذا فإن مؤشر الخسارة لهذا العام بلغ 0.08 مقارنة بـ 0.03 عام 2007. كما تم خلال العام إجراء تسوية لقضية تعويضاً كانت أمام المحاكم المختصة منذ عام 1990 وذلك بقيمة 816 ألف دولار.

هذا وقد استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من اثنتي عشرة دولة عربية جاءت في مقدمتها دولة الكويت (42.7%)، فالمملكة العربية السعودية (20.7%)، الجمهورية التونسية (12%)، الجمهورية اللبنانية (8.5%)، مملكة البحرين (6%)، دولة الإمارات العربية المتحدة (4.8%)، جمهورية مصر العربية (1.2%)، الجمهورية العربية السورية (1.1%)، جمهورية السودان (1%)، سلطنة عمان (0.5%)، المملكة الأردنية الهاشمية (0.3%)، ودول عربية أخرى (1.1%).

وفي إطار تسويق خدمات الضمان، قامت المؤسسة بعدد من المهام التسويقية في ثمانية بلدان عربية علاوة على تغطيتها المستمرة للشركات المصدرة والمستثمرة العاملة في دولة

المقر وفي المملكة العربية السعودية (مقر مكتبها الإقليمي). كما قامت المؤسسة بتنفيذ عدد من الحملات البريدية نحو شركائها الاقتصاديين من مؤسسات دولية وحكومية وغرف تجارة وشركات تأمين ومصارف بهدف إعلامهم بتغيير اسم المؤسسة وشعارها وحصولها على تصنيف ائتماني بدرجة (AA- مستقر) من قبل مؤسسة التصنيف العالمية ستاندرد أند بورز، وقامت المؤسسة بمراسلة عملائها من مصدرين ومستثمرين ومؤسسات مالية لنفس الغرض. وفي إطار تنفيذ خططها الاستراتيجية، قامت المؤسسة بتنفيذ حملات بريدية مختلفة شملت البنوك وشركات التأمين النشطة في الدول العربية الأعضاء وعددا من الجهات الاقتصادية ذات العلاقة باستثمارات الأجانب والمغتربين العرب في الدول العربية. ووقعت المؤسسة اتفاقيتي تعاون مع هيئتين حكوميتين تعملان في مجال تشجيع وتأمين ائتمان الصادرات الوطنية يتاح من خلالهما للمصدرين الاستفادة من أنظمة ضمان المؤسسة، كما قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقيات إنتاج بالعمولة لتسويق خدمات تأمين ائتمان الصادرات وضمن الاستثمار في عدد من الدول العربية.

أما فيما يتعلق بعلاقة المؤسسة مع هيئات الضمان، فقد عقدت المؤسسة اجتماعات عمل مع عدد من هيئات تأمين ائتمان الصادرات الوطنية العربية والإقليمية هدفت في مجملها إلى توثيق التعاون القائم وتوسيع آفاقه بما يحقق الأهداف المشتركة لخدمة التجارة والاستثمارات العربية. وفي إطار تقديم الخبرات والدعم الفني لهيئات الضمان العربية، نظمت المؤسسة دورة تدريبية خاصة لكوادر من هيئة ضمان وطنية، وأخرى لكوادر مركز تنمية صادرات في إحدى الدول الأعضاء.

وفي إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمؤسسة للفترة 2007 - 2014، تم إنشاء الاتحاد العربي لهيئات الضمان والإعلان عنه إثر المصادقة على نظامه الأساسي من قبل عدد من هيئات الضمان العربية، وواصلت المؤسسة اتصالاتها مع عدد من تلك الهيئات للمساهمة في رؤوس أموالها، وبلغت المباحثات التي تجريها المؤسسة مع إحداها مرحلة متقدمة. كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية لتحصيل الديون وذلك في إطار خطة استراتيجية لإنشاء وإدارة نظم لتحصيل الديون في الدول الأعضاء.

ومن جهة أخرى، وقعت المؤسسة 6 اتفاقيات إنتاج وتعاون، ومذكرتي تفاهم خلال العام، شملت اتفاقيتي إنتاج بالعمولة لتسويق خدمات تأمين ائتمان الصادرات وضمن الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، اتفاقيتي تعاون مشترك مع مؤسستين حكوميتين تعملان في مجال تشجيع وتأمين الصادرات الوطنية في كل من سلطنة عمان ودولة الكويت، اتفاقية



إنتاج بالعمولة مع منتج في مملكة البحرين يتركز نشاطه في القطاع المالي واتفاقية تعاون مشترك مع الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات في السودان. بالإضافة إلى مذكرتي تفاهم إحداهما مع حكومة دولة الكويت، ممثلة بالهيئة العامة للصناعة في مجال تأمين ائتمان الصادرات الصناعية الكويتية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية المرتبطة بالعمليات التصديرية، والأخرى للتعاون المشترك مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التي تهدف إلى تفعيل سبل التعاون في مجالات التسويق والترويج وتبادل المعلومات والتأمين المشترك وإعادة التأمين والتدريب وتبادل الخبرات.

وفي إطار الأنشطة المكملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان، واصلت المؤسسة خلال العام تقديم خدماتها في مجالات بث الوعي الاستثماري ودعم جهود الترويج للاستثمار وتنمية الموارد البشرية. وقد شهد العام إصدار التقرير السنوي "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007"، بحلته الجديدة التي تضمنت اسم وشعار المؤسسة الجديدين، وتصميماً مختلفاً للغلاف بما يعبر عن حالة التجدد التي تشهدها المؤسسة منذ السنوات الخمس الماضية. وتضمن التقرير للسنة الثانية على التوالي: لمحة إحصائية اقتصادية عن الدول العربية، سلطت الضوء على مؤشرات أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة والبيئية العربية خلال العام 2007. وقد تم توزيع نحو 1349 نسخة من التقرير عبر البريد العادي على المؤسسات والجهات العربية الحكومية والخاصة المعنية، والمؤسسات الإقليمية، والمستثمرين ورجال الأعمال العرب، ووسائل الإعلام، ومراكز البحوث والدراسات العربية. كما تم إعداد نسخة باللغة الانجليزية لمخلص عن التقرير وتحميلها على الموقع الشبكي للمؤسسة.

كما أصدرت المؤسسة، خلال العام، أربعة أعداد من النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار"، تناولت فيها عدداً من المواضيع المتعلقة بصناعة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. وإضافة إلى الأبواب الثابتة، أدرجت ضمن أعداد النشرة بضع دراسات دولية هامة ذات الصلة. كما تابعت أعداد النشرة التطورات التي طرأت على تصنيفات الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية الهامة، والتي لها أهميتها في تهيئة مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال وبالتالي جذب حصص أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ووزعت نحو 4525 نسخة من النشرة لكل عدد فصلي، عبر البريد العادي على الجهات الحكومية والخاصة المعنية، والمصارف ومؤسسات وشركات الاستثمار ومراكز البحوث والأفراد من المعنيين والمهتمين بالاستثمار وصناعة الضمان في المنطقة، إضافة إلى عملاء المؤسسة. بالإضافة إلى نحو 400 نسخة إلكترونية من النشرة لكل عدد فصلي للمشاركين عبر شبكة المعلومات

الدولية (الانترنت)، علماً بأن المؤسسة تحرص على تحميل تقريرها السنوي ”مناخ الاستثمار في الدول العربية“ والنشرة الفصلية ”ضمان الاستثمار“، على موقعها الشبكي الجديد تحقيقاً لنشر المعرفة وزيادة الوعي الاستثماري في المنطقة.

وقد أعدت المؤسسة خلال العام (10) أوراق عمل قدمتها في 10 مؤتمرات واجتماعات وملتقيات شاركت فيها، مثل نصفها اجتماعات مع منظمات إقليمية ودولية ونصفها الآخر اجتماعات لبحث قضايا اقتصادية تقع في إطار اهتمامات المؤسسة. كما تواصل خلال العام تعاون المؤسسة مع أطراف إقليمية ودولية، من بينها الجامعة العربية من خلال تقديمها ”مقترحات عملية لتنمية تدفق الاستثمارات العربية البينية المباشرة“، الشركة العربية للاستثمار والبنك المصري لتنمية الصادرات وجمعية رجال الأعمال المصريين من خلال مشاركتها في الملتقى الثاني لآليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمارات الذي عقد في القاهرة يوم 28 يناير (كانون الثاني) 2008، الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات في السودان من خلال مشاركتها في ندوة حول خدمات الضمان التي تقدمها المؤسسة، المنعقدة في 16 مارس (آذار) 2008، الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية للاستثمار من خلال مشاركتها في ورشة عمل حول خدمات تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار في الدول العربية، في مدينة دبي - الإمارات خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من العام 2008. كما نظمت المؤسسة ”المؤتمر الثاني عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب“ الذي عقد في بيروت يومي 19-20 يونيو (حزيران) 2008، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تحت عنوان ”الترويج للاستثمار العربي الوطني والبيني في خضم الفورة النفطية“.

وواصلت المؤسسة تنفيذ برنامجها في مجال تعزيز قدرة العاملين في المؤسسة على أداء المهام باستخدام تطبيقات الحاسوب المطورة، حيث اعتمدت المؤسسة في بناء أنظمتها التقنية على أسلوب التطوير الداخلي لما يتميز به من قدرة تامة على الوفاء بمتطلبات العمل وتمتعه بالمرونة الكاملة التي تتيح إمكانية التعديل والتغيير في البرامج المستخدمة كلما استدعت الحاجة. وفي هذا الإطار تم الانتهاء من تطوير عدد من الأنظمة والبرامج وإدخالها طور التطبيق العملي، شملت برنامج متابعة وإدارة موارد واستثمارات المؤسسة (PMS)، برنامج المحاسبة (CSH)، برنامج الموارد البشرية والخدمات الذاتية (HR)، وعدداً من البرامج الأخرى، علماً بأنه روعي عند تصميم هذه البرامج أن تكون ذات روابط بينية بحيث تضمن سرعة وسهولة انسياب المعلومات بينها بطريقة تلقائية مما يوفر الوقت والجهد

والتكلفة. وتم خلال العام 2008، إطلاق الموقع الشبكي للمؤسسة بحلته الجديدة التي تتماشى مع اتخاذ المؤسسة اسماً وشعاراً جديدين، ويجري حالياً تطوير الموقع الشبكي الخاص بالاتحاد العربي لهيئات تأمين الصادرات والمزعم إطلاقه بحلول منتصف العام 2009. وواصلت المؤسسة برنامجها لتطوير الموارد البشرية العاملة لديها من خلال الارتقاء بالمهارات الفنية المتخصصة ورفع مستوى الأداء. وعلى صعيد النشاط الإعلامي، نظمت المؤسسة مؤتمراً صحفياً بتاريخ 24 سبتمبر (أيلول) 2008، أعلنت خلاله عن إطلاق تقرير الاستثمار الدولي 2008 نيابة عن الأمين العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

المؤسسة العربية لضمان  
الإستثمار وائتمان الصادرات  
The Arab Investment & Export  
Credit Guarantee Corporation



---

### الملحق

أولاً: الجداول من 1 - 32

---



جدول رقم (1)  
المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار  
للدول العربية عام 2008

صالدولة	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية
الأردن	0	3	0
الإمارات	3	3	0
البحرين	3	3	0
تونس	0	0	0
الجزائر	3	3	0
جيبوتي	1	3-	0
السعودية	3	3	0
السودان	1	2	0
سوريا	0	0	0
العراق	3	3	3
سلطنة عمان	3	3	0
قطر	3	3	0
الكويت	3	3	0
لبنان	1	1-	0
ليبيا	3	3	0
مصر	0	0	0
المغرب	1	2-	0
موريتانيا	2-	1-	0
اليمن	0	2	1
المتوسط 2008	1.53	1.42	0.21
المؤشر المركب لعام 2008	1.05		

المصدر: الجداول من (3) إلى (5).

دليل المؤشر المركب:

أقل من 1	من 1 إلى 2	من 2 إلى 3
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

جدول رقم (2)  
معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية

(%)

الدولة	2007	2008
قطر	15.35	16.40
العراق	1.50	9.78
لبنان	7.50	8.50
الإمارات	6.34	7.41
مصر	7.09	7.16
السودان	10.16	6.84
ليبيا	5.60	6.72
الكويت	4.40	6.33
سلطنة عمان	13.10	6.18
البحرين	8.10	6.12
جيبوتي	5.20	5.90
الأردن	6.60	5.60
المغرب	2.72	5.44
سوريا	6.30	5.15
تونس	6.30	5.10
الجزائر	3.00	3.00
السعودية	3.40	4.20
اليمن	4.70	3.60
موريتانيا	1.02	2.23
الدول العربية	6.23	6.40
مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية	8.34	6.11
مجموعة الدول المتقدمة	2.71	0.85
العالم	5.15	3.20

المصدر: الخانات المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من  
International Monetary Fund. World Economic Outlook Database. April 2009.

جدول رقم (3)  
مؤشر سياسة التوازن الداخلي  
(عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2007	2008	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
ليبيا	(27.90)	(36.70)	-36.70
السعودية	(12.28)	(33.65)	-33.65
الكويت	(16.39)	(26.70)	-26.70
الإمارات	(25.20)	(21.90)	-21.90
العراق	(8.80)	(13.70)	-13.70
سلطنة عمان	(10.30)	(12.10)	-12.10
قطر	(12.80)	(11.50)	-11.50
الجزائر	13.27	(11.40)	-24.67
البحرين	(3.15)	(8.00)	-8.00
المغرب	(0.60)	(1.90)	-1.90
جيبوتي	2.57	1.27	-1.30
السودان	2.69	1.57	-1.12
تونس	2.90	3.00	0.10
الأردن	5.25	4.88	-0.36
اليمن	6.89	7.35	0.45
موريتانيا	1.80	7.50	5.70
مصر	7.50	7.80	0.30
سوريا	2.36	8.99	6.63
لبنان	10.90	9.90	-1.00

المصدر: الخانات المظلة مصادر قطرية وبقيّة الدول العربية من  
International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2009.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية	ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية
3-	2	1	0	1-	2-	3-



**جدول رقم (4)**  
**مؤشر سياسة التوازن الخارجي**  
**(عجز أو فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)**

الدولة	2007	2008	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الكويت	(44.72)	(44.70)	-44.70
ليبيا	(45.94)	(39.20)	-39.20
قطر	(30.90)	(35.30)	-35.30
السعودية	(24.64)	(28.90)	-28.90
الجزائر	(22.60)	(23.20)	-23.20
العراق	(15.50)	(19.10)	-19.10
الإمارات	(16.10)	(15.80)	-15.80
البحرين	(0.16)	(10.60)	-10.60
سلطنة عمان	(5.90)	(6.10)	-6.10
مصر	(1.40)	(0.50)	-0.50
السودان	3.50	0.66	-2.84
اليمن	5.37	2.00	-3.37
تونس	2.61	2.97	0.35
سوريا	3.30	4.00	0.70
المغرب	(0.20)	5.60	5.80
لبنان	7.10	11.40	4.30
الأردن	17.75	12.13	-5.62
موريتانيا	11.40	15.70	4.30
جيبوتي	25.53	38.24	12.71

المصدر: الخانات المظلة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من  
International Monetary Fund. World Economic Outlook Database. April 2009.

**تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:**

انخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع 2 نقطة مئوية	ارتفاع العجز من 2.5 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية
3	2	1	0	1	2	3

جدول رقم (5)  
مؤشر السياسة النقدية  
(معدل التضخم)

التغير في المؤشر (نقاط مئوية)	2008	2007	الدولة
8.80	18.30	9.50	مصر
1.20	15.00	13.80	قطر
10.00	14.50	4.50	سوريا
6.20	14.30	8.10	السودان
9.30	14.00	4.70	الأردن
6.70	12.60	5.90	سلطنة عمان
6.99	11.96	4.97	جيبوتي
0.40	11.50	11.10	الإمارات
5.30	10.80	5.50	الكويت
6.70	10.80	4.10	لبنان
4.20	10.40	6.20	ليبيا
2.60-	10.00	12.60	اليمن
5.76	9.87	4.11	السعودية
0.00	7.30	7.30	موريتانيا
1.90	5.00	3.10	تونس
0.89	4.40	3.51	الجزائر
1.90	3.90	2.00	المغرب
0.20	3.50	3.30	البحرين
27.30-	3.50	30.80	العراق
2.44	10.09	7.65	الدول العربية
	9.26	6.40	مجموع دول الاقتصادات الناهضة والنامية
	3.38	2.15	مجموع الدول المتقدمة

المصدر: الخانات المظلة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من

International Monetary Fund. World Economic Outlook Database. April 2009.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية
3	2	1	0

جدول رقم (6)  
(أسعار الصرف في الدول العربية لعامي 2007 و 2008)

سعر الصرف		العملة	الدولة
عدد وحدات العملة المحلية مقابل الدولار			
2008	2007		
0.709	0.709	دينار	الأردن
3.673	3.673	درهم	الإمارات
0.376	0.376	دينار	البحرين
1.210	1.280	دينار	تونس
64.580	69.364	دينار	الجزائر
177.7	177.7	فرنك	جيبوتي
3.750	3.750	ريال	السعودية
2.090	2.017	جنيه	السودان
46.528	49.990	ليرة	سورية
1.176	1.255	دينار	العراق
0.385	0.385	ريال	سلطنة عمان
3.640	3.640	ريال	قطر
0.269	0.284	دينار	الكويت
1.508	1.508	ليرة	لبنان
1.235	1.262	دينار	ليبيا
5.448	5.644	جنيه	مصر
7.526	8.356	درهم	المغرب
-	-	أوقية	موريتانيا
200.000	199.000	ريال	اليمن

المصدر: الخانات المظلمة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من

International Monetary Fund. World Economic Outlook Database. April 2009.

جدول رقم (7)  
بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2007 و 2008

سوق الأوراق المالية	القيمة السوقية (مليون دولار)		قيمة التداول (مليار دولار)		عدد الأسهم المتداولة (مليار سهم)		عدد الشركات المدرجة		مؤشرات الأسعار*	
	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	التغير %	2008
السعودية	518,984	246,337	32.01	682,287	52,411	523,129	8,17	126	555.6	226.8
القاهرة والإسكندرية	138,828	85,923	11.16	64,772	8,81	87,938	24.19	373	353.1	173.5
دبي	138,179	63,099	8.20	103,297	8,32	83,096	4.22	65	592.4	207.4
الكويت	135,362	70,181	9.12	130,896	13,39	133,650	13.23	204	444.4	265.3
أبوظبي	121,128	68,81	8.94	47,746	6,32	63,114	4.22	65	358.9	198.8
الدوحة	95,505	76,627	9.96	29,927	4,83	48,220	2.79	43	478.7	372.4
البحرين	75,495	65,748	8.54	22,009	1,41	14,077	4.99	77	571.9	463.0
عمان	41,233	35,844	4.66	17,424	2,87	28,677	16.99	262	522.6	406.9
مسقط	23,086	15,139	1.97	5,211	0,87	8,686	3.31	51	209.4	134.6
بيروت	10,894	9,609	1.25	0,994	0,17	1,710	7.91	122	177.9	103.3
تونس	5,339	6,304	0.82	0,727	0,17	1,689	0.84	13	135.0	116.8
الخرطوم	4,931	3,804	0.49	0,893	0,05	0,543	3.24	50	58.4	59.3
فلسطين	2,474	2,124	0.28	0,817	0,12	1,225	3.37	52	182.9	172.4
الجزائر	0,097	0,092	0.01	0,207	0,03	0,313	2.40	37	189.5	155.4
الإجمالي	1,339	770	100.00	1,108	998	998	100.00	1,542	4897.9	3120.5

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، 4-2008.

\* المؤشر المركب لصندوق النقد العربي

ملاحظة: الترتيب حسب القيمة السوقية.

**جدول رقم (8)**  
**الاستثمارات العربية البيئية المنفذة والمرخص لها وفق القطر المضيف**  
**خلال عامي 2007 و 2008**

(مليون دولار)

2008		2007		الدولة
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	
38.1 %	12.952.0	30.92 %	6.388.0	السعودية
16.6 %	5.666.0	2.30 %	476.0	الجزائر
14.1 %	4.806.5	16.17 %	3.339.8	السودان
7.8 %	2.661.1	16.18 %	3.342.8	لبنان
6.8 %	2.324.4	9.07 %	1.874.6	مصر
6.1 %	2.079.9	1.46 %	302.1	ليبيا
4.5 %	1.539.7	1.79 %	370.0	سورية
2.5 %	848.8	4.03 %	832.6	المغرب
1.3 %	433.6	3.95 %	816.5	الأردن
1.2 %	393.1	0.45 %	92.0	اليمن
0.9 %	320.7	0.80 %	165.5	تونس
0.01 %	5.1	0.03 %	7.2	جيبوتي
-	-	12.84 %	2.653.3	عمان
<u>100.0 %</u>	<u>34.030.9</u>	<u>100.0 %</u>	<u>20.660.4</u>	المجموع

المصدر: مصادر قطرية من بيانات هيئات تشجيع الاستثمار أو الجهات القائمة بدورها في الدول المعروضة (بيانات المشاريع الاستثمارية المرخص لها) باستثناء كل من تونس، المغرب، ومصر، فيبياناتها وفقاً لموازن المدفوعات المنشورة لهذه الدول.

جدول رقم (9)  
التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البيئية والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عام 2008

(مليون دولار)

الدولة/القطاع	الصناعة	الزراعة	الخدمات	أخرى	الإجمالي
السعودية	1,618.0	-	11,233.0	101.0	12,952.0
الأردن	403.9	1.0	28.7	0.0	433.5
تونس	10.0	0.0	296.5	14.0	320.5
ليبيا	198.1	0.0	1,881.8	0.0	2,079.9
اليمن	275.2	0.5	166.6	0.5	392.8
الجزائر	5,654.0	0.0	3.0	9.0	5,666.0
السودان	174.1	799.8	3,832.6	0.0	4,806.5
لبنان	21.3	41.9	403.6	2,194.3	2,661.1
المجموع	8,354.6	843.1	17,845.7	2,318.9	29,312.3

المصدر: مصادر قطرية.

جدول رقم (10)  
توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2008

(بمليون دولار)

الأقطار المصدرة	الأقطار المضيفة													الإجمالي
	الأردن	تونس	ليبيا	مصر	السودان	جنوبي الجزائر	المغرب	سورية	اليمن	السعودية	لبنان	الإجمالي		
قطر	-	0.8	-	35.3	1,881.7	1.5	6.6	7.4	81.5	279.0	-	2,297.2	لبنان	
السعودية	1.4	-	72.0	217.1	1,109.3	-	-	3.1	2.8	25.0	117.3	1,565.1	السعودية	
الكويت	1.5	23.4	-	595.1	720.1	-	15.1	71.3	22.8	4,461.0	649.3	6,559.6	الكويت	
المغرب	-	1.1	-	440.3	302.3	3.6	24.0	404.5	166.5	-	616.2	2,151.8	المغرب	
ليبيا	-	1.7	-	-	367.5	-	1.0	-	-	-	-	370.2	ليبيا	
الأردن	-	135.7	-	137.3	0.5	-	4.0	-	-	-	-	308.4	الأردن	
سورية	-	33.8	23.0	82.7	117.8	-	6.0	4.1	0.7	582.0	-	855.9	سورية	
العراق	0.2	-	1.9	-	140.8	-	4.0	-	0.9	168.0	63.3	379.1	العراق	
البحرين	21.1	-	0.8	35.7	-	-	-	584.1	-	1,003.0	99.8	1,804.9	البحرين	
تونس	-	-	29.9	0.3	-	-	22.0	-	-	-	-	60.8	تونس	
فلسطين	57.1	-	-	-	-	-	-	2.4	0.8	109.0	-	169.4	فلسطين	
اليمن	-	-	-	15.0	-	-	-	-	-	66.0	-	81.0	اليمن	
الجزائر	-	2.4	-	-	-	-	-	-	-	-	0.4	2.8	الجزائر	
السودان	-	0.4	-	2.0	-	-	-	-	-	11.0	-	13.4	السودان	
الصومال	-	-	-	-	1.6	-	-	-	-	-	-	1.6	الصومال	
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.2	0.2	موريتانيا	
غير متقنة	108.5	-	-	8.6	-	-	30.0	-	-	211.0	-	358.1	غير متقنة	
الإجمالي	433.6	320.7	2,079.9	2,324.4	4,806.5	5.1	5,666.0	1,539.7	393.1	12,952.0	2,661.1	34,030.8	الإجمالي	

المصدر: بيانات قطرية

جدول رقم (11)  
الاستثمارات العربية البينية والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة 1995 - 2008

(مليون دولار)

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	الإجمالي
السعودية	12.20	20.60	27.00	198.00	82.00	76.80	651.40	716.90	297.30	958.00	28797.00	1649.00	6388.00	12952.00	52,826.20
لبنان	157.80	250.00	312.00	400.00	500.00	350.00	225.00	650.00	850.00	1050.00	1779.80	2266.80	3342.80	2661.10	14,795.30
مصر	455.00	711.00	532.00	390.00	277.00	113.00	96.50	100.40	125.50	418.00	363.10	3273.60	1874.60	2324.40	11,054.10
السودان	38.80	554.00	142.50	70.30	151.70	414.60	554.90	567.40	610.00	657.00	2455.00	2004.00	3339.80	4806.50	16,366.50
الإمارات	-	-	-	380.00	176.00	196.00	215.00	217.50	650.20	525.00	0.00	2316.00	-	-	4,675.70
تونس	54.70	70.20	135.00	290.00	506.00	49.10	69.10	75.00	67.40	107.30	153.76	2363.80	165.50	320.70	4,427.56
المغرب	59.80	61.20	48.00	48.60	22.20	24.80	39.50	12.80	672.10	1105.40	1121.44	350.15	832.59	848.80	5,247.37
سورية	333.50	303.00	328.00	212.00	224.00	8.70	43.50	46.50	42.40	427.20	955.40	225.00	370.00	1539.60	5,058.80
الأردن	35.70	13.50	10.60	12.70	24.20	26.20	27.60	21.00	17.60	27.00	299.43	959.90	816.45	433.46	2,725.34
اليمن	11.90	86.00	11.00	22.20	16.70	68.50	6.50	139.40	126.40	58.80	203.92	849.59	92.02	392.78	2,085.71
الجزائر	3.50	-	-	122.00	85.80	347.50	350.00	54.60	80.40	263.30	260.55	-	476.00	5666.00	7,709.65
ليبيا	-	-	-	-	-	80.40	85.00	82.70	102.60	23.60	300.30	246.40	302.10	2079.90	3,303.00
البحرين	13.00	-	-	16.00	14.00	-	217.40	159.60	191.70	274.20	-	-	-	-	885.90
سلطنة عمان	4.20	24.00	18.70	42.00	45.80	-	-	-	-	62.60	573.31	-	2653.32	-	3,423.93
قطر	250.00	-	24.80	56.00	-	-	-	-	-	0.30	0.49	-	-	-	331.59
جيبوتي	-	-	-	54.40	58.00	61.80	65.50	68.50	10.00	-	-	-	-	-	318.20
الإجمالي	1,430.10	2,093.50	1,589.60	2,314.20	2,183.40	1,817.40	2,646.90	2,912.30	3,843.60	5,957.70	37,263.49	16,504.24	20,660.38	34,030.34	135,247.15

المصدر: مصادر قطرية



## جدول

### التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البينية

من/إلى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق
الأردن	-	79.8	16.5	36.0	47.7	0.0	1,714.1	970.7	70.4	0.0	89.9
الإمارات	106.8	-	50.9	2,482.2	139.7	0.0	40,672.5	600.5	640.1	0.5	2.0
البحرين	470.2	254.9	-	17.6	36.0	0.0	8,186.0	1.8	0.1	0.0	0.0
تونس	136.0	149.2	2.8	-	98.5	0.0	408.5	7.7	4.0	0.0	2.4
الجزائر	160.6	30.3	20.1	35.5	-	0.0	41.5	2.8	30.4	0.0	18.3
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	-	0.0	0.9	0.1	0.0	0.0
السعودية	1,412.6	1,534.0	309.0	36.5	119.3	7.3	-	4,007.8	1,460.0	0.0	1.4
السودان	182.1	370.3	0.0	1.0	2.8	0.0	1,591.0	-	180.2	0.0	71.7
سورية	24.5	379.4	21.7	5.7	24.7	0.0	1,347.5	1,132.0	-	0.0	0.6
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.6	0.0	-	0.0
العراق	281.6	38.9	0.0	4.9	0.0	0.0	5.4	126.1	32.6	0.0	-
سلطنة عمان	12.1	152.5	65.2	0.0	2,490.0	0.0	35.0	49.7	1.2	0.0	0.0
فلسطين	175.5	70.0	0.0	0.0	4.9	0.0	427.0	42.0	2.1	0.0	5.3
قطر	80.6	205.7	2.8	0.0	60.6	0.0	91.9	1,162.8	2.3	0.0	0.0
الكويت	157.6	1,138.0	232.4	229.7	315.5	3.5	4,865.5	908.9	482.9	0.0	65.4
لبنان	14.3	1,008.4	21.5	1.8	31.5	1.5	2,018.6	2,627.0	204.5	0.0	0.3
ليبيا	0.0	127.7	0.0	207.2	36.1	0.0	64.1	59.5	0.0	0.0	73.3
مصر	309.3	252.8	56.7	98.3	3,254.8	0.0	2,461.7	1,503.0	133.1	0.0	33.7
المغرب	2.4	77.8	65.8	70.0	43.1	0.0	175.6	369.8	26.9	0.0	14.8
موريتانيا	0.0	5.0	0.0	2.8	0.0	0.0	1.5	0.0	0.0	0.0	0.0
اليمن	27.3	15.5	0.2	1.8	0.0	0.0	457.2	165.4	10.6	0.0	18.9
غير مصنفة	108.5	0.0	0.0	38.2	74.0	0.0	226.7	0.0	0.0	0.0	0.0
الإجمالي	3,662.0	5,890.2	865.8	3,269.4	6,779.1	12.3	64,791.3	13,742.2	3,281.4	0.6	398.0

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

رقم (12)  
المنفذة والمرخص لها خلال الفترة (1985-2008)

(مليون دولار)

المجموع	اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	فلسطين	سلطنة عمان
3.739.3	12.7	0.0	18.8	162.5	156.2	262.6	13.5	5.4	24.1	58.4
57.421.2	42.7	0.0	2.355.7	4.232.9	2.021.0	2.864.7	362.1	264.9	10.9	571.1
9.657.6	0.0	0.0	70.4	183.3	17.0	126.6	180.8	2.7	0.1	110.1
1.890.0	0.2	0.0	138.3	7.2	543.1	8.3	359.1	20.7	4.0	0.0
1.135.2	24.4	1.8	4.8	337.1	367.3	11.2	26.3	7.0	15.8	0.0
1.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
18.268.5	1.520.6	0.0	1.460.5	1.113.5	4.6	4.818.7	153.3	66.4	220.0	23.1
2.879.0	13.6	0.0	4.6	73.1	16.3	65.3	88.4	214.2	4.3	0.0
3.824.2	8.5	0.0	4.2	28.9	9.1	411.1	338.3	12.7	69.6	5.8
3.7	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
577.2	7.5	0.0	51.7	1.1	0.0	27.2	0.2	0.0	0.0	0.0
3.037.9	138.5	0.0	0.0	78.2	0.0	4.3	3.4	7.6	0.1	-
817.0	2.0	0.0	0.0	40.3	3.1	0.0	0.0	45.0	-	0.0
3.075.5	10.7	0.0	233.4	229.8	84.4	728.0	107.7	-	0.3	74.4
13.924.4	24.6	0.0	469.7	1.899.3	169.3	2.815.7	-	0.0	3.0	143.3
7.281.6	101.6	0.0	25.0	415.4	31.3	-	683.6	91.6	2.8	0.9
873.7	0.0	0.0	123.6	180.4	-	1.8	0.0	0.0	0.0	0.0
10.109.1	48.1	0.0	81.4		214.0	83.3	1.169.2	228.6	115.5	65.5
969.2	1.9	0.0	-	4.2	45.1	8.7	60.0	2.3	0.6	0.0
15.0	0.0	-	5.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
895.3	-	0.4	0.0	67.9	4.0	12.3	3.5	64.4	31.2	14.5
471.7	0.0	0.0	0.0	24.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
140.867.5	1.957.6	2.2	5.047.6	9.079.6	3.685.8	12.249.9	3.549.5	1.033.4	502.4	1.067.1

جدول رقم (13)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة والمرخص لها الوافدة وفق القطر المضيف 2008

(مليون دولار)

2008		2007		الدولة
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	
33.20 %	*29.625	32.9 %	24.318	السعودية
15.35 %	**13.700	17.9 %	13.253	الإمارات
14.07 %	12.554	2.8 %	2.038	الجزائر
10.64 %	9.495	15.6 %	11.578	مصر
7.12 %	6.350	4.9 %	3.640	السودان
3.90 %	3.483	6.3 %	4.633	المغرب
3.58 %	3.198	4.7 %	3.486	لبنان
3.51 %	3.127	2.8 %	2.071	تونس
3.10 %	2.765	1.0 %	729	ليبيا
2.19 %	1.954	2.6 %	1.951	الأردن
1.33 %	1.187	1.2 %	898	سورية
0.76 %	675	0.9 %	660	البحرين
0.58 %	**519	0.6 %	448	العراق
0.47 %	416	0.4 %	322	اليمن
0.12 %	**103	0.2 %	153	موريتانيا
0.06 %	56	0.2 %	123	الكويت
0.02 %	18	0.0 %	33	جيبوتي
-	-	0.0 %	21	فلسطين
-	-	0.2 %	141	الصومال
-	-	1.5 %	1.138	قطر
-	-	3.2 %	2.377	سلطنة عمان
100.00 %	89.224	100.0 %	74.011	المجموع

بيانات 2007: بيانات (الأنكناد)، تقرير الاستثمار العالمي 2008.  
بيانات 2008: مصادر قطرية من بيانات هيئات تشجيع الاستثمار أو الجهات القائمة بدورها في الدول المعروضة (بيانات المشاريع الاستثمارية المرخص لها).  
\* وفق للتقديرات الأولية، بيان غير نهائي.  
\*\* تقرير صندوق النقد الدولي عن (الإمارات المنشور بتاريخ أبريل 2009) والعراق وموريتانيا عام 2008.

(مليون دولار)

جدول (14)  
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (1998-2007)

الدولة / السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الإجمالي
السعودية	94	123	183	504	453	778	1,942	12,097	18,293	24,318	58,785
الإمارات	258	(985)	(506)	1,184	1,314	4,256	10,004	10,900	12,806	13,253	52,484
مصر	1,076	1,065	1,235	510	647	237	2,157	5,376	10,043	11,578	33,924
لبنان	1,135	872	964	1,451	1,336	2,977	1,993	2,791	2,739	2,845	19,103
المغرب	400	1,364	422	2,808	481	2,314	895	1,653	2,450	2,577	15,364
السودان	371	371	392	574	713	1,349	1,511	2,305	3,541	2,436	13,563
تونس	668	368	779	486	821	584	639	782	3,312	1,618	10,057
الأردن	310	156	815	180	122	443	816	1,774	3,219	1,835	9,670
العراق	607	292	438	1,196	1,065	634	882	1,081	1,795	1,665	9,655
البحرين	180	454	364	80	217	517	865	1,049	2,915	1,756	8,397
سلطنة عمان	101	39	83	5	122	494	229	1,688	1,623	2,377	6,761
قطر	347	113	252	296	624	625	1,199	1,298	159	1,138	6,051
لبنان	(148)	(128)	141	(113)	145	143	357	1,038	2,013	2,541	5,989
سوريا	82	263	270	110	115	180	275	500	600	885	3,280
موريتانيا	..	15	40	77	67	102	392	814	155	153	1,815
العراق	7	(7)	(3)	(6)	(2)	..	300	515	383	448	1,635
اليمن	(219)	(308)	6	136	102	6	144	(302)	1,121	464	1,150
فلسطين	218	189	62	19	9	18	49	47	19	21	651
جيبوتي	3	4	3	3	4	14	39	59	164	195	488
الكويت	59	72	16	(175)	4	(68)	24	234	122	123	411
الصومال	..	(1)	..	..	..	(1)	(5)	24	96	141	254
إجمالي الدول العربية	5,549	4,331	5,956	9,325	8,359	15,602	24,707	45,723	67,568	72,367	259,487
الدول النامية	190,752	228,181	256,624	214,391	170,966	180,114	283,618	316,407	412,972	499,720	2,753,745
العالم	705,544	1,088,508	1,398,183	824,445	625,168	561,056	717,695	958,697	1,411,018	1,833,324	10,123,638

## جدول (15)

## تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة (1998-2007)

(مليون دولار)

الدولة / السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الإجمالي
الإمارات	127	317	424	214	413	991	2,208	3,750	10,892	6,625	25,960
الكويت	(1,867)	23	(303)	(242)	(78)	(5,016)	2,581	5,142	8,207	14,203	22,650
السعودية	141	97	1,550	39	2,020	473	78	53	1,257	13,139	18,848
البحرين	181	163	10	216	190	741	1,036	1,135	980	1,669	6,321
قطر	21	7	18	17	(21)	88	438	352	127	5,263	6,311
سلطنة عمان	(5)	3	(2)	55	..	153	250	234	328	570	1,586
المغرب	20	18	59	97	28	12	31	74	445	652	1,436
فلسطين	82	87	218	364	346	49	(11)	40	139	56	1,369
مصر	46	38	51	12	28	21	159	92	148	665	1,259
لبنان	38	132	108	1	..	40	213	122	70	233	957
الجزائر	1	47	18	9	100	14	258	23	35	290	794
العراق	..	..	..	..	..	..	..	89	305	147	541
سوريا	1	20	43	9	119	57	48	61	55	55	468
اليمن	4	(4)	(9)	1	39	61	21	65	56	54	289
الأردن	2	3	9	32	14	(4)	18	163	(138)	48	147
السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	7	11	18
تونس	2	3	..	6	7	5	4	13	33	20	92
موريتانيا	..	..	..	..	..	(1)	4	2	5	4	14
ليبيا	295	226	98	..	..	63	(286)	128	(534)	4	(800)
إجمالي الدول العربية	(911)	1,179	2,291	655	3,069	(2,251)	7,049	11,538	22,418	43,223	88,260
الدول النامية	50,584	68,579	134,784	82,869	49,640	45,039	120,008	117,579	212,258	253,145	1,134,485
العالم	688,629	1,088,065	1,231,639	751,297	537,424	562,760	920,151	880,808	1,323,150	1,996,514	9,980,439

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الائتكان)، تقرير الاستثمار العالمي 2008.

جدول (16)  
حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً وعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية  
خلال الفترة (1998-2007)

(مليون دولار)	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
الإجمالي	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	الإقليم الاقتصادي
10,123,638	1,833,324	1,411,018	958,697	717,695	561,056	625,168	824,445	1,398,183	1,088,508	705,544	العالم
7,101,012	1,247,661	940,880	611,319	403,711	361,050	442,928	600,291	1,134,564	851,841	506,766	الدول المتقدمة
2,753,745	499,720	412,972	316,407	283,618	180,114	170,966	214,391	256,624	228,181	190,752	الدول النامية
268,882	85,942	57,167	30,971	30,367	19,892	11,274	9,762	6,995	8,486	8,026	دول الاقتصادات المتحوّلة
259,488	72,368	67,568	45,723	24,706	15,603	8,360	9,324	5,957	4,331	5,548	إجمالي الدول العربية
%9.4	%14.5	%16.4	%14.5	%8.7	%8.7	%4.9	%4.3	%2.3	%1.9	%2.9	نسبة الدول العربية للنامية
%2.6	%3.9	%4.8	%4.8	%3.4	%2.8	%1.3	%1.1	%0.4	%0.4	%0.8	نسبة الدول العربية للعالم
7,767,380	1,637,107	1,118,068	929,362	380,598	296,988	369,789	593,960	1,143,816	766,044	531,648	عمليات الاندماج والتملك
%0.70	%1.07	%1.63	%0.51	%0.25	%1.93	%0.17	%0.54	%0.15	%0.15	%0.09	حصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك كإنتاج
54,420	17,523	18,276	4,718	957	5,718	611	3,225	1,744	1,181	466	حصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك كمشتري
%1.73	%2.67	%4.11	%3.67	%0.34	%0.67	%0.81	%0.12	%0.17	%0.18	%0.07	
134,465	43,738	45,904	34,101	1,282	1,981	3,005	740	1,900	1,417	397	

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الكتاب)، تقرير الاستثمار العالمي 2008.

## جدول رقم (17)

تصنيف الدول العربية (كمشتري) من الإجمالي العالمي لتصفقات الاندماج والتعاك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1998-2007)

(مليون دولار)

الدولة / السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	متغير- يونيو	
											2008	2007
العالم	531648.4	766044.0	1143816.0	593960.0	369788.6	296987.6	380598.3	929362.0	1118068.0	1637107.0	1637107.0	2008
إجمالي الدول العربية	397.2	1417.0	1900.0	740.0	3004.7	1980.9	1282.5	34100.9	45904.4	43738.0	43738.0	26009.0
نسبة الدول العربية للعالم	%0.07	%0.18	%0.17	%0.12	%0.81	%0.67	%0.34	%3.67	%4.11	%2.67	%4.19	%4.19
مصر	..	7.0	213.0	201.0	..	2.5	60.9	14127.0	5633.0	1680.0	1680.0	4148.0
ليبيا	2.9	..	..	44.8	..	430.0	50.0	..	..	..	..	..
المغرب	..	10.0	..	72.4	..	..	..	18.0	1.0	..	..	..
تونس	..	23.0	..	..	5.2	..	..	..	..	..	..	..
البحرين	45.0	563.0	79.0	274.1	646.0	432.1	..	1911.0	7057.0	3090.0	2224.0	2224.0
العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	33.0	..	..
الأردن	..	..	22.0	..	..	..	8.5	..	..	45.0	322.0	322.0
الكويت	..	119.0	32.0	105.0	113.5	441.5	845.0	3627.0	2875.0	2532.0	139.0	139.0
لبنان	..	..	..	..	..	..	7.0	103.0	1522.0	210.0	..	..
سلطنة عمان	55.0	..	..	..	9.0	125.0	..	33.0	5.0	9.0	565.0	565.0
قطر	..	..	2.0	..	..	14.9	192.3	351.9	127.4	5263.0	2400.0	2400.0
السعودية	217.2	3.0	1550.0	39.3	2020.0	473.0	78.4	6603.0	5398.0	13207.0	1080.0	1080.0
الإمارات	77.1	655.0	2.0	3.5	211.0	61.9	40.4	7327.0	23286.0	17669.0	15131.0	15131.0
اليمن	..	37.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأسكتان)، تقرير الاستثمار العالمي 2008، ولا تتوفر بيانات لكل من السودان موريتانيا، سورية، الجزائر، فلسطين، جيبوتي والصومال.

جدول رقم (18)  
تصيب الدول العربية (كإنتاج) من الإجمالي العالمي لصناعات الإندماج والتكامل عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1998-2007)

الدولة / السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	مليون دولار
العالم	531648.4	766044.0	1143816.0	593960.0	369788.6	296987.6	380598.3	929362.0	1118068.0	1637107.0	2008
إجمالي الدول العربية	466.5	1181.0	1744.0	3225.4	611.0	5717.0	955.2	4718.3	18276.4	17523.0	مليار يورو
نسبة الدول العربية للعالم	%0.09	%0.15	%0.15	%0.54	%0.17	%1.93	%0.25	%0.51	%1.63	%1.07	
الجزائر	..	42.0	127.0	..	..	2.5	25.0	..	18.3	..	68
مصر	48.4	738.0	528.0	660.3	335.0	2200.3	254.0	1513.0	2976.0	1909	15891
ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	0.5	200	307
المغرب	5.2	123.0	..	2210.6	47.1	1623.8	24.6	1456.0	135.0	269	..
السودان	..	..	..	..	25.0	767.8	136.0	390.0	1332.0	..	..
تونس	401.9	11.0	301.0	45.0	191.0	..	3.0	46.0	2313.0	..	..
موريتانيا	..	..	..	48.0	..	..	147.1	..	..	375	..
البحرين	..	36.0	161.0	2.0	..	9.4	..	455.0	2361.0	2865	1427
العراق	..	..	..	..	..	8.5	..	..	..	..	..
الأردن	..	..	567.0	20.0	..	989.5	..	89.0	750.0	440	42
الكويت	..	..	..	163.0	..	..	316.5	..	573.0	5652	211
لبنان	11.0	..	54.0	..	..	98.0	..	236.3	6754.0	..	..
سلطنة عمان	..	28.0	..	..	3.5	0.3	19.9	143.0	1.0	621	..
قطر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	124
السعودية	..	..	2.0	..	..	..	..	..	21.0	602	26
سورية	..	3.0	..	..	..	..	7.0	..	..	..	..
الإمارات	..	200.0	4.0	76.5	9.3	25.5	13.6	390.0	326.0	4446	12319
اليمن	..	..	..	..	..	..	..	..	715.7	144	..

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الائكتاد) - تقرير الاستثمار العالمي 2008. ولا تتوفر بيانات لكل من فلسطين وجنوبي الصومال.



جدول رقم (19)

عدد صفقات الاندماج و التملك عبر الحدود الدولية في الدول العربية (كمشتري) خلال الفترة (1998 - 2007)

(مليون دولار)

الدولة / السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	يناير-يونيو 2008
العالم	5597	6994	7894	6035	4493	4562	5113	8560	9075	10145	4370
إجمالي الدول العربية	16	39	32	35	28	31	26	79	114	134	93
نسبة الدول العربية للعالم	0.29%	0.56%	0.41%	0.58%	0.62%	0.68%	0.51%	0.92%	1.26%	1.32%	2.13%
الجزائر	..	..	..	1	1	..	..	..	1	..	..
مصر	..	7	7	4	2	1	2	3	14	6	3
ليبيا	1	1	..	1	1	1	2	1	..	1	..
المغرب	2	2	2	2	..	..	1	8	2	2	1
تونس	..	1	..	2	3	..	..	..	..	..	..
البحرين	4	9	5	5	7	7	2	12	20	22	16
العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1	..
الأردن	..	..	2	..	2	..	1	3	3	3	2
الكويت	..	5	3	4	1	3	3	13	10	16	10
لبنان	..	2	1	..	1	4	1	2	2	2	1
عمان	2	..	..	2	1	1	1	2	4	2	5
قطر	..	..	1	..	..	2	1	4	1	8	8
السعودية	5	3	7	8	6	4	3	7	13	10	7
سورية	..	1	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الإمارات	2	6	4	6	3	8	9	24	44	61	40
الصغير: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الائتلاف) تقرير الاستثمار العالمي 2008 ولا تتوفر بيانات لكل من السودان، موريتانيا، فلسطين، جيبوتي والصومال.	..	2	..	..	..	..	..	..	..	..	..

جدول رقم (20)  
عدد صفقات الاندماج والتعاك عبر الحدود الدولية في الدول العربية (كناج) خلال الفترة (1998 - 2007)  
(مليون دولار)

الدولة / السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	تباين-توتيو 2008
العالم	5597	6994	7894	6035	4493	4562	5113	8560	9075	10145	4370
اجمالي الدول العربية	21	55	60	47	26	28	40	75	74	102	66
نسبة الدول العربية للعالم	%0.38	%0.79	%0.76	%0.78	%0.58	%0.61	%0.78	%0.88	%0.82	%1.01	%1.51
الجزائر	..	1	3	3	..	1	4	2	5	2	2
مصر	6	22	13	9	4	4	7	13	14	12	10
ليبيا	..	..	..	1	..	..	..	2	1	1	1
المغرب	3	4	5	5	5	2	4	6	2	4	2
السودان	..	2	..	..	1	2	2	2	1	..	1
تونس	4	4	9	3	5	..	1	4	2	3	1
موريتانيا	2	..	2	1	..	..	2	..	..	1	..
البحرين	..	2	3	2	..	2	1	11	9	15	5
العراق	..	..	..	..	..	..	1	4	..	..	1
الاردن	1	4	3	2	..	6	..	4	9	3	2
الكويت	..	1	..	2	..	..	1	2	4	8	10
لبنان	2	3	8	2	..	2	..	3	3	..	..
عمان	..	2	3	4	1	2	4	2	2	10	1
قطر	..	..	2	3	2	..	3	..	..	2	2
السعودية	2	1	2	2	1	..	..	1	5	11	5
سورية	..	1	1	..	1	..	1	..	..	..	..
الإمارات	..	8	6	7	6	7	9	19	16	29	23
اليمن	1	..	..	1	..	..	..	..	1	1	..

المصدر: قاعدة بيانات بؤنصر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكاد)، تقرير الاستطار العالمي 2008، ولا تتوفر بيانات لكل من فلسطين، جيبوتي والسموالم.

جدول رقم (21)  
عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائية المبرومة مع الدول العربية (1980-2007 / تراكمي)

2007-1980	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998-1980	
2608	148	73	73	84	96	132	182	137	153	1530	اجمالي العالم
36	0	2	1	2	3	0	1	6	4	17	الجزائر
94	0	1	2	2	1	2	4	7	10	65	مصر
20	1	2	1	5	3	2	0	3	1	2	ليبيا
55	0	3	1	4	1	3	9	3	8	23	المغرب
22	1	0	2	1	1	2	2	4	5	4	السودان
47	0	1	2	1	1	1	3	3	0	35	تونس
6	0	1	0	0	2	0	1	0	0	2	جيبوتي
2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	الصومال
16	0	1	0	2	2	0	6	1	0	4	موريتانيا
22	3	3	0	2	1	4	0	4	3	2	البحرين
2	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	العراق
39	4	2	3	3	0	4	6	2	2	13	الأردن
49	6	1	1	2	0	2	12	1	2	22	الكويت
49	1	2	0	7	1	2	8	1	5	22	لبنان
30	5	1	1	3	1	1	3	1	1	13	سلطنة عمان
2	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	فلسطين
39	5	0	0	2	3	3	6	4	8	8	قطر
16	0	5	0	0	0	2	2	2	0	5	السعودية
32	4	1	2	1	3	3	4	3	0	11	سورية
30	0	0	1	1	1	1	5	1	2	18	الإمارات
34	0	0	1	2	1	6	4	3	5	12	اليمن
642	30	26	18	40	25	39	76	50	56	282	اجمالي الدول العربية

المصدر: الموقع الإلكتروني لإحصاءات "الكتا" - تقرير نتائج الاستثمار في الدول العربية - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتقانات المصادر

جدول رقم (22)  
عدد اتفاقيات تجنّب الأزمات العربية (2007-2007) / تراكمي

2007-1980	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998-1980	
2730	606	83	79	97	103	118	95	78	131	1340	إجمالي العالم
29	0	2	0	1	2	4	2	3	3	12	الجزائر
38	0	1	4	1	1	0	1	2	4	24	مصر
3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	ليبيا
34	0	6	2	1	0	4	1	2	2	16	المغرب
11	0	1	0	2	2	0	3	0	0	3	السودان
39	0	0	0	1	3	1	0	0	4	30	تونس
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	موريتانيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جيبوتي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الصومال
11	0	1	2	1	1	1	2	2	0	1	البحرين
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	العراق
18	0	2	3	2	1	1	1	0	2	6	الأردن
38	4	0	0	3	3	4	4	0	2	18	الكويت
32	0	0	2	2	3	6	6	0	3	10	لبنان
22	0	0	1	2	5	2	2	2	1	7	سلطنة عمان
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فلسطين
27	5	2	1	2	2	2	1	3	4	5	قطر
20	7	3	0	0	0	0	0	0	0	10	السعودية
28	0	0	2	1	2	0	6	3	1	13	سورية
43	0	2	1	2	6	1	4	3	1	23	الإمارات
9	0	1	1	0	0	3	2	1	0	1	اليمن
403	16	21	19	21	32	29	35	21	27	182	إجمالي الدول العربية

المصدر: الموقع الإلكتروني لإحصاءات "الكلد" - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية

جدول رقم (23)

التجارة العربية الخارجية والبيئية

الدولة	الصادرات				الواردات				الميزان التجاري	
	2008		2007		2008		2007		2008	2007
	مليارات الدول العربية	مليارات الدول العربية	مليارات الدول العربية	مليارات الدول العربية	مليارات الدول العربية	مليارات الدول العربية	مليارات الدول العربية	مليارات الدول العربية	مليارات الدول العربية	مليارات الدول العربية
الأردن	2564	44.7	7790	3068	4572	337.5	15007	5897	39.3	-7217.3
الإمارات	9857	5.4	231550	12377	7671	5.8	158900	9896	6.2	72650.0
البحرين	1863	13.7	18865	2267	1110	10.2	12530	1267	10.1	6335.0
تونس	1761	11.6	19535	2299	1551	8.1	24991	1835	7.3	-5456.0
الجزائر	1239	2.0	78233	2185	905	3.4	39156	1099	2.8	39077.0
جيبوتي	42	52.5	98	47	116	21.9	694	147	21.2	-596.0
السعودية	29162	12.5	328930	38967	6671	8.1	111870	7953	7.1	217060.0
السودان	423	4.8	11671	*697	1925	24.9	8229	2241	27.2	3441.1
سوريا	4567	38.8	14300	5814	2041	16.6	18320	2630	14.4	-4020.0
العراق	1267	3.2	59800	1434	11230	52.2	31200	16617	53.3	28600.0
عمان	3696	14.9	37664	3300	3864	26.9	22891	4379	19.1	14773.0
قطر	1691	4.0	63830	1927	22005	3.0	26850	2680	10.0	36980.0
الكويت	1788	2.8	93180	2297	3021	6.3	25125	3600	4.3	68055.0
لبنان	1323	37.0	3478	1636	1752	4.3	16754	2106	12.6	-13225.7
ليبيا	984	2.1	64618	1127	879	5.0	19888	1015	5.1	44730.0
مصر	2478	15.3	26253	6703	4778	17.7	52821	6648	12.6	-26568.0
المغرب	516	3.4	20065	578	3509	11.0	41699	4226	10.1	-21634.0
موريتانيا	21	1.5	1750	30	114	7.5	1750	149	8.5	0.0
اليمن	918	12.9	7717	957	3213	44.6	6685	3852	57.6	1032.0
المجموع	793137.3	8.3	1089326.3	87709.6	61070.0	2.8	635360.2	76428.5	12.0	453966.1

المصدر: منطقة التجارة العالمية والتجارة الاقتصادي العربي الموحد 2008. ويغطي جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية.

\* تم تقسيم الصادرات البيئية الدول العربية في العناوين المظلمة

\*\* بيانات يناير إلى سبتمبر فقط

جدول رقم (24)  
التجارة العربية البينية خلال الفترة (2002-2007)

الدولة	الواردات البينية						الصادرات البينية					
	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2007	2006	2005	2004	2003	2002
الأردن	4572.1	4133.0	3548.6	2504.9	1582.2	1280.5	2563.9	1761.3	1545.5	1334.7	975.8	1044.8
الإمارات	7671.2	6142.2	3968.1	3486.5	2681.0	2147.3	9857.4	8546.3	5390.8	5886.9	4237.4	3158.0
البحرين	1110.1	1052.1	804.7	754.0	635.7	573.4	1863.5	1423.0	1153.3	844.3	809.5	647.9
تونس	1550.9	1412.8	1023.4	948.9	826.8	668.7	1761.0	1113.5	994.1	680.1	664.7	695.6
الجزائر	905.0	728.0	641.0	687.0	503.0	462.4	1239.0	1106.0	1038.0	932.0	613.5	474.4
جيبوتي	115.9	105.9	85.1	129.4	40.3	34.8	41.5	36.3	29.2	27.1	25.4	22.1
السعودية	6671.4	5434.7	4938.7	3906.9	2889.1	2771.1	29161.5	26813.6	21505.0	14688.9	10182.2	6845.0
السودان	1924.5	1804.4	1765.5	1051.1	1147.6	899.5	423.4	549.6	384.7	430.0	303.6	318.8
سوريا	2040.7	1802.2	1187.5	1047.3	646.0	574.0	4567.1	3693.4	1296.8	1445.0	1124.3	1357.0
الصومال	454.4	370.8	310.4	484.3	190.6	155.2	327.5	254.6	209.2	152.1	113.3	67.7
العراق	11229.9	8851.6	7198.4	2373.1	1550.8	1582.9	1266.8	958.5	763.1	1556.6	687.5	682.7
سلطنة عمان	3864.3	3419.2	2864.2	3071.5	1895.2	2067.6	3695.7	2681.7	2064.0	1593.0	1323.5	1493.1
قطر	2148.7	1785.6	1611.2	1205.2	819.7	711.6	1691.0	1588.3	1442.4	992.1	594.1	879.1
الكويت	3021.4	2731.5	2412.3	2028.8	1538.6	1258.9	1787.8	1554.6	1309.5	1643.8	647.6	510.9
لبنان	1751.7	1439.4	1321.6	1344.2	920.5	697.3	1322.7	999.1	1006.3	925.3	637.5	507.6
ليبيا	879.4	685.7	526.1	386.1	438.6	428.3	983.8	941.8	857.3	622.5	524.2	499.0
مصر	4777.7	3946.6	3065.6	1469.0	1102.6	916.2	2478.0	2210.3	1932.6	1403.0	1206.3	798.5
المغرب	3508.5	2763.9	2372.3	1567.2	1286.1	1383.2	515.7	453.9	384.4	324.1	296.2	292.2
موريتانيا	113.6	54.0	43.1	42.3	20.5	29.7	21.2	11.5	1.4	15.4	8.2	4.0
اليمن	3213.0	2347.8	1976.7	1520.8	1516.5	1296.6	918.1	785.5	578.0	337.0	467.0	399.0
المجموع	61524.4	51011.4	41664.5	30008.5	22231.4	19939.2	66486.7	57482.8	43825.6	35833.9	25441.8	20697.4

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبيانات جهات رسمية، والتقارير الاقتصادية العربي الموحد.

## جدول (25)

## التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية لعامي 2007 و 2008

الواردات						الصادرات						الدولة				
الإجمالي	الخدمات التجارية الاجري***	السياحة	النقل**	الإجمالي	الخدمات التجارية الاجري***	السياحة	النقل**									
2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007							
16322	13088	6096	4624	2915	2446	7311	6017	24674	19660	5728	3407	10786	9303	8160	6949	مصر
5370	4528	1541	1436	1307	880	2522	2212	12140	11490	2572	2491	7358	7181	2210	1818	المغرب
3001	2663	826	766	476	437	1700	1459	5572	4757	931	746	2932	2575	1709	1436	تونس
152	111	25	22	5	4	123	86	129	103	15	14	8	7	107	82	جيبوتي
24846	20389	8488	6848	4702	3767	11655	9774	42515	36009	9245	6657	21085	19067	12186	10285	إجمالي الدول العربية
3469000	3119500	1581800	1434700	850500	780300	1036700	904400	3731300	3351500	1911400	1730200	947200	860800	827700	760500	العالم
%0.72	%0.65	%0.54	%0.48	%0.55	%0.48	%1.12	%1.08	%1.14	%1.07	%0.48	%0.38	%2.23	%2.22	%1.40	%1.35	النسبة للعالم

المصدر: منظمة التجارة العالمية.

\* صادرات وواردات الخدمات التجارية الأخرى للعام 2008 تتضمن صادرات وواردات النقل .

\*\* يشمل بند النقل على جميع خدمات النقل: البحري، الجوي، البري، النهري والفضائي والنقل عن طريق خطوط الأنابيب، التي يؤديها المقيمون في الاقتصاد معين لصالح مقيمين في اقتصاد آخر.

\*\*\* يشمل بند الخدمات التجارية الأخرى على خدمات الاتصالات، التوزيع، التعليم، البيئية، الصحية، المالية، التشييد والبناء، الترفيهية والثقافية والرياضية، الأعمال التجارية (مثل الخدمات المهنية والحاسب الآلي)، وخدمات أخرى غير الواردة تحت أي تصنيف سابق.

جدول رقم (26)  
تطور التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية خلال الفترة 2003-2007

الدولة	الصادرات						الواردات					
	2003	2004	2005	2006	2007	الإجمالي	2003	2004	2005	2006	2007	الإجمالي
مصر	10837	14046	14449	15834	19660	74,826	6038	7470	9507	10288	13088	46,391
لبنان	9445	9681	10840	11549	12516	54,031	6474	8213	7879	8720	9970	41,256
السعودية	5713	5852	6677	7297	7901	33,440	7936	11057	14520	19390	30798	83,701
الإمارات	2350	2560	4277	6259	7408	22,854	11440	14655	18891	24322	31252	100,560
الكويت	1763	2488	3789	6982	8572	23,594	5534	6293	7333	8382	10431	37,973
المغرب	5126	6304	7570	9269	11490	39,759	2350	2805	3103	3562	4528	16,348
تونس	2842	3520	3901	4162	4757	19,182	1510	1869	2075	2338	2663	10,455
الأردن	1717	2052	2239	2850	3298	12,156	1690	1972	2465	2854	3317	12,298
قطر	1011	1633	2557	3489	3298	8,690	1283	1667	3640	5680	..	12,270
سوريا	1181	2343	2560	2649	3563	12,296	1697	2071	2274	2437	2964	11,443
الجزائر	1287	1591	1825	2248	2474	9,425	1510	2493	2997	3132	4540	14,672
عمان	655	739	754	931	1163	4,242	2573	3123	3255	3847	4996	17,794
البحرين	1260	2676	3048	3322	3524	13,830	907	1248	1416	1605	1701	6,877
ليبيا	329	351	419	385	..	1,484	1528	1753	2128	2324	2438	10,171
اليمن	244	292	285	468	562	1,851	947	1004	1183	1800	2069	7,003
السودان	31	35	101	220	342	729	805	1023	1801	2728	2873	9,230
جيبوتي	87	87	95	103	103	475	60	70	76	87	111	404
العراق	..	..	348	353	..	701	..	..	5426	5030	..	10,456
موريتانيا	44	52	80	87	..	263	187	260	379	406	..	1,232
إجمالي الدول العربية	45,922	56,302	65,814	78,457	87,333	333,828	54,469	69,046	90,348	108,932	127,739	450,534
العالم	1,832,300	2,219,900	2,482,900	2,809,900	3,351,500	12,696,500	1,781,400	2,119,300	2,352,800	2,632,700	3,119,500	12,005,700
النسبة للعالم	%2.51	%2.54	%2.65	%2.79	%2.61	%2.63	%3.06	%3.26	%3.84	%4.14	%4.09	%3.75

المصدر: منظمة التجارة العالمية



جدول رقم (27/أ)  
قائمة أكبر (30) دولة مصدرة لتسلع عالمياً 2008

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الصادرات السلعية	الحصة للعالم %
1	ألمانيا	1465	9.1
2	الصين	1428	8.9
3	الولايات المتحدة الأمريكية	1301	8.1
4	اليابان	782	4.9
5	هولندا	634	3.9
6	فرنسا	609	3.8
7	إيطاليا	540	3.3
8	بلجيكا	477	3.0
9	روسيا الاتحادية	472	2.9
10	المملكة المتحدة	458	2.8
11	كندا	456	2.8
12	كوريا الجنوبية	422	2.6
13	هونغ كونج	370	2.3
14	سنغافورة	338	2.1
15	السعودية	329	2.0
16	المكسيك	292	1.8
17	أسبانيا	268	1.7
18	تايوان	256	1.6
19	الإمارات	232	1.4
20	سويسرا	200	1.2
21	ماليزيا	200	1.2
22	البرازيل	198	1.2
23	أستراليا	187	1.2
24	السويد	184	1.1
25	النمسا	182	1.1
26	الهند	179	1.1
27	تايلاند	178	1.1
28	بولندا	168	1.0
29	النرويج	168	1.0
30	التشيك	147	0.9
	المجموع	13120	81.4
	العالم	16127	100.0

المصدر: WTO. Press Release. March 2009

جدول رقم (27/ب)  
قائمة أكبر (30) دولة مستوردة للسلع عالمياً 2008

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الواردات السلعية	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	2166	13.2
2	ألمانيا	1206	7.3
3	الصين	1133	6.9
4	اليابان	762	4.6
5	فرنسا	708	4.3
6	المملكة المتحدة	632	3.8
7	هولندا	574	3.5
8	إيطاليا	556	3.4
9	بلجيكا	470	2.9
10	كوريا الجنوبية	435	2.7
11	كندا	418	2.5
12	أسبانيا	402	2.5
13	هونغ كونج	393	2.4
14	المكسيك	323	2.0
15	سنغافورة	320	1.9
16	روسيا الاتحادية	292	1.8
17	الهند	292	1.8
18	تايوان	240	1.5
19	بولندا	204	1.2
20	تركيا	202	1.2
21	استراليا	200	1.2
22	النمسا	184	1.1
23	سويسرا	183	1.1
24	البرازيل	183	1.1
25	تاييلاند	179	1.1
26	السويد	167	1.0
27	الإمارات	159	1.0
28	ماليزيا	157	1.0
29	التشيك	142	0.9
30	اندونيسيا	126	0.8
	المجموع	13404	81.7
	العالم	16415	100.0

المصدر: Press Release March 2009.WTO

جدول رقم (27/ج)  
قائمة أكبر (30) دولة مصدرة للخدمات عالمياً 2008

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الصادرات الخدمية	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	522	14.0
2	المملكة المتحدة	283	7.6
3	ألمانيا	235	6.3
4	فرنسا	153	4.1
5	اليابان	144	3.9
6	أسبانيا	143	3.8
7	الصين	137	3.7
8	إيطاليا	123	3.3
9	الهند	106	2.8
10	هولندا	102	2.7
11	أيرلندا	96	2.6
12	هونغ كونج	91	2.4
13	بلجيكا	89	2.4
14	سويسرا	74	2.0
15	كوريا الجنوبية	74	2.0
16	الدنمارك	72	1.9
17	سنغافورة	72	1.9
18	السويد	71	1.9
19	لوكسمبرج	68	1.8
20	كندا	62	1.7
21	النمسا	62	1.7
22	روسيا الاتحادية	50	1.3
23	اليونان	50	1.3
24	النرويج	46	1.2
25	أستراليا	46	1.2
26	بولندا	35	0.9
27	تركيا	34	0.9
28	تايوان	34	0.9
29	تاييلاند	33	0.9
30	ماليزيا	30	0.8
	المجموع	3135	84.1
	العالم	3730	100.0

المصدر: WTO. Press Release, March 2009

جدول رقم (27/د)  
قائمة أكبر (30) دولة مستوردة للخدمات عالمياً 2008  
(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الواردات الخدمية	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	364	10.5
2	ألمانيا	285	8.2
3	المملكة المتحدة	199	5.7
4	اليابان	166	4.8
5	الصين	152	4.4
6	فرنسا	137	3.9
7	إيطاليا	132	3.8
8	أسبانيا	108	3.1
9	أيرلندا	103	3.0
10	كوريا الجنوبية	93	2.7
11	هولندا	92	2.6
12	الهند	91	2.6
13	كندا	84	2.4
14	بلجيكا	84	2.4
15	سنغافورة	76	2.2
16	روسيا الاتحادية	75	2.2
17	الدنمارك	62	1.8
18	السويد	54	1.6
19	تايلاند	46	1.3
20	أستراليا	45	1.3
21	البرازيل	44	1.3
22	هونغ كونج	44	1.3
23	النرويج	44	1.3
24	النمسا	42	1.2
25	لوكسمبرج	40	1.2
26	سويسرا	37	1.1
27	الإمارات	35	1.0
28	السعودية	34	1.0
29	تايوان	34	1.0
30	بولندا	30	0.9
	المجموع	2835	81.7
	العالم	3470	100.0

المصدر: WTO, Press Release, March 2009

جدول رقم (28)  
الجدول التجميعي للجهود الترويجية في الدول العربية للعام 2008

جهود الترويج الأخرى الممنوعة	المنع الصناعية والحرمة الجنبية والممنوعة	التربيتات الثقافية أو الجماعية الممنوعة مع دول أخرى	القوانين والإجراءات الجنبية والممنوعة الجنبية للاستثمار	الفرص المعروضة للاستثمار		الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبالات الوفود الزائرة		مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت الدولة	مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقبتها الدولة	الدولة	
				التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	الاستقبالات	الزيارات				
9	6	11	6	7100	158	30		11	10	الأردن	1
		1								الإمارات	2
	6			266	37					البحرين	3
8				1592.7	1785	162		10	5	تونس	4
4		1				4	1	21		الجزائر	5
3	3							2	1	جيبوتي	6
2	4						1		9	السودان	7
4	5	28		4700	93	21	1	7	3	سورية	8
		6				17		5	2	سلطنة عمان	9
5	8	3	3	1500	150	4			2	فلسطين	10
4	3		1			6		3	4	الكويت	11
6	1	3	3	260	63	5		10	8	لبنان	12
2										ليبيا	13
		1					30			مصر	14
7	8	8	15	20000	152	4	5	17	11	اليمن	15
54	44	62	28	35419	2438	291		86	55	الإجمالي	

جدول رقم (29)  
التقييم السيادي الموحد للدول العربية حتى 12/31/2008

تفسير درجة المخاطرة	درجة المخاطرة		الدولة	التسلسل
	التقييم التجمعي الموحد	2007/12		
درجة استثمارية قوية، درجة المخاطر منخفضة جداً، قدرة السداد قوية جداً، ربما تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.	AA -	4	الإمارات	1
	AA -	4	قطر	2
	AA -	4	الكويت	3
	AA -	4	السعودية	4
	A	6	سلطنة عمان	5
	A	6	اليحزين	6
درجة استثمارية عالية، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد قوية، من الممكن أن تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.	BBB+	8	تونس	7
درجة مضاربة، درجة المخاطر متوسطة، عدم استقرار يؤثر على قدرة السداد مع وجود عوامل سلبية مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.	BBB-	10	مصر	8
	BBB-	10	المغرب	9
	BB +	11	الأردن	10
	B	15	لبنان	11
في قدرة السداد بتأثير العوامل السلبية مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.	B	15	اليمن	12

المصدر: FT . I . 2009. Credit Ratings in Emerging Markets. ملاحظة: التقييم السيادي الموحد يحسب للمعامل التجمعي لتقييم القطر السيادي وفق وكالات التصنيف الائتماني الدولية التي تشمل (ستاندرد اند بورز، موديز، مجموعة فيتش، كاييتال اناليسيس، ووكالة را بيتش اند انقسمنت افورميشن اليابانية).

جدول رقم (30)

وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية 2007 و 2008

5	الكوفاس	4	دان الدولة ستريت	3		2		1		الدولة	التسلسل
				مؤشر الاستيتوشنال الافتسور للتقويم القطري	مؤشر 173 دولة 2007	مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية	مؤشر 185 دولة 2007	المؤشر المركب للمخاطر القطرية	المؤشر 140 دولة 2007/12		
165	دولة 2008/12	132	دولة 2008/12	173	دولة 2008	185	دولة 2008	140	دولة 2008/12	الأردن	1
B	B	DB3c	DB3c	45.8	44.8	49.29	47.21	66.5	74.8		
A2	A2	DB2a	DB1d	80.3	76.8	76.29	77.4	83.3	84.5	الأمارات	2
A3	A3	DB2d	DB2d	70.3	69.3	72.44	70.38	82.0	82.8	البحرين	3
A4	A4	DB2c	DB2c	61.3	60.7	56.53	55.77	72.3	73.5	تونس	4
A4	A4	DB5a	DB5a	54.7	53.9	46.89	45.97	76.8	77.8	الجزائر	5
C	C	—	—	22.2	26.4	35.58	33.53	—	—	جيبوتي	6
A4	A4	DB2d	DB3a	72.8	69.6	71.18	69.43	80.3	81.3	السعودية	7
D	D	DB6d	DB6c	12	13.8	30.84	28.17	55.8	55.5	السودان	8
C	C	DB5b	DB5b	29.6	31.3	38.28	35.79	65.0	64.0	سورية	9
-	-	—	—	7.8	4.7	13.32	10.97	39.3	39.5	الصومال	10
D	D	DB7	DB7	13.9	10.5	6.11	6.32	60.0	48.3	العراق	11
A3	A3	DB3a	DB2d	70.5	69.1	70.11	63.85	82.5	83.5	سلطنة عمان	12
—	—	—	—	—	-	—	—	-	-	قطر	13
A2	A2	DB2a	DB2a	78.2	76.2	72.37	76.77	78.8	79.0	قطر	14
A2	A2	DB2c	DB2a	77.7	74.9	78.14	75.55	84.8	86.0	الكويت	15
C	C	DB5a	DB5a	28.9	28.7	37.03	38.26	57.8	58.5	لبنان	16
C	C	DB4d	DB4d	49	47.7	26.39	25.38	81.5	81.3	ليبيا	17
B	B	DB3b	DB3b	50.7	51.4	52.14	50.26	65.5	69.0	مصر	18
A4	A4	DB2d	DB2d	55.1	54.2	54.28	53.54	74.8	71.8	المغرب	19
C	C	—	—	21.4	23.6	32.14	29.81	-	-	موريتانيا	20
C	C	DB6b	DB6a	32.8	32.1	39.19	35.05	66.5	70.3	اليمن	21
19		17		20		20		18		عدد الدول العربية في المؤشر	

جدول رقم (31)  
ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة 2008

م	الدولة	مؤشر التنافسية السفر والسياحة		مؤشر سهولة أداء الأعمال		مؤشر التنمية البشرية الرقمية		مؤشر جاهزية البنية التحتية		مؤشر التجارة التجزئة العالمية		مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية		مؤشر التجارة العالمية		مجموع الدول العربية
		2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	
1	الأردن	130	124	181	178	127	122	30	30	134	131	48	49	14	14	1
2	الإمارات	53	46	101	80	47	57	-	-	31	37	31	37	14	14	2
3	البحرين	40	18	46	68	29	29	20	18	37	43	18	37	14	14	3
4	تونس	48	47	18	-	45	50	-	-	36	32	37	43	14	14	4
5	الجزائر	39	34	73	88	35	35	18	11	36	81	36	32	131	125	5
6	جيبوتي	102	93	132	125	88	80	12	25	99	81	99	81	14	14	6
7	السعودية	-	-	153	146	-	-	-	-	-	-	27	35	14	14	7
8	السودان	82	-	16	23	48	-	7	10	27	-	27	35	14	14	8
9	سورية	-	-	147	143	-	-	-	-	-	-	-	-	14	14	9
10	الصومال	94	-	137	137	110	-	-	-	78	80	78	80	14	14	10
11	العراق	-	-	152	141	-	-	-	-	-	-	-	-	14	14	11
12	سلطنة عمان	76	-	57	49	53	-	-	-	38	42	38	42	14	14	12
13	فلسطين	-	-	131	117	-	-	-	-	-	-	-	-	14	14	13
14	قطر	37	36	37	-	32	36	-	-	26	31	26	31	14	14	14
15	الكويت	85	67	52	40	52	54	-	-	35	30	35	30	14	14	15
16	لبنان	-	-	99	85	-	-	-	-	-	-	-	-	14	14	16
17	ليبيا	104	-	-	-	105	-	-	-	91	88	91	88	14	14	17
18	مصر	66	58	114	126	63	77	5	14	81	77	81	77	14	14	18
19	المغرب	67	57	128	129	74	76	6	15	73	64	73	64	14	14	19
20	موريتانيا	122	92	160	157	97	87	-	-	131	125	131	125	14	14	20
21	اليمن	-	-	98	113	-	-	-	-	-	-	-	-	14	14	21



جدول رقم (1/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال / المملكة العربية السعودية

59	الحصول على الائتمان	24	حماية المستثمر	16	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال
4	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (0 - 10)	8	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	7	تأسيس الكيان القانوني للمشروع عند الإجراءات
6	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)	8	مشفولية الإدارة (0 - 10)	12	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)
0.0	مدى تغطية السجلات العامة (كسبية من الأفراد البالغين)	3	سهولة مقاضاة المساهمين بالإدارة (0 - 10)	14.9	التكلفة (كسبية من الدخل القومي للفرد)
14.1	مدى تغطية سجلات المالكين الخاصة (كسبية من الأفراد البالغين)	6.3	مؤشر حماية المستثمر (0 - 10)	0.0	الحد الأدنى لرأس المال (كسبية من الدخل القومي للفرد)
7	سداد الضرائب	45	توظيف العمالة	16	التجارة عبر الحدود الدولية
14	الدفعات (عدد)	0.0	مؤشر صعوبة التبعين (0 - 100)	5	عدد مستندات التصدير
79	الوقت المستغرق للسداد (بالساعة)	40	مؤشر وجود ساعات العمل (0 - 100)	17	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)
2.1	نسبة ضريبة الأرباح	0.0	مؤشر صعوبة فصل العاملین (0 - 100)	681	تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)
12.4	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالأعمال (من الأرباح)	13	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)	5	عدد مستندات الاستيراد
0.0	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	80	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	18	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)
14.5	إجمالي الضرائب (كسبية من إجمالي الربح)			678	تكلفة استيراد (الدولار / شحنة)
137	تنفيذ العقود التجارية	1	تسجيل ملكية الأصل العقاري	50	استخراج تراخيص البناء
44	عدد الإجراءات	2	عدد الإجراءات	18	عدد الإجراءات
635	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	2	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	125	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)
27.5	التكلفة (كسبية من الدين)	0.0	التكلفة (كسبية من قيمة الملكية)	74.7	التكلفة (كسبية من الدخل القومي للفرد)
57	تصفية وإغلاق النشاط				
1.5	الوقت (بالسنوات)				
22	التكلفة (كسبية من الأموال بعد الإفلاس)				
37.5	معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)				

المصدر: تقرير أداء الأعمال " Business Doing 2009 " البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.  
\*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والأشهرات الفرعية من 181 دولة.  
\*ذيل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.  
\*ذيل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
\*ذيل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
\*الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي

جدول رقم (2/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال / مملكة البحرين

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	18	53	53	84
عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)
التكلفة (كغنية من الدخل القومي للفرد)	التكلفة (كغنية من الدخل القومي للفرد)	التكلفة (كغنية من الدخل القومي للفرد)	التكلفة (كغنية من الدخل القومي للفرد)	التكلفة (كغنية من الدخل القومي للفرد)	التكلفة (كغنية من الدخل القومي للفرد)
الحد الأدنى لرأس المال (كغنية من الدخل القومي للفرد)	الحد الأدنى لرأس المال (كغنية من الدخل القومي للفرد)	الحد الأدنى لرأس المال (كغنية من الدخل القومي للفرد)	الحد الأدنى لرأس المال (كغنية من الدخل القومي للفرد)	الحد الأدنى لرأس المال (كغنية من الدخل القومي للفرد)	الحد الأدنى لرأس المال (كغنية من الدخل القومي للفرد)
التجارة عبر الحدود الدولية	التجارة عبر الحدود الدولية	التجارة عبر الحدود الدولية	التجارة عبر الحدود الدولية	التجارة عبر الحدود الدولية	التجارة عبر الحدود الدولية
عدد مستندات التصدير	عدد مستندات التصدير	عدد مستندات التصدير	عدد مستندات التصدير	عدد مستندات التصدير	عدد مستندات التصدير
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)
تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)	تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)	تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)	تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)	تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)	تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)
عدد مستندات الاستيراد	عدد مستندات الاستيراد	عدد مستندات الاستيراد	عدد مستندات الاستيراد	عدد مستندات الاستيراد	عدد مستندات الاستيراد
الوقت المستغرق للاستيراد (بالأيام)	الوقت المستغرق للاستيراد (بالأيام)	الوقت المستغرق للاستيراد (بالأيام)	الوقت المستغرق للاستيراد (بالأيام)	الوقت المستغرق للاستيراد (بالأيام)	الوقت المستغرق للاستيراد (بالأيام)
نسبة ضريبة الأرباح	نسبة ضريبة الأرباح	نسبة ضريبة الأرباح	نسبة ضريبة الأرباح	نسبة ضريبة الأرباح	نسبة ضريبة الأرباح
نسبة المدفوعات والضرائب المتبقية بالعمل (من الأرباح)	نسبة المدفوعات والضرائب المتبقية بالعمل (من الأرباح)	نسبة المدفوعات والضرائب المتبقية بالعمل (من الأرباح)	نسبة المدفوعات والضرائب المتبقية بالعمل (من الأرباح)	نسبة المدفوعات والضرائب المتبقية بالعمل (من الأرباح)	نسبة المدفوعات والضرائب المتبقية بالعمل (من الأرباح)
نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)
إجمالي الضرائب (كغنية من إجمالي الربح)	إجمالي الضرائب (كغنية من إجمالي الربح)	إجمالي الضرائب (كغنية من إجمالي الربح)	إجمالي الضرائب (كغنية من إجمالي الربح)	إجمالي الضرائب (كغنية من إجمالي الربح)	إجمالي الضرائب (كغنية من إجمالي الربح)
تنفيذ العقود التجارية	تنفيذ العقود التجارية	تنفيذ العقود التجارية	تنفيذ العقود التجارية	تنفيذ العقود التجارية	تنفيذ العقود التجارية
عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)
التكلفة (كغنية من الدين)	التكلفة (كغنية من الدين)	التكلفة (كغنية من الدين)	التكلفة (كغنية من الدين)	التكلفة (كغنية من الدين)	التكلفة (كغنية من الدين)
تصفية وإغلاق النشاط	تصفية وإغلاق النشاط	تصفية وإغلاق النشاط	تصفية وإغلاق النشاط	تصفية وإغلاق النشاط	تصفية وإغلاق النشاط
الوقت (بالسنوات)	الوقت (بالسنوات)	الوقت (بالسنوات)	الوقت (بالسنوات)	الوقت (بالسنوات)	الوقت (بالسنوات)
التكلفة (كغنية من الأموال بعد الإفلاس)	التكلفة (كغنية من الأموال بعد الإفلاس)	التكلفة (كغنية من الأموال بعد الإفلاس)	التكلفة (كغنية من الأموال بعد الإفلاس)	التكلفة (كغنية من الأموال بعد الإفلاس)	التكلفة (كغنية من الأموال بعد الإفلاس)
معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)	معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)	معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)	معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)	معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)	معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)

المصدر: تقرير أداء الأعمال " Business Doing 2009 " البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.  
 \*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 181 دولة.  
 \*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.  
 \*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
 \*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
 \*الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي

جدول رقم (3/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال / دولة قطر

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	37	57	88	131
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	57	88	الحصول على الائتمان	131
عدد الإجراءات	6	5	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (0 - 10)	3
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	6	6	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)	2
التكلفة (كغسبة من الدخل القومي للورد)	9.1	4	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كغسبة من الأفراد البالغين) (0 - 6)	N/A
الحد الأدنى لرأس المال (كغسبة من الدخل القومي للورد)	75.4	5.0	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كغسبة من الأفراد البالغين)	0.0
التجارة عبر الحدود الدولية	36	88	سداد الضرائب	2
عدد مستندات التصدير	5	0	الدفعات (عدد)	1
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	21	60	الوقت المستغرق للسداد (بأساعة)	36
تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)	735	20	نسبة ضريبة الأرباح	0.0
عدد مستندات الاستيراد	7	27	نسبة الدفقات والضرائب المتأجلة بالعمال (من الأرباح)	11.3
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	20	69	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	0.0
تكلفة استيراد (الدولار / شحنة)	657		إجمالي الضرائب (كغسبة من إجمالي الربح)	11.3
استخراج ترخيص البناء	27	54	تنفيذ العقود التجارية	98
عدد الإجراءات	19	10	عدد الإجراءات	43
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	76	16	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	570
التكلفة (كغسبة من الدخل القومي للورد)	0.8	0.3	التكلفة (كغسبة من الدين)	21.6
المصدر: تقرير أداء الأعمال " Business Doing 2009 " البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.			تصفية وإغلاق النشاط	31
* الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والترشحات الفرعية من 181 دولة.			الوقت (بالسنوات)	2.8
* ذيل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تفصيلاً لأداء الأعمال.			التكلفة (كغسبة من الأموال بعد الإفلاس)	22
* ذيل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يمكن بيئة أفضل لأداء الأعمال.			معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)	52.7
* ذيل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.				
* ارقام أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي				

جدول رقم (4/32) قاعدة بيانات أداء الأعمال / دولة الإمارات العربية المتحدة

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	46	113	حماية المستثمر	113	الحصول على الائتمان	68
عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	1	17	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	4	مؤشر ضمان حقوق القانونية (10 - 0)	4
الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	10	13.4	مستوى الإدارة (10 - 0)	7	مؤشر معلومات الائتمان (6 - 0)	5
تكلفة تصدير الشحنة (الدولار/ شحنة)	التكلفة (كسبة من الدخل القومي للترد)	618	311.9	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (10 - 0)	2	مدى تغطية السجلات العامة (كسبة من الأفراد البالغين)	6.5
عدد مستندات التصدير (بالأيام)	الحد الأدنى لرأس المال (كسبة من الدخل القومي للترد)	7	14	مؤشر حماية المستثمر (10 - 0)	4.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كسبة من الأفراد البالغين)	7.7
تكلفة تصدير الشحنة (الدولار/ شحنة)	التجارة عبر الحدود الدولية	10	5	مؤشر صعوبة العمل (100 - 0)	0	سداد الضرائب	4
عدد مستندات الاستيراد (بالأيام)	عدد مستندات التصدير	10	5	مؤشر جمود ساعات العمل (100 - 0)	40	المدفوعات (عدد)	14
تكلفة استيراد (الدولار/ شحنة)	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	10	7	مؤشر صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	0	الوقت المستغرق للمصادر (بالساعة)	12
استخراج تراخيص البناء	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	41	7	مؤشر صعوبة التوظيف (100 - 0)	13	نسبة ضريبة الأرباح	0.0
عدد الإجراءات	الوقت المستغرق للإجراءات (بالأيام)	21	10	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	84	نسبة العمالة المتعلقة بالأعمال (من الأرباح)	14.1
الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	التكلفة (كسبة من الدخل القومي للترد)	125	1.5	تسجيل ملكية الأصل العقاري	11	إجمالي الضرائب (كسبة من إجمالي الربح)	14.4
التكلفة (كسبة من الدخل القومي للترد)	عدد الإجراءات	1.5	41	عدد الإجراءات	3	تنفيذ العقود التجارية	14.5
عدد الإجراءات	الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	21	41	عدد الإجراءات	3	عدد الإجراءات	50
الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	125	41	الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	6	الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	607
التكلفة (كسبة من الدخل القومي للترد)	التكلفة (كسبة من قيمة الملكية)	1.5	41	التكلفة (كسبة من القيمة المكتبة)	2.0	التكلفة (كسبة من الدين)	26.2
عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	21	41	عدد الإجراءات	3	تصفية وانقضاء النشاط	141
الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	125	41	عدد الإجراءات	3	الوقت (بالسنوات)	5.1
التكلفة (كسبة من الدخل القومي للترد)	الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	1.5	41	عدد الإجراءات	3	التكلفة (كسبة من الأموال بعد الإفلاس)	30
عدد الإجراءات	الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	21	41	عدد الإجراءات	3	مدى استرداد الدين (سنت من الدولار)	10.2

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Business Doing 2009"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.  
 \*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 181 دولة.  
 \*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.  
 \*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
 \*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
 \*الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي

جدول رقم (5/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال / دولة الكويت

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	52	134	24	حماية المستثمر	24	الحصول على الائتمان	84
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	134	13	7	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	7	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (0 - 10)	4
عدد الإجراءات	13	35	7	مؤشر سهولة الإدارة (0 - 10)	7	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)	4
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	35	1.3	5	سهولة مقاضاة المساهمين لإدارة (0 - 10)	5	مدى تغطية السجلات العامة (كثيثة من الأفراد البالغين)	0.0
التكلفة (كثيثة من الدخل القومي لل فرد)	1.3	81.7	6.3	مؤشر حماية المستثمر (0 - 10)	6.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كثيثة من الأفراد البالغين)	31.2
الحح الأدنى لرأس المال (كثيثة من الدخل القومي لل فرد)	81.7	104	43	توظيف العمالة	43	سداد الضرائب	9
التجارة عبر الحدود الدولية	104	8	0	مؤشر صعوبة التعيين (0 - 100)	0	الدفعات (عدد)	14
عدد مستندات التصدير	8	20	40	مؤشر جمود ساعات العمل (0 - 100)	40	الوقت المستغرق للسداد (بالساعة)	118
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	20	995	0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	0	نسبة ضريبة الأرباح	3.7
تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)	995	10	13	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)	13	نسبة الدفقات والضرائب المتأجلة بالعمال ( من الأرباح)	10.7
عدد مستندات الاستيراد	10	20	78	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	78	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	0.0
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	20	1152		مؤشر صعوبة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)		إجمالي الضرائب (كثيثة من إجمالي الربح)	14.4
تكلفة استيراد (الدولار / شحنة)	1152	82	83	تسجيل ملكية الأصل العقاري	83	تنفيذ العقود التجارية	94
استخراج ترخيص البناء	82	25	8	عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	50
عدد مستندات التصدير	25	104	55	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	55	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	566
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	104	171.4	0.5	التكلفة (كثيثة من قيمة الملكية)	0.5	التكلفة (كثيثة من الدين)	13.3
التكلفة (كثيثة من الدخل القومي لل فرد)	171.4					تصفية وإغلاق النشاط	66
						الوقت (بالسنوات)	4.2
						التكلفة (كثيثة من الأرباح بعد الإفلاس)	1
						معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)	34.5

المصدر: تقرير أداء الأعمال " Business Doing 2009 " البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.  
\* الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والقرنات الفرعية من 181 دولة.  
\* دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تقدماً لأداء الأعمال.  
\* دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
\* دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
\* أرقام أهم المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي

جدول رقم (6/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال/ سلطنة عُمان

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	76	88	76	57
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	عدد الإجراءات	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	حماية المستثمر	الاحتمال على الائتمان
عدد الإجراءات	7	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (0 - 10)
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	14	مستوى الإدارة (0 - 10)	مسؤولية الإدارة (0 - 10)	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)
التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)	3.6	سهولة مضادة المساهمين لإدارة (0 - 10)	سهولة مضادة المساهمين لإدارة (0 - 10)	مدى نفعلية المسجلات العامة (كسبة من الأفراد البالغين)
الحد الأدنى لرأس المال (كسبة من الدخل القومي للفرد)	461.2	مؤشر حماية المستثمر (0 - 10)	مؤشر حماية المستثمر (0 - 10)	مدى نفعلية سجلات المكاتب الخاصة (كسبة من الأفراد البالغين)
التجارة عبر الحدود الدولية	119	توظيف العمالة	توظيف العمالة	سداد الضرائب
عدد مستندات التصدير	10	مؤشر صعوبة التقييم (0 - 100)	مؤشر صعوبة التقييم (0 - 100)	الدفقات (عدد)
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	22	مؤشر وجود ساعات العمل (0 - 100)	مؤشر وجود ساعات العمل (0 - 100)	الوقت المستغرق للسداد (بالساعة)
تكلفة تصدير الشحنة (الدولار/ شحنة)	821	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	نسبة ضريبة الأرباح
عدد مستندات الاستيراد	10	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)	نسبة المدفوعات والضرائب المتأخرة بالعمال (من الأرباح)
الوقت المستغرق للاستيراد (بالأيام)	26	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)
تكلفة استيراد (الدولار/ شحنة)	1037	تسجيل ملكية الأصل العقاري	تسجيل ملكية الأصل العقاري	إجمالي الضرائب (كسبة من إجمالي الربح)
استخراج تراخيص البناء	133	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	تنفيذ العقود التجارية
عدد الإجراءات	16	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	عدد الإجراءات
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	242	التكلفة (كسبة من قيمة الملكية)	التكلفة (كسبة من قيمة الملكية)	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)
التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)	721.4	المصدر: تقرير أداء الأعمال "Business Doing 2009" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.	المصدر: تقرير أداء الأعمال "Business Doing 2009" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.	التكلفة (كسبة من الدين)
				الوقت (بالساعات)
				التكلفة (كسبة من الأرباح بعد الإفلاس)
				معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)

جدول رقم (7/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية التونسية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	73	142	37	73
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	عدد الإجراءات	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	حماية المستثمر	مؤشر حماية الإفصاح (0 - 10)
عدد الإجراءات	10	0	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	10
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	11	5	مستوى الإزالة (0 - 10)	11
التكلفة (كغسبة من الدخل القومي لل فرد)	7.9	6	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 - 10)	7.9
الحج الأدنى لرأس المال (كغسبة من الدخل القومي لل فرد)	0.0	3.7	مؤشر حماية المستثمر (0 - 10)	0.0
التجارة عبر الحدود الدولية	38	113	توظيف العمالة	38
عدد مستندات التصدير	5	28	مؤشر صعوبة التعيين (0 - 100)	5
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	17	40	مؤشر حدود ساعات العمل (0 - 100)	17
تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)	733	80	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	733
عدد مستندات الاستيراد	7	49	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)	7
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	23	17	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	23
تكلفة استيراد (الدولار / شحنة)	858	59.1	اجمالي الضرائب (كغسبة من إجمالي الربح)	858
استخراج ترخيص البناء	101	72	تنفيذ العقود التجارية	101
عدد الإجراءات	20	4	عدد الإجراءات	20
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	84	39	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	84
التكلفة (كغسبة من الدخل القومي لل فرد)	1017.8	6.1	التكلفة (كغسبة من قيمة الملكية)	1017.8
المصدر: تقرير أداء الأعمال " Business Doing 2009" البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.				
*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 181 دولة.				
*ذيل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تقدماً لأداء الأعمال.				
*ذيل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.				
*ذيل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.				
*الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي				

جدول رقم (8/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال/ الجمهورية اليمنية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	98	126	172	الاحصاء على الائتمان
عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	6	0	44	الدفعات (عدد)
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	31	60	248	الوقت المستغرق للمعاد (بالساعة)
التكلفة (كغنية من الدخل القومي للفرد)	تكلفة تصدير الشحنة (الدولار/ شحنة)	1129	40	35.1	نسبة ضريبة الأرباح
الحد الأدنى لرأس المال (كغنية من الدخل القومي للفرد)	عدد مستندات الاستيراد	9	33	11.3	نسبة المدفوعات والضرائب المتبقية المتعلقة بالعمل (من الأرباح)
التجارة عبر الحدود الدولية	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	28	17	1.4	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)
عدد مستندات التصدير	تكلفة استيراد (الدولار/ شحنة)	1475		47.8	إجمالي الضرائب (كغنية من إجمالي الربح)
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	استخراج تراخيص البناء	33	48	41	تنفيذ العقود التجارية
التكلفة (كغنية من الدخل القومي للفرد)	عدد الإجراءات	13	6	37	عدد الإجراءات
المصدر: تقرير أداء الأعمال " Business Doing 2009 " البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	107	19	520	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)
*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 181 دولة.	التكلفة (كغنية من الدخل القومي للفرد)	189.7	3.8	16.5	التكلفة (كغنية من الدين)
*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.				87	تصفية وإغلاق النشاط
*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.				3.0	الوقت (بالسنوات)
*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.				8	التكلفة (كغنية من الأموال بعد الإفلاس)
*الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي				28.6	معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)



جدول رقم (9/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية اللبنانية

84	الحصول على الائتمان	88	حماية المستثمر	98	تأسيس الكيان القانوني للمشروع
3	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (0 - 10)	9	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	5	عدد الإجراءات
5	مؤشر معلومات الائتمان (0-6)	1	مستوى الإدارة (0-10)	11	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)
6.8	مدى تغطية السجلات العامة (كسبة من الأفراد البالغين)	5	سهولة مقاضاة المساهمين للإزالة (0 - 10)	87.5	التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)
0.0	مدى تغطية سجلات الكابن الخاصة (كسبة من الأفراد البالغين)	5.0	مؤشر حماية المستثمر (0 - 10)	57.0	الحد الأدنى لرأس المال (كسبة من الدخل القومي للفرد)
45	سداد الضرائب	58	توظيف العمالة	83	التجارة عبر الحدود الدولية
19	الدفعات (عدد)	44	مؤشر صعوبة التعيين (0 - 100)	5	عدد مستندات التصدير
180	الوقت المستغرق للسداد (بالساعة)	0	مؤشر وجود ساعات العمل (0 - 100)	27	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)
12.0	نسبة ضريبة الأرباح	30	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	872	تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)
24.1	نسبة المدفوعات والضرائب المتأجلة بالعمال ( من الأرباح)	25	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)	7	عدد مستندات الاستيراد
0.0	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	17	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	38	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)
36.0	إجمالي الضرائب (كسبة من إجمالي الربح)		تسجيل ملكية الأصل العقاري	1073	تكلفة استيراد (الدولار / شحنة)
118	تنفيذ العقود التجارية	102	عدد الإجراءات	121	استخراج تراخيص البناء
37	عدد الإجراءات	8	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	20	عدد الإجراءات
721	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	25	التكلفة (كسبة من قيمة الملكية)	211	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)
30.8	التكلفة (كسبة من الدين)	5.9		217.8	التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)
121	تصفية وإغلاق النشاط				
4.0	الوقت (بالسنوات)				
22	التكلفة (كسبة من الأموال بعد الإفلاس)				
19.0	معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)				

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والنشرات الفرعية من 181 دولة.

\* دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تقدماً لأداء الأعمال.

\* دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

\* دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

\* الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي

جدول رقم (10/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال / المملكة الأردنية الهاشمية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	101	131	حماية المستثمر	113	الحصول على الائتمان	123
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	10	10	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	5	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (0 - 10)	4
عدد الإجراءات	14	14	مشتولية الإدارة (0 - 10)	4	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)	2
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	60.4	60.4	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 - 10)	4	مدى تغطية السجلات العامة (كسبية من الأفراد البالغين)	1.0
التكلفة (كسبية من الدخل القومي لل فرد)	24.2	24.2	مؤشر حماية المستثمر (0 - 10)	4.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كسبية من الأفراد البالغين)	0.0
الحد الأدنى لرأس المال (كسبية من الدخل القومي لل فرد)	74	74	توظيف العمالة	52	سداد الضرائب	22
التجارة عبر الحدود الدولية	7	7	مؤشر صعوبة التعيين (0 - 100)	11	الدفعات (عدد)	26
عدد مستندات التصدير	19	19	مؤشر جمود ساعات العمل (0 - 100)	20	الوقت المستغرق للمصادر (بالساعة)	101
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	730	730	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	60	نسبة ضريبة الأرباح	15.1
كثافة تصدير الشحنة (الدولار/ شحنة)	7	7	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)	30	نسبة الدفوعات والضرائب المتلقاة بالمعامل ( من الأرباح)	12.4
عدد مستندات الاستيراد	22	22	تكلفة النقل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	4	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	3.6
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	1290	1290	تسجيل ملكية الأصل العقاري	115	إجمالي الضرائب (كسبية من إجمالي الربح)	31.1
كثافة استيراد (الدولار/ شحنة)	74	74	عدد الإجراءات	8	تنفيذ العقود التجارية	128
استخراج تراخيص البناء	18	18	عدد الإجراءات	22	عدد الإجراءات	39
عدد الإجراءات	122	122	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	10.0	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	689
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	443.7	443.7	التكلفة (كسبية من قيمة الملكية)	10.0	التكلفة (كسبية من الدين)	31.2
التكلفة (كسبية من الدخل القومي لل فرد)			المصدر: تقريري أداء الأعمال " Business Doing 2009 " البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.		تصفية وإغلاق النشاط	93
					الوقت (بالسنوات)	4.3
					التكلفة (كسبية من الأرباح بعد الإفلاس)	9
					معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)	27.3

- \*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والتوسّرات الفرعية من 181 دولة.
- \* دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تقييداً لأداء الأعمال.
- \* دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- \* دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- \*الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي

جدول رقم (11/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال / جمهورية مصر العربية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	114	70	84
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	41	70	84
عدد الإجراءات	6	8	3
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	7	3	5
التكلفة (كسبة) من الدخل القومي للفرد)	18.3	5	2.2
الحد الأدنى لرأس المال (كسبة) من الدخل القومي للفرد)	2.0	5.3	4.7
التجارة عبر الحدود الدولية	24	107	144
عدد مستندات التصدير	6	0	29
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	14	20	711
تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)	737	60	13.6
عدد مستندات الاستيراد	6	27	28.9
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	15	132	3.6
تكلفة استيراد (الدولار / شحنة)	823		46.1
استخراج ترخيص البناء	165	85	151
عدد الإجراءات	28	7	42
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	249	72	1010
التكلفة (كسبة) من الدخل القومي للفرد)	37/6.7	0.9	26.2
المصدر: تقرير أداء الأعمال " Business Doing 2009"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.			128
*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والتشريعات الفرعية من 181 دولة.			4.2
* دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يمكن بيئة أكثر تنظيماً لأداء الأعمال.			22
* دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يمكن بيئة أفضل لأداء الأعمال.			16.8
* دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يمكن بيئة أفضل لأداء الأعمال.			
*الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي			

جدول رقم (12/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال / المملكة العربية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	62	حماية المستثمر	164	الحصول على الائتمان	131
عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	6	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	6	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (0 - 10)	3
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	12	مستوى الإدارة (0 - 10)	2	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)	2
التكلفة (كسبة من الدخل القومي لل فرد)	التكلفة (كسبة من الدخل القومي لل فرد)	10.2	سهولة مقاضاة المساهمين لإدارة (0 - 10)	1	مدى تغطية السجلات العامة (كسبة من الأفراد البالغين)	2.4
الحد الأدنى لرأس المال (كسبة من الدخل القومي لل فرد)	الحد الأدنى لرأس المال (كسبة من الدخل القومي لل فرد)	52.3	مؤشر حماية المستثمر (0 - 10)	3.0	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كسبة من الأفراد البالغين)	0.0
التجارة عبر الحدود الدولية	64	توظيف العمالة	168	عدد الضرائب	119	
عدد مستندات التصدير	7	مؤشر صعوبة التبعين (0 - 100)	100	المدفوعات (عدد)	28	
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	14	مؤشر جمود ساعات العمل (0 - 100)	40	الوقت المستغرق للمصاد (بالساعة)	358	
تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)	700	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	50	نسبة ضريبة الأرباح	21.3	
عدد مستندات الاستيراد	10	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)	63	نسبة المدفوعات والضرائب المتعلقة بالأعمال (من الأرباح)	21.5	
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	18	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	85	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	1.8	
تكلفة استيراد (الدولار / شحنة)	1000	تسجيل ملكية الأصل العقاري	117	إجمالي الضرائب (كسبة من إجمالي الربح)	44.6	
استخراج تراخيص البناء	90	عدد الإجراءات	8	تنفيذ العقود التجارية	112	
عدد الإجراءات	19	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	47	عدد الإجراءات	40	
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	163	التكلفة (كسبة من قيمة الملكية)	4.9	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	615	
التكلفة (كسبة من الدخل القومي لل فرد)	292.5	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	64	التكلفة (كسبة من الدخل)	25.2	
المصدر: تقرير أداء الأعمال "Business Doing 2009"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.		الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	1.8	تصفية وإغلاق النشاط	64	
*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 181 دولة.		الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	18	الوقت (بالسنوات)	1.8	
*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تقدماً لأداء الأعمال.		التكلفة (كسبة من الدخل القومي لل فرد)	35.1	التكلفة (كسبة من الأموال بعد الإفلاس)	18	
*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.		عدد الإجراءات		معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)	35.1	
*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.						
*الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي						

جدول رقم (13/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال / دولة فلسطين

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	166	حماية المستثمر	38	الحصول على الائتمان	163
عدد الإجراءات	مؤشر الإفصاح (10 - 0)	11	مؤشر صعوبة التعيين (100 - 0)	6	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (10 - 0)	0
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	مستوى الإدارة (10 - 0)	49	مؤشر صعوبة فصل المساهمين بالإدارة (10 - 0)	5	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)	3
التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)	سهولة مقاضاة المساهمين بالإدارة (10 - 0)	69.1	مؤشر حماية المستثمر (10 - 0)	7	مدى تغطية السجلات الخاصة (كسبة من الأفراد الماليين)	7.8
الحد الأدنى لرأس المال (كسبة من الدخل القومي للفرد)	مؤشر حماية المستثمر (10 - 0)	56.1	توظيف العمالة	6.0	مدى تغطية سجلات الكاتب الخاصة (كسبة من الأفراد الماليين)	0.0
التجارة عبر الحدود الدولية	85			109	سداد الضرائب	25
عدد مستندات التصدير	مؤشر صعوبة التعيين (100 - 0)	6	مؤشر صعوبة التوظيف (100 - 0)	33	الدفعات (عدد)	27
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	مؤشر وجود ساعات العمل (100 - 0)	25	مؤشر صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	40	الوقت المستغرق للسداد (بالساعة)	154
تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)	مؤشر صعوبة فصل العاملين (100 - 0)	835	مؤشر صعوبة التوظيف (100 - 0)	20	نسبة ضريبة الأرباح	16.2
عدد مستندات الاستيراد	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	6	مؤشر صعوبة التوظيف (100 - 0)	31	نسبة الضريبة المتعلقة بالعمل (من الأرباح)	0.0
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	40	مؤشر صعوبة التوظيف (100 - 0)	91	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	0.6
تكلفة استيراد (الدولار / شحنة)	1225		مؤشر صعوبة التوظيف (100 - 0)		إجمالي الضرائب (كسبة من إجمالي الربح)	16.8
استخراج تراخيص البناء	149		تسجيل ملكية الأصل العقاري	80	تنفيذ العقود التجارية	122
عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	21	عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	44
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	199	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	63	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	700
التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)	التكلفة (كسبة من قيمة الملكية)	1399.9	التكلفة (كسبة من قيمة الملكية)	0.9	التكلفة (كسبة من الدين)	21.2
					تصفية وإغلاق النشاط	181
					الوقت (بالساعات)	-
					التكلفة (كسبة من الأموال بعد الإفلاس)	-
					معدل استرداد الدين (سنت من الدولر)	0.0

المصدر: تقرير أداء الأعمال " Business Doing 2009 " البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.  
\* الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 181 دولة.  
\* دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تقدماً لأداء الأعمال.  
\* دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
\* دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
\* الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي

جدول رقم (14/32) قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	132	141	70	131
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	132	141	70	131
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	14	14	6	6
عدد الإجراءات	24	24	6	6
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	10.8	10.8	4	4
التكلفة (كغسبة من الدخل القومي للفرد)	36.6	36.6	5.3	5.3
الحج الأدنى لرأس المال (كغسبة من الدخل القومي للفرد)	118	118	118	118
التجارة عبر الحدود الدولية	8	8	44	44
عدد مستندات التصدير	17	17	60	60
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	1248	1248	40	40
كثافة تصدير الشحنة (الدولار/ شحنة)	9	9	48	48
عدد مستندات الاستيراد	23	23	17	17
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	1428	1428	162	162
تكلفة استيراد (الدولار/ شحنة)	112	112	14	14
استخراج تراخيص البناء	22	22	51	51
عدد الإجراءات	240	240	7.5	7.5
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	46.8	46.8	49	49
التكلفة (كغسبة من الدخل القومي للفرد)				
المصدر: تقرير أداء الأعمال " Business Doing 2009 " البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.				
* الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والتوضيحات الفرعية من 181 دولة.				
* دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.				
* دليل بيانات حماية الاستثمارين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.				
* دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.				
* الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي				

جدول رقم (15/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية العربية السورية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	124	113	178
137	عدد الإجراءات	8	6	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (0 - 10)
17	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	17	5	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)
18.2	التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)	18.2	2	مدى تغطية السجلات العامة (كسبة من الأفراد البيئيين)
4333.8	الحد الأدنى لرأس المال (كسبة من الدخل القومي للفرد)	4333.8	4.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كسبة من الأفراد البيئيين)
111	التجارة عبر الحدود الدولية	111	122	سداد الضرائب
8	عدد مستندات التصدير	8	11	الدفعات (عدد)
15	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	15	40	الوقت المستغرق للسداد (بالساعة)
1190	تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)	1190	50	نسبة ضريبة الأرباح
9	عدد مستندات الاستيراد	9	34	نسبة المدفوعات والضرائب المتأخرة بالعمل (من الأرباح)
21	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	21	80	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)
1625	تكلفة استيراد (الدولار / شحنة)	1625		إجمالي الضرائب (كسبة من إجمالي الربح)
132	استخراج تراخيص البناء	132	71	تنفيذ العقود التجارية
26	عدد الإجراءات	26	4	عدد الإجراءات
128	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	128	19	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)
697.0	التكلفة (كسبة من الدخل القومي للفرد)	697.0	28.0	التكلفة (كسبة من الدين)
				تصفية وإغلاق النشاط
				الوقت (بالساعات)
				التكلفة (كسبة من الأموال بعد الإفلاس)
				معدل استرداد الدين (سنت من الدولر)

المصدر: تقرير أداء الأعمال " Business Doing 2009 " البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.  
\* الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 181 دولة.  
\* دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يمكن بيئة أكثر نفعاً لأداء الأعمال.  
\* دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يمكن بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
\* دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يمكن بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
\* الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي

جدول رقم (16/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال / جمهورية السودان

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	147	107	150	131
التأسيس الكليان القانوني للمشروع	عدد الإجراءات	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	حماية المستثمر	الحصول على الائتمان
عدد الإجراءات	10	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	مؤشر ضمان حقوق القانونية (0 - 10)
الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	39	مستوى الإدارة (0 - 10)	مؤشر حماية الإدارة (0 - 10)	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)
التكلفة (كسبية من الدخل القومي للترد)	50.8	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 - 10)	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 - 10)	مدى تغطية السجلات العامة (كسبية من الأفراد البالغين)
الحد الأدنى لرأس المال (كسبية من الدخل القومي للترد)	0.0	مؤشر حماية المستثمر (0 - 10)	مؤشر حماية المستثمر (0 - 10)	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كسبية من الأفراد البالغين)
التجارة عبر الحدود الدولية	139	توظيف العمالة	توظيف العمالة	سداد الضرائب
عدد مستندات التصدير	6	مؤشر صعوبة التبعين (0 - 100)	مؤشر صعوبة التبعين (0 - 100)	المعاملات (عدد)
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	35	مؤشر جمود ساعات العمل (0 - 100)	مؤشر جمود ساعات العمل (0 - 100)	الوقت المستغرق للمصادر (بالساعة)
تكلفة تصدير الشحنة (الدولار/ شحنة)	2050	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	نسبة ضريبة الأرباح
عدد مستندات الاستيراد	6	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)	نسبة الدفوعات والضرائب المتعلقة بالمعامل (من الأرباح)
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	49	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)
تكلفة الاستيراد (الدولار/ شحنة)	2900	تسجيل ملكية الأصل العقاري	تسجيل ملكية الأصل العقاري	إجمالي الضرائب (كسبية من إجمالي الربح)
استخراج تراخيص البناء	135	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	تنفيذ العقود التجارية
عدد الإجراءات	19	الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	عدد الإجراءات
الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)	271	التكلفة (كسبية من قيمة الملكية)	التكلفة (كسبية من قيمة الملكية)	الوقت المستغرق لإجراء الإجراءات (بالأيام)
التكلفة (كسبية من الدخل القومي للترد)	240.3	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	التكلفة (كسبية من الدخل)
المصدر: تقرّب أداء الأعمال " Business Doing 2009"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.				تصفية وانغلاق النشاط
*التقرّب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 181 دولة.				الوقت (بالسنوات)
* دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.				-
* دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.				التكلفة (كسبية من الأموال بعد الإفلاس)
* دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.				0.0
*الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي				معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)



جدول رقم (17/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال / جمهورية العراق

163	الحصول على الائتمان	113	حماية المستثمر	175	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال
3	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (0 - 10)	4	مؤشر الإفصاح (0 - 10)	11	عدد الإجراءات	
0	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)	5	مستوى الإزالة (0 - 10)	77	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	
0.0	مدى تغطية السجلات العامة (كسبة من الأفراد البالغين)	4	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 - 10)	150.7	التكلفة (كسبة من الدخل القومي لل فرد)	
0.0	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كسبة من الأفراد البالغين)	4.3	مؤشر حماية المستثمر (0 - 10)	59.1	الحد الأدنى لرأس المال (كسبة من الدخل القومي لل فرد)	
43	سداد الضرائب	67	توظيف العمالة	178	التجارة عبر الحدود الدولية	
13	الدفعات (عدد)	33	مؤشر صعوبة التعيين (0 - 100)	10	عدد مستندات التصدير	
312	الوقت المستغرق للسداد (بالساعة)	60	مؤشر جهود ساعات العمل (0 - 100)	102	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	
11.1	نسبة ضريبة الأرباح	20	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	3900	تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)	
13.5	نسبة الدفعات والضرائب المتأجلة بالعمال ( من الأرباح)	38	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)	10	عدد مستندات الاستيراد	
0.0	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	101	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	
24.7	إجمالي الضرائب (كسبة من إجمالي الربح)		تسجيل ملكية الأصل العقاري	3900	تكلفة استيراد (الدولار / شحنة)	
148	تنفيذ العقود التجارية	43	عدد الإجراءات	111	استخراج ترخيص البناء	
51	عدد الإجراءات	5	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	14	عدد الإجراءات	
520	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	8	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 - 100)	215	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	
32.5	التكلفة (كسبة من الدين)	6.5	التكلفة (كسبة من قيمة الملكية)	915.0	التكلفة (كسبة من الدخل القومي لل فرد)	
181	تصفية وإغلاق النشاط					
-	(بالسنوات)					
-	الوقت (كسبة من الأموال بعد الإفلاس)					
0.0	معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)					

المصدر: تقرير أداء الأعمال " Business Doing 2009 الدولي ومؤسسة التمويل الدولية".  
 \*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 181 دولة.  
 \*ذيل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تقدماً لأداء الأعمال.  
 \*ذيل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
 \*ذيل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
 \*الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي

جدول رقم (18/32) قاعدة بيانات أداء الأعمال / جمهورية جيبوتي

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	153	173	177	172
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	عدد الإجراءات	11	5	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (0-10)
عدد الإجراءات	37	مؤشر الإفصاح (0-10)	2	مؤشر معلومات الائتمان (0-10)
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	200.2	مستوى الإدارة (0-10)	0	مؤشر معلومات الائتمان (0-6)
التكلفة (كغنية من الدخل القومي للفرد)	514.0	سهولة مقاضاة المساهمين لإدارة (0-10)	2.3	مدى نفعلية المسجلات العامة (كغنية من الأفراد البالغين)
الحد الأدنى لرأس المال (كغنية من الدخل القومي للفرد)	35	مؤشر حماية المستثمر (0-10)	137	مدى نفعلية سجلات المكاتب الخاصة (كغنية من الأفراد البالغين)
التجارة عبر الحدود الدولية	5	مؤشر صعوبة التقييم (0-100)	67	سداد الضرائب
عدد مستندات التصدير	19	مؤشر صعوبة العمل (0-100)	40	الدفعات (عدد)
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	1058	مؤشر وجود ساعات العمل (0-100)	30	الوقت المستغرق للسداد (بالساعة)
تكلفة تصدير الشحنة (الدولار/ شحنة)	5	مؤشر صعوبة فصل الامتياز (0-100)	46	نسبة ضريبة الأرباح
عدد مستندات الاستيراد	16	مؤشر صعوبة التوظيف (0-100)	56	نسبة المدفوعات والضرائب المتأخرة بالعمال (من الأرباح)
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	978	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)		نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)
تكلفة استيراد (الدولار/ شحنة)	99	تسجيل ملكية الأصل العقاري	134	إجمالي الضرائب (كغنية من إجمالي الربح)
استخراج تراخيص البناء	14	عدد الإجراءات	7	تنفيذ العقود التجارية
عدد الإجراءات	195	عدد الإجراءات	40	عدد الإجراءات
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	982.8	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	13.2	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)
التكلفة (كغنية من الدخل القومي للفرد)		التكلفة (كغنية من قيمة الملكية)		التكلفة (كغنية من الدين)
				تصفية وإغلاق النشاط
				الوقت (بالسنوات)
				التكلفة (كغنية من الأرباح بعد الإفلاس)
				معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)

المصدر: تقرير أداء الأعمال " Business Doing 2009 " البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.  
 \*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 181 دولة.  
 \*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.  
 \*دليل بيانات حماية الائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
 \*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
 \*الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي

جدول رقم (19/32)  
قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	160	143	142	145
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	143	142	الحصول على الائتمان	145
عدد الإجراءات	9	5	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (0 - 10)	3
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	19	3	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)	1
التكلفة (كغسبة من الدخل القومي للفرد)	33.9	3	مدى تغطية سجلات المعاملات العامة (كغسبة من الأفراد الماليين)	0.2
الحد الأدنى لرأس المال (كغسبة من الدخل القومي للفرد)	422.6	3.7	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كغسبة من الأفراد الماليين)	0.0
التجارة عبر الحدود الدولية	158	123	سداد الضرائب	174
عدد مستندات التصدير	11	56	الدفعات (عدد)	38
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	35	40	الوقت المستغرق لسداد (بالساعة)	696
تكلفة تصدير الشحنة (الدولار / شحنة)	1520	40	نسبة ضريبة الأرباح	0.0
عدد مستندات الاستيراد	11	45	نسبة الدفعات والضرائب المتأجلة بالمعامل (من الأرباح)	17.6
الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	42	31	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	81.1
تكلفة استيراد (الدولار / شحنة)	1523		إجمالي الضرائب (كغسبة من إجمالي الربح)	98.7
استخراج ترخيص البناء	142	61	تنفيذ العقود التجارية	84
عدد الإجراءات	25	4	عدد الإجراءات	46
الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	201	49	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	370
التكلفة (كغسبة من الدخل القومي للفرد)	475.0	5.2	التكلفة (كغسبة من الدين)	23.2
المصدر: تقرير أداء الأعمال " Business Doing 2009 " البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.			تصفية وإغلاق النشاط	148
* الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والتشريعات الفرعية من 181 دولة.			الوقت (بأسبوع)	8.0
* دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يمكن بيئة أكثر تنظيماً لأداء الأعمال.			التكلفة (كغسبة من الأموال بعد الإفلاس)	9
* دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يمكن بيئة أفضل لأداء الأعمال.			معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)	6.7
* دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يمكن بيئة أفضل لأداء الأعمال.				
* الرقم أمام المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي				

المؤسسة العربية لضمان  
الإستثمار وائتمان الصادرات  
The Arab Investment & Export  
Credit Guarantee Corporation



---

ثانياً: الملاحق

(3 - 1)

---



## ملحق رقم (1) مبادرات الاقتصاد الجديد 2008

البلد	الحكومة الإلكترونية	التوقيع الإلكتروني	حماية الأمان والخصوصية	التعليم الإلكتروني والتعلم من بُعد	المبادرات الإلكترونية	أخرى	
الأردن	<ul style="list-style-type: none"> <li>• منذ إطلاق بوابة الحكومة الإلكترونية في نهاية عام 2006 لتشكل نقطة اتصال للمواطن ومنذ ذلك لجميع المؤسسات الحكومية تم حتى الآن إطلاق (42) خدمة إلكترونية، (15) منها مغلقة على بوابة الحكومة الإلكترونية وسيتم ربط (27) خدمة أخرى على البوابة. بالإضافة لاستكمال عدد من مشاريع البنية التحتية الهامة.</li> <li>• تم تدريب عدد كبير من موظفي القطاع الحكومي على مهارات تكنولوجيا المعلومات، فقد دربت وزارة الاتصالات الأردنية ما يزيد على 10,000 موظف على المهارات الأساسية للحاسوب (ICD).</li> <li>• تم تدريب 50 موظف على Audit IT وغيرها من الدورات.</li> <li>• تم العمل على تفعيل بوابة الدفع الإلكتروني وسيتم إطلاقها خلال العام 2008.</li> </ul>	-	-	-	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مراجعة مسودة نظام اعتماد وثائق جهات توثيق التوقيع الإلكتروني، حيث ستشكل الهيئة العمل حسب الأصول.</li> <li>• تم تحديد إطار قانوني لضمان حقوق الملكية ودرع الفرصة عبر الإنترنت حيث قامت وزارة الاتصالات بالتعاون مع وزارة الداخلية، ووقته لبيان الرأي والتشريع للمراجعة واستكمال الإجراءات.</li> </ul>	-	<p>المبادرات الإلكترونية</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• قامت وزارة الاتصالات بالتعاون مع وزارة التعليم الإلكتروني ونشر قائمة استحداث تكنولوجيا المعلومات من خلال تنفيذ عدد من المبادرات الإلكترونية والتي من المتوقع أن تساهم في رفع نسبة انتشار مستخدمي الإنترنت من 11% إلى 50% بحلول عام 2011 وتتضمن: <ul style="list-style-type: none"> <li>1. مبادرة حاسوب محمول لكل طالب جامعي والتي بدورها وفرت 15000 جهاز في 10 جامعات أردنية.</li> <li>2. تنفيذ وزارة الاتصالات مبادرة حاسوب محمول لكل معلم وأخرى لكل صفحي.</li> <li>3. دعم مبادرة مبرستي لتطوير التعليم الإلكتروني في المدارس.</li> <li>4. دعم مشاريع ومبادرات تدويرها مؤسسات غير ربحية مثل: برنامج تواصل، برنامج الأم والطفل، برنامج المرأة والتكنولوجيا، وبرنامج نحدد.</li> </ul> </li> <li>• تسعى وزارة الاتصالات إلى المساهمة في زيادة عدد الوظائف في القطاع لتصل إلى 35,000 ألف وظيفة بحلول عام 2011 عن طريق تنفيذ المبادرات الإلكترونية التالية: <ul style="list-style-type: none"> <li>1. مبادرة دعم تدريب وتشغيل الخريجين في القطاع الخاص بهدف تعيين 500 مدرب جامعي سنويًا وتشمل توفير دعم مالي بقيمة 50% من راتب المدرب يغطيه المشروع على أن تقوم الشركات المعنية بتعيين الخريبت.</li> <li>2. مشروع تطوير مناهج الجامعات بالتعاون مع عمداء كليات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات وبالتكيز على برامج تدريبية عملية من الشركات الدولية المختصة لزيادة المعرفة العملية لدى الخريجين لتواكب المتاح مع التقدم الحاصل في صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتوافق مع احتياجات سوق العمل.</li> </ul> </li> </ul>
الجزائر	قيد الدراسة	-	-	مرحلة تجريبية	-	-	
السودان	تقوم وزارة الاستثمار بالشراكة في نظام التفتحة الموحدة بقسم أسماء الأعمال ( وزارة العمل) ورائد الأعمال (الجمارك) وعرضها بالفتحة للوزارات الأخرى.	-	-	-	-	-	

<p>قدم عدد من الملتحقين المساعدة للمساعدات الأصلاحية، وعاصمة الاتحاد الأوروبي، وخصصت تلك المساعدة للمبادرات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مشروع التصديت الموسمي والقطاعي (SMF) الممول من الاتحاد الأوروبي بميزانية 21 مليون يورو، ويهدف إلى دعم إصلاح وتطوير القطاع العام والبنية العامة عن طريق تقديم التدريب والمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية للمساهمة في تطوير بعض الوزارات وزيادة كفاءتها ضمن إطار الاقتصاد السوق، وهي استراتيجية موسمية تحدد إطاراً قانونياً وإدارياً للنشاط الاقتصادي وتعمل على زيادة قدرة المؤسسات الأساسية في سورية على تنفيذ ومراقبة تقدم تطبيق اتفاقية الشراكة السورية - الأوروبية.</li> <li>• مركز الأعمال السوري - الأوروبي (SEBC) ويقوم بدور كمبيلي نطلق في تطوير القطاع الخاص والشركات والمساهمة في تحسين البيئة العامة للأعمال بحيث تكون أكثر يسراً وتنافسية وكفاءة. وقد أجرى مساعداً لتناول "وضع الاستراتيجية مؤسسية عامة لمؤسسات دعم الأعمال". كما تم إطلاق أخرى بعنوان Syria Sincerely بهدف بناء انطباع عام عن سورية والترويج لسمعتها التجارية في الخارج.</li> </ul>	<p>مع التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة في سورية في مختلف المحافظات زادت معدلات استخدام التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد. حيث تعتمد جامعات التعليم للتخرج والجامعات التعليم الافتراضي على التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد منذ أربع سنوات بشكل رسمي.</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>تم إصدار قانون التوقيع الإلكتروني وحماية الخصوصية</p>	<p>-</p>	<p>تبع الحاجة لتطبيق هذه الألية في ظل وجود الاحتلال وانتشار الحواجز الإسرائيلية التي تعيق التنقل المواطنين إلى المدن التي تتضمن مراكز ومؤسسات السلطة الفلسطينية، وهو على ما يبدو ما أركه الحكومة الفلسطينية مركزاً حيث صادق مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 2006/2/2 على الاستراتيجية الوطنية للحكومة الإلكترونية الفلسطينية، وتلخصت رؤيتها فيما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- توفير الخدمات الحكومية الإلكترونية لجميع مدعمة بإطار شامل ومتكامل من الأنظمة والتوانين والتشريعات بشكل يضمن للمتقنين جميع الحقوق، ويكفيهم من أداء جميع الواجبات بشكل ميسر وشفاف، مع ضمان عدم المس بحدائق وحريات الآخرين أو الاعتداء على خصوصيتهم وكرامتهم الشخصية.</li> <li>- تم إنشاء شبكة حكومية موحدة تقوم بربط وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ببعضها البعض، ثم شرعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بإتخاذ عدة خطوات مهمة من أجل تحسين البنية التحتية في مؤسسات السلطة.</li> <li>- إعلاء أولوية قصوى للتدريب ووضع الاستراتيجيات المختلفة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أبرز الإستراتيجيات التي وضعت، الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإستراتيجية الوطنية للحكومة الإلكترونية، التي جانب عدد آخر من الإستراتيجيات والحفط الوطنية مختلفة المدى، وهو ما استمر العمل عليه طوال عام 2008.</li> </ul>	<p>سورية فلسطين</p>
--	--	----------	----------	----------	--	----------	---	-------------------------

	-	-	-	<p>صدر بتاريخ 6 أكتوبر 2008 قرار رقم 1/848 يقضي بحفظ المستندات بطريقة إلكترونية مع تسجيل المعلومات والبيانات وسداد الضريبة إلكتروني لدى الأذرة الضريبية.</p>	لبنان
<p>- بسنة 2009 بوزارة التربية والتعليم المصرية في إطار خطة تطوير التعليم عن بعد والتحول من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني المعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والإترنت وهو ما يتيح للمالك مجالاً أوسع للتعلم الذاتي ويؤهله للاعتماد على التعليم عن بعد في مرحلة التعليم الجامعي.</p>	<p>- بسنة 2009 بوزارة التربية والتعليم المصرية في إطار خطة تطوير التعليم عن بعد والتحول من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني المعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والإترنت وهو ما يتيح للمالك مجالاً أوسع للتعلم الذاتي ويؤهله للاعتماد على التعليم عن بعد في مرحلة التعليم الجامعي.</p>	<p>- تطبيق مصر حزمة من القوانين التي تدعم قطاع الاتصالات المتنامية وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام وقوانين بينها: "قانون حماية حقوق الملكية الفكرية" و "قانون الاتصالات" و "قانون التوقيع الإلكتروني" كما تم الانتهاء من وضع "قانون حماية البيانات واتممين الفضايا الإلكترونية والحوسبة".</p>	<p>جار العمل للبدء في تشغيل مشروع إنشاء سلطة التصديق الإلكتروني واصدار الشهادات الرسمية في الربع الأول من عام 2009 بقرار إصدار الحكومة بالبنية التحتية المؤتمة في إصدار الشهادات الرسمية لتأمين وتصديق كافة المعاملات الإلكترونية وتفعيل إمكانية استخدام التوقيع الإلكتروني بين التطبيقات الحكومية واستخدامها.</p>	<p>- وافقت الحكومة المصرية لتطوير وتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية مما مكها من احتلال المركز 281 "بمناخ الحكومة الإلكترونية" وفقاً لأحدث تقرير صادر عن الأمم المتحدة والمركز الـ 79 في "مؤشر الاعتماد التكنولوجي للحكومات" لعام 2005 والـ 136 في 2004. كما احتلت مصر المركز الـ 49 بين دول العالم فيما يخص "مؤشر الشراكة الإلكترونية" الذي يوضح مدى تفاعل الجمهور مع الخدمات المقدمة من خلال القنوات الجديدة كالإترنت وغيرها. إذ سجلت مصر ترتيباً أفضل من ألمانيا وإيطاليا في هذا المجال.</p>	مصر
	-	<p>- تطبيق مصر حزمة من القوانين التي تدعم قطاع الاتصالات المتنامية وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام وقوانين بينها: "قانون حماية حقوق الملكية الفكرية" و "قانون الاتصالات" و "قانون التوقيع الإلكتروني" كما تم الانتهاء من وضع "قانون حماية البيانات واتممين الفضايا الإلكترونية والحوسبة".</p>	<p>جار العمل للبدء في تشغيل مشروع إنشاء سلطة التصديق الإلكتروني واصدار الشهادات الرسمية في الربع الأول من عام 2009 بقرار إصدار الحكومة بالبنية التحتية المؤتمة في إصدار الشهادات الرسمية لتأمين وتصديق كافة المعاملات الإلكترونية وتفعيل إمكانية استخدام التوقيع الإلكتروني بين التطبيقات الحكومية واستخدامها.</p>	<p>- وافقت الحكومة المصرية لتطوير وتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية مما مكها من احتلال المركز 281 "بمناخ الحكومة الإلكترونية" وفقاً لأحدث تقرير صادر عن الأمم المتحدة والمركز الـ 79 في "مؤشر الاعتماد التكنولوجي للحكومات" لعام 2005 والـ 136 في 2004. كما احتلت مصر المركز الـ 49 بين دول العالم فيما يخص "مؤشر الشراكة الإلكترونية" الذي يوضح مدى تفاعل الجمهور مع الخدمات المقدمة من خلال القنوات الجديدة كالإترنت وغيرها. إذ سجلت مصر ترتيباً أفضل من ألمانيا وإيطاليا في هذا المجال.</p>	مصر



<p>تم تركيب عدد 12 نظام فيديو كونفرانس بالمراكز الفرعية التابعة لوزارة التربية والتعليم ليصل العدد الإجمالي إلى 64 مركز تدريب. تدريب عدد 411653 معلماً من خلال الشبكة ليصبح إجمالي ما تم تدريبه 3178980 مترباً.</p> <p>تواصل 1600 خط إنترنت لعدد 1600 مدرسة من خلال خاصية الـ DIAL UP ليصبح إجمالي مدرسة متصلة بالإنترنت.</p> <p>توصيل الإنترنت فائق السرعة للمدارس الثانوية من خلال الأقمار الاصطناعية (VSAT) لعدد 1000 مدرسة.</p> <p>تحميل عدد 15 منها دراسياً على خادم الشبكة للاستفادة منها في التعليم الثاني ليصبح إجمالي الناتج المحصلة 49 مهنياً.</p> <p>فتح عدد 7 فصول تخيلية لث الحصص التخيلية للمدارس ليصبح الإجمالي 26 فصلاً تخيلياً.</p> <p>- يتم تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية بوزارة التربية والتعليم من خلال مشروع كادر المعلمين الذي يوفر قاعدة بيانات موزعة للمدرسين ويسمح بتسجيل الرغبة في دخول الاختبار واختيار مادة التخصص وعرفه نتيجة الاختبار إلكترونياً عبر الإنترنت.</p>	<p>مساعدة مؤسسات الحكومة والقطاع الخاص بأعداد وصناعة المحتوى المحلي الرقمي</p>	<p>دراسة إنشاء شركات متخصصة لإعطاء رخصة التوقيع الإلكتروني والأمانة والسرية للمعلومات</p>	<p>استكملت الحكومة إنشاء قواعد البيانات القومية وربطها، مما يساعد على توحيد البيانات الأساسية للمواطن والمستثمر وسهولة تبادلها بين الجهات المختصة وتوفير معلومة دقيقة وحديثة تساعد متخذي القرار. بدأت الحكومة مشروع القومسي لبناء قاعدة بيانات الأسرة الذي يقوم على استخدام تكنولوجيا البعثات لتقديم الخدمات مثل صرف الغفرات التموينية والمعاملات والحصول على الخدمات الصحية وغير ذلك اعتماداً على قواعد بيانات قومية مختلفة ومدققة للأسر المصرية. حيث يتم الربط بينها باستخدام الرقم القومي، وبالتالي توفير بيانات ومعلومات دقيقة عن الأسرة المصرية وتمثيلها بناءً على معايير محددة يمكن من خلالها تحديد الأسر التي تستحق الدعم وقبضته، وإمكانية إجراء دراسات تحدد أنماط استهلاك الأسر، فضلاً عن المساهمة في دفع الأسرة إلى التخلص من الخدمات الصحية وغيرها، هذا إلى جانب توفير وعدم الاستنادة من الخدمات الصحية وغيرها، هذا إلى جانب توفير بيانات دقيقة ومحدثة لدعم مخدذ القرار والمساعدة على وضع رؤية مستقبلية واسعة للأسرة المصرية.</p> <p>توقيع اتفاقية إنشاء منظومة الخدمات الحكومية المتكاملة من خلال توفير بناء معلوماتي متكامل يوفر الربط بين الجهات الحكومية لتيسير تبادل الخدمات والمعلومات فيما بينها مما يؤدي لرفع كفاءة الجهاز الإداري وتبسيط إجراءات أداء الخدمات للمواطنين، وذلك من خلال تطبيق مفهوم التصميم المرتبط بالخدمة (Oriented Service Architecture) الذي تم تجربته بتبني مشروع استراتيجي (عام 2007) لتعاون وتبادل الخدمات إلكترونياً بين العديد من المصالح الحكومية.</p> <p>وتتكون هذه المنظومة من وحدة رئيسية تتبادل الخدمات خطوط ربط واتصال، إدارة تحدد الخدمات وأولويات إصدارها، قواعد منظمة وحكامة لإداء الخدمات، وسائل تأمين سوية للبيانات، الجهات الحكومية المتبصرة والمشاركة في التطبيق، الأمانة والاستلام.</p> <p>استمرار تطبيق مشروع نشر ودعم وسائل المسند الإلكتروني بالرفع من إن عام 2008 تم شهيد توسعاً كبيراً في إصدار البعثات الامتدادية (230000) بخلاف تم إصدارها سابقاً) بسبب عدم التوسع في مكائات الصرف الإلكتروني، إلا أن الفترة القادمة سوف تشهد توسعاً موقفاً نتيجة صدور قرار وزير المالية بقبول المبيعات الإلكترونية بالحكومة وهو ما يسمح بتوكيد تقاطع بيع بامكان تقديم الخدمات، (مثل إدرات المرور وغيرها)، أصار بعطقات لأصحاب المعاشات، الاتفاق مع البنوك المصرية على تركيب المزيد من مكائات الصرف الآلي.</p>	<p>اليمين</p>
<p>أجراء مسح شامل للوضع المعلوماتي الراهن وتقييمه لتحويل العمل التقليدي إلى الإلكتروني</p>	<p>مساعدة مؤسسات الحكومة والقطاع الخاص بأعداد وصناعة المحتوى المحلي الرقمي</p>	<p>دراسة إنشاء شركات متخصصة لإعطاء رخصة التوقيع الإلكتروني والأمانة والسرية للمعلومات</p>	<p>توحيد قواعد البيانات لجميع مؤسسات الحكومة وتطبيقات الحكومة الإلكترونية</p>	<p>اليمين</p>

## ملحق (12) الجهود الترويجية في الأردن

<p>(8) جهود الترويج الأخرى المنفذة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والناطق الحرة الجديدة والمنفذ</p>	<p>(6) الترتيبات الثقافية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى</p>	<p>(5) الفعاليات والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفعروض المعروضة للاستثمار</p>	<p>(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة</p>
<p>- تم تطوير الموقع الإلكتروني لهيئة تشجيع الاستثمار لبدء العمل منذ إنطلاقه في نيسان (أبريل) 2009. كما تم إضافة ثلث أحدى إلى العربية والإنجليزية. - تأسيس قاعدة بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر. - الانضمام إلى عضوية هيئات دولية أو اقليمية ممية بالاستثمار. - إصدار مواد ترويجية إعلامية (إعلانات تلفزيونية، كتيبات الترويجية، كتيبات الترويجية، أشرطة فيديو، أشرطة مدسجة وغيره).</p>	<p>تم خلال العام تطوير المدن الصناعية الأثة؛ مدينة الحسين، مدينة المدينة السورية، مدينة الوفوق، مدينة الزرقاء وذلك من خلال تنفيذ المباني والانشاءات من الدراسات واستاد التصاميم الهندسية، كما تم توقيع اتفاقية وتطوير وتسويق مدينة مادبا، وكذلك الانتهاء من أعمال الدراسات وإعادة التصاميم الهندسية الخاصة بمدينة الطفلة.</p>	<p>تم خلال العام إبرام 4 اتفاقيات ثنائية مع سلوفاكيا، أذربيجان، قطر والصين لتفجج وقمر الاستثمارات، كما تم توقيع 7 مذكرات تفاه مع موريتانيا، ماليزيا، البرازيل، تشيلي، كوريا والصين بهدف ترقية لافر التعاون بين المؤسسات المعنية بالاستثمار في بالإضافة إلى التعاون مع المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وقبول الصادرات.</p>	<p>تم خلال العام إبرام الاستثمار الحالي بمرض إيجاد أساس تشريعي للتأهزة الاستثمارية، إنشاء لجنة تخصص مركزية بهدف تسريع إجراءات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية، تعديل وإضافة القواعد التنظيمية من الحوافز الضريبية، تحسين وتبسيط الحوافز الضريبية بنظام جديد، فتح قطاع لغير الأردنيين في قطاع قطاعات إضافية، وإضافة قطاعات النقل التخصص إلى القطاعات المستغنية من القانون وحوافز الضريبية.</p>	<p>تم خلال العام عرض 158 فرصة استثمارية من قبل مؤسسة تشجيع الاستثمار 153 مشروعاً، شملت الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التعليم، الكيماوية والزراعة، المعادن، الإنشائات، المنتجات الوراثية، الصحة، التعدين، الأوبئة، السياحة والأغذية بكافة 5 مجالات ديار أريخي، كما تم عرض 5 مشاريع من قبل شركة تطوير العقبة شملت: النقل، الصناعة، الإسكان والتourats.</p>	<p>استقبلت المملكة 30 وفداً، بعضها ضمن زيارات ملكية والأخرى من قبل مؤسسات تشجيع الاستثمار الأجنبية. توجت ما بين وفود عربية وأجنبية وأسوية وأوروبية، وهدفت معظمها إلى: التعرف بالية الاستثمارية، والترويج للفرص الاستثمارية في العمدة من القطاعات المعنية، العقارات والسياحة، وخاصة العقارات والسياحة، وزار الملكة وفد جهاز قطر للاستثمار بغرض إنشاء صندوق استثماري مشترك بين البلدين.</p>	<p>شاركت الدولة في 11 فعالية توجت ما بين 4 مؤتمرات وندوات وندوات اجتماعات وندوات وندوات ومؤتمرات، أما المؤتمرات، فقامت في مؤتمرات عقار الاستثمار، مؤتمر فلسطين للاستثمار، مؤتمر الاستثمار في المناطق الحرة، مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين والعربيين، وجميعها تهدف إلى الترويج للاستثمار وعروض الفرص الاستثمارية في الأردن، وكذا ملتقى هذا؛ ملتقى الأردن الاقتصادي واللتقى الرابع بالأردن، وشاركت أيضا في ملتقى الاستثمار لبلد اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - OECD في باريس، واجتماع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وضمان الصادرات بهدف تمويل المشاريع الإسلامية والتنمية.</p>	<p>عقدت الدولة خلال العام 10 فعاليات ترويجية توجت ما بين ندوات، ندوات وملتقى واحد وعقدت جميعها خارج الأردن في عدد من دول آسيا (الكويت، الإمارات، وكوريا الجنوبية) وأمريكا الأرجنتينية وتشيلي)، وقد عقدت في معظمها لإظهار جودة بيئة الاستثمار واستعراض الفرص الاستثمارية للترويج في المملكة.</p>

ملحق (2/2)  
الجهود الترويجية في دولة الإمارات

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة	-	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	-	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	-	(4) القمص المعروضة للاستثمار	-	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	-	(6) الترتيبات الثابتة أو الجماعية المفضلة مع دول أخرى	عقدت الدولة اتفاقية ثنائية لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل مع جمهورية كازاخستان، وأصبحت سارية المفعول اعتباراً من 22 ديسمبر 2008.	(7) المدن الصناعية الحرة والمناطق الحرة الجديدة والمفضلة	-	(8) جهود الترويج الأخرى المفضلة	-
---	---	--	---	---	---	------------------------------	---	--	---	---	--	--	---	---------------------------------	---

ملحق (3/2)  
الجهود الترويجية في مملكة البحرين

(1) مؤتمرات وترويج التي وعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وترويج التي وعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) البرامج الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الترمص المعروضة للاستثمار	(5) القروض والأجزاء الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات التفضيلية مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والناطق الحرة الجديدة والتفضية	(8) جهود الترويج الأخرى المتعددة
-	-	-	-	-	-	تم خلال العام تخصيص 37 قسمة صناعية جديدة؛ بمساحة إجمالية 472.5 ألف متر مربع لتفروعات في قطاعات مختلفة هي 4 قطاعات صناعية قائمة في المملكة هي جنوب اليا، الحد، حفيرة والبحرين العالمية للاستثمار. حيث تلغ استثمارها الإجمالية ما يزيد عن 100 مليون دينار بحريني لإيجاد ما يقرب من 2900 فرصة عمل، كما تم تطوير الخدمات البيئية الأساسية والمرافق في منطقتي المعابر وميناء سلمان.	-

## ملحق (4/2) الجهود الترويجية في الجمهورية التونسية

<p>(8) جهود الترويج الأخرى المبنية تعمير معلومات الموقع الإلكتروني لوكالة تشجيع الاستثمار حول الاقتصاد التونسي والموارد البشرية والثنية الصحية والحوافز الاستثمارية والسلاط بالملتصين الفرنسية والإجليزية.</p> <p>- إصدار وثيقة عمل لإحداث هوية نظرية تونس في الخارج.</p> <p>- تأسيس قاعدة بيانات جامعة بالاستثمار الأجنبي المباشر باللغتين الفرنسية والإنجليزية حسب القطاعات أو البلدان أو المناطق.</p> <p>- فتح مكتب الوكالة بإسبانيا بغني كذلك البرتغال.</p> <p>- التنسيق مع البنك الأوروبي للاستثمار والوكالة المتوسطية (البنما) في إطار مشروع برنامج الميزة الفنية (P3A).</p> <p>- إصدار مواد ترويجية إعلامية (كتيبات، أشرطة فيديو، أقرص مدمجة وغيره)، إلى جانب إصدار مواد ترويجية خصومية بلغانية لغات أجنبية. كما تنفيذ حملة ترويجية إعلامية في أهم الجلات والصحف الخاصة بتونس والخارج.</p>	<p>(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمقننة</p>	<p>(6) الترويجيات الثابتة أو الجماعية المبنية مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفروض المروضة للاستثمار</p> <p>عرضت تونس خلال العام 687 مبروما للصناعات المصنعة قيمة إحصائية بلغت 1458 مليون دولار، 1098 مشروعا في قطاعات الخدمات بقيمة إجمالية 134,7 مليون دولار. وقد استجفت الفروض الأساسية كل من جمهورية أسبانية كل من دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية.</p>	<p>(3) اليزارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p> <p>شهدت تونس على مدى العام 162 زيارة ترويجية ما بين استقبال وفود أجنبية والقيام بزيارات إلى دول أخرى منها إيطاليا، أسبانيا، ألمانيا، فرنسا. بينما جاءت أهم الوفود الأجنبية من إسبانيا، اليابان وكوريا. وهدفت تلك الزيارات إلى التعريف بمناخ الاستثمار واستقطاب المستثمرين، والإضفاء على تأسيس مشاريع جديدة.</p>	<p>(2) مؤتمرات وفعالات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الوزارة</p> <p>شاركت الوزارة في 10 فعاليات اقتصادية تنوعت ما بين مؤتمرات ومؤتمرات إعلامية شملت، منتدى حول الفروض بلاستثمار في اليابان، متمثلي ترويج الاستثمار بطوكو، مؤتمر حول المالية والاستثمار ببريطانيا، اليوم الإعلامي حول الشراكة والاستثمار بالعصر الرقمي في العاصمة الرومانية بوجارست، مؤتمر للتعريف بمناخ الاستثمار بوسكو، يوم الشركة بين المؤسسات الفرنسية والمؤسسات العابرية Medallia عقد بتونس، فعاليات الدورة الحادية عشرة لتنمية الاستثمار والتجارة Cifit بالمسجن، إلى جانب 3 مسابقات دولية عقدت بإيطاليا تعرض التعريف بمناخ وفرض الاستثمار بتونس.</p>	<p>(1) مؤتمرات وفعالات ومعارض الترويج التي عقدتها الوزارة</p> <p>عقدت الوزارة على مدى العام 5 فعاليات ترويجية تضمنت مؤتمرات للاستثمار عقدا بتونس، وثلاثة أيام إعلامية عقدت في كل من كوريا الجنوبية، وثقوبنة وقلتما لترويج الفروض الاستثمارية.</p>
---	---	---	---	--	--	--	---

ملحق (5/2)  
الجهود الترويجية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

<p>(8) جهود الترويج الأخرى المتنفة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمتنفة</p>	<p>(6) الترتيبات المتتالية أو الجماعية المتتالية مع دول أخرى</p>	<p>(5) التوازنات والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفروض المعروضة للاستثمار</p>	<p>(3) الاتريات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة</p>
<p>- تحدث الموقع الإلكتروني وكالات تشجيع الاستثمار. - إنتاج فيلم ترويجي إعلامي وأصدار كتبها بعدة لغات شملت العربية، الفرنسية، الإنجليزية والإسبانية. - إصدار أقراص مدمجة تضم أهم النصوص القانونية والاقتصادية في مجال الاستثمار.</p>	<p>-</p>	<p>تم خلال العام توقيع بروتوكول تعاون مع تونس بهدف تبادل الخبرات وتقوية أواصر التعاون بين البلدين.</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>استضافت الجمهورية الجزائرية على مدى العام 4 وفود اقتصادية من دول أجنبية وأوروبية وأميركية، شملت الولايات المتحدة الأمريكية، تايوان، فيتنام وفرنسا، وفي المقابل، قام وفد من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بزيارة ترويجية إلى الموانئ، الطاح الفرض الاستثمارية، والتعرف على فرص الاستثمار في الجزائر.</p>	<p>شاركت الجمهورية الجزائرية خلال العام 21 فعالية اقتصادية تم تنظيم 14 منها بالجامعة الجزائرية، توعت ما بين معارض دولية وندوات ومنتديات وصالونات شملت: المعرض الدولي في كل من القاهرة، طرابلس (ليبيا) ولبون (فرنسا)، والمعرض الاقتصادي في روسيا، الصالون الدولي للإنتاج العائلي بإيريس، الصالون الدولي للمعطر وعود البهاء والأشغال العمومية. كما عقد أول صالون لمنتاحة المعادن، 3 صالونات للزراعة وصناعة التكنولوجيا النباتية، 6 صالونات للأشغال العمومية، بالإضافة الندوة العالمية الاستثمار، قمة دبي للاستثمار، منتدى الاستثمار والتنمية المحلية بالجامعة الجزائرية.</p>	<p>-</p>

## ملحق (6/2)

### الجهود الترويجية في جمهورية جيبوتي

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض ومعارض الترويج التي عقدها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) البرازات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) القرص المروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) التقيّبات الثقافية أو الجماعية المنظمة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنطقة الصناعية الجديدة هي: المنطقة الصناعية 2 PKI والمنطقة الحرة دورالة، وأخرى تم تطويرها وهي المنطقة الصناعية بولوس.	(8) جهود الترويج الأخرى المنفذة
عقدت الندوة على مستوى السام ملقى إقليمي لرجال الأعمال وذلك لترويج وتدريب القرص الاستثمارية.	شاركت الدولة خلال العام في المؤتمر العالمي للاستثمارات بالتعاون وملتقى استثماري لسدول مجموعة الكوميسا بيروكسل.	-	-	-	-	شهدت الدولة إنشاء مناطق صناعية جديدة هي: المنطقة الصناعية 2 PKI والمنطقة الحرة دورالة، وأخرى تم تطويرها وهي المنطقة الصناعية بولوس.	- تحديث الموقع الإلكتروني الخاص بترويج الاستثمار ونشر جميع الإعلانات. - إصدار كتيبات إعلانية وأقراص مدمجة ترويجية.

ملحق (7/2)  
الجهود الترويجية في جمهورية السودان

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفروض المعروضة للاستثمار	(5) التوائين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المتخذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذ	(8) جهود الترويج الأخرى المتخذة
عقدت الجمهورية على مدى العام 9 قماليات ترويجية اشتملت على أربعة معارض وماليتين وقلاية منتديات. وذلك للتعريف بعناخ الاستثمار وتبادل المعلومات والخبرات وجذب الاستثمار.	-	زار وفد من وزارة الاستثمار والاستثمار الكوميسا (المسوق المشتركة لدول جنوب وشرق افريقيا).	-	-	-	شهدت الجمهورية تأسيس 4 مناطق صناعية ومنطقة حرة شملت : منطقة سار الصناعية، منطقة الجيلي الصناعية، مدينة نبالا الصناعية. حيث تم اعداد الدراسات ومسح الواقع وبعض الاعمال المبدئية.	- تحديث الموقع الإلكتروني بالوزارة والوقع الإلكتروني. - جار إصدار مواد ترويجية إعلامية وكتيبات واسطوانات مدمجة.



## الجهود الترويجية في الجمهورية العربية السورية

(8) جهود الترويج الأخرى المنبثقة	(7) المناطق الحرة الجمبية والمنفذ والمفندة	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنبثقة مع دول أخرى	(5) القوانين والأجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(4) الفروض الموروضة للاستثمار	(3) القرارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة
<p>- إنشاء موقع سوق الاستثمار السياحي <a href="http://www.syria-tourism-invest.com">www.syria-tourism-invest.com</a> الذي يتضمن المشاريع المطروحة للاستثمار السياحي والقوانين والأنظمة والقنوات الجديدة في هذا الشأن.</p> <p>- تأسيس قاعدة بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر بالتعاون مع هيئة الاستثمار السورية.</p> <p>- فتح مكاتب تمثيل خارجية خاصة بالاستثمار من خلال التعاقد مع شركات علاقات عامة (PR) هي كبرى العواصم الأوروبية وذلك لإطلاق الحملات الإعلامية والترويجية للاستثمار والسياحة في الأسواق الأوروبية.</p> <p>- إصدار مواد ترويجية إعلامية (كتيبات- أشرطة فيديو، أفراض مدمجة، وغيرها).</p>	<p>تم الانتهاء من تنفيذ المراحل الأولى في المدن الصناعية الثلاث (عدرا، حسياء، الشيخ نجاش) والمشاركة بالمرحلة الثانية في (حسياء، عدرا)، والمرحلة الثالثة في الشيخ نجاش. وبلغت الإجماليات المصافية للسمن الثلاث 13,15 مليار ل.س من خلال تخصيص الأراضي وهام المستثمرين بينه اللبثات. ولقد تم إنشاء منبئية دير الزور بموجب المرسوم رقم 110 لعام 2007، كما تم إنجاز الدراسات التطبيقية التفصيلية والخططات وامتداد نظام استثمارها. ومجمل الاستثمار في المناطق الحرة السورية عام 2007 بلغ 706 ملايين دولار، كما ارتفع عدد العاملين فيها إلى 9455. وعند الشركات الأجنبية المستثمرة إلى 63، وعدد اللبثات إلى 1009 منشآت.</p>	<p>جرى خلال العام تنفيذ 28 توتيا ثانيا مع العديد من الدول الأجنبية في أفريقيا، أوروبا وآسيا. وضممت تلك الترتيبات 20 اتفاقية لترويج وحماية الاستثمارات المتبادلة الأخرى ما زال قيد الدراسة والبحث. في حين شملت الترتيبات الأخرى 4 مشاريع اتفاق تجاري، مشروع اتفاق تعاون اقتصادي، واتفاق واحدة للتعاون التجاري والاقتصادي والفني، كما تم توقيع بروتوكول تعاون ثنائي مع خمسة عربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات.</p>	<p>صدر خلال العام 13 مرسوما تشريعيًا وقراريًا جديدًا أهمها ما تعلق بإنشاء رسم الاقتراب، الموافقة على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، توحيد سعر الصرف، فتح باب القطاع المصرفي أمام القطاع الخاص وإقامة المصارف الإسلامية في سورية.</p>	<p>عرضت سورية خلال العام 93 مشروعًا منها 65 مشروعًا سياحيًا (فنادق) - منتجعات - مطاعم) - 8 مناطق تطوير كبرى بتكلفة 132,5 مليار ل.س سورية، و11 منطقة بتكلفة 80 مليار ليرة سورية و17 منطقة للتأجير الوطني المقنونة بتكلفة 6,3 مليار ليرة سورية.</p>	<p>استقبلت الجمهورية 21 وفدًا اقتصاديًا أجنبيًا من دول عربية وآسيوية وأجنبية منها: قطر، السعودية، الإمارات، الكويت، لبنان، البحرين، مصر، العراق، ودول آسيوية منها الصين، تركيا وإيران ودول أوروبية منها التشيك، أوكرانيا، بيلاروسيا، فرنسا وقبرص. وقد تناولت الزيارات بحث أوجه التعاون الاقتصادي مع هذه الدول وتطوير العلاجات وسحبت إقامة وزارة الزراعة بوزارة إلى وزارة التجارة السكنية البنية بهدف الترويج للاستثمار في القطاع السمكي.</p>	<p>شاركت سورية خلال العام بـ 7 فعاليات اقتصادية تم تنظيم 2 منها بالخاصة السورية، وتضمنت ما بين مشاركتين ومؤتمرات وملتقى شملت: 3 معارض بكل من دبي، تركيا، موسكو ودمشق بهدف الترويج للمشاريع الاستثمارية. ومؤتمر الاقتصادية في الاستثمار السوري والشركوية بحجر السور، والملتقى السياحي العربي والأثالي بمدينة بربان بهدف الترويج للفروض الاستثمارية في القطاع السياحي.</p>	<p>عقدت الجمهورية على مدى العام 3 فعاليات اقتصادية محلية اشتملت على مؤتمر الاستثمار، ملتقى المنطقة الشرقية، ملتقى الاستثمار السياحي الرابع وذلك لتشجيع وتطوير الاستثمارات السياحية في مدينة دمشق وملتقى سوق الاستثمار السياحي بهدف تطوير الاستثمارات السياحية في مناطق التطوير الشاملة وتفعيل دور السياحة المحلية.</p>

## ملحق (9/2) الجهود الترويجية في سلطنة عُمان

(8) جهود الترويج الأخرى المنفذة	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجبائية والمنطقة	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(4) الفروض المعروضة للاستثمار	(3) البرامج الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة
-	-	<p>جرى خلال العام تنفيذ 6 ترتيبات ثنائية مع العديد من الدول تضمنت: اتفاقية تشجيع وحماية وتبادل الاستثمار مع لوكسمبورج، وة اتفاقيات جذب الأرواح الطرقي مع كل من فيتنام، بلجيكا، برونزي وجمهورية بنجلاديش، بالإضافة إلى اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية سنغافورة.</p>	-	-	<p>استقبلت السلطنة على مدى العام 17 وفدًا اقتصادياً زاروا من دول عربية وآسيوية وخليجية شملت: اليمن، الإمارات، السعودية، البحرين، إيران، الهند، سنغافورة، باكستان، فرنسا، ألمانيا، مقرونيا، النمورج، اليونان، أوكراينا، سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تناولت الزيارات مناقشة العديد من المواضيع الهامة شملت: الترويج لفروض الاستثمار في المنطقة واستعراض مناح الاستثمار فيها ومطابع مشتركة في مجالات عدة منها: قطاع الصاب، التعليم العالي، السياحة والمعارض، الطاقة، الخدمات المالية والثقافة وتسهيل المشاريع صغيرة وموسطة الحجم.</p>	<p>شاركت السلطنة خلال العام بـ 5 فعاليات اقتصادية، منها: منتدى الاقتصاد العالمي بمبيني دافوس ويشهد الشيخ بهدف متفائلة سبل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العالمية. مؤتمر أجراء استقبل الاقتصادي بالروحة، المعروض المالي السنوي للشركات الصغيرة والتوسعة 2008 في هونغ كونج بهدف ترويج الفروض الاستثمارية بالسلطنة وتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين. كما شاركت السلطنة في الإجتمع السنوي للاقتصاديات الجديدة بمدينة تالنجن بالصين.</p>	<p>عقدت السلطنة على مدى العام ملتقىين، اللتقى الاقتصادي العربي الأثاني في برلين بهدف التعاون في مجالات الاستثمار ونقل التكنولوجيا ومشاريع البنية الأساسية والبناء والعلاقة ومناعات التروكيمياويات والخمسات، ملتقى رجال الأعمال العماني الأياباني بالعاصمة مسقط وذلك لإثاحة الفروض الاستثمارية وتبادل الخبرات.</p>

## ملحق (10/2) الجهود الترويجية في دولة فلسطين

<p>(8) جهود الترويج الأخرى المنفذة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والناطق الحرة الجديدة والمنطقة</p>	<p>(6) الترتيبات الثلاثة أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوانين والأجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الترويج المروضة للاستثمار</p>	<p>(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة</p>
<p>تطوير موقع هيئة تشجيع الاستثمار واستخدام الترويج الإلكتروني من خلال الموقع الإلكتروني لؤثر فلسطين للاستثمار في بيت لحم ومقضى الشمال. حيث اناحت للمستثمرين داخل الموزة وخارجها التعرف على الترويج الاستثمارية المروضة ووضع الخططعات والشراصل مع الجهات المعنية.</p> <p>- تم الانضمام إلى عضوية هيئات دولية وإقليمية معنية بالاستثمار مثل الاتحاد الدولي لهيئات تشجيع الاستثمار WATIBA. شبكات هيئات تشجيع الاستثمار لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وشبكات هيئات تشجيع الاستثمار العربية.</p> <p>- تم إصدار كتيبات ترويجية خاصة بالناطق الفلسطينية والقطاعات وتوضيح الترويج الاستثمارية وإمكانية تنفيذها.</p>	<p>تم خلال السام طرح عطاءات تنفيذ الإجراءات المدنية لإنشاء 4 مناطق، حيث تم تنفيذ منطقة جين والانتهاه من دراسات الجسور الاقتصادية لكل من إريحا وبيت لحم والبه في أعمال رفع المساحة في منطقة الخليل. كما تم تطوير البنية الأساسية لـ 4 مناطق قائمة في كل من سلفيت والبرزة وبائلس وجنين الحرفية.</p>	<p>جرى خلال العام تنفيذ 3 اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري مع كل من اليمن، تونس والجزائر بما في ذلك التعاون في مجال الاستثمارات المشتركة، تشجيع الاستثمارات البنية والتبادل التجاري.</p>	<p>تم خلال العام تعديل 3 قوانين منها: قانون تشجيع الاستثمار بتقديم حوافز إضافية للمستثمرين، وتوسيع شرايح المستفيدين من القانون، قانون الشركات لتبسيط إجراءات تسجيل الشركات، والذي يفتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في فلسطين وتبسيط إجراءات تسجيلها، قانون صربية الدخل لتخفيض الضريبة على كافة الكائنات.</p>	<p>تم خلال العام عرض 150 مشروعاً بتكلفة 1.5 مليار دولار من: الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، ومؤسسات القطاع الخاص، والولايات المتحدة الأمريكية وذلك لترويج الاستثمار وتعزيز التعاون التجاري والاستثماري.</p>	<p>استقبلت فلسطين على مدى السام 4 وفد اقتصادية زائرة من دول عربية وأجنبية وأمريكية شمالية، تونس واليمن والسعودية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وذلك لترويج الاستثمار وتعزيز التعاون التجاري والاستثماري.</p>	<p>-</p>	<p>عقدت فلسطين على مدى العام مؤتمرات للاستثمار لخصها عقد في بيت لحم والأخرى في الشمال، وذلك لترويج الاستثمار الواعد، والقطاعات الاقتصادية الواعدة، وتفاصيل الفروض الاستثمارية المحتملة للمعرض بالوضع الاقتصادي الفلسطيني، إطلاع المشاركين على جهود وخطط السلطة وإجراءاتها في مجالات الإصلاح الاقتصادي والإداري وعملية الخصخصة وتوفير مقومات عقد الشركات الاستشارية تعريف القطاع الخاص العربي والأقليمي الدولي بنظيره الفلسطيني، وبحث فرص التعاون المحتملة والمساهمة في ربط فلسطين بمقربها العربي والأقليمي والدولي في مجال الاستثمارات المشتركة. بالإضافة إلى تركيز ملتقى الأعمال على مناطق شمال الضفة الغربية، مع طرح مشاريع بحاجة إلى تمويل، ومساعدة رجال الأعمال لتحديد ودراسة وتسويق الفرص الاستثمارية.</p>

ملحق (11/2)  
الجهود الترويجية في دولة الكويت

<p>(8) جهود الترويج الأخرى المنفذة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والناطق الحرة الجديدة والمنطقة</p>	<p>(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفرص المعروفة للاستثمار</p>	<p>(3) اللواتي الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدها الدولة</p>
<p>جاري العمل على تفعيل الترويج الإلكتروني من خلال مقابلة أرضي لصالح مشاريع الأراضي الاستثمار الأجنبي مع الوزارات بهذا الشأن، كما تم تحديث الموقع الإلكتروني بربط جديد <a href="http://www.kfta.com.kw">www.kfta.com.kw</a> - جدار الصم على تأسيس قاعدة بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي وفتح مكاتب تمثيل خارجية خاصة بالاستثمار - إصدار مواد ترويجية إعلامية (كتيبات، أشرطة فيديو، أفراص مدمجة، وغيره).</p>	<p>تم تخصيص 3 أرضي لصالح مشاريع الاستثمار الأجنبي وهسي "السوقرة"، "الثقاي"، و"المبلي" - جدار حاليا استكمال الدراسات الخاصة بها.</p>	<p>-</p>	<p>صدر خلال العام قرار مجلس الوزراء بتاريخ 6 يوليو (تموز) 2008، بتفويض المجال أمام المستثمر الأجنبي للاستثمار في قطاعات كانت ممتنعة على المستثمر المحلي (التجزئة والخدمات الراجعة).</p>	<p>-</p>	<p>شهدت الكويت على مدى العام 6 زيارات ترويجية ما بين عربية وأجنبية منها الإتحاد العربي كالأمة الترويج والترويج، مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية، بينما جاءت أهم الوفود الأجنبية من الصين، رومانيا، اليابان وكوريا. وهدفت تلك الزيارات في مجملها إلى احداث عدة أهمها: تعزيز العلاقات الاقتصادية، التعريف بالفرص الاستثمارية وتبادل المعلومات وتعزيز وتبادل الاستثمارات المتبادلة.</p>	<p>استقبلت الدولة على مدى العام وفوداً من الأردن ورومانيا والهند وشهدت 3 فعاليات اقتصادية توعت ما بين منتدى فرص الاستثمار الروماني الاقتصادي، زيارة الوفد الهندي للبحث سبل تبادل وتعزيز الاستثمارات وعرض الفرص الاستثمارية.</p>	<p>عقدت الدولة على مدى العام 4 فعاليات ترويجية اشتملت على المنتدى الاقتصادي الإسلامي الدولي الرابع، المؤتمر الثاني لتطوير السوق العربية سوق المال، حلقة عملية حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية البحرية والمتمنى الأول للاستثمار الصيني الكويتي بفرص تفعيل التعاون وتبادل الفرص الاستثمارية والتجارة بين البلدين.</p>

## ملحق (12/2) الجهود الترويجية في الجمهورية اللبنانية

<p>(8) جهود الترويج الأخرى المنبذة</p>	<p>(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والتفجدة</p>	<p>(6) الترتيبات الثنائية مع الجماعات المنبذة مع دول أخرى</p>	<p>(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار</p>	<p>(4) الفروض المروضة للاستثمار</p>	<p>(3) الريدات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين</p>	<p>(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة</p>	<p>(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة</p>
<p>عقدت الجمهورية على مدى السام ورشني عمل تارات الأولى الاتفاقيات الثنائية المستقلة وشمالية وتجميع الاستثمارات التي تم التفاوض حولها أو التي تم توقيعها قبل الجمهورية. أما الثانية فتشجرت حول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في لبنان المدنى من قبل مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بفروض التحسين تصنيف لبنان في مؤشر معارسة أنشطة الأعمال واستعراض الإصلاحات التي تم إجرائها مع الفراع خطط عمل التنام بإصلاحات إضافية، كما تم خلال العام تطور الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بترويج الاستثمار، إنشاء آخر خاص بجمع وسائله المستثمرين، إصدار فيلم ترويجي عن مناخ الاستثمار في لبنان بـ 3 لغات وإطلاق حملتين لترويج الاستثمار.</p>	<p>تم إنشاء منطقة اقتصادية خاصة في مدينة طرابلس تعمل على جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المحلية والعمرية والأجنبية وتجميع مبيعات التجارة الروية وتطورها. كما تم إصدار الريد من الترات الصغيرة للمستثمرين في المناطق الحرة في المؤسسة الدولية بفروض التحسين تصنيف لبنان في مؤشر معارسة أنشطة الأعمال واستعراض الإصلاحات التي تم إجرائها مع الفراع خطط عمل التنام بإصلاحات إضافية، كما تم خلال العام تطور الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بترويج الاستثمار، إنشاء آخر خاص بجمع وسائله المستثمرين، إصدار فيلم ترويجي عن مناخ الاستثمار في لبنان بـ 3 لغات وإطلاق حملتين لترويج الاستثمار.</p>	<p>تم خلال العام إبرام اتفاقية تعاون إداري متبادل مع القنصيا الجمركية مع إسرائيل، توقيع اتفاقية إنشاء مكتب دائم للوكالة الاقتصادية للشركة الاقتصادية والسفحة للتعاون الاقتصادي، وانضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحاربة الفساد، كما تم خلال العام دخول اتفاقية تشجيع الاستثمار مع سلطنة عمان ولجانب الإردواح الغربي مع باكستان حيز التنفيذ، والتصديق على اتفاقي تشجيع الاستثمار مع بنين وشاد.</p>	<p>صدر خلال العام 3 قوانين جديدة اشتملت على: قانون أصول الإجراءات الضريبية، قانون إنشاء منظمة اقتصادية خاصة في طرابلس، وتعديل على قانون نظام الشركات المحصور نشاطها في الخارج (أوف شور).</p>	<p>تم خلال العام عرض 63 فرصة عبر المؤسسة العامة لترويج الاستثمار في لبنان، إيدال «بلغت كلفها الإجمالية حوالي 260 مليون دولار منها: 48 فرصة من قبل القطاع العام في مجالات السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و15 فرصة من قبل القطاع الخاص في مجالات الصناعة، السياحة والحكومات.</p>	<p>استقبلت المؤسسة العامة لترويج الاستثمار في لبنان 5 وفد استثمارية من 3 دول عربية هي الأردن، السودان والإمارات، إضافة إلى وفدين من تجيريا واليونان للتعرف على فرص الاستثمار المتاحة في هذا المجال من خلال الأطر التنظيمية الخططة.</p>	<p>شاركت لبنان خلال العام بـ 10 فعاليات اقتصادية تخصصية، ملتقيات، اجتماعات، مؤتمرات، ومعارض، تم تنظيمها في دول عربية شملت الإمارات، الأردن، والفرز، إضافة إلى دول أوروبية هي: فرنسا، 3 فعاليات « روسيا، اليونان، فضلا عن الولايات المتحدة والكميك. في امريكا الشمالية، وأسفحت تلك الفعاليات، الترويج للاستثمار، تبادل الخبرات فتح أسواق جديدة، والتحضير لللقى الاستثمار العربي.</p>	<p>نظمت الدولة خلال العام 8 أنشطة وفعاليات في بيروت بشراكة المات من المسؤولين الرسميين ورجال الأعمال من مختلف دول المنطقة والعالم هدفت في معظمها إلى: ترويج مناخ الاستثمار، تسويق فرص استثمارية في قطاعات الخدمات والسياحة والمعار والكهرباء والطاقة وغيرها، متابعة فدايعات الأزمة المالية التالية، واستقطاب استثمارات اللبنانيين في المجر.</p>

ملحق (13/2)  
الجهود الترويجية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

(8) جهود الترويج الأخرى المنفذة	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنطقة	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(5) القوافل والبعثات الجديدة لجذب الاستثمار	(4) الفروض المعرضة للاستثمار	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها المؤلة	(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها المؤلة
- تم إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد لهيئة الاستثمار تحت عنوان www.investlibya.ly كما يجري حاليا العمل على إنشاء الخارطة الاستثمارية.	-	-	-	-	-	-	-

## ملحق (14/2)

### الجهود الترويجية في جمهورية مصر العربية

(1) مؤتمرات وندوات الترويج التي عقدتها الدولة	-	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	-	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	شهدت مصر على مدى العام 30 زيارة ترويجية إلى دول عربية وأجنبية شملت: دول الخليج (الكويت، السعودية، قطر، البحرين، سلطنة عمان)، ودول الشرق الأقصى (اليابان، سنغافورة، الهند، الصين، ماليزيا) ودول أوروبا وأمريكا (النمسا، إيطاليا، اليونان، كندا، إنجلترا ومانيا)، ودول شمال أفريقيا (الجزائر، السودان وليبيا) وعقدت هذه الزيارات إلى: الترويج ببنخ الاستثمار والترويج للنصر الاستثمارية وتنمية العلاقات.	(4) الفروض المروضة للاستثمار	-	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	-	(6) الترتيبات الثنائية مع دول أخرى لتوقيع اتفاقية تفاهم لتشجيع الاستثمار مع ليبيا.	(7) المدن الصناعية الحرة الجديدة والمنطقة الجديدة	-	(8) جهود الترويج الأخرى المنفذة	-
---	---	--	---	---	--	------------------------------	---	--	---	--	---	---	---------------------------------	---

## الجهود الترويجية في الجمهورية اليمنية

(8) جهود الترويج الأخرى المقدمة	(7) المدن الصناعية والنطاق الحرة الجديدة والمقدمة	(6) الترويجيات الثابتة أو الجماعية المقدمة مع دول أخرى	(5) القوانين والأجراءات الجديدة لجناب الاستثمار	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(3) الرياضات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة
تصميم وإعداد الموقع الإلكتروني الجيد ليمس كافة القرابين والإجراءات المتعلقة بالاستثمار، والتعرض في عدن، الحديدة، صنعاء، المكلا، شبوة، الجوف، والمناطق الصناعية، والمناطق المعاصرة، والمناطق الاقتصادية الحرة؛ مكاتب تمثيل خارجية خاصة بالاستثمار.	8 تطورات جديدة في 8 مناطق صناعية وأخرى اقتصادية شملت: المناطق الصناعية في عدن، الحديدة، صنعاء، المكلا، شبوة، الجوف، والمناطق الصناعية، والمناطق المعاصرة، والمناطق الاقتصادية الحرة؛ مكاتب تمثيل خارجية خاصة بالاستثمار.	تم خلال العام تنفيذ 8 ترويجات ثابتة بين اليمن والسعودية وفرنسا وغيرها من دول عربية وغير عربية هي: سورية، أسبانيا، باكستان، الكويت، جيبوتي، أفريقيا، الأردن، تركيا والصين. وقد توعدت تلك الترويجيات ما بين اتفاقيات التوقيع وصناعة الاستثمارات التشغيلية مع أسبانيا والكويت، وتؤكد تعاون فني في مجال الاستثمار مع باكستان، اجتماعات لجان عليا تجارية، وقد مددت تلك الترويجيات إلى تشمل التعاون التجاري في مجال الاستثمار. الإطلاع على جازب الدول الأخرى في مجال الترويج للإصلاح في وخضومات الإصلاح في بيئة الأعمال والاتفاق على المشاريع.	صدر خلال العام من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء 15 قراراً وتعليمات لوزارتين قائمة بتوليد مجالات عدة منها: إنشاء المؤسسة العامة للتنمية العقارية والاستثمار لإدارة وتنمية الأراضي الخصبة للإجراءات الاستثمارية، فيما عرفت اللجنة التحضيرية لملتقى استكشاف فرص الاستثمار في اليمن والجهات ذات العلاقة (100) فرصة استثمارية في قطاعات متنوعة كتلك الاستثمارية تقنية تبلغ نحو 10 مليارات دولار، بالإضافة إلى فرص في مجال المدن الجيد، مراجعة مشروع قانون الضرائب والمجازر، قانون التشغيل التفاضل للمعلم وتفعيل التفاضل للقطاع الخاص مع التعاون بالانسباق GTZ والترويج لها بين أوساط مستثمرين مهتمين في دول متعددة.	تمتلك 152 فرصة استثمارية تقدمت بها الهيئة العامة للاستثمار (52) فرصة في القطاعات: الزراعة، الصناعية، السياحية، الخدمية، المصنعية، الزراعية والسمكية. وقد بلغت الكلفة الاستثمارية التخديرية لـ 33 مشروعاً منها نحو 10 مليارات دولار أمريكي، فيما عرفت اللجنة التحضيرية لملتقى استكشاف فرص الاستثمار في اليمن والجهات ذات العلاقة (100) فرصة استثمارية في قطاعات متنوعة كتلك الاستثمارية تقنية تبلغ نحو 10 مليارات دولار، بالإضافة إلى فرص في مجال المدن الجيد، مراجعة مشروع قانون الضرائب والمجازر، قانون التشغيل التفاضل للمعلم وتفعيل التفاضل للقطاع الخاص مع التعاون بالانسباق GTZ والترويج لها بين أوساط مستثمرين مهتمين في دول متعددة.	قامت اليمن خلال العام بزيارتين رئيسيتين وبمشاركة عدد من الوزراء، بكل من أسبانيا وتركيا. كما أقيمت الهيئة العامة للاستثمار وفوداً لكل من لبنان والبحرين والكويت. واستقبلت اليمن 4 وفوداً أجنبية شملت رجال أعمال ومستثمرين وسفراء دول شقيقة وصديقة، وذلك بهدف التعريف بالخصم في المناخ الاستثماري والربابا والعصانات والاتاح للستثمرين العرب والأجانب على الفرص الاستثمارية المتاحة.	شاركت اليمن خلال 17 هيئة اقتصادية والمنظمات إقليمية ومعارض ومؤتمرات وندوات وحفلات ومنتديات، تم تنظيمها بالإضافة إلى بعض المدن السياحية في عدد من دول عربية وأسبانيا وأهلية ورومية منها: الأردن، لبنان، السعودية، الكويت، اليابان، الصين، اليونان، أسبانيا، إيطاليا، وغانا. وكان من أهم إنجازاتها:	عقدت الهيئة العامة للاستثمار في اليمن، سواء بحضورها أو بالتعاون مع الجهات المعنية، على مدى العام، 11 فعالية ترويجية في مدنتي صنعاء، والمكلا، اشتملت على 3 مؤتمرات وندوات، و3 ورش عمل وسمرسا، بالإضافة إلى الملتقى الاستثماري اليمني السعودي الأول الذي عقد بالمعاصرة السورية دمشق، وقد هدفت الفعاليات إلى أهداف عدة أهمها:
تصميم وإعداد الموقع الإلكتروني الجيد ليمس كافة القرابين والإجراءات المتعلقة بالاستثمار، والتعرض في عدن، الحديدة، صنعاء، المكلا، شبوة، الجوف، والمناطق الصناعية، والمناطق المعاصرة، والمناطق الاقتصادية الحرة؛ مكاتب تمثيل خارجية خاصة بالاستثمار.	8 تطورات جديدة في 8 مناطق صناعية وأخرى اقتصادية شملت: المناطق الصناعية في عدن، الحديدة، صنعاء، المكلا، شبوة، الجوف، والمناطق الصناعية، والمناطق المعاصرة، والمناطق الاقتصادية الحرة؛ مكاتب تمثيل خارجية خاصة بالاستثمار.	تم خلال العام تنفيذ 8 ترويجات ثابتة بين اليمن والسعودية وفرنسا وغيرها من دول عربية وغير عربية هي: سورية، أسبانيا، باكستان، الكويت، جيبوتي، أفريقيا، الأردن، تركيا والصين. وقد توعدت تلك الترويجيات ما بين اتفاقيات التوقيع وصناعة الاستثمارات التشغيلية مع أسبانيا والكويت، وتؤكد تعاون فني في مجال الاستثمار مع باكستان، اجتماعات لجان عليا تجارية، وقد مددت تلك الترويجيات إلى تشمل التعاون التجاري في مجال الاستثمار. الإطلاع على جازب الدول الأخرى في مجال الترويج للإصلاح في وخضومات الإصلاح في بيئة الأعمال والاتفاق على المشاريع.	صدر خلال العام من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء 15 قراراً وتعليمات لوزارتين قائمة بتوليد مجالات عدة منها: إنشاء المؤسسة العامة للتنمية العقارية والاستثمار لإدارة وتنمية الأراضي الخصبة للإجراءات الاستثمارية، فيما عرفت اللجنة التحضيرية لملتقى استكشاف فرص الاستثمار في اليمن والجهات ذات العلاقة (100) فرصة استثمارية في قطاعات متنوعة كتلك الاستثمارية تقنية تبلغ نحو 10 مليارات دولار، بالإضافة إلى فرص في مجال المدن الجيد، مراجعة مشروع قانون الضرائب والمجازر، قانون التشغيل التفاضل للمعلم وتفعيل التفاضل للقطاع الخاص مع التعاون بالانسباق GTZ والترويج لها بين أوساط مستثمرين مهتمين في دول متعددة.	تمتلك 152 فرصة استثمارية تقدمت بها الهيئة العامة للاستثمار (52) فرصة في القطاعات: الزراعة، الصناعية، السياحية، الخدمية، المصنعية، الزراعية والسمكية. وقد بلغت الكلفة الاستثمارية التخديرية لـ 33 مشروعاً منها نحو 10 مليارات دولار أمريكي، فيما عرفت اللجنة التحضيرية لملتقى استكشاف فرص الاستثمار في اليمن والجهات ذات العلاقة (100) فرصة استثمارية في قطاعات متنوعة كتلك الاستثمارية تقنية تبلغ نحو 10 مليارات دولار، بالإضافة إلى فرص في مجال المدن الجيد، مراجعة مشروع قانون الضرائب والمجازر، قانون التشغيل التفاضل للمعلم وتفعيل التفاضل للقطاع الخاص مع التعاون بالانسباق GTZ والترويج لها بين أوساط مستثمرين مهتمين في دول متعددة.	قامت اليمن خلال العام بزيارتين رئيسيتين وبمشاركة عدد من الوزراء، بكل من أسبانيا وتركيا. كما أقيمت الهيئة العامة للاستثمار وفوداً لكل من لبنان والبحرين والكويت. واستقبلت اليمن 4 وفوداً أجنبية شملت رجال أعمال ومستثمرين وسفراء دول شقيقة وصديقة، وذلك بهدف التعريف بالخصم في المناخ الاستثماري والربابا والعصانات والاتاح للستثمرين العرب والأجانب على الفرص الاستثمارية المتاحة.	شاركت اليمن خلال 17 هيئة اقتصادية والمنظمات إقليمية ومعارض ومؤتمرات وندوات وحفلات ومنتديات، تم تنظيمها بالإضافة إلى بعض المدن السياحية في عدد من دول عربية وأسبانيا وأهلية ورومية منها: الأردن، لبنان، السعودية، الكويت، اليابان، الصين، اليونان، أسبانيا، إيطاليا، وغانا. وكان من أهم إنجازاتها:	عقدت الهيئة العامة للاستثمار في اليمن، سواء بحضورها أو بالتعاون مع الجهات المعنية، على مدى العام، 11 فعالية ترويجية في مدنتي صنعاء، والمكلا، اشتملت على 3 مؤتمرات وندوات، و3 ورش عمل وسمرسا، بالإضافة إلى الملتقى الاستثماري اليمني السعودي الأول الذي عقد بالمعاصرة السورية دمشق، وقد هدفت الفعاليات إلى أهداف عدة أهمها:



### ملحق (3)

## مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية 2008

المؤشر	مكونات ودليل المؤشر															
المؤشر المركب للمخاطر القطرية	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتكون المؤشر المركب من 3 مؤشرات فرعية هي: (1) مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يندرج فيه 12 متغيراً هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية).</p> <p>(2) مؤشر تقويم المخاطر المالية (يندرج فيه 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف).</p> <p>(3) مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (يندرج فيه 5 متغيرات هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي).</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>يقسم المؤشر الدول إلى 5 مجموعات حسب درجة المخاطرة</p> <table border="1"> <tr> <td>✓</td> <td>صفر - 49.5 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة مرتفعة جداً</td> </tr> <tr> <td>✓</td> <td>50.0 - 59.5 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة مرتفعة</td> </tr> <tr> <td>✓</td> <td>60.0 - 69.5 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة معتدلة</td> </tr> <tr> <td>✓</td> <td>70.0 - 79.5 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة منخفضة</td> </tr> <tr> <td>✓</td> <td>80.0 - 100.0 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة منخفضة جداً</td> </tr> </table>	✓	صفر - 49.5 نقطة	درجة مخاطرة مرتفعة جداً	✓	50.0 - 59.5 نقطة	درجة مخاطرة مرتفعة	✓	60.0 - 69.5 نقطة	درجة مخاطرة معتدلة	✓	70.0 - 79.5 نقطة	درجة مخاطرة منخفضة	✓	80.0 - 100.0 نقطة	درجة مخاطرة منخفضة جداً
✓	صفر - 49.5 نقطة	درجة مخاطرة مرتفعة جداً														
✓	50.0 - 59.5 نقطة	درجة مخاطرة مرتفعة														
✓	60.0 - 69.5 نقطة	درجة مخاطرة معتدلة														
✓	70.0 - 79.5 نقطة	درجة مخاطرة منخفضة														
✓	80.0 - 100.0 نقطة	درجة مخاطرة منخفضة جداً														
مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتكون من تسعة عناصر بأوزان نسبية محددة هي: المخاطر السياسية (25%)، الأداء الاقتصادي (25%)، مؤشرات المديونية (10%)، متأخرات الدين الخارجي أو المعاد جدولته (10%)، التقويم الائتماني للقطر (10%)، توافر الائتمان المصرفي (5%)، توافر التمويل للمدى القصير (5%)، النفاذ لأسواق رأس المال (5%)، معدل الخصم عند التنازل (5%).</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل.</p>															
مؤشر الانستيتيوشنال انكستور للتقويم القطري	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتم احتساب المؤشر استناداً إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل خبراء الاقتصاد ومحلي المخاطر السيادية في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى.</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطر.</p>															

<p>مؤشر وكالة دان اند برادستريت للمخاطر القطرية</p> <p>مكونات المؤشر:</p> <p>تركز الوكالة على تقويم المخاطر القطرية ليس فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدين والفوائد وأصل المبلغ المستثمر وعوائده وقيمة البضاعة المستوردة لصالح المصدر بل أيضا الفرص التصديرية والاستثمارية الضائعة في المستقبل. وبذلك تكون متخصصة بتوفير معلومات عن المستوردين لصالح المصدرين وكذلك للمستثمرين الذين يرغبون بالحصول على معلومات عن شركات حول العالم يرغبون بالتعامل معها. يعتمد المؤشر على 4 مجموعات تغطي المخاطر السياسية (البيئة المؤسسية/ سياسة الدول الداخلية/ استقرار الوضع السياسي والاجتماعي/ السياسة الخارجية)، المخاطر الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي/ معدل التضخم/ معدل أسعار الفائدة/ الإصلاح الاقتصادي الهيكلي/ معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل)، المخاطر الخارجية (وضع التجارة الخارجية/ وضع الحساب الجاري/ وضع الحساب الرأسمالي/ احتمالات العجز عن سداد الديون/ سعر صرف العملة المحلية)، والمخاطر التجارية (الوضع الائتماني الإجمالي/ السياسة الضريبية/ استقرار القطاع المصرفي/ الفساد).</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>تقسم المخاطر إلى سبع مجموعات من DB1 – DB7 وبداخل المجموعة مستويات مخاطر تتراوح بين d-a بحيث تكون الدول الحاصلة على DB1 هي الأقل مخاطرة في حين تكون DB7 الأعلى مخاطرة.</p>	
<p>مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية</p> <p>مكونات المؤشر:</p> <p>يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية. مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب هروب رؤوس أموال ضخمة للخارج، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات:</p> <p>✓ (A1): البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وإمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.</p> <p>✓ (A2): احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل السداد لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1.</p> <p>✓ (A3): بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل السداد المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.</p> <p>✓ (A4): سجل السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.</p> <p>درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات:</p> <p>✓ B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلاً.</p> <p>✓ C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلاً.</p> <p>✓ D: ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.</p>	

